

2027

al-Anbābī, Muḥammad ibn Muḥammad

Ṭaqrīr al-Ḥāshiyat al-Sujāt

هذا تقرير الفاضل واللوذي الكامل وحيد دهره

وفريد عصره الامام العالم العلامة والمحبر البحر

الفهامه محمد بن محمد الانبائي الشافعي حفظه

الله تعالى على حاشية العلامة السجاعي

على شرح القطر للعلامة ابن

هشام رحمه الله تعالى

ونفع بعلومه

آمين

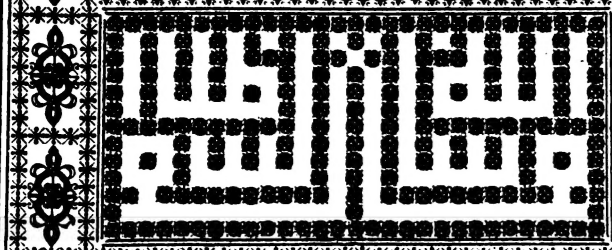
﴿ وبها مشه تقرير للعلامة المذكور حفظه الله تعالى على حاشية ﴾

﴿ العلامة الامير لشذور الذهب لابن هشام رحمه الله آمين ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

﴿ بالمطبعة العلمية بمصر أمام الازهر ﴾

﴿ سنة ١٣١٠ هجرية ﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

المحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (قوله لا بكسر ها والالا في مضارعه الخ) وجهه ان فعل بالكسر لا يأتي مضارعه على يفعل بالضم مع أن يقول أصله يقول بالضم واما نحو نم بالكسر ينم بالضم فن تداخل اللغتين ٢ ولا على يفعل بالكسر الا في المثال نحو وثق في الصحيح قليلا نحو حسب يحسب (قوله مع انه متعد) في نصب جملة أو مفردا يؤدي مؤداهما أو قصد لفظه أو معناه وكان لفظا كفات تريد بها لفظ زيد هذا اذا كان باقيا على معناه فان كان بمعنى الظن نصب المفرد وان لم يقصد لفظه كقوله

متى تقول القلص الرواسما \* يدين أم قاسم وقاسما

ثم هناك مانع آخر من كونه في الاصل على فعل بالضم وهو محي مصدره على فعل بالسكون ولو كان بالضم لجاء المصدر على فعولة أو فعالة لا على فعل قال في الخلاصة

فعولة فعالة لفعلا \* كسهل الامر وزيد جزلا

وهذا المانع الذي ذكرناه يجري في نحو قام بخلاف المانع الذي ذكره الهشي اذ لا يقال في نحو قام انه لو كان بالضم لكان لازما لانه لازم على كل حال نعم لا يضره عدم جريانه في ذلك وانما لم يكن أصلها قول بالسكون لانه ليس من أبنية الفعل الثلاثي اذ هي المذكورة في قول الخلاصة

واقف وضم واكسر الثاني من \* فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

على انه لا توجد حينئذ العلة المقتضية لقلب الواو ألفا (قوله ثم أطلق اصطلاح الخ) يقتضي ان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

المحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على

أشرف المرسلين سيدنا

محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين (قوله هي

للاستعانة الخ) الاولى

أنها للمصاحبة التبركية

(قوله فيلزم جعل اسم

الله آلة) أي يلزم انه

آلة على سبيل الجعل

الحاصل من التجوز لان

باه الاستعانة هي الداخلة

على آلة الفعل الخمسة

ففيه اسم الله بالآلة

الخمسة وتستعار له

ويجذف المشبه به ويرمز

اليه بنبي من لوازمه وهو

الباء (قوله قلنا لا آلة

جهتان الخ) لا يخفى ان

الايهام للمعنى غير المراد

موجود فالاولى كما

للمحشي في بعض كتاباته

العدول عن الاستعانة

الى المصاحبة التبركية

كما سبق (قوله ثم هي

متعلقة بعام أو خاص)

المراد بالعام ما لا يخص

المشروع فيه وبالنخاص

ما يخص المشروع فيه

وليس المراد بالعام

ما متعلقه ظرف مستقر

لا استقرار الضمير فيه من العامل كما هو مشهور وألا استقرار معنى العامل فيه لانه يفهم عند سماعه

ولا يتوقف على دليل آخر كما حققه السيد وذلك لان الظرف هنا لغوي المحالين (قوله والمعنى أولف أو ابتدئ مستعينا بالله) أشار

٢ قوله فن تداخل الخ لانه أتى من باب علم ومن باب نصر وهذا ملحق منهما وقوله الا في المثال المثال عندهم ما كان معتلا الفاء منه

المجازية

ولا يتوقف على دليل آخر كما حققه السيد وذلك لان الظرف هنا لغوي المحالين (قوله والمعنى أولف أو ابتدئ مستعينا بالله) أشار

٢ قوله فن تداخل الخ لانه أتى من باب علم ومن باب نصر وهذا ملحق منهما وقوله الا في المثال المثال عندهم ما كان معتلا الفاء منه

هذا الى ان لفظ اسم مقسم للفرق بين الميم والميمين أو الى ان الاضافة للسان والمراد من الله لفظه لا الذات العلية ويكون الوصف بالرحمن الرحيم من قبيل الاستخدام فتأمل (قوله ننظر للظاهر) أى ظاهر قولهم ٣ أولف بالله أو ابتدئ بالله ولا تنظر

المجازية المذكورة بعد مجامعة لحالة الاصطلاح على ذلك وأنه تارة عن ماصير ورته حقيقة عرفية وليس كذلك كما لا يخفى إلا أن يجاب بان قوله فهو مجاز أى باعتبار الاصل قبل الاصطلاح وبصيرورته حقيقة عرفية تحقق الاصطلاح فصيرورته حقيقة عرفية إنما هي متأخرة عن المجازية فقط وبهذا تعلم ان قوله فشيء مبنى للمجهول اذ لفظه شيء حاله وضع الدياتجة حقيقة والتجوز إنما كان في تركيب آخر قبل ذلك ويكون التجوز إنما كان في تركيب آخر قبل ذلك يعلم أنه لا يصح أن يقال قوله فشيء من بلغ رتبة أهل الفضل الخ أى سواء كان هو المصنف أو غيره فليس هناك جمع بين الطرفين على وجه ينفي عن التشبيه بخلاف ما لو كان المصنف هو المشبه فانه يلزم ما ذكرنا ابدال المشبه من المشبه به أو عطفه عليه عطف بيان مما ينبئ عن التشبيه كما ذكره العصام في أطوله عند الكلام على قوله تعالى فانخرج لهم عجلا جسدا له خوار وكذا يقال في نظائره الآية هذا على رأى السعدوم وافقه اما على رأى غيرهم فلا استعارة بل تقدير اداة التشبيه أى مثل الشيخ وتكون الاوصاف جارية على المندوف فتنبه نعم ذلك كله يقال على فرض ان الشيخ حاله وضع الدياتجة لم يكن حقيقة وان التجوز من واضعها (قوله فهو مجاز) أى بالاستعارة كما أفاده التفرع بعد ثم كلامه يقتضى انها أصلية مع ان الاستعارة في المشتق تبعية في كلامه تساهل تبع فيه بعضهم هنا (قوله بجامع استحقاق التعظيم الخ) والقرينة حاله فان المقام يقتضى انه ليس المقصود كبير السن ثم انهم قالوا يحتمل ان أصل شيخ شيخ بتشديد اليا مخفف كبت وميت أو شيخ فنقلت حركة العين للقاء فذوت الهمزة كما يقال خبر في آخره وأنه مصدر شاخ فهو من باب زيد عدل اه وليس في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح مصدرية شيخ (قوله فافهم) أى افهم ما ينبئ ان يفهم في هذا المقام فن ذلك ان مانع كون قال أصلها الضم الذي ذكره لا يضر عدم جريانه في نحو قام كما لا يخفى ومنه انه لا يلزم الجمع بين الطرفين حتى على رأى الجمهور لان الاستعارة ليست من واضع الدياتجة بل الشيخ عند وضعها حقيقة في الفاضل ومنه ان الاستعارة في شيخ تبعية لكونه مشتقا ولا يحتمل كونها أصلية الا ان ثبت اتباعه مصدر انهم بعد الاستعارة الأصلية تجري فيه احتمالات نحو زيد عدل ومن المعلوم ان كونها أصلية بناء على المصدرية ليس بالوجه الذي ذكره فان كلاما من المشبه والمشب به حينئذ هو المحدث فقط ومنه ان قوله فشيء من بلغ الخ مسابقة لما قرره بعضهم هنا وان كان لا يوافق ما جرى عليه من ان الشيخ وصف المقتضى ان الاستعارة تبعية لا يزيد تكلف (قوله وللشيخ جوع ذكره في المختار) هي على ما في القاموس أحد عشر خمسة مبدوءة بالسين وهي شيوخ بكسر الشين وضمة واو هما قرئ في السبع في قوله تعالى ثم لتكونوا شيوخا وشيخة بفتح الياء وسكونها كعنة وسدرة وشيخان كعلمان وخسة بالميم وهي مشايخ ومشيخواه بشوت الواو وحذفها ومشيخة بفتح الميم كترية وبكسرهما كغرفة وواحد بالهمز وهو أشياخ وكلها شاذة اذ لم يوجد الفعل وصفام معتل العين جمع قياسى كما قاله العلامة المحقق خلافا لمن قال ان القياس منها ثلاثة وهي أشياخ وشيوخ وشيخة واستدل بقول الخلاصة

وغير ما أفعل فيه مطرد \* من الثلاثى اسماء بافعال يرد

وبقولها \* وبفعل فعل نحو كبد \* يخص غالبا كذلك يطرد

\* في فعل اسماء مطلق الفاء \* وبقولها \* لفعل اسماء لا مفعله \* ولم يدرك هذا

لساطنه وهو أن المراد أولف أو ابتدئ مستعينا بالله (قوله ومعنى قوة البداة الخ) أنت خير بان الباء لتأكيد النسبة أى تقريرها انتفاء أو نبونا كقولك ليس زيد نقائم أى انتفاء القيام كائن لا محالة والتأكيد هنا معناه ان الاسم مبدوء به ولا شك اه شيخنا (قوله فهو من باب الاكتفاء) وهو الاقتصار على أحد المتقابلين ان قلت لم كفى بالزائد عن قولهم وبالأصل ولم يعكس فالتأشير الى أن مشابهته بالأصل أتم لانها من جهة افادته معنى في الكلام التي هي أقوى من الجهة التي شابه فيها الزائد وهي عدم التعلق فيكون في الكلام إيهام أنه أصلي غاية الامر أنه أشبه الزائد فان قلت ما وجه الاكتفاء في الآية بالحرج من البرد ولم يعكس فالتأشير الى أن الحرج عند أهل المجاز أشد من ضرر البرد فنعمة الوقاية منه أعلى وأرجح عندهم كفى كتب التفسير (قوله على حد

تقويم الخ) هذا ما جرى عليه أكثر المفسرين وقيل لا اكتفاء والوقاية من البرد كرت أو لا في قوله لكم فيها دفء (قوله وهو انه جعل من الأشرف) يظهر لي أنه جعل منه ادعاء حقيقة ومغايرة هذا ما قبله ان الاول ملحوظ فيه الشبه بالامر من غاية الامر أنه صريح



بالشبه لاجتماع الالهام السابق وان هذا الثاني ملحوظ فيه انه لم يشبه الا الزائد فقط ولم يشبه الاصلى لانه فرد من افراد اداءه  
وعلى هذا يكون قوله ثم يقال ما المانع ٤ الخ جاريا على الاول والثاني خلافا لمن قال انه لا يجري الاعلى الاول لاعلى الثاني اه لانه

مبنى على ان قوله جعل  
من الاشرف الخ أى  
حقيقة لا ادعاء وليس  
كذلك كما علمت لانه  
ينبوعه سوق الكلام  
كما لا يخفى (قوله ثم يقال  
ما المانع الخ) شروع  
في الرد عليهم وانه يلزمهم  
التحكم بين لعل وبين  
فحذف الاستثناء  
حيث نصوا على انها  
أصلية فهو الزام بمقتضى  
كلامهم فاندفع ما قيل  
ان قوله ثم يقال الخ  
طعن في الاصطلاح  
والامور الاصطلاحية  
لا مجال للبحث فيها اذ  
لا مشاحة في الاصطلاح  
اه على انه قد يقال ليس  
هذا مشاحة في الاصطلاح  
واعتراضا عليهم بل هو  
انشاء اصطلاح آخر  
لا يمنع شئ من كلام  
العرب ولا شئ من  
القواعد العجيبة  
(قوله أصلية) أى حقيقة  
لا ادعاء وجعلا (قوله ألا  
ترى حروف الاستثناء  
الخ) جمع بعضهم  
الحروف التي لا تتعلق  
مزيدة وشبيهة وأصلية  
في قوله

وكل حروف الجر تنفي تعلقات سوى ستة عن حفظها ليس يستغنى مزيد لعل رب لولا بمضمره وكان لتشبيهه وحرف للاستثناء الحسن  
لكن ذلك خلاف التحقيق في كاف التشبيه (قوله لكن قديلا لا مانع الخ) أنت خير بان المانع هو مخالفة المعهود بالمولف



الذي لم يثبت مقتض بخلافه فجعل هذا شيئا لا أصليا ثم ترقى عن قوله لا مانع الخ المفيد أنها جارية أصلي فقط بقوله بل لا مانع الخ  
للفيد أنها جارية للاسم رافعة للخبر وأنت خير بان اصطلاح النجاة لا بدله من علة أبدوها ه ووجه نصبها ورفعها عندهم في اللغة

المشهور أنها في قوة  
فعل يرفع وينصب  
فرفعت ونصبت وكان  
المرفوع خبرها كبقية  
أخواتها لتكون كفعل  
قدم منصوبه على مرفوعه  
فرقا بينهما وبين باب  
كان ولا يتأني مثل هذه  
الحكمة لوجوبها ورفع  
اذلا فعل جارية رافع ان  
قلت مرز يدغم ورافع  
جاءت الجار الحرف  
وهنا لا حرف معها الآن  
يقال لا يلزم ذلك بل  
يكفي في المناسبة أن  
يقال انها بمنزلة مبتدأ  
جاء للضاف اليه رافع  
للخبر اه شيئا ثم ان  
ما ذكره المحشي في لعل  
يجري مثله في رب الا انه  
لا يختص الجرح والرفع  
بها بهذيل ولا يقال فيها  
انها تنصب وترفع في  
المشهور فتدبر (قوله  
بل للجرور وحده على  
التحقيق) قال السيد في  
حواشي الكشف  
القول بان الجرح والجرور  
في محل نصب أو رفع  
مساهلة في العبارة فان  
قلت محل المستقر مقول  
بمجموعهما فان الواقع  
خبر امشلا هو مجموع في

الحسن (قوله بمنزلة عما ثم العرب) أي احدى عما ثم العرب (قوله أي مثل التاج للقراء) أي  
في الانتفاع وكال الارتفاع وهذا اشارة للتشبيه البليغ (قوله الرئيس) أي فرد قمان افراد مطلق  
الرئيس لا خصوص المصنف لثلا يلزم الجمع بين الطرفين فلا استعارة على رأى السعد ومن وافقه  
وجه التشبيه هو ما تقدم ويصح ان يكون مجازا مرسل لا علاقة للزوم فان التاج غالبا لا يلبسه الا  
الرئيس (قوله مصدر ذكره) أي على قلة والكثير التذ كبر وذلك ان قياس فعل بالتشديد التفعيل  
كقدس التقديس وتحذف باؤه وبعض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قياسا في نحو جرب تجربة  
وغالبا فيحذف لامه همزة نحو جرب أو تجرته ووطا توطئة ونبأ تنبئة ومن غير الغالب تخطيئا وتنبئنا وتجرنا  
وتقييئنا ووجوب في معتل اللام نحو غطاءه غطية وز كاه تركية وهي تنزي دلوها تنزية أي تحرك وأما  
قوله \* باتت تنزي دلوها تنزيا \* فضرورة والحامل لهم على كون أصل المعتل التفعيل  
رجوع العرب الى تفعيل عند الضرورة وبهذا يدفع ما قاله سم نقل عن ابن المحاسب الاولي ان  
يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الامر لأنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه  
وبهذا تعلم ان التشبيه المذكور في قول المحشي كز كاه تركية انما هو في مجرد الوزن بقطع النظر عن  
الصفة أعني القلة والوجوب وبهذا يسقط ما في بعض الهوامش هنا (قوله على حذف عدل) فيه  
ان هذا التركيب فيه هذه التاويلات الثلاثة فلأخره بعد قوله أو نوتد كره لكان أولى ولعله  
ازتكب هذا الصنيع ليكون المشهور في نحو زيد عدل هو المبالغة (قوله والمراد انه يرجع اليه  
في تذ كر المسائل) أي يرجع اليه هؤلاء العلماء عند ذهولهم أو نسيانهم أو تنبهم والمقصود بالمبالغة  
بلازم ذلك من شدة كمال العلم ويحتمل كما افاده الغني أن الكلام على تقدير مضاف والاضافة للمفعول  
الأول بعد حذف الثاني أي مذ كر كتب هؤلاء الأئمة الطالبة باقراؤها أو الكتابة عليها اه لكن  
كان عليه ان يقول والاضافة للمفعول الثاني بعد حذف الأول كما لا يخفى ويحتمل ان المعنى ان الناس  
يتذكرون هؤلاء العلماء عند رؤية الشيخ لتماثل المشابهة بينه وبينهم في العلم (قوله لا يسأل عن اسمه)  
أي لا يستعمل اسمه (قوله ومات) لعله محرف عن وماتة كافي نسخة لانه على نسخة ومات يكون بمن  
أدرك زمن الصحابة وهو بعيد اه شيئا (قوله فرقا بينه وبين عمر) فليس الغرض الفرق  
بينه وبين غيره مطلقا كما توهم ولا يقتضي ذلك قوله وزيد الوواخ لان ذلك أيضا اعتبار موضع  
مخصوص ومحصله انهم اعتبروا ههنا الفرق في هذين فلا ينافي انهم لم يعتبروه في كثير مما يتعلق  
بهذه المسئلة وبغيرها وهو ظاهر ولوتبعوا المواضع لتعسر أو تعذر (قوله لانه أخف لانصرافه)  
أي والكتابة تفيد كالألف فاعتبر فيها ما فيه من ثقل وخفة اه شيئا (قوله لثلا يلبس بالمنسوب)  
ولم يكتفوا بالتمييز بالعامل (قوله ان يكون علما) قيل المراد علم شخص احراز عن عمر أحد عمور  
الاسنان فانه علم جنس ولا يخفى انه غير علم أصلا فتنبه (قوله والعمر في قولهم لعمر) وهذا خارج  
أيضا بشرط عدم الاضافة الا انه سيأتي له البحث في ذلك الشرط (قوله أم العمر) كنية المحبوبة  
وقوله من أسيرها وهو محبها وتمام البيت \* حراس أبواب على قصورها \* (قوله لقلة الاستعمال)  
أي فلا يبالى باللبس حينئذ على قارئ الخط حيث لا يدري هل مدخول آل عمر أو عمر لعمر علمه بان  
العرب انما اذنتها في عمرو دون عمر (قوله وفيه ان الشرط الأول يغني عنه) أقول يمكن ان التصريح

الدار لا الدار وحدها قلت لا نزاع في وقوع مجموع موقع طامله الذي هو حاصل انما الكلام في النصيب والرفع الذي أوصله حرف  
الجرح الى ما بعده اه وتفصيل الكلام فيما كتبناه على حاشية السيد أبي النجاة ولا يرد ان نسبة التعليق لهما في قولهم الجرح

والجزر ومرتعلق بكذا تقتضي ثبوت المحللة للجارأ يضلان التعلق بالنسبة له تعلق افضاء لان الجار اداة لافضائه معني الفعل الى الاسم  
وبالنسبة للجزر ومرتعلق بمهولية ٦ لان الجزر ومرتعلق له بواسطة الجار فهو كمتعلق المعلول بالعلة (قوله خارجة عنه) أي عن

هذا المراد تدبر (قوله فان فضلات الجملة منها) أي سواء صح الاستغناء عنها أم لا وقيل ان فضلات الجملة لا تعد منها مطلقا وقيل ان صح الاستغناء عنها لم تعد منها والا عدت منها (قوله هومن وضع الطلبة) أي بعضهم أو يقال نسبه لكل لمحصله من البعض وموافقة البعض الآخر عليه فكان كأنه من الكل (قوله لانها مقولة له أيضا) وعلى هذا فالاولية في قوله أول ما أقول الخ اضافة لان الاول حقيقة هو البسملة ان أراد بالحمد ثناء آخر غير ما حصل بالبسملة وأما ان أريد به الثناء المحاصل بالبسملة كما هو أحد الاحتمالات فالاولية حقيقة ويحتمل ان البسملة من وضع ذلك البعض أيضا والذي صدر من المؤلف أول ما أقول الخ بدون بسملة وعليه فالاولية حقيقة (قوله أو قلت) معناه وهو اللفظ المنظوم أي بان سبق منك التلفظ بالآيات

به ليتأتى المجرى على كل الطرق فان بعضهم قال بضاف العلم ولو لم يقصد تنكيره ولذلك ذكر هذا الشرط في النظم الاتي اه شيخنا أي فقد تنبه لذلك عند النظم وان لم يتنبه له هنا (قوله مامون لبس) خبر يكن المحذوفة مع العاطف على يضاف قال ابن مالك والفاء قد تحذف مع ما عطف \* والواو اذ لا لبس وهي انفردت بعطف عامل مزال قد سبق \* معمله دفعالوه م اتق ولو قال مخوف لبس لاستغنى عن هذا (قوله كانت ترقصه في صغره بذلك) أي بلفظ سيديويه أو بالتفاح ويوافق هذا ما في بعض نسخ المحشي بالتفاح بدل بذلك (قوله وقيل نيف على الأربعين) هو ما بين الثلاثة الى العشرة كذا قيل وعبرة المحشي فيما يأتي والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الأحاد وهو مشددا للياء ويخفف وهو واوى العين من فاف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف انتهت بالحرف وبها تعلم ما في هذا القيل (قوله سنة احدى وستين) أي بعد المائة كما هو الظاهر خلافا لظاهر عبارته وفي بعض النسخ زيادة ومائة وهي ظاهرة (قوله احترز به عن عبد الملك الخ) أي احترز بقوله الانصاري زيادة احتراز والا فلا احتراز حاصل بالاسم (قوله وصاحب التصانيف المشهورة) كفتى اللبيب والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصه عن قراءة الخلاصة في أربع مجلدات ولم يكمل وشرح التسهيل في عدة مجلدات كذلك والجامع الصغير في النحو وحواشي التسهيل في مجلدين والتذكرة في خمسة عشر مجلدا وشرح الشواهد الصغرى والكبرى والشذور والقطر وشرحهما وغير ذلك راجع التصريح (قوله وما وقع على غير الاختياري الخ) أي واطلاق الحمد على ما وقع على خير الاختياري الخ لان المراد تعليل ذلك لا تعليل الوقوع وهو جواب عما يرد من الحمد على صفات الله ومثله الحمد على ذاته وقد أدخله بالحكا في الآن علة التزيل الاولى لا تجري في الحمد على ذاته تعالى (قوله فلتزيله) أي غير الاختياري هذا هو المتبادر منه ويحتمل ان الضمير عائذ على ما وقع على غير الاختياري ويكون قوله منزلة الاختياري معناه منزلة الثناء على الاختياري وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله اما لاستقلال الذات فيها) أي عدم احتياجها للذات أخرى واشبهت تلك الصفات الامرالاختياري من حيث عدم توقفها على ذات أخرى في قيامها بالذات كما ان الامرالاختياري كالانعام لا يتوقف على ذات أخرى بل تلك الذات كافية في تحصيله اما باطنا وظاهرا بالنسبة لمحمد ناله تعالى على انعامه واما ظاهرا بالنسبة لمحمد نال زيد على احسانه بخلاف الامرالاختياري كرشاقة قد زيد وحسنه فانه يتوقف في تحصيله على ذات أخرى اذ لا صنع لمن قام به في تحصيله لا ظاهرا ولا باطنا ثم ان الادب ان يقال نزل الثناء على الصفات أو الذات منزلة الثناء على الافعال الاختيارية لانزلت هي منزلة الافعال الاختيارية وان اشتهر (قوله واما باعتبار كونها مبادئ افعال الخ) هذا التعليل قاصر على صفات التأثير واجب عنه بان نحو السمع لما كان لا ينفك عما به التأثير كان كالمشاكل لا افعال الاختيارية (قوله أولان الحمد عليه الخ) معطوف على قوله لتزيله والمحاصل ان هذا الحمد مجازي للتزيل فلا يرد على التعريف لانه الحقيقي أو انه حقيقي والحمد عليه غير ما يدكر من الصفات أو الذات وهو الافعال الاختيارية

المنظومة كما سبق منك التلفظ بلفظ قصيدة حتى يجيء الاحتمالان والظاهر ان أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله والاصح التي الخ) أي مع ان الواقع عدم محتمله ولو تدم منك التلفظ بلفظ اسكت ولا بد من ثبوت هذه الدعوى بشاهد من كلامهم والا فلا يسلم

لكن الشيخ مطلع ثم انه قد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالة على معناه ولذلك كان كلاما متاخفا نحو  
القصيدة فان مدلولها اللفظ المنظوم من حيث كونه لفظ منظوما به (قوله نعم لا تقول ٧ قلت دبر الخ) هذا لا يظهر

الا لو اريد بالمستعمل  
المستعمل في معنى غير  
نفسه واما اذا اريد به  
المستعمل ولو في نفسه  
لان الالفاظ موضوعه  
لانفسها بالوضع النوعي  
سواء كانت موضوعه  
لمعان آخر كزيد وعمر او  
لموضع لمعان آخر كدبر  
وزعم على ما حققه  
السعد التفتازاني  
خلاف السيد صاحب  
دبر ان يريده هذا اللفظ  
فتدبر (قوله وقدموا  
في خفت الدلالة الخ)  
محصله ان الفعل المعتل  
العين اذا حذف عنه  
لا بد من تحريك فائه  
بحركة مجانسة لحركة  
العين دلالة على تلك  
الحركة متى أمكن ذلك  
فان لم يمكن ذلك حركت  
بحركة دالة على ذات  
العين ففي خفت راعوا  
حركة العين وهي  
الكسرة فكسروا الخاء  
بعدها كانت مفتوحة  
ولم يراعوا ذات العين  
بان يضموا الخاء لما علمت  
من أنه لا بد من مراعاة  
حركة العين متى أمكنت  
المراعاة وفي قلت وسرت  
وسمت راعوا ذات العين

التي هي آثارها فهو داخل اذا تجوز انما هو في جعل الذات مشلا محمدا على الا في الحمد (قوله بل  
جعل محمدا عليه تجوز الخ) التجوز اما في نفس الجعل فهو مجاز عقلي أو في متعلقه فهو مجاز في  
الطرف أو بحدف المضاف في قولك الحمد لله لقدرته اما ان تجعل النسبة الى القدرة مجازا اعتليا  
أو يراد من القدرة متعلقها وهو الاحسان أو يقدر مضاف نعم يمتنع المجاز في الطرف في نحو الحمد لله  
لا متناع استعمال لفظ الجلالة في غير الذات العلية (قوله ذكره العصام) أي في أطوله (قوله كقصبة  
وقصب) الاولى كقصبة وقصبات ولعل في العبارة سقط جلة وحققا ان يقول وتجمع أيضا على درج  
كقصبة وقصب وأجاب بعض الناس بان التشبيه في فتح أوله بدليل قوله بعد فهو بفتح الدال وفيه  
ما لا يخفى (قوله أي عظمته) ولا لم لجلاله للتعليل اذا الخوض عباد للذات للجلال الذي هو العظمة  
(قوله من الاطلاق السبب) وهو الفتح الذي هو ضد الغلق وقوله وارادة المسبب وهو الارسل لانه  
يتسبب عن فتح الباب في الجملة (قوله ثبوت الخير الالهى) في بعض النسخ زيادة الخير الالهى (قوله  
وعبر به) أي عبر بالافضال ولم يعبر بالاعطاء مثلا من كل ما لا يشير الى المذهب المذكور وليس  
المقصود انه عبر بالافضال ولم يعبر بغيره من كل ما عدا هذا اللفظ حتى يشمل الغير لفظ الاحسان والا  
لم يصح التعليل وبهذا يدفع ما قاله شيخنا من أن تعليله بالاشارة للرد على المعتزلة الموحين للصالح  
مردود بانها حاصلة مع الاحسان فالتناسب ان يقال في التعليل انه عدل الى الافضال مراعاة للسمع  
(قوله اشارة الى انه اشتهر بهذه الاوصاف الخ) يقتضى جهل المخاطب بتلك الشهرة حتى يحتاج  
للاشارة اليها والتنبية عليها ويحجب بان الغرض مدحه صلى الله عليه وسلم بذلك لكن يرد أن مجموع  
تلك الاوصاف مختص به صلى الله عليه وسلم لا يتأني صرفه الى غيره في مقام ما أصلا فان اعتبر كل  
وصف على حدته ورد قوله المنزل عليه قرآنا الخ (قوله وفرشت) الاولى أبدا له بنصبت لان تعبيره  
بفرشت يفيد ان ماتحت كالأرض وهو اساءة أدب بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويجمع على روق  
بالضم) هذا جمع للكسور ونظيره كتاب وكتب وقوله وعلى أروقة هذا جمع للكسور والمضموم  
ونظيره رداء وأردية وفؤاد وأفئدة (قوله حيث شبه الخ) أي في المحسن وميل النفوس الى كل أو نحو  
ذلك هذا هو مقتضى قوله بعد ثم ان هذه كناية الخ ولو اعتبر غير ذلك بان شئت الفصاحة من حيث  
شدة تمكنه صلى الله عليه وسلم منها بامرأة مدت عليه رواقها وهي معه فيه من حيث شدة تمكنه منها  
بجامع مطلق شدة التمكن لم يحتاج للكناية التي ذكرها لاستفادة ما تفيد من الاستعارة لكن يؤيد هذا  
تقديمه المشبه بقوله لها رواق قدمته عليه صلى الله عليه وسلم الا أن يقال ذلك التقيد تمهيد  
للكناية بتضح به طريقه لالكونه معتبرا في المشبه به من حيث انه مشبه به وقوله لها رواق قدمته  
عليه أي وهي معه فيه وقوله وهو المدادى مد الفصاحة رواقها عليه وهي معه فيه وقوله الذي هو  
التمكن أي من الفصاحة المتقدم ذكرها ولا يخفى ان التمكن من الملكة عبارة عن القدرة على  
استعمالها في أي وقت أراد لعدم مانع حينئذ يقال لا تعسف تمكن الشخص من ملكته وقوله من  
وضع شي الخ أي من وضع الواضع شي على شخص وهو مع ذلك الشخص في ذلك الشيء كما يفهم من  
المقام هذا تقرير كلام المحشى رحمه الله تعالى وقال شيخنا قوله ثم ان هذا كناية عن تمكنه عليه  
الصلاة والسلام من الفصاحة ظاهره ان المراد فصاحة المتكلم التي سبق له تفسيرها وفيه انه لا يقال

وهي الواو في قلت وسمت والياء في سرت ولم يراعوا حركة العين وهي الفتحة في الكل لان حركة الفاء الاصلية فتحة فلو ازاو الفتحة  
الفاء الاصلية وأتوا بفتحة عارضة لاجل الدلالة على حركة العين لا لتبست على السامع تلك الحركة العارضة بالحركة الاصلية فيقع



في ذهنه ان هذه الحركة هي الاصلية فلا يطلب علة لتلك الفتحة لان الاصل لا يسأل عن علته فلا يستدل بالفتحة على حركة العين بخلاف المحرف المفتوح ٨ اصالة اذا كسر أو ضم مثلاً فان الشخص يطلب علة لذلك الكسر والضم لخالفه

الاصل فيتأمل في ذلك  
فيعرف ان الحكمة هي  
الدلالة على حركة  
العين (قوله لان القاف  
مفتوحة اصالة) أي  
وحركة العين الفتحة أي  
فلا يتأني الايتان بفتح  
آخر للدلالة على حركة  
العين بخلاف خفت فان  
الحاء وان كانت مفتوحة  
اصالة الا ان حركة العين  
الكسرة فيتأني الايتان  
بكسرة عارضة بعد  
زوال الفتحة لاجل  
الدلالة على حركة العين  
(قوله وكذلك سرت  
وسمت) أي سرت وسمت  
مثل قلت في تحريك  
المحرف الاول بحركة  
دالة على ذات العين  
لتعذر مراعاة حركاتها  
وهي الفتحة لا الكسرة  
اذ لو كانت حركة العين في  
سرت وسمت الكسرة  
لقليل في مضارعه يسار  
ويسام مع ان المضارع  
يسير ويسوم (قوله  
بتشديد الباء) أي فهو  
صفة مشبهة وقوله أو  
أشبح أي فهو أفعل  
تفضيل (قوله بطلاق في  
الاصل الخ) هذا اطلاق  
لغوي آخر غير الاطلاقات

تمكن الشخص من ملكته لا يتعسف فالذي ينبغي على هذا ان الفصاحة فصاحة الكلمات  
والكلام والمناسب لفصاحة المتكلم التي هي الملكة ان يقال كما للدجوف شبت الفصاحة بدار مشتملة  
على أجل مكان وهو الرواق وذلك الرواق أحاط بالمدوح بحيث تمكن منه تمكنا محكما على طريق  
الاستعارة بالكناية وهو كناية عن قيام الملكة به اذ من كان داخل الرواق الذي هو في الدار أحاطت به  
الدار فكان ملكته محيطته به اه وقوله ظاهره الخ هو نص في ذلك وقوله وفيه انه لا يقال الخ قد  
علمت انه يقال ذلك لا تعسف وقوله والمناسب الخ أي حيث اعتبر في ذلك قيام الملكة بالمدوح  
لا تمكنه منها وقوله بدار مشتملة الخ أي بقوله مشتملة الخ ليسر الى ان الجامع هو شدة النفاسة وتتمام  
الرغبة واما قوله وذلك الرواق الخ فتوسطه للكناية فانه يتضم بذلك طريقها وقوله بحيث تمكن  
منه تمكنا محكما اشارة الى ان المكنى عنه هو قيام الملكة به على وجه أتم حتى كانا محيطته به كما ان  
أحاطة الدار على وجه أتم ولو اعتبر تلك القيود كلها في الاشارة للجامع لو رد ان قوله بحيث تمكن الخ  
يفيد اعتبار تمكن المدوح من المشبه وهو الملكة فيعود الاشكال فان أجيب بان المقصود من التمكن  
المدكور حسن الاشتمال والاحاطة فان الجامع على هذا هو الاشتمال والاحاطة على وجه أتم ورد ان  
الاستعارة حينئذ مغنية عن الكناية وقال شيخنا قوله اذ يلزم من وضع شيء الخ فيه ان الموضوع هو  
الرواق لا الفصاحة فهذا التعليل يفيد ان النبي يتمكن من الرواق لا من الفصاحة الذي هو المدعى  
والمناسب لهذا المدعى ان تقرر الاستعارة بالكناية والكتابة الاصطلاحية لا بما قاله بل بان يقال  
شبت الفصاحة بعروس بجامع ميل النفوس مدتها وراقها عليه صلى الله عليه وسلم وهي حاضرة  
لديه في ذلك الرواق وطوى ذكر المشبه به ورمز له بالرواق ومدت ترشيح ثم هذا كناية عن تمكن النبي  
منها ضرورة ان من مدت عليه العروس وراقها وهي فيه يتمكن منها غاية التمكن اه وقد علمت  
بتقرير كلام المحشي فيما مر اندفاع ذلك فتنبه (قوله فهذه ايمانيت فيه الكناية على المجاز) فيه  
نظرا اذا المجعول كناية غير المجعول مجازا واعلم ان كل استعارة بالكناية اذ لم يفد التركيب معها ما تصح  
ارادته نحو انشبت المنية اظفارها بفلان اذا أبقى التخيل والترشيح فيه على حقيقة مما يجب حمل  
المركب المشتمل عليها على وجه تحصل معه الفائدة مثل ان يجعل كناية عن لازم معناه وايضاح ذلك  
في المثال المذكور انه ليس الغرض فيه افادة نسبة انشباب المنية اظفارها بفلان لان اسناد كل من  
الانشاب والاظفار اليها مجاز عقلي من اسناد الشيء لغيره من هوله وحق الاسناد ان يكون للسمع  
الحقيقي وليس الغرض أيضا افادة انشباب السبع الحقيقي اظفار به لانه خلاف الواقع فتعين صرف  
التركيب عن ظاهره فيجعل مجازا عن تحقق موته أو كناية عن ذلك باعتبار قرينة غير مانعة من ارادة  
المعنى الحقيقي ككون المقام لا يناسبه مجرد افادة وقوع سبب الموت بالعبارة بل يقتضي افادة وقوع  
الموت بها فهذه القرينة لا تنافي صحة ارادة المعنى الحقيقي وان امتنع لامر خارج عن حقيقة الكناية  
وهو مخالفة الواقع كما في يد جبان الكلب ومهزول الفصيل اذ لم يكن له كلب ولا فصيل وجعلت  
القرينة هي مقام المدح واما نحو هزم الامير الجند على أن فيه استعارة بالكناية فلا حاجة الى صرفه  
عن ظاهره فان المراد هزم الجيش الجند بسبب أمر الامير (قوله واختلفوا هل تبني الكناية على  
الكناية مع اتفاقهم على ندور ذلك) لو قال واختلفوا هل تبني الكناية على الكناية ومع ذلك فهو نادر

السابقة ويحتمل انه مبني على الاحتمالين الاولين ويكون فيه اشارة الى ان المراد من أفعل التفضيل على الثاني اصل على  
الفعل (قوله أو الملازمة الخ) عطف على الاطلاق فهو اشارة لعلاقة أخرى للمجاز المرسل وبيانها أنه يلزم من كون كبير السن كونه

كبير القدر بحسب ما ينبغي ويطلب والا فكثير من الناس كبير في السن وليس كبير في القدر (قوله فلاحسن ان يقال الخ) محصلة  
 فلاحسن ان يقال ان التاء في علامة للمبالغة اذهى موضوعه لذلك كما في رواية والتاكيد انما هو بسبب اجتماع التاء

الدالة على المبالغة مع  
 صيغة فعال الدالة على  
 المبالغة أيضا فتكون  
 المبالغة المدولة للتاء  
 مؤكدة ومقررة للمبالغة  
 المدولة لصيغة فعال  
 ونظير ذلك زيد زيد قائم  
 فان زيد الثاني ليس  
 موضوعا للتاكيد بل  
 موضوع للذات كالاول  
 والتاكيد انما هو من  
 الاجتماع وقوله على  
 انه يحسن القول  
 بالمبالغة الخ محصل هذا  
 الترقى ان التاء للمبالغة  
 الزائدة على المبالغة  
 الماخوذة من صيغة فعال  
 لان المبالغة مقولة  
 بالتشكيك فليست  
 الاولى عن الثانية حتى  
 يحيج التاكيد فعلى هذا  
 لا تاكيد أصلا لامن  
 الجماعة ولامن غيرها  
 لا يقال صيغة فعال كما  
 تصدق بالاقول تصدق  
 بالاكثر فلا مانع من  
 جعلها على الاكثر لم يبق  
 شيء تزيده التاء على  
 ما استفاد من صيغة  
 فعال لاننا نقول الاولى  
 ان يخص كل من التاء  
 والصيغة بافراد بقرينة  
 ان التأسيس خير من

على القول بالجواز لكان أولى لما في عبارته من التناقض ويجاب بان المراد البناء منا والنسب دور فيما  
 ورد عن العرب لكن يجره هل ورد عنهم ذلك (قوله كما في المصباح) وفيه بعد ذلك وقيل هو جبل  
 تشديه وسطها للخدمة اه وفي القاموس انه شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل  
 الى الارض والاسفل يجر على الارض ليس لها حجرة ولا تنفق ولا ساقان اه ومثله في المصباح الا  
 انه قال الى الركبة بدل قوله الى الارض والنفق الموضع المتسع من السراويل وحجرة الازار معقده  
 وحجرة السراويل التي فيها التكة كما في المصباح والقاموس (قوله كناية عن تقوى البلاغة به) أى  
 بسبب وجوده صلى الله عليه وسلم فالباء سببية (قوله وفيه غير ذلك) كالجنانس اللاحق بين مدت  
 وشدت (قوله من النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة) فيه نظر لان من ان كانت موصولة كما يفيد  
 تفسيره السابق فالجملة بعدها صلة لاصفة وان كانت نكرة موصوفة بالجملة بعدها لم يصح جعل  
 المبعوث نعتا لمن لغوات المطابقة بين النعت والمنعوت تعريفا وتشكيكا فليس في كلامه هنا نعت  
 بالمفرد بعد النعت بالجملة وهو في قوله على الاثر فهذه نكت الخ نعم جوز الاخفش نعت النكرة  
 المخصصة بالمعرفة فيحمل كلامه عليه لكن مع البناء هنا على ان من نكرة لا على ما قدمه من أنها  
 موصولة (قوله تفسيريا) الاولى مرادفا (قوله اذلا معنى لكونه مرسل بالانبياء) وقد يقال له معنى  
 غايته ان الكلام على تقدير مضاف أى بتصديق الانبياء ولا يخفى انه صلى الله عليه وسلم أرسل  
 بتصديقه اياهم والباء على هذا للتعبية أو للابسة أو بعلامات الانبياء فالباء للابسة والاضافة لا دنى  
 ملابسة أى علامات نبوته ورسالته التي أخبر بها الانبياء أو باخلاق الانبياء فانه جمع أخلاقهم  
 الطاهرة كلها فالباء للابسة والاضافة حقيقية وبقى غير ذلك من الاحتمالات المشتملة على مدح أى  
 مدح (قوله وليس فيه بعد التأويل الخ) أى تأويل الباء بمع ويحتمل ان المراد تأويل البعث بمعنى  
 يصح ان يتعلق بالحج فان الباء على جهلها بمعنى مع تقتضى مشاركة الآيات والحج للنبي صلى الله  
 عليه وسلم في المبعوثية مع ان البعث المراد هنا لا يناسب الحج كما هو ظاهر ووجه الاقتضاء انك اذا  
 قلت أجدت الدراهم من زيد مع عمرو وعلمت مع باخذ فلا يخالو المعنى عن ان يكون عمرو قد شارك  
 الفاعل في الاخذ من زيد أو شارك زيد في أخذ الفاعل أى ان أخذه منهما كما نص عليه عبد  
 المحكم على المطول لكن الاحتمال الاول هو ظاهر صنيع المحشى حيث اقتصر في عبارته على ذكر  
 الانبياء ولم يتعرض للمعج ثم قد يقال بيان ان الانبياء قد شاركوه صلى الله عليه وسلم في البعث فيه  
 مدح كبير من حيث انه مما يقوى دعواه ويؤيد دلائل صدقه فان الشيء اذا علمت نظائره خدعت نار  
 الشبهة في ثبوته على فرض وجودها فتنبه (قوله فالمراد به هنا جمع الكثرة) أى بقرينة المقام  
 والتعليل بعد لهذه هذه الارادة ثم هي بطريق الحقيقة كما هو ظاهر بخلاف ما لو كان الجمع الذى  
 أريد منه الكثرة خاليا من أل فان ارادتها منه حيث لا باطل دلالة عليها بل بنقله اليها مجازا ثم  
 الغرض من كلامه دفع ما يرد من أن في كلام المصنف وصف جمع القلة بالمفرد وهو خلاف الانصح  
 اذا افصح المطابقة كما أشار لذلك سيدى على الاجهورى بقوله

وجمع كثرة لما لا يعقل \* الافصح الافراد فيه بافل  
 وفي سواء الافصح المطابقة \* نحو هبات وافرات لا ثقة

٢٠ - تقرير التاكيد وعلمين خير من علم واحد وانصرف فعال للفرض الا كل محله ما لم يكن هناك شيء يدل على الكمال  
 كالتاء وهذا التقرير يعلم انه لا يصح ما استفاد من كلام بعضهم من أن قوله فلاحسن ان يقال انها للمبالغة أى في رواية وقوله

على انه يحسن القول أى فى علامة اه لانه يلزم عليه ان تغير المشى بالاحسن لوجه له بل كان عليه ان يقول الواجب اذا مقابل له حتى يحسن على انه يضع اسما ١٠ الكلام وكما انه دعاه لذلك توهمه ان الترقى عين ما قبله لو كان راجعا للعلامة وليس

بشيء كما علمت (قوله  
فمحصل نظر) أى لانه  
بنى على ان العلامة  
هو من حاز المعقول  
والمقول وتقدم ما فيه  
ولسالم المبنى عليه فلا  
نسلم اختصاص القلب  
بذلك اذ غيره من الأئمة  
حاز المعقول والمنقول  
لأن يقال الاختصاص  
بالنسبة لعصره لا بالنسبة  
بجميع الأعصار (قوله  
أى متفرقين) أى فهو  
جمع شتيت بمعنى  
متفرق (قوله بقول  
الفضائل المتفرقة) فيه  
إشارة الى ان إضافة  
أشياء للفضائل من  
إضافة الصفة للموصوف  
(قوله ولعله اصطلاح)  
جزم به المحقق فى حواشى  
المولى (قوله كمحاض)  
راجع لفواصل وظاهره  
انه يقال فى مفردة  
حائضة بالتاء وقوله  
ومعائف راجع لفضائل  
ومفردة محيضة (قوله  
فيشملان كل صفة زائدة  
على محلها) أى سواه  
كانت قاصرة أو متعديّة  
وهذا هو المراد من  
الفضائل فى كلام واضع  
الديباجة لا القاصرة

(قوله كما أجابوه عن بيت حسان) حاصل الاشكال فى بيت حسان انه يقال انه لم يوافق الا فصيح وهو وصف جمع القلة بجمع القلة ولا غير الا فصيح وهو وصف جمع القلة بالمفرد لانه وصف جمع القلة وهو الجففات بجمع الكثرة وهو الغر وهو غير صحيح لاختلاف جمع الكثرة وجمع القلة مبدأ وغاية فيبينهما تناف ومحصل الجواب عن بيت حسان ان جمعية القلة بطلت بال وأريدت الكثرة فجاءت الجواب مختلفة فالجواب هنا الرجوع للأفصح وفى البيت لا يصل التصحيح اذ فيه بعد الجواب وصف جمع الكثرة بجمع الكثرة اه شيخنا ولك تقرير اشكال بيت حسان بوجه آخر وهو ان يقال ان جرينا على القول باختلاف جمع القلة وجمع الكثرة مبدأ وغاية لم يصح الوصف فى بيت حسان للتنافي بينهما وأيضاً التعبير بالجففات التى هى جمع قلة لا يناسب مقام المدح لان الغرض المدح بكثرة الجففات وان جرينا على القول باختلافهما غاية لا مبدأ لم يكن بينهما تناف كلى اذ هما يتصادقان فى الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية ويتنافان فيما زاد على العشرة واذا لم يكن بينهما تناف كلى صح وصف جمع القلة بجمع الكثرة فى الصور التى يحصل فيها التصادق الا أنه يرد ان التعبير بجمع القلة أعنى الجففات لا يناسب مقام المدح فكان المناسب التعبير بجمع الكثرة ومحصل الجواب ان جمعية القلة بطلت بال وأريدت الكثرة وبعد ذلك يلزم عليه وصف جمع الكثرة بغير المفرد وتعمام البيت \* وأسياقنا يقطرن من نجدة دما والجففات جمع جفنة وهى القصعة فى الشطر الاول الوصف بغاية الكرم وفى الثانى الوصف بغاية الشجاعة (قوله ومع ذلك لتناول الخ) جواب عما يقال يلزم على هذا الافصح عدم التطابق بين النعت والمنعوت مع ان النعاة أطبقوا فى باب النعت على وجوب التطابق بينهما أفرادا وجمعا من غير تفصيل بين جمع وجمع ومحصل الجواب ان المطابقة عند النحويين واجبة ولو معنى (قوله كابرهم) هذا أعجمى وقوله والقسطاس هذا فارسى ولذا أعاد الكاف وقوله والسجل هذا رومى وكان الاولى له إعادة الكاف (قوله باعتبار التراكيب) بحيث يقدم فيه المضاف على المضاف اليه والموصوف على الصفة وهكذا وهذا لا ينافى ان فيه كلمات غير عربية وقوله أو الاسلوب مؤداه هو مؤدى ما قبله وقيل المراد بالاسلوب الجملة الصادقة بالبعض ولك ان تقول المراد بالتركيب المركبات جمع مركب بحيث انه يوجد فيه مركب من لفظين غير عربيين واعتبر فى المركب من عربى وغيره الاشرف وبالاسلوب كونه بحيث يقدم فيه المضاف على المضاف اليه الى آخر ما تقدم تأمل (قوله كما فى المصباح) فى القاموس عوج كفرح والاسم كعنب أو يقال فى منتصب كالحائط والعصافيه عوج محرّكة وفى نحو الارض والدين كعنب اه وهو حاصل ما فى الصحاح (قوله شبه الاختلاف الخ) فيه شئ اذ مقتضى نقله عن المصباح أن لا يحازر بالاستعارة اذ لا معنى لعوج المعانى الاخلها وعدم استقامتها والتناقض والاختلاف منه فاطلاق العوج على ذلك اما حقيقة أو مجاز مرسل من اطلاق اسم الكلى على الجزئى على فرض التجوز اللهم الا أن ثبت ان المكسور فى المعانى مجاز عن المكسور التلييل فى الاجسام فيكون قول المصباح يقال فى الدين عوج وفى الامر عوج أى مجازا عن عوج المكسور فى الاجسام (قوله والمراد بها الدلالة بلطف) اعلم ان الهداية فى أصل اللغة قد تكون لازمة بمعنى الاهتداء أى الرشاد أى سلوك طريق يتوصل بها الى المطلوب ويقابلها الضلال بمعنى سلوك طريق يتوصل بها الى غير المطلوب وقد يكون متعديّة بمعنى الارشاد أى جعل

فقط كما هو الاصطلاح تأمل (قوله وهو أبلغ) أى لانه يفيد حيث انه لم يوجد فى غير عصره ودهره من هو الغير مثله حتى تشرف به دهر هذا المثل بخلافه على الاول فتدبر (قوله والافالدينق لغة الخ) فى نسخ والافالدينق الخ والاول أظهر



(قوله ليكن لا يعني ان المصنف الخ) فوش بان الشهرة في القلب انما هي بالنسبة الى الاسم والظاهر شهرة جمال الدين بالنسبة لعبد الله وان كان اقل من شهرة ابن هشام على انه يمكن ان يقال ان اشترا ابن هشام انما هو في زمننا فلا ينافي اشتهاه في

من الطلبة بجمال الدين انتهى ولك منع الجميع أما الاخير فظاهر انه الاصل عدم الاشتهاز وأما ما قبله فلعدم السند اذا الشهرة يتبادر منها الشهرة على الاطلاق وابن سند النسبة تامل اه شيخنا (قوله وكثيرا ما نجد القابا الخ) قدح آخر في الجواب بانه غير مطرد (قوله فلعلهم يقولون الخ) ظاهره انه رد للقدح الثاني ولا مانع من كونه رد للاول أيضا (قوله ولوقيل الخ) جزم بهذا الغني في ديباجة القنبر اه شيخنا (قوله لمفردة ناصر) أي كاصحاب وصاحب أو نصير ككاشف وشرى (قوله حيث صار اسما) أي علميا بالعلم أو بوضع النبي عليه أفضل الصلاة والسلام لعليهم (قوله في الشئ الخ) وفي حاشية المجشي على المغني انه كان شافعا ثم تحبيل وانه دفن خارج باب النصر وان من شعرة ومن يصطر للعلم يظهر بنيه \*

الغير سالكا طريقا يتوصل بها الى المطلوب أي خلق سلوكه للطريق المذكورة ويقابلها الاضلال بمعنى جعل الغير سالكا طريقا يتوصل بها الى غير المطلوب أي خاق سلوكه للطريق المذكورة فهذا هو معناه في أصل اللغة أيضا ولم يمكن للعبدي هداية الغير ورشاده الا ماله دخل مافيه ظاهرا رجع معنى قولهم هديته الدار مثلا الى مجرد الدلالة على طريق يتوصل بها اليها سواء اهتدى بان سلوكها أم لا ثم كثر استعمال الهداية في ذلك في غير عرف الشرع لان الكثير في غير عرف الشرع اسنادها الى العباد لانهم في الغالب انما يعنون الهداية الى الدار والطريق أو نحو ذلك وكذا الحال في الاضلال فانهم لم يكن للعبدي اضلال الغير واغوائه الا ماله دخل مافيه ظاهرا رجع معنى قولهم اضل الشيطان فلانا مثلا الى مجرد الدلالة على طريق يتوصل بها الى غير المطلوب سواء اضل بان سلوكها أم لا ثم كثر استعمال الاضلال في ذلك في غير عرف الشرع لمثل ما مر ومعناها الاصل لغة هو حقيقتهما الشرعية عند مشايخ أهل السنة والجماعة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم فهو المراد في أغلب الاستعمالات الشارح وذلك ان أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى عندهم ولا يشيخ ولا يقبح منه تعالى شيء عندهم رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم ولا ضرورة الى العدول عن المعنى الاصل الى غيره فهداية الغير في عرف الشارع عندهم مشايخ أهل السنة والجماعة عبارة عن خلق الاهتداه فيه واضلاله عبارة عن خلق الضلال فيه ونحو قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم وقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم ونحو قوله تعالى ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا وقوله تعالى ولا تتبع الهوى فضلك عن سبيل الله وقوله تعالى حكاية عن التحليل على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأزكى السلام في شأن الاصنام رب انهن اضلان كثيرا من الناس ٣ من الاسناد المجازي ومثل هداية الله فلم يهتد مجاز عن الدلالة والمعتزلة اعادنا الله تعالى من قواعدهم الفاسدة وعقائدهم الكاسدة ومن أشباهها بجاه حبيبه صلى الله وسلم عليه وعلى آحبابه لما اعتقدوا أن مثل الاهتداه والاضلال انما هو من أفعال العباد وقالوا بانه على ضلالهم لانه لو كان من صنعه تعالى لم يكن للدخ والنواب والذم والعقاب وجه واعتقدوا انه تعالى يقبح منه خلق الضلال تناولوا الهداية المنسوبة اليه تعالى بالدلالة على طريق الحق ونصب الادلة بناء على ما هو المعنى الطارئ للهداية وتناولوا الاضلال كذلك بوجدان العبد ضالا أو تسميته ضالا أو الاهلاك والتعذيب ثم لما ظهر لبعضهم ما في هذا التاويل مثل كون الهداية بهذا المعنى قد عمت الكافر مما هو مبین في محله تناولوا الهداية بالدلالة الموصلة الى المطلوب البتة أي الدلالة بشرط أن تكون تلك الدلالة موصلة الى المطلوب البتة ونقل عن ابن أبي شريف انهم زعموا ان ذلك هو معنى الهداية لغة وفي عرف الشرع اه وجعلوا اسناد الاضلال اليه تعالى لانه من فعل الشيطان مجازا لان اضلاله للعبد باقدار الله تعالى اياه على اضلاله وتمكينه منه هذا ولم يتعرض المشايخ لبيان المعنى الطارئ المتقدم أعني الدلالة على طريق يتوصل بها الى المطلوب وصل أم لا وهو المشهور عند متأخري أهل السنة في بيان معنى الدلالة وان كانوا موافقين للمشايخ في انها في عرف الشرع خلق الاهتداه أي سلوك طريق موصلة الى المطلوب وقيل ان هذا المعنى أصل للدلالة لغة أيضا فلتخص انه عند أهل السنة اما حقيقة لغوية أو عرفية لا شرعية وانه عند المعتزلة الاولين حقيقة شرعية وحقيقة لغوية أصلية أو

ومن يخطب الحسنة يصير على البذل ومن لم يذل النفس في طلب العلى \* يسرا بعض دهراطويل أخذ في ورثه ابن \* قوله من الاسناد المجازي فان النبي صلى الله عليه وسلم سبب في خلق الله تعالى الاهتداه اه جناحي وقص الباقي اه منه

نبأته المصري بتقديم النون على الموحدة بقوله شقي ابن هشام في الثرى نوحه \* يجر على مشواه ذيل غمام  
ساروى له من سائر المدح سيرة \* ١٢ فإزالت أروى سيرة ابن هشام في قوله سيرة ابن هشام تورية بعبد الملك بن هشام

عربية طارئة وان بعض متأخري المعتزلة يقول هي شرعاً ولغة أيضاً على ما تقدم عن ابن أبي شريف  
الدلالة الموصلة على المطلوب البتة فحقوا أنك لتهدي إلى صراط مستقيم مجاز لان دلالة غيره تعالى  
أيضاً لها محتمل دائماً لا قطعي وقد ظهر لك من هذا منشا الاضطراب في نقل مذهب أهل السنة والمعتزلة  
في معنى الدلالة وظهر لك أيضاً صحة قول من يقول بان الدلالة على طريق يتوصل بها سواء وصل أم لا  
معنى لغوي للهداية وقول من يقول انه معنى عرفي لها وقول من يقول انه معنى مجازي واذا قرر هذا  
كله فقول المحشي والمراد بها الدلالة بلطف مراده باللفظ التوفيق والعصمة لا الرقي الذي هو ضد  
العنف فهي خلق الاهتداء المقصود من قوله والمراد بها الخ ان ذلك معنى للهداية في ذاتها لا باعتبار  
أخذ الهادين منها وقوله والاول أي الدلالة بلطف وقوله كما في قوله تعالى اهدنا الخ وانما لم يكن من  
المعنى الثاني لانه تعالى قد دلهم على الطريق التي يتوصل بها فلا معنى للطلب وفيه انه قد خلق فيهم  
الاهتداء أيضاً فلا معنى له أيضاً فلا بد من التاويل والآية قابلة له على كل فهو مجاز عن التثبيت على  
الهدى أو عن زيادة البيان والدلالة ولو قال كما في قوله اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون وقال تعالى  
أنك لا تهدي من أحببت لكن حسنا وقوله بخلاف الثاني يعني ما ذكره بقوله ونطلق الخ وكون  
المراد بالاول والثاني شقي وقوله ونطلق الخ يجعل المعنى سواء كانت موصلة البتة أم لم تكن موصولة البتة  
بل نارة توصل ونارة لا تكفل لا حاجة اليه وقوله وأنه قد أسند اليه صلى الله عليه وسلم الخ اذ ليس المراد  
في ذلك خلق الاهتداء ودلالته صلى الله عليه وسلم إلى الصراط المستقيم نارة توصل بان يتبعه للدلول  
ونارة لا بان لا يتبعه وكذا القرآن وفيه ان ذلك من الاسناد المجازي كما هو منصوص في شرح العقائد  
وحواشيه أو المجاز في الطرف وذلك لما تقدم لك من أن حقيقة الشريعة هي خلق الاهتداء فتنبه  
والله أعلم (قوله وجع محج الخ) أي ولنا مندوحة عن جعل أصحاب من قبيل الشاذليين (قوله لان  
فاعلا لم يثبت جمعه على افعال) في الابدجوني وأصحابه جمع صاحب والقول بعدم جمع فاعل على  
أفعال غفلة عن تصفح الكتاب بنسب عليه العلامة القهستاني المحنفي والمراد كتاب سيبويه (قوله بجامع  
الظهور) أي ظهور متعلق كل (قوله وآله) أي وأصحابه (قوله فليست عطوفات على الصلاة) أي  
هذا اللفظ حتى يكون العطف من عطف المفردات كما يفيد التعليل وليس المراد منع كونه من عطف  
الجمل اذ هو محج يجوز عطف الفعلية على الاسمية ان لم يختلفا خبرا وانما وعلمته المذكورة لا تفيد  
منع كونه من عطف الجمل (قوله كثر في القواصل الخ) التضمن هو ربط كلمة روى البيت السابق  
بصدر البيت الذي بعده بان تقتصر البسمة في الافادة لكن ان كان الافتقار في أصل الافادة كان عيبا  
اتفاقا كقوله وهم وردوا الجفار على تميم \* وهم أصحاب يوم عكاظ اني  
شهدت لهم مواطن صادقات \* وثقن لهم بحسن الظن مني

والضمير في هم راجع لبني أسد والجفار بجيم وفاء وراه مهمة بوزن كتاب ماء لبني تميم وعكاظ بوزن  
غراب اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها في كل سنة فيقيمون فيه أياما ويتناشدون شعرا  
ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وان لم يكن في أصلها غنم الجرمي وجاعة انه ليس بعيب  
لانه لو سكت على البيت السابق لكان الكلام تاما ومذهب الغراء انه عيب اما اذا ربط شيء من  
البيت السابق غير كلمة الروى بالبيت اللاحق فليس يتضمن كما نقله الدماميني عن أبي العباس وأقره

صاحب السيرة (قوله  
فالقصد من أني أحمد  
انشاء الثناء) أي فهي  
خبرية لفظا انشائية  
معنى وانما جعلها انشائية  
لتناسب الجملة التي  
بعدها فانه يتعين كونها  
انشائية كما أشار لذلك  
رحمه الله والا فيصح  
كونها خبرية لفظا ومعنى  
ويحصل بها الحمد ضمنا  
لان الاخبار بانه يقع  
منه جديد يستلزم أن الحمد  
أهل لان بحمد ولا شك  
ان هذا ثناء بحميد فهو  
من جملة افراد الحمد من  
حيث هذا اللازم فيكون  
جدا ضمنا فيكون  
اخبارا عن نفسه فهو  
على حد أنكم الا انه  
ليس مثله من كل وجه  
لان أني أجد الله ليس  
من افراد الحمد من حيث  
ذاته بل من حيث لازمه  
بخلاف أنكم فانه من  
افراد الكلام من حيث  
ذاته بخلاف نحو الحمد لله  
فانها جاد صريح لكونها  
من افراد الحمد من حيث  
نفسها ولو كانت خبرية  
لفظا ومعنى فان قلت ان  
الاخبار عن حصول  
الشيء ليس ذلك الشيء

أحب بانالنا سلم انه كذلك مطلقا وانما يكون كذلك لو لم يكن من جزئيات الخبر عنه اما لو كان كذلك فلا كما في قولنا ان خبر قال  
يحتمل الصدق والكذب (قوله فهو بكسر ان) اذ قصد الانشاء يستدعي الجملة الموحدة للكسر اما اذا لم يقصد الانشاء فيصح فتح

الهمزة على معنى أول قولى جدد الله وكسرهما على معنى أول مقولى هذا اللفظ على قصده الحكاية بالخبر على الأول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لانهما نفس المبتدأ فى المعنى وانما جاز الوجهان فى الهمزة ١٣ لوجود الشروط الثلاثة وهى وقوعها

خبراً عن قول ووقوع خبرها قولاً واتحاد القائل كما أشار الى ذلك فى الخلاصة بقوله

مع تلاؤم الجزأ وإذا يطرده فى نحو خبر القول انى أحمد

فقوله وإذا اسم إشارة عائد على الوجهين فى البيت السابق وهو قوله

بعد اذا فجاءة أو قسم

لا لام بعده بوجهين نعى

فان فقد الشرط الأول

تعين الفتح نحو على انى

أحمد الله أو أأخذ الآخرين

تعين الكسر نحو قولى

انى مؤمن وقولى ان

زيدا يحمد الله قال

المصنف فى متن التوضيح

الخامس يعنى من

المواضع التسعة التى

يجوز فيها كسر همزة

ان وفتحها ان تقع خبراً

عن قول ومخبراً عنها

بقول والقائل واحد

نحو قولى انى أحمد الله

ولو اتسقى القول الأول

فتح نحو على انى أحمد

الله ولو اتسقى القول

الثانى أو اختل القائل

كسرت نحو قولى انى

مؤمن وقولى ان زيدا

قال وسماه تعليقاً معنوياً ونقل البصروى عن بعضهم انه عيب أيضاً ولا يطاء هو تكرير كلمة الروى لفظاً ومعنى ما لم يفصل بين المكرر بسبعة أبيات فأكثر بناء على ان القصيدة أقل ما تكون من سبعة وأما تكرير كلمة الروى لفظاً فقط أو معنى فقط فليس بايطاء ولا يطاء فى نحو لم تضرب بكسر الباء للروى مخاطباً به المذكور مع لم تضربى مخاطباً به المؤنثة ولا فى نحو ضرب بالالف الاطلاق مع ضرب بالالف الاثنين ولا فى نحو ضرب مع تضرب ولا فى تكرير اسم الجلالة لعذوبة الاستكثار منه هذا حاصل ما يؤخذ من الكافية الشافية مع شرحها العلامة الصبان وقيل ان الايطاء تكرار كلمة الروى لفظاً سواء اتخذ المعنى أم لا لكن اراج ما تقدم فقوله كثر فى الفواصل التضمن والايطاء أى ما هو نظير ذلك وكذا يؤتى كلام المحشى أو يقال ماذا كره العروضيون تعريف للمنعوع من التضمن والايطاء وقوله تكرير الفاصلة بلفظها أى ومعناها أو مطلقاً (قوله بدليل لزوم الغاء فى حيزها) ولا شئ يلزم الغاء فى حيزه سوى اما (قوله لتضمن اما معنى الشرط) أى معنى أداة الشرط وهو التعليق فهذا التضمن تضمن اشراق وهو علة لتخفيف تقديره وانما جاءت الغاء فى حيزها ما وذلك ان الكلام السابق تضمن ان اما تجبى الغاء فى حيزها لزوماً فاعل مجيئها فى حيزها بقوله لتضمن اما الخ وعلل اللزوم فى قوله وانما لزمت الغاء الخ ولزوم الغاء لها بمعنى عدم انفكاكها فى نوع ما من أنواع جملة جوابها فاذا لم تكن ملفوظة قدرت (قوله والغاء لازمة له) أى للشرط والمراد انها لازمة له فى غالب أنواع الجواب المشار إليها بقوله اسمية طلبية الخ (قوله على قول) أى قول الاخفش من الكوفيين (قوله بيان للجنس) أى جنس ما وقعت عليه مهما (قوله أى شئ معه) وحينئذ يكون المعلق عليه وجود شئين اذ المعنى أى شئ يوجد معه شئ ففى الأول مصدوق مهما ثم انه لا حاجة لما أجاب به رحمه الله تعالى لان إعادة المبتدأ بعينه كافية فى ربط مع عدم الاحتياج الى جعل المعلق عليه وجود شئين (قوله اذالم يرد به التعميم) أى تأكيد العموم ارفع توهم الخصوص (قوله فلتضمن اما الخ) أى لقيامها مقام معنى هو المبتدأ الخ فالمراد بالابتداء المبتدأ والمراد بالمعنى ما يعنى ويقصد وهو هنا لفظ المبتدأ وفعل الشرط والقيام فى المقام بمعنى المحلول فى المحل وقوله اقامة اللازم الخ علة لقوله لزوم الغاء الخ والتضمن السابق علة للمعلل مع علته ومحصله مع ايضاح المراد ضمنا انه لما حل الحرف لداعى الاختصار لكثرة الاستعمال مع خسته محل المبتدأ وفعل الشرط مع شرفهما ولم يكن الى رجوعهما مع وجوده سبيل لم يحسن ذلك فى العقول فطلبنا للخروج عن بشاعة ذلك سبيلاً فلم نجد الا أن نقسم وجود اللازم مقام وجود الملزوم ونحيل لانفسنا أنه بمنزلة فنلزم اما لازمين من لوازمهما فالزمنها الغاء اللازمة لفعل الشرط والاسمية اللازمة للمبتدأ اقامة لوجودهما مقام وجود ملزوميهما وتخيلاً لانفسنا ان اللازم بمنزلة الملزوم وقد علم من هذا ان اللزوم فى كلامه بمعنى الازام فالتحد الفاعل وكون لزوم الغاء لا ما قد اقتضاه ما سبق من تضمنها التعليق مع ضعفها بالنسبة لا يضر اذا مانع من تعدد مقتضى اذالم يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ولا تأثير هنا كما لا يخفى فتنبه وبتقرير كلامه بما تقدم لا يرد عليه ان الاسم قد يكون موحوداً فى أصل التركيب كبعده على انها من متعلقات الشرط وكذا الغاء فيكون المحل لهما لا لهما ويكون فانه على ما تقدم لم يدع تحصيلهما بعدد منهما ولا احلالهما محل غيرهما فلا حاجة له الى تكلف جواب عن ذلك فتنبه ولا يرد عليه

بحمد الله فان قلت الشرط الاول مفقود هنا لان المبتدأ اسم تفصيل لا قول قلت اسم التفصيل عندهم بعض ما يضاف اليه والمضاف اليه هنا قول فيكون قولاً هذا كله على رفع أول واما على نصبه على الطرفية لا احمد فهمزة ان مكسورة لا غير وكتب شيخنا



انك لاتهدى من أحبت واحتمال التجوز مشترك (قوله وقواعده اما الاركان الخمسة المعلومة أو كل حكم المخ) ظاهره ان هذا على سبيل الحقيقة وليس كذلك اذا القواعد ١٦ هي الدعائم واستعمالها في ذلك مجاز على سبيل الاستعارة المصروفة والقرينة

الشرط بشئ يفضى كما لا يخفى الى تقييد الجزاء بذلك الشئ فلا مانع حينئذ من كون الداعي لتقييد الشرط بالبعدية المذكورة الامتثال ولا يقال لوجه لهذا ونفى عنه تقييد الجزاء بها ابتداء مع كون تقييد الجزاء بها ابتداء يقتضى تاكيد ارتباطه بها لان ما قبل الغاء في تركيب اما وما ناب عنها متى كان مما بعد الغاء أفاد الكلام بسبب جعل ما قبل الغاء موضع الشرط الذى هو ملزوم ما بعدها أعنى الجزاء على رأى بعض المحققين أن ما بعدها الآن لازم لما قبلها تحقيقا للارتباط بينهما لغرض من الاغراض لانا نقول بل لوجه وجهه هو الاشارة بمعونة الحال والمقام الى انه ينبغي التباع من الفعل جدا ما لم تحقق البسطة وما معها وقد لا يقتضى المقام تاكيد لارتباط وحينئذ لا يغنى عنه ذلك على انه لا يثبت فى اعتبار الامتثال فى نحو ما بعد وان النخوامام المعانى لمن يعانى وقد صنف فيه فريد عصره العلامة فلان رسالة فريدة مشتملة على كذا وكذا وقد طالب منى بعض الاخوان أن أشرحها شرحا كبت وكيت فلم أجدها من مخالفتها وهذا أو ان الشروع فى المقصود اذالم يكن التقدير فاقول ان النخوام الخ بل أبقي الكلام على ظاهره بان لم يقصد التعليق بل أريد لازمه من تحقق الجزاء وحصوله البتة لازمة تاكيد مضمون ان النخوام الخ لالتا كد قوله ان النخوام الخ ولكل مقام يقتضيه ولا يقال بعد ما سمعت من عدم قصد التعليق الخ كون النخوامام المعانى الخ أمر ثابت لا يصح تعليقه فلا بد من تقدير القول على اهم بعد تقدير القول فى نحو ذلك يرد عليهم ان هذا يقتضى انه سيقع منه ذلك القول وانه اذالم يتحقق منه بعد يكون كاذبا والمعروف خلاف ذلك كله فيحتاجون الى انه ليس المقصود من اما التعليق بل التاكيد والتحقيق فهلا كان ذلك قبل ان يتكافوا تقدير القول وبالجمله ينظر لحال المخاطب ولو تقدير افتارة يقتضى حاله زيادة تاكيد مضمون ان النخوامام المعانى مثلا فلا يقدر القول وتارة يقتضى حاله تاكيد الاخبار بذلك امام المقصود لينقل من ذلك الى ان ذلك الاخبار مهم لتقديمه امام المقصود فوائده فيقدر القول ومن الفوائد تنبيه المخاطب وتحسين كهمته ليقبل على الفن بجد واجتهاد واعتناء الاجر بذلك وليعلم ان اما تارة تكون على قانون الشروط الاستقبالية من استقبال الجزاء بالنسبة لشرط والشرط بالنسبة لوقت التكلم ٢ وحينئذ يصح ان يراد منها التعليق ويكون الغرض الذاتى منها حينئذ هو لازمه كما تقدمت الاشارة اليه تاكيد المضمون الجزاء لشرفه أو الشك فيه أو نحو ذلك أو زيادة لتاكيد لشدة الشرف أو الشك أو نحو ذلك ثم تارة يكون ما قبل الغاء مما بعدها فيستفاد أن ما بعدها لازم لما قبلها تاكيد للارتباط بينهما لغرض من الاغراض كما تقدم نحو ما بعد ضرب زيد أمه فساخر به اذالم يقصد ان الضرب يكون اذا وجد شئ بعد ضربه أمه بل قصد أن ضربه اذا وجد شئ فى الدنيا يكون بعد ضربه أمه وتارة لا فلا يستفاد ذلك نحو الحمد لله اما بعد فساخر بزيد اذالم يقصد ان الضرب يكون بعد حمد الله بل قصد انه يكون اذا وجد شئ بعد حمد الله وتارة لا تكون اما على القانون المتقدم وحينئذ لا يصح ان يراد منها التعليق ٣ ويصح ان يراد منها لزوم مضمون الجزاء لمضمون الشرط المحقق ويكون الغرض الذاتى منها حينئذ لازم ذلك وهو الجزاء بالمضمون لاجل تاكيد ذلك المضمون لداع كشرفه أو زيادة تاكيد كذا كذا زيادة شرفه ثم تارة يكون ما قبل الغاء مما بعدها فيستفاد ان ما بعدها لازم لما قبلها تحقيقا للارتباط بينهما لغرض من الاغراض نحو اما زيد فعالم

أضافتها السدين والرفع  
ترشيح الان يدعى أن  
ذلك حقيقة شرعية  
وما ذكره بعد مبني على  
اللمعة فتأمل (قوله وأناه  
من اضافة المشبه به الخ)  
وعلى هذا والقواعد باقية  
على معناها اللغوي وهو  
الدعائم (قوله واثبات  
الدعائم تخيل) اما باقيا  
على معناه اللغوي كما هو  
المتبادر من كلامه أو  
مستعار الملائم المشبه  
(قوله يرى ان المدار على  
بعد) كون المدار على  
بعد يحتاج الى وحي يسفر  
عنه كما في الزرقاني على  
المواهب (قوله أصله  
مصدر كتب) أى سماعا  
والقياس كتب بوزن  
فعل بفتح فسكون (قوله  
جمع شذرة) أى بفتح  
الشين كفلس وفلوس  
وتاء التانيث لا تعتبر اه  
شيخنا (قوله بانان مررنا  
على قول أهل السنة الخ)  
لنأق ذلك كلام ذكرناه  
في غير هذا المحل (قوله  
والفرق تحكم) لوقيل بان  
أسماء الكتب من قبيل  
علم الشخص واسماء  
العلوم من قبيل علم  
الجنس لكان له وجه

٢ قوله وحينئذ يصح ان يراد منها الخ مقابلة ان يراد منها من أول الامر ذلك الغرض الذي هو اللازم اه منه  
٣ قوله و يصح ان يراد منها لزوم مضمون الجزاء الخ مقابلة ان يراد منها ذلك الغرض المذكور من أول الامر اه منه

وهو أن مدلول أسماء الكتب لا يقبل الزيادة والنقصان بخلاف أسماء العلوم فإن مدلولها يقبل ذلك بوجود المجتهدين ففقه موضوع للامر الكلي الصادق بما وجد وبما يوجد بعد ثم ظهر أن ما في المحشى مقلوب إذ في مواد ١٧ السلم وغيره أن المشهور هو أن

ونارة لا فلا يستغاد ذلك نحو ما بعد فهذا شرح لطيف ولا حاجة للتعبف بارادة الشرح في الخارج ولا بتقدير القول المؤدى الى كون هذا شرح لطيف مقصود اللفظ فيكون المعنى وأقول هذا اللفظ الذي يدل بقطع النظر عن قصد مجرد اللفظ على الصفات الجميلة لهذا الشرح ويراد لازم ذلك من أن هذا الشرح له هذه الصفات الجميلة أو يراد اللفظ والمعنى معانهم هي في جميع الصور السابقة قد قصد بها التفصيل وقد لا يقصد كما في جميع الأمثلة السابقة إلا داعي في شئ منها الى تقدير مجمل ومقابل لئلا كور وأما فصل الخطاب بها فمألا يبقا رهاذا عرفت هذا عرفت أنه لا يطلق القول بأن ما خالية عن التعليق كما يفيد كلام بعضهم ولا القول بأنها مستعملة فيه كما يفيد كلام بعض آخر كالمحشى بعد حيث استشكل عدم استقبالي الجواب ثم أجاب بتقدير القول على أنك قد عرفت أن تقدير القول في مثل ما هنا لا يؤدى الى الاستقبال وليس يخفى عليك أن المتكلم بنحو وبعد وأقول هذه نكت الخ لا يقصد أنه سيقول بعد التكلم بهذه الصيغة ووجود شئ في الدنيا هذه نكت وعرفت أيضا أنه لا يطلق القول بأن بعد من متعلقات الشرط ولا القول بأنها من متعلقات الجزاء والجمهور لا يرون كون الفاصل بين أما والفاء من متعلقات الجزاء كما مرو لا يشتبه عليك بعد ذلك ما في كلامهم ولا معنى عبارة الشارح نعم بقي أن الرضى نص على أن الحكاية يجب أن تخالف المحكى بالذات فعلى هذا يرد أن جملة أقول الواقع جوابا حكاية فلا بد لها من محكى يخالفها بالذات وإن لم يشتمل الكلام على تعليق أصلا فلا ينفع الجواب بأنه ليس الغرض من أما التعليق بل التأكيد والتحقيق والذي ينفع في ذلك أن تقول أن الالفاظ في حالة التأليف قبل تمامه لا يجب أن تستوفي مقتضياتها فإن العبرة في المؤلف بحالة الكمال كما هو ظاهر فقد يضع المؤلف حال التأليف اسم الإشارة قبل أن يوجد المشار اليه فلا يقصد به الإشارة حالة الوضع بل يضعه على أنه هو أو غيره يشير به اذا وجد المشار اليه فلا يحتاج الى الجواب المشهور وكذلك يضع حال التأليف لفظا قال ولا يضع بعده شيئا يصلح معه لاله حال الوضع بل يضع شيئا يصلح اذا مر عليه زمن يكسبه صفة الماضي فلا يقصد تسلط لفظا قال عليه في الحال بل يضعه على أنه يتسلط بعد الكمال عند قصد الحكاية منه أو من غيره عن ذلك الشئ بعد اكتسابه صفة الماضي وقد يضع يقول ليكون عند الحكاية عن ذلك مشتقلا على استحضار الصورة الجسمية تنسيطا وترغيبا وتحدثا بتمام هذه النعمة ومنه ما هنا وفرض هنا تقدير القول مضارعا كما صنع المحشى فهو لا استحضار الصورة وإن لم يرد ذلك المحشى والمعنى وبعد فقد قلت هذه نكت الخ وقد أشار لبعض ما شتمل عليه هذا الجواب حجة العرب وترجمان الادب أبو محمد قاسم المالكي في شرحه على ألفية ابن مالك وهو جواب جليل لا يحتاج عليه نحو قال محمد هو ابن مالك الى تجوز في الفعل جريا على طريقة البيهقيين في ذلك ولا الى تنزيل المتعلق الذي لا يصح أن يتعلق به ذلك الفعل منزلة متعلق يصح أن يتعلق هو به جريا على طريقة النحويين فيه ولا يكون عليه نحو قوله أجدر في الله خير مالك مقصودا لفظه عند الاتيان به في ابتداء التأليف حتى يتوهم أنه لا يحصل به الحمد فيحتاج الى الجواب بأنه لا مانع من اعتبار المعنى مع قصد اللفظ على حدوقال الله لا تتخذوا الهين اثنين إنما هو اله واحد (قوله والتعليق على انطلق أقرب الخ) أفهم هذا أن كلامه في بعد في مثل هذا المقام مما يرغب فيه المتكلم في حصول الجزاء فيشعر بأنه في ضد ذلك تجعل بعد من متعلقات الشرط لضد هذا

أسماء العلوم من قبيل علم الجنس وأسماء الكتب من قبيل علم الشخص والمختار انهما من قبيل علم الشخص فتأمل (قوله ويؤيد ذلك) أي التحكم (قوله ان ما في الكتاب) أي من القواعد والاحكام المدلولة للالفاظ الذهنية التي هي مدلول الكتاب ووجه التأيد أنه حيث كان اسم الفن من قبيل علم الشخص فيكون اسم دال جزئيه من هذا القبيل أخرى وأولى (قوله لان المقصود منه) أي من هذا المختصر وكذا الضمير في كاتبه (قوله التباس) أي ملاسة ولوعبر بذلك لكان أولى (قوله وحده) تفسير لما قبله أو هو بسكون الحاء بمعنى منفرد أي منفردا عن علم الصرف هذا ما يضطر اليه وما تصويب ابداله بالموضوع فهو تسامح اه شيخنا (قوله فيما تأتي به من الجزئيات) أي الغير المسموعة لا المسموعة التي هي الشواهد

٣ - تقرير (قوله استعار الشاردة) أي التي هي الناقاة النافرة (قوله وجمعها) مصدر معطوف على الشاردة المجهولة لاستعار (قوله الاقتناص الصيد) أي الاصطياد (قوله أي تطبيقه) أي دال تطبيقه (قوله حال اقرا في الشيخ خالد) هكذا

في الذبح التي بأيدينا والمناسب كتابة ألف بعد خالدا وهو بدل أو عطف بيان على الشيخ التصوب بالمصدر قبله وكأنه جرى على أخته  
ربيعه أو جعله خبر مبتدا ١٨ محذوف تدبر (قوله وقوله قول مفرد خبر) أي والخبر هو الجنس مع الفصل كما هو القاعدة في

التعليل لكن علمت أن تعليله لا يتم في إنتاج دعواه فكذا ضده لضدها (قوله أقرب لتحقيقه في  
الخارج) لا حاجة إلى قوله في الخارج فهو لبيان الواقع (قوله قرنه) مبتدأ وبالفاء ضلته وخبره محذوف  
وختما مرتبط بالمحذوف (قوله والاصل مهما) ظاهرة نيابة أمام عن مهما فقط وهو ما بحثه بعض  
المحققين كما تقدم (قوله عطف قصة على قصة) أنكره من المحققين صاحب التلخيص لكن اعترف به  
كثير منهم قال عبد الحكيم في حواشيه على الخيال وهو على ما بينه السيد الشريف ناقلا عن صاحب  
الكشاف أن يعطف جل مسوقة لغرض على جل مسوقة لغرض آخر لتأسيسه بين الغرضين فكأنما  
كانت المناسبة أشد كان العطف أحسن من غير نظر إلى كون الجمل خبرية أو انشائية فعلى هذا يشترط  
في عطف القصة على القصة أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جلا متعددة وقدير أن يعطف  
القصة على القصة كما أشار إليه عبد الحكيم أيضا في تلك الحواشي عطف حاصل مضمون إحدى الجملتين  
على حاصل مضمون الأخرى من غير نظر إلى الانشائية والاختبارية قال وهذا العطف مما يجوز  
الشارح يعني السعدني شرح التلخيص في بحث الفصل والوصل وصفه بالدقة والحسن وأيده بمثال  
أورده صاحب الكشاف وهو زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمر بالاعفو والاطلاق وإن رده  
السيد السندوقد اعترف السعدني بوقوع عطف القصة على القصة في القرآن نحو ما وأهم جهنم وبئس  
المهاد (قوله والعامل في الظرف محذوف أي وأقول) هذا لا يتعين على هذا الاحتمال بل يحتمل أن  
أما مقدرة في الكلام وهذا يحتمل أول كلامه سابقا إذ قوله فيما سبق أصلها ما بعد يحتمل أن المعنى  
أصل وبعد ويحتمل أن المعنى أصل بعد بخلاف ما ذكره فان كلامه السابق لا يحتمل ثم على تقدير ما  
فالفاء ليست زائدة والعامل فعل الشرط أو جوابه أو أما (قوله الذي نابت عنه) ليس في كلامه  
حصر فلا ينافي ما سبق له على أنه يصح أن يشير إلى قول آخر (قوله ووصف الشرح) أي انصافه  
ليصح قوله متقدم ولأن ذلك مضمون الجواب الذي هو المراد هنا (قوله على زمن الاخبار) الأوضح  
التعليق (قوله بأن الجواب محذوف وهو مستقبل والاصل الخ) علمت ما يتعلق بكلامه هذا (قوله  
واعترض بأنه الخ) أجيب أيضا بأن هناك قولاً بجواز الذكر وقولاً بوجوده فلعله جرى على أحدهما  
(قوله قات أجاب شيخنا السيد الخ) هو جواب عن أصل الاشكال (قوله ليس على تقدير القول)  
أي لفظه (قوله وإن كان القول) أي معناه (قوله من ارادة شيء) هو القول وقوله شيء نحو فهذا شرح  
الخ وقوله استعمال ذلك الشيء أي الثاني وقوله فيه أي الشيء الأول وقوله ولا تقديره أي الشيء الأول  
وقوله مع ذلك الشيء أي الثاني (قوله ما في الذهن) أي من معاني الالفاظ كما يفيد ظاهر قوله بعد  
إشارة إلى اتقان هذه المعاني الخ وهو خلاف التحقيق فان التحقيق ان المشار إليه الالفاظ الذهنية  
(قوله لئلا يله منزلة المحسوس الخ) يقتضي أنها أصلية وهو أحد قولين بيان وجه كل والراجح منهما  
مبسوط في محله لا يناسب التعرض له هنا ثم في استعارته على أنها تابعة قولاً فليل كاستعارة الحرف  
فتقول عليه هنا شبه المعقول مطلقاً بالمحسوس مطلقاً في قبول التمييز والتعيين فسرى التشبيه من  
الكليين إلى الجزئيات فاستعار لفظ هذه الموضوع للشبه به وهو المحسوس الجزئي الذي سرى إليه  
التشبيه من كونه للشبه وهو المعقول الجزئي الذي قصد المبالغة في بيان تعيينه وقيل كاستعارة المشتق  
فتقول عليه هنا شبه مطلق الإشارة المعنوية بمطلق الإشارة الحسية فسرى التشبيه منها إلى الإشارة

تحديد المفاهيم العرفية  
واعتقاد تعدد المخبرية  
لفظاً ومعنى خطأ لأن  
الفائدة بالجمع وليس  
هذا كزبد رجل صالح  
لحصول الفائدة برجل  
لدفعه احتمال نقل زيد  
لامرأة أهنيشي والظاهر  
أن المقصود أنه يلاحظ  
الوصف قبل الاخبار ثم  
يخبر بمجموع الموصوف  
والصفة لأن كلاماً من  
الجنس والفصل بمنزلة  
حاصل حامض في قولك  
الزمان حلو حامض في أن  
المجموع خبر وأعطى  
كل جزء منه حكم الكل  
وإن كان لا مانع منه إلا  
أنه خلاف المعروف من  
كلامهم تأمل (قوله)  
وليس القصد الاخبار  
الخ اعلم أنه قد اختلف  
هل التعريف محمول  
على المعروف أو لا مشي  
السعد على أن التعريف  
محمول على المعروف جل  
مواطاة يجعل المعروف  
موضوعاً ذكر بالاحتمال  
إذ المقصود بالتعريف  
المفهوم والموضوع  
الحقيقي للمعرف الأفراد  
كما أشار إليه المحقق  
بقوله جلا بحسب

الظاهر لا الحقيقة وأنكر السيد الجمل وقال إن التعريف تصور عرض لاجل فيه وعليه فاعطى التعريف أو  
أجزأه الرفع لتجده وحكايته على أول أحواله وأجاب الدواني عن السعد بأنه لا يلزم من كونه تصوراً احتضاً انتفاء الجمل وذكر



السند فراجع (قوله والامام اصح قولهم القول الشارح بغير التصور) أى ولو كان المعرف معلوما بوجه ما لما أفاد التعريف التصور فلا يصح قولهم القول الشارح بغير التصور وقد يدفع هذا بان معنى قولهم القول ١٩ الشارح بغير التصور أى

المعنوية الجزئية والاشارة المحسية الجزئية اللذين في ضمنى مشار اليه اشارة معنوية ومشار اليه اشارة حسية فاستعار بناء على هذا التشبيه المحاصل بالسراية لفظ مشار اليه اشارة حسية من معناه لمعنى مشار اليه اشارة معنوية وجعل لفظ هذه مكانه وكل هذا على رأى العصام من أن التعبية تابعة لمجرد التشبيه ولا يخفى ما يناسب رأى الجمهور (قوله على التحقيق) من كون المشار اليه هو ما فى الذهن وكون ذلك على اطلاقه ثم التحقيق ان المراد بما فى الذهن الالفاظ الذهنية كما علمت لا معانى الالفاظ (قوله هذه المعانى) أى المعلومات التى هى الصور المحاضرة عند المدرك فى الذهن التى هى مدلولات الالفاظ وقوله لكالم عليها أى كمال انكشافها له ويمكن انه أراد بالمعانى الالفاظ الذهنية فمراده بالمعانى ما ليس مبصرا (قوله صارت معه) أى صارت بالنسبة اليه والافهى هنا مع المؤلف لامعه (قوله وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب) وجه ذلك انه ليس الغرض بيان كمال فطنته لذاته انما للغرض به التعريف بطلب مقتضى ذلك من الاشتغال بالعلم كل الاشتغال والسعى فى تحصيله بكل حال لثلاثيغ تلك النعمة الكبرى وهى كمال الفطنة التى بلغت هذا المبلغ الفائق المحدث فى غير العلم الذى فاق غيره فائدة وشرفا وكالا وظاهرا حمل المعانى هنا على ما يعم المعانى والالفاظ سواء حملت للمعنى فىما مر على الالفاظ أو المعانى فتدبر (قوله فلا حاجة الى تقدير مضاف) هو مفصل محصله ان بعضهم قال ان الذهن لا يقوم به الا الجممل والاشارة بهذا المسمى الذهن والنكت اسم للفصل بابا بابا فيلزم عليه الاخبار بالمفصل عن الجممل وهو ممنوع فيحتاج لتقدير مفصل قبل اسم الاشارة ليصح الاخبار بغير الجش على هذا البعض بان الذهن يقوم به المفصل كما يقوم به الجممل فلا اشكال حتى يدفع بتقدير مفصل ثم ان هذا الاشكال الذى أشار له فعه هذا البعض بتقدير مفصل لا يتصور الا اذا كانت الاشارة لما فى الذهن والنكت كبقية أسماء الكتب أسماء للنقوش الخارجة لا الالفاظ الذهنية انهى ليست مفصلة لما علمت ان الذهن لا يقوم به الا الجممل على رأى هذا البعض وهذا مع كونه مخالفا للمختار من أن أسماء الاشارة وأسماء الكتب وأسماء التراجم مدلولاتها الالفاظ الذهنية يلزم عليه التحكيم بين أسماء الاشارة وأسماء الكتب ثم يقال لهذا البعض ان كان مبنى اعتراضك بآدة على ما مر جعل قوله نكت خبرا عن نفس اسم الاشارة فهذا المبنى فاسد لان الخبر حينئذ مبين للبند بالذات فلا يصح الاخبار به عنه وحيث فسد مبنى الاعتراض فلا اعتراض وان لم يكن مبينا على ذلك بل اعتبرت انه لا بد من تقدير نحو دال فلا يتصور الاعتراض فانه انما يقدر ما يناسب القام وعلى تقدير تسليم الاعتراض برديك ان تغاير المبتدأ والخبر بالاجال والتفصيل لا يضر كما ان تغايرهما مفهوما لا يضر بل المدار على الاتحاد ماصدا وقا ويرد على جوابه وهو تقدير مفصل قبل اسم الاشارة انه تقدير في غير محل الحاجة والمناسب تقدير مجمل قبل نكت الواقع خبرا فالحق ان مدلول هذه الالفاظ الذهنية ومدلول النكت هو الالفاظ الذهنية أيضا فان جرينا على القول بان الذهن لا يقوم به الا الجممل لزم ان مدلول كل منهما مجمل وان جرينا على انه يقوم به المفصل كالجمل صح ان يكون مدلول كل منهما مجملا أو مفصلا وكون أحدهما مجملا والاخر مفصلا تحكم (قوله هو مفصل) يشير بذلك حيث لم يقل بتقدير مفصل كما قال بعد الى تقدير نوع الى انه على اعتبار ان النكت عبارة عن النقوش والاشارة لما فى الذهن لا منافاة من حيث الاجال

التمام فلا ينافى ان أصل التصور وهو العلم بوجه ما حاصل من قبل كذا قيل وفيه نظر لان هذا كله خروج عن مقصود الهشى بل مراده انه لو كان المقصود الحكم على الانسان المتصور بوجه ما بانه حيوان فاطبق لكان المقصود من القول الشارح حينئذ التصديق لا التصور فيلزم عدم صحة قولهم القول الشارح بغير التصور أى لا التصديق كذا ظهر لى ثم رأيت عن شيخنا (قوله هو كالجنس) أى ومفرد كالفصل كما لا يخفى (قوله لمحو ازانها غير ذاتياتها الخ) أى فيجوز ان قول من قبيل العرض العام ومفرد من قبيل العرض العام ومفرد من قبيل الخاصة لا من قبيل الجنس والفصل (قوله ليطابق كلمة) أى لفظا وهو ظاهر ومعنى باعتبار الحقيقة والمساهة اذهى مؤث مجازى وان ذكر باعتبار المفهوم جوازا فاندفع ما قيل ان قوله ليطابق الخ أى فى اللفظ

قط والالفاظا مرانه لا حاجة الى ذلك لان المراد الحقيقة لا الفرد الذى ترد له الذكورة والانوثة اه شيخنا (قوله لان شرط موافقة الخبر الخ) يحتمل انه لم يقل قوله لثلاثيغ توهم من التاء الواحدة التى هى التفرد والانفراد الذى هو معنى مفرد فيؤدى الى الغاء

قوله مفرد مع انه واقع في تعاريفهم كذا قيل وهو مدفوع بانه لو قال قوله لكان المتبادر حينئذ ان التاء التانيث واحتمال الوحدة حينئذ بعد اذ المتبادر انه للطابقة ٢٠ في صفة الاول وهي التانيث اه شيخنا فتأمل (قوله مشتقا ومثوله) الاول

والفضل بل هما متفقان في ذلك لكنهما متباينان في ذاتهما فلا يحتاج اضاف هو مفصل لدفع المنافات بل يحتاج لمطلق مضاف يندفع به التباين بالذات (قوله وان اسماء الكتب من حيز علم الجنس الخ) العبارة مقلوبة وصوابها من حيز علم الشخص لا الجنس فيكون التفرع على المنفى ومحصل ذلك ان بعضهم قال ان اسماء الكتب كالنكت من حيز علم الجنس فالتنكت اسم لكل صديق بما أشار اليه المصنف من النقوش ومثله مع أن مدلول اسم الإشارة ما أشار اليه فقط فيفيد أن المسمى بالنكت هو ما أشار اليه فقط حينئذ يحتاج الى تقدير نوع قبل اسم الإشارة فرد المحشى على هذا البعض بان اسماء الكتب من حيز علم الشخص فلا يحتاج لتقدير نوع ويرد ايضا ان المقام ليس مقام تسمية بل مقام اخبار ولا مانع من الاخبار حينئذ عن الفرد بالكلية كما تقول هذا اسامة على انه لا دليل على ان نحو نكت في نحو قولهم هذه نكت من قبيل العلم وقد علم من هذا ان هذا المعارض غير المعارض الاول واللام ينفعه تقدير نوع ويمكن تصوير اشكاله بما يناسب ان كلام من اسم الإشارة والنكت للالفاظ الذهنية لكن الحامل على ما تقدم قوله فيشمل جميع نسخ الكتاب (قوله فلا حاجة الى تقدير نوع) أي قبل المبتدأ (قوله النكتة في الشيء كالنقطة) عبارة غير النكتة لغة كل نقطة خالف لونها لونها ما هي فيه وقيل كل نقطة من بياض في سواد وعكسه (قوله وهي اصطلاحا للطيفة المستخرجة الخ) المناسبة بين هذا المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي السابق ان هذه اللطيفة بخلافه لغيرها في الاحتياج الى مزيد التأمل (قوله من نكت في الارض الخ) هذا معنى لغوي آخر غير ما سبق والمناسبة التي ذكرها المحشى مبنية على هذا المعنى اللغوي لا على المعنى اللغوي المتقدم وقد علمت المناسبة عليه تأمل (قوله أي نكتها وهذبتها) عطف تفسير كما يؤخذ من الصحاح والقاموس وفي الصحاح التهذيب كالتنقية وفيه التنقية التنظيف وقال في القاموس التهذيب الاصلاح (قوله فعلى للتعليل الخ) ويحتمل ان على متعلقة بمحذوف صفة لنكت أو حال من ضمير حررتها أي موضوعة على مقدمات ومعنى وضعها عليها جعلها موضوعة ليعانها مبنية لا حكمها (قوله ولا تهاوت في هذا أصلا) لما كان المركب الخالي من أصل المعنى التركيبي كانه يتساقط قطعة قطعة لعدم ارتباط بعضه ببعض في المعنى سمي متهاوتا (قوله خلافا لما طال به المحشى) هو العلامة المجموعية ومحصل ما فيه ان في تعلق على مقدمتي نكت شيئا لان النكت لا تعمل عمل الفعل فليس صالحا للعمل وكذا في تعلقه بحررتها شيء اذا لمعنى حررتها عليها فالاولى تعلقه بمحذوف أي وضعها عليها (قوله والمقدمة بكسر الدال الخ) ان قلت ان المعنى الوصفى قد هجر بنقلها لغة الى أول الجيئش بطريق الاسمية أو الى أول كل شيء كذلك على الخلاف في ذلك وصارت التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية بعد ان كانت للتانيث أو قد حذفت التاء التانيث والابتداء بدلها بقاء النقل بحيث لا يراد المعنى الوصفى الا بقرينة وكلامه يقتضي انها هنا وصف مع انه لا قرينة أجيب بانه أراد بيان المعنى الاصلى ولذلك قال أي أمور ولم يقل أي الفاظ أو مسائل ويكون التقدير دال مسائل كما قال بعدوما ذكره من الايهام ليس من حيث استعمالها هنا بالمعنى الوصفى بل من حيث الاستشعار به باعتبار المناسبة بين الاصل والمنقول اليه (قوله بمعنى تقدم) والتفعيل قديمي بمعنى التفعيل كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله أي لا تتقدموا وكما في قوله تعالى الا ان ياتين بغاشة

كقائمة في نحو قولك هند قائمة والثاني كالمشقية في نحو قولك هند تمشقية وخرج بذلك نحو أسد في قولك هند أسد اذ لم تؤوله بالمشق وجاد في نحو قولك الماء جاد (قوله رفعا للضمير المبتدأ) خرج بذلك الخبر في نحو هند حسن وجهها (قوله لا يستوى فيه المذكر والمؤنث) خرج بذلك الخبر في نحو قولك هند جريح أو عدل (قوله وكذا المفرد الخ) فصله بكذا البيان انه لا دخل له في دفع التانيث اه شيخنا (قوله صار عندهم اسما للمعناه المعلوم) وهو مانطق به مرة واحدة وفيه انه لو كان اسما جامدا لما صح جعله نعتا لقول الا ان يقال عدم التانيث منظور فيه للعاله الراهنة والوصف به منظور فيه للاصل نعم ان جعل جزء خبر لاصفة كما مضى في قولك الزمان حلو حامض لم يرد هذا من أصله الا انه خلاف المعروف من كلامهم كما

مر (قوله فلم يبق) أي قول مفرد (قوله سلنا ذلك) أي كون قول مؤولا بالمشق (قوله وتبعه مفرد في التذكير) مبنية أي لانه وصفه والوصف تابع للوصف أو جزء خبر والجزء الثاني يتبع الاول في التذكير بناء على ما سبق بل لو فرض وكان

متبوعه مؤثنا نقول لم يؤثته لانه صار اسما عندهم الى آخر ما تقدم تدبر (قوله أى فى هذه المادة) أى بقطع النظر عن تهيتها  
بهية مخصوصة فالظرفية حينئذ من ظرفية الجزئيات فى كليها أو الخاص فى العام ٢١ (قوله أو يقولون ان اللغة الخ) ليس

معطوفا على يقال والا  
لحذف النون للناسب  
بل هو معطوف على قوله  
وعلى كلامهم لا يظهر  
الخ (قوله وكلاهما)  
أى التكلف والقول  
بان اللغة اطلاق  
(قوله لا حاجة اليه) أى  
لان الاصل عدم  
التكلف وعدم الاشتراك  
ونوقش بان الثانى وهو  
اطلاقهم اللغة على كل  
من الالفاظ والاستعمال  
محتاج اليه بل قالوا ذلك  
وان كان قول المحشى  
أولا قالوا الخ ظاهر أو  
صريحاً فى انهم اتفقوا  
على عدم ذلك وليس  
كذلك والاشتراك بين  
الالفاظ والاستعمال  
لا يضر لانه امام نقول  
عن أهل اللغة أو هو  
اصطلاح منهم فى مجي  
اللغة بمعنى الاستعمال  
قولهم لغة تميم اهلها ما  
ومن مجيها بمعنى الانا  
قول الشارح أملغاتها  
فكلمة الخ وحينئذ  
فقوله قبل فى الكلمة  
ثلاث لغات أى ثلاثة  
ألفاظاً ثلاث استعمالات  
كما قاله المحشى لثلاث  
يؤدى الى شبه الاستخدام  
وشبه الاستخدام

مبينة أى متبينة وتقدم لازم وأما نحو زيد تقدمه عمر وظاهر كما قاله العلامة الامير خلافاً للسيد  
الحنفى انه من باب المحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله أى أمور متقدمة) ولا يقال هنا  
كما لا يخفى ان تقدمها بنفسها لا يستلزم ان تكون متحققة للتقدم بل التقدم بالنفس فيه شئ تغير  
هذا الوجه أولى منه لان ذلك انما يأتى لو كان المتقدم ممن يوجد التقدم ويحدثه فتنبه لذلك (قوله  
لما فيه من ايهام ان تقديم الخ) هذا الايهام لا محل له فان من يقدم مثل ذلك عادة هم أهل العرفان  
القائمون بما يجب لذلك الشأن بحيث لا يستشعر من قول المؤلفين مقدمة الا بالتقديم للاستحقاق وان  
فرض انه كان فى الواقع بدونه (قوله ثم هى امام مقدمة علم الخ) هذا المحصر لا يناسب المعنى الاصلى ولا  
المعنى الذى نقلت اليه لغة على الخلاف فيه كما تقدم ولا المعنى الاصطلاحي اذ كما تدرج تحته مقدمة  
العلم ومقدمة الكتاب تدرج تحته مقدمة القياس مثلاً والجواب أن المراد المقدمة المرادة فى  
الاصطلاح غالباً أو ائبل الكتب فى كلامه استخدام (قوله من بيان حده الخ) المناسب حذف بيان  
فان مقدمة العلم معان كالعلم كما ان مقدمة الكتاب ألفاظ كالكتاب ثم انه لا يشترط اجتماع جميع  
ما يتوقف عليه الشروع بل كل ما يتوقف عليه الشروع ولو معنى واحداً يقال له مقدمة علم والوجه  
الوجيه اعتبار التقدم فى مقدمة العلم مقدمة الكتاب والمعاني توصف بالتقدم باعتبار التعقل  
أو باعتبار دارها وذلك كاف والمسمى له من اسمه نصيب فالحال يتقدم لا يقال له مقدمة ومدلول مقدمة  
الكتاب أعظم من أن يكون هو أو بعضه مقدمة علم فينبه وبين مقدمة العلم العموم والخصوص المطلق  
وكذا بين نفس مقدمة الكتاب ودال مقدمة العلم ثم انه قد أورد على مقدمة العلم ان الشروع يمكن  
بدون تلك الامور أصلاً وما يذكّر من البصيرة فليس أمراً مضبوطاً يقتضى الاقتصار على ما ذكره  
ويجيب بان الشروع فى المقصود متوقف عرفاً على الحد والموضوع والعلّة الغائية بحيث ان شروع  
من لم يعرف هذه الثلاثة فلا شروع فى العرف لانه فى العرف ليس على بصيرة بالمشروع فيه وليس  
لفعله علّة فهو جاهل بالمشروع فيه عرفاً ثابت كذلك وكال الشروع متوقف عرفاً على بقية المبادئ  
بحيث ان شروع من لم يعرف بقيتها ليس شروعا كاملاً لعدم كمال بصيرته بالمشروع فيه عند أهل  
العرف فتدبر (قوله بل المراد بها الالفاظ المخصوصة) أى التى هى الكتاب بتمامه لا طائفة منه  
تقدمت الخ تشبيهاً لها بمقدمة الكتاب أو العلم لانه يستعان بها على غيرها من الكتب المؤلفة فى هذا  
الفن (قوله وعلى ما ينزل من السماء) أى من بلل (قوله والمناسب جعل القطر الخ) اذ لا معنى  
لاضافته بمعنى المطر الى الندى بمعنى من معانيه (قوله كل واحد من معاني الندى) حتى البلال فانه  
يسبيل اذ انضم بعضه الى بعض (قوله والمراد من زيل العطش) غرضه تفسير بل فقط ولذلك لم  
يفرغ بعد فالمراد بالبلى الازالة ثم تجرى احتمالات نحو يز يدعدل وان كان كلام المحشى متبادراً  
فى أحدهما بخصوصه ولم يتعرض لتفسير قوله قطر الندى فالندى مستعار للمعاني المقدمة والقطر  
بمعنى السيلان مستعار لوصول المعاني من ألفاظها الى الالذهان بسرعة ثم تجرى احتمالات  
نحو ز يدعدل ففيه إشارة الى خلو هذه المقدمة عن الاختصار والنخل الى تمام حسن وضعها حتى  
كان المعاني تسيل من ألفاظها الى الالذهان عند سماعها والى ان معانيها تحيى القلوب الميتة  
بإستيلاء الجهات عليها فى قوله المسماة بقطر الندى زيادة على تمييزه ما ارادته من مقدماته

تكلف والظرفية المذكورة فى الشارح واقعة فى كلامهم أكثر من وقوع شبه الاستخدام وحينئذ فيلزم على ما سلم انه المحشى  
التكلف فى كلام الشارح وقد تدفع هذه المناقشة باننا نسلم ان اطلاقها على الاستعمال اطلاق لغوى أو اصطلاح لهم بل هو

اخترع من المحشى رجه الله دفع به التكلف المذكور ولوسلنا انه لغوى أى قاله مدونو اللغة كصاحب القاموس أو اصطلاح لهم  
نقول مقصود المحشى رجه الله ٢٢ منع الاشتراك الثابت عن اللغة أو الثابت فى الاصطلاح نظير ما قاله ابن هشام فى الصلاة

من ان معناها العطف  
لا الداء نارة والرجة نارة  
أخرى كما قاله الجمهور  
ومحصل هذا أنكم ان  
قلتم ان اللغة معناها  
الالفاظ فقط قلنا لكم بل  
معناها الاستعمال وان  
قلتم ان معناها الالفاظ  
والاستعمال قلنا لكم  
لا حاجة الى الاشتراك  
بل الاقتصاد فى معناها  
على الاستعمال كاف وبان  
قول الشارح ثلاث  
لغات أى ثلاث استعمالات  
وقوله وأما لغاتها أى  
استعمالاتها وقوله  
فكلمة أى فلغة كلمة  
أى استعمالها وحذف  
المضاف كثير فى كلامهم  
فهو اسهل من التكلف  
فى الظرفية اللازم على  
كلام الجمهور فليس فى  
كلامه شبه استخدام  
(قوله قلت من اين) أى  
من اين التأييد بل هو  
محتمل لما قاله ولما قلنا  
فان قولهم كتب اللغة  
محتمل ان معناه الكتب  
التي تدل على الالفاظ  
الموضوعة للعانى ويحتمل  
ان معناه الكتب التي  
يبنى فيها استعمال تلك  
للانفاظ والمحتمل لهذين

عماءه احتراز عما يوهمه صغرا الحجم الذى أشعر به لفظ مقدمة وإشارة الى ان كتابه مع صغر  
حجمه له شأن وأى شأن يحى القلوب الميتة بمياه العرفان ثم كد لازم ذلك بقوله وبلى الصدى بكل  
هذا بحسب الأصل قبل جعل كل من قوله قطر الندى وقوله بل الصدى اسما للكتاب أو جعل  
المجموع اسما له ثم لا يقتضى ما تقدم ان لا تكون صعبة على مبتدى بوجهه فلا تحتاج الى شرح  
حتى بالنسبة اليه فإردان صديقه حيث شرحها وكلامه حيث قال رافعة نجاها الخ منافيان لما يفهم  
من هذا الاسم فتدبر (قوله صفة نكت) ان ثبت ان نكت علم فالوصفية بحسب الأصل (قوله  
والمراد به هنا الصعوبة) أى الحالة التي تمنع من الفهم (قوله وأطلقه عليه) المناسب عليها (قوله ان  
يأتى بقية الشواهد) كأن يستشهد على نصب المضارع بعد واء السنية بعد الطلب بيت لنوع  
منه فيكمل الاستشهاد على البقية وكأن يأتى فى المقدمة بنصف بيت فيأتى فى الشرح ببقية (قوله  
مشتقة من الفيد مصدر فاد من باب باع الخ) وقال بعضهم الفائدة فى اللغة ما حصلت من علم أو مال  
مشتقة من الفيد بمعنى استحداث المال والتحرير وقيل اسم فاعل من فادته اذا أصبت فوائده وفى العرف  
المصلحة الخ اه وليس فى الصحاح ولا فى القاموس ولا فى المصباح فاد بمعنى اعطى ولا بمعنى استحدث  
المال والتحرير وأما فادته بمعنى أصبت فوائده فى القاموس وشرحه للسيد مرتضى وفأذريدا فاده  
فأذا أصاب فوائده وفى التهذيب فادت الصيد فأذا أصبت فوائده اه ثم قال فى القاموس والتفؤد  
(٢) التحرق والتوقد ومنه الفؤاد للقلب مذكرا قال الشارح أى من معنى التوقد سمي الفؤاد  
بالضم مهموزا لتوقده وقيل أصل الفؤاد الحركة والتحريك ومنه اشتق الفؤاد لانه ينبض (٣)  
ويتحرك كثيرا اه وفى القاموس الفؤاد المبال أو ثباته كالفيد فيهما والاسم الفائدة ثم قال  
والفؤاد كصاحب الفؤاد اه وفيه فاد المال فيفيد ثبت قال الشارح وفى كتاب الافعال كثروا الاسم  
الفائدة ثم قال فى القاموس والفائدة حصلت قال الشارح كذا فى الصحاح والاساس وفى الافعال لابن  
القطاع وفادت لك فائدة أنتك اه ثم قال فى القاموس والفائدة ما استفدت من علم أو مال الجمع  
فوائد اه وعبارة الشارح مع هذه العبارة والفائدة ما أفاد الله تعالى العبد من خير يستفده  
ويستجده وقال الجوهري هى ما استفدت من علم أو مال تقول منه فادت فائدة اه وهى واوية  
بائية الجمع فوائد قال شيخنا وزاد بعض أرباب الاشتقاق انها من الفؤاد حتى اغتر بذلك شيخ شيوخنا  
الشهاب وتطرف فقال

من الفؤاد اشتقت الفائدة \* والنفس يصاح بذائده

لذا ترى فائدة الناس قد \* مالت لمن فى قسره فائدة

اه وقوله وقال الجوهري الخ أى يخص العلم والمال وقوله تقول منه الخ يعنى انك تقول باعتبار  
المعنى المذكور للفائدة فادت له فائدة أى حصل له علم أو مال مستفاد له وقوله وهى واوية بائية  
امان الفؤاد بمعنى الثبات أو من الفيد بمعناه أو بمعنى الحصول أو بمعنى الاتيان وان لم يذكروا فى  
القاموس والمناسبة ان ما يستفده الانسان تلزمه هذه المعانى ولو فى الجملة فالعلم المستفاد يلزمه مثلا  
مطلق الثبات وان لم يلزمه مثلا خصوص ثبات المال والاشتقاق عند علماء الاشتقاق يكفى فيه  
مثل ذلك كما يستبين لك وقوله وزاد بعض أرباب الاشتقاق الخ أى يجوز ان تكون عينها همزة أصلية

فلا

المعنيين لا يؤيد احدى الدعوتين فتدبر (قوله تطلق على الاستعمال مطلقا الخ) من هذا قول الشارح

٢ قوله التحرق وفى نسخة التحرك كما قاله الشارح اه منه ٣ قوله والتحريك تفسير اه منه



ولغة المجاز فان هذه اللغة ليست قاصرة على تلك الطائفة وان كانت تلك الطائفة قاصرة على هذه اللغة ولم تتجاوزها الى اللغتين  
الاخيرتين (قوله فان هذه اللغات كلها التميم) اي اثنان منها والافقيدها محتص بتيم ٢٣ وتجاوزها تميم الى الغير وليس كذلك  
اه شيئا أي ان الاثنين

فلا يكون على هذا اوية ولا يائية وقوله حتى اغتر بذلك شيخ مشايخنا الخ انما كان ذلك اغترار الما  
انه بعيد جدا البعد المناسبة في المعنى جدا واحتياجا للمزيد تكلف كما يعلم مما يأتي على انا وجدنا  
ما هو واضح قريب على ان الاشتقاق من المصدر ارجح فلا وجه لاعتبار ما اعتبره ولو جاز ما ذكره  
لمجاز ان تكون مشتقة من الفؤاد بالواو كسحاب للفؤاد فتكون اوية على هذا أيضا ويمكن ان  
يشمله قول من قال من الفؤاد أي من داله المناسب وهو الفؤاد أو الفؤاد بالواو كسحاب فتدبر وفي  
المزهر ان الاشتقاق البعيد جدا لا يقبلها المحققون وان الكلمة اذا تردت بين أصليين في  
الاشتقاق طلب الترجيح وان من المرجحات الاظهرية والالوضفية فافهم وفي المصباح ما نصه الفائدة  
الزيادة تحصل للانسان وهي اسم فاعل من قولك فأدت له فائدة فيد من باب باع وأفدته ما لا أعطيته  
وأفدت منه ما لا أخذت وقال أبو زيد الفائدة ما استغدت من طريقة مال من ذهب أو فضة أو مملوك  
أو ماشية ثم قال في المصباح والجمع الفوائد وفائدة العلم والادب من هذا اه بالحرف وقوله الزيادة  
تحصل للانسان أي في ماله مثلا والزيادة النخوة والكاء وقوله وهي اسم فاعل الخ لعل مراده ان  
الفائدة بالمعنى السابق أصلها اسم فاعل فمحصلة انها اسم للنخوة والزيادة يحصل للانسان أصلها اسم  
فاعل من الفيد بمعنى حصول المال فعنها في الأصل شيء ثامن المال ثبت له الفيد أي الحصول  
ثم جعلت اسما للنخوة والزيادة يحصل للانسان وانسلخت بذلك عن الوصفية ولعل الاقرب من هذا  
انه أراد بالزيادة الشيء يحصل للانسان زائدا على أصل عنده سواء كان مالا أو غيره وان أصل الفائدة  
اسم فاعل من الفيد بمعنى حصول المال كما مر ثم جعلت اسما للشيء المذكور وانسلخت بذلك عن  
الوصفية فانه قد علم مما تقدم ان الفائدة تأتي واوية ويائية بمعنى ذهاب المال ونباته ويائية بمعنى  
كثرته والظاهر ان وضعها لذلك أصلي فعلى فرض انه أراد بالزيادة النخوة يظهر ان وضعها له أصلي  
وقوله من باب باع أي بقطع النظر عن الزوم والتعدي وقوله وفائدة العلم والادب من هذا أي  
منقولة بطريق المجاز منه في الأصل ثم صارت حقيقة فيه لغة أيضا فعلى قول أبي زيد تختص الفائدة  
في أصل اللغة بما يستفيدة الشخص ويكون من الطريقة المذكورة ثم انه يرد على من قال الفائدة  
اسم فاعل من فادته اذا أصبت فؤاده وعلى المحشي ومن قال من الفيد بمعنى استحداث المال والخير  
على فرض ثبوت الفيد بمعنى الاعطاء ومعنى استحداث المال والخير ان المشتق عند النحويين لا بد  
أن يكون فيه معنى المشتق منه وزيادة كضارب من الضرب ومعنى المشتق منه هنا على ما ذهب  
اليه هؤلاء الذي هو الاعطاء والاستحداث أو الاصابة غير موجود في المشتق لا بمعناه اللغوي  
ولا بمعناه الاصطلاحي وان كانت المصلحة المذكورة وكل ما يستفيدة الشخص من المال والخير  
تصيب الفؤاد وتؤثر فيه فراح وجبة الى غير ذلك لان ذلك غير داخل في معنى فائدة كما لا يخفى فقد  
توهم القائل بانها اسم فاعل من فادته اذا أصبت فؤاده ان الفائدة بمعنى المصيبة للفؤاد وليس كذلك  
ولا يصح أن يحجب عن المحشي بأن مراده مطلق الاخذ ا قوله بعد وقول بعضهم الخ فانه يقضى بانه  
لم يرد ذلك ولا يصح أيضا أن يجاب عنه بانه لم يرد الاشتقاق باصطلاح النحاة بل باصطلاح علماء  
الاشتقاق وهو عندهم مطرد كاسم الفاعل وغير مطرد كانه اورد من القرار للزجاجة المعروفة  
دون غيرها مما هو مقر للسائح كالكوز وقد صرحوا بان القرار ليس من معنى القارورة بل لما كان

الاخيرتين لغات تميم  
اي لا تتجاوزان تميم  
وتجاوزها تميم الى اللغة  
الاولى تدبر (قوله قيل  
جمع قله الخ) وقيل اسم  
جمع وقيل اسم جنس  
افرادى ورد كل من  
القوانين اللذين ذكرهما  
المحشي اولابان الغالب  
على نحو الكلام مجاز  
فيه الوجهان لا مطلقا  
تذكره نحو يحرقون  
الكلم عن مواضعه اليه  
يصعد الكلام الطيب  
والغالب على الجمع تانيته  
وقولنا لا مطلقا احتراز  
مما يجب تانيته كبط  
ونحل بالحاء المهملة  
لا بالحاء المعجمة لانه  
يجوز فيه الوجهان كما ورد  
فيهما القرآن ولا ثالث  
لهذين اللفظين كما قاله  
الداميني نقل عن ابن  
هشام ومما يجب تذكره  
وهو خمسة الموز والغلب  
والسدر والربط  
والقمع واسم الجمع ثلاثة  
أقسام أيضا واجب  
التذكر كيقوم ورهط  
وواجب التانيث كابل  
وخيل وجاثرهما  
كركب وقال الغارضي

ان الابل تذكر وتوث أفاده المحقق الصبان في باب العدد ورد القول بانه اسم جمع بان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع  
خلافه ورد القول بانه اسم جنس افرادى بانه لو كان كذلك لصدق على القليل والكثير مع انه لا يصدق الا على الكثير فالتحتم

انه اسم جنس جبي وعليه فيكون المراد بالجمع في كلام الشارح الجمع اللغوي لا الاصطلاحي فلا ينافي المختار واعلم ان الجمع مادل على آحاده دلالة تنكرار الواحد بالعطف ٢٤ وينقسم الى جمع قلة وكثرة فجمع القلة من ثلاثة الى عشرة بادخال الغاية وجمع

الكثرة من احد عشر الى مالا نهاية هذا هو المشهور والذي رجحه السعد وتبعه الدماميني وغيره ان جمع الكثرة ايضا من ثلاثة فهما مشتركان في المبدأ ومحل التفارقة المذكورة بينهما ما اذا جمع المفرد عليهما كفلس فانه يجمع جمع قلة على أفلس وكثرة على فلوس فاذا قلت عندى أفلس كان دالا على ثلاثة الى عشرة فقط واذا قلت عندى فلوس كان دالا على ثلاثة الى مالا نهاية فاذا لم يجمع الا جمع قلة كأرجل يجمع رجل بكسر فسكون أو جمع كثرة كرجال جمع رجل بفتح فضم كان ذلك الجمع مشتركا بين القلة والكثرة ومحلها أيضا في تكرات المجموع لافي معارفها فلا ينافي ما صرح به الاصوليون وغيرهم من ان الجمع الحلي بال مطلقا أي سواء كان جمع قلة أو جمع كثرة من صبيغ النجوم والصبيغ ان جوح القلة ستة جمعا التهجيج أعني جمع المذكر السالم وجمع

المائع يقر فيها أخذ لها اسم من القرار فغاية الامران القرار لوحظ مرجحا لتسمية الزجاجة المعروفة بهذا الاسم من بين الاسماء كما صرحوا به أيضا ولا مانع من أن يكون الفيد أي الاعطاء منه تعالى لمعنى الفائدة لوحظ عليه لوضع الفائدة له فيكون اشتقاقها من الفيد بمعنى الاعطاء كاشتقاق القارورة من القرار لانه يرد عليه حينئذ ان الاشتقاق باصطلاح علماء الاشتقاق لا يقتضى أن يكون المشتق منه مصدرا أو نحوه بل المدار على المناسبة في المعنى ولو بأن يدل المشتق على معنى المشتق منه ولو بطريق الالتزام بوجه قامع الاشتراك في جميع الحروف الاصلية مرتبا أو غير مرتب أو في أكثرها مع تقارب ما بقى في النخرج كنعق ونهق وحينئذ لا مانع من كون ذلك البعض الذي ذكره أراد ان الفائدة مشتقة من الفؤاد بالمعنى المصطلح عليه عند علماء الاشتقاق والمناسبة في المعنى موجودة فان الفائدة تشعر بفؤاد الفؤاد بفتح الفاء وسكون الهمزة بمعنى اصابتها اصابة معنوية والتأثير فيه كذلك لما أن مدلولها مؤثر في الفؤاد فحوا ونحوه فتبدل الفائدة على الفؤاد بطريق اللزوم واشتركا كهما في الحروف الاصلية مرتبة ظاهرا على أن صحة هذا الجواب تحتاج الى كون الاخذ أوسع من الاشتقاق باصطلاح علماء الاشتقاق ولذلك البعض أن لا يسلم ذلك وبالحيلة ان أراد الاشتقاق عند النحويين لا يصح ما ذكره كما لا يصح ما ذكره البعض وان أراد الاشتقاق عند علماء الاشتقاق صح ما ذكره البعض كما صح ما ذكره وهو فكلامه وكلام البعض سواء نعم على فرض صحة ما ذكره يكون أقل تكلفا ما ذكره البعض فيترجح ما ذكره على ما ذكره البعض ولك أن تقول قوله مشتقة أي في اصطلاح النحاة وضمير عائدة على الفائدة بالمعنى الوصفي لا الاسمي المراد هنا وهي بالمعنى الوصفي على الفرض المتقدم من ثبوت فأد بمعنى اعطى اسم فاعل بمعنى معطية ففيها معنى المشتق منه وزيادة وقوله وقول بعضهم انها مشتقة من الفؤاد مراده مطلق الاخذ أي ومراده الفائدة بالمعنى الاسمي المراد هنا وقوله وهي لغة أي بالمعنى الاسمي المراد هنا فلا ينافي ان ما أفاده كلامه أو لا معنى لغوي أيضا وقد علم من نقله كلام البعض مأخذها بالمعنى المراد هنا فلا يقال كان ينبغي له أن يبين اشتقاقها أو مأخذها بالمعنى المراد هنا فانه أولى مما تعرض له ولك ان تقول الضمير في قوله مشتقة عائدة على الفائدة بالمعنى الاسمي المراد هنا ويوجه بأنه أخذ من الفيد بمعنى الاعطاء فائدة بمعنى معطية ثم أريد منها معنى معطاة ثم أريد منها معنى مستفادة محصلة ثم غلبت عليها الاسمية في المال والخير المستفاد المحصل فصح انها بهذا المعنى الاسمي مشتقة من الفيد بمعنى الاعطاء وان ذهب معنى الاعطاء عنها وذهبت معاملتها معاملة المشتق لما سمعت فتدبر ثم انه قد ظهر لك مما ذكر أن لك ان توجه قول من قال من الفيد بمعنى استحداث المال والخير على فرض ثبوت الفيد بهذا المعنى بأقل تكلفا مما ذكره وهو انه أخذ من الفيد بمعنى استحداث المال والخير فائدة بمعنى مستحدثة للمال والخير ثم أريد منها المال والخير المستحدث المحصل ثم غلبت عليها الاسمية في ذلك ولك ان توجه به بان مراده الاشتقاق باصطلاح علماء الاشتقاق ولا يقال هذا يجري في القيل الذي نقله لانا نقول يمنع منه قوله اسم فاعل كما لا يخفى ولك على فرض عدم ثبوت الفيد بالمعنى المذكور ان توجه به بأنه أريد من الفيد بمعنى الحصول التحصيل والاستحداث وأخذ منه فائدة بمعنى محصلة للمال والخير ثم أريد المال والخير المحصل ثم غلبت عليها الاسمية في ذلك ولاشتقاق في كلامه باصطلاح النحاة على هذا كالأول ولك ان تقول في قول من

المؤنث السالم وأفعلة وافعال وأفعل وفعلة وذهب قوم من المحققين كالرشي الى ان جبي التهجيج موضوعان قال لا أكثر من اثنين من غير دلالة على قلة أو كثرة وبقية جوع التكسير جوع كثرة وهي ثلاث وعشرون وقيل أكثر والغالب أن

خ واحد من لفظة وقد لا يكون فيصدر ان له واحد من لفظة كاعراب وزعم بعضهم ان مفردة عرب ورد بان العرب يع  
 ثرين والباديين والاعراب يخص الباديين والجمع لا يكون أخض من مفردة ٢٥ واسم الجمع مادل على أكثر من

اثنين دلالة المفرد على  
 جملة أجزاء مسماه والغالب  
 انه لا واحداه من لفظة  
 كقوم ورهط وقد يكون  
 له ذلك كعصب وركب  
 فان مفردهما صاحب  
 وراكب واسم الجنس  
 مادل على الحقيقة  
 والمهية ثم ان كان  
 وضعه لها بقيد الوحدة  
 في الاستعمال فاسم الجنس  
 الاحادي كاسد أو بشرط  
 استعماله في أكثر من  
 اثنين من افراد حقيقته  
 فاسم الجنس الجمعي  
 والغالب الفرق بينه  
 وبين واحد بالتاء في  
 المفرد غالباً أولاً ولا بان  
 يصدق على القليل  
 والكثير فاسم الجنس  
 الافرادى كماء وتراب  
 (قوله اسم جنس جى)  
 جى صفة لا اسم لا الجنس  
 على الصواب أفاده المحقق  
 الصبان نقلا عن ابن  
 (قوله وفيه تناف) أى  
 فى القليل الآخر وهو  
 كونه اسم جنس جمعياً  
 وحاصل ما للرضي ان  
 أول الاسم ينافى آخره  
 ودفع ذلك بعدم التنافي  
 لاختلاف الجهة فهو  
 للمهية مطلقاً وضاه

اسم فاعل من فادته اذا اصبت فؤاده مراده اسم فاعل في الاصل وان سكّانت نقلت بعد الى  
 ما حصلته من علم أو مال ولا تغفل عما أشار له شارح القاموس من أن ما فيه تكلف لا عبرة له اذا وجد  
 ملا تكلف فيه ولا يخفى انه لا تكلف فيما تقدم من أن الفائدة مشتقة باصطلاح علماء الاشتقاق  
 من المفيد بمعنى الحصول مثلاً لان ما يستفيدة الانسان أى يكتسبه ويحصله من المال ونحوه حاصل  
 مثلاً وقد ظهر لك بقولى أى يكتسبه الخ انه لا دور في قولهم الفائدة ما استفدته الخ كما توهم بناء على  
 ان استفاد معناه طلب الفائدة ثم المدار على ما بعد اكتسابها في العرف فلا يقال للولد فائدة كما نقله  
 للدسوقي من شيخه وفي كلام بعضهم انه لو رزق علماً مجرداً لا الهام قيل له فائدة وهى يقتضى انه  
 لا يشترط لمعنى الفائدة الكسب وهو مقتضى كلام المصباح السابق الا انه يقتضى اعتبار زيادته  
 على أصل فتنبه (قوله مراده الاخذ) وقد عرفت وجه المناسبة وقول بعضهم ان الجواب بان المراد  
 مطلق الاخذ لا يحدى نفعاً معني على توهم انه لا بد من وجود معنى المأخوذ منه في المأخوذ وليس  
 كذلك نعم قد يكون المحظوظ ما أشار له شارح القاموس ونحوه مما مر فتنبه (قوله من علم أو مال أو جاه)  
 أى أو غيرها ككتاب الآخرة ومن بيانته وأومحوتة للجمع (قوله وعرفاً) أى وهى عرفاً لا يلزم  
 العطف على معمولى عامين مختلفين والمراد عرف العلماء لخصوص النحويين وقوله المصلحة أى  
 الخير وقوله من حيث انها ثمرته ونتيجته أى من حيث انها مرتبة ومتسبية عليه وعبارة بعض المحققين  
 من حيث انها مرتبة عليه وهى ظاهرة بخلاف عبارة المحشى فان ظاهرها فاسد اذا الثمرة والفائدة  
 عندهم لا فرق بينهما بالذات ولا باعتبار قول بعضهم ان المصلحة من حيث ترتبها فائدة ومن  
 حيث تفرعها ثمرة فيه ما فيه وأصل الثمرة واحدة الثمر وهو المحل الذى تخرجه الشجرة أكل أولاً  
 وأصل النتيجة ولد الهية والمحنية هنا حينية تقيده لا إطلاق كما في قولنا الانسان من حيث انه  
 انسان جسم ولا تحليل كما في قولنا النار من حيث انها حارة مسخنة لان المقصود الاشارة الى اختلاف  
 اسمها باختلاف الحينية فانها من حيث ما ذكره فائدة ومن حيث انها في طرف الفعل غاية ومن حيث  
 انها مقصودة للفاعل من الفعل اذا كانت كذلك غرض والغرض يطلق على القصد فهناك مناسبة  
 ومن حيث انها حاملة للفاعل على الفعل وصدور الفعل عنه لاجلها علة باعثة ومع ضمنية كونها في  
 آخر الفعل علة غائية والمحنيات الثلاث الاخيرة متلازمة اذ يلزم من كون المصلحة المترتبة مقصودة  
 للفاعل من الفعل كونها حاملة له عليه وكونها حاملة له عليه وفي طرف الفعل ومن كونها حاملة له  
 عليه مجموع كونها حاملة له عليه وفي طرفه والعكس فلا انفردوا احد من الغرض وما بعده عن  
 أخويه وهى متساوية فانها متحدة الماصدق مختلفة المفهوم كما هو بين وأما ما قبلها فينفرد عنها كما  
 أشرت اليه اذ رتب على الفعل مصلحة ليست مقصودة للفاعل من الفعل ولا حاملة له عليه وربما  
 يوجد في أثناءه مصلحة فيقال هى فائدة الفعل الماضى وغايته وهل تنفرد الفائدة عن الغاية قيل تنفرد  
 في المصلحة في أثناء الفعل بالاضافة اليه بتمامه فيقال للكثير الذى وجد في أثناء حفر البئر فائدة  
 حفر البئر ولا يقال غايته ولعل المحظوظ انه يحسن عرفاً ان يقال فيما يترتب على بعض الفعل انه مترتب  
 على ذلك الفعل ولا يحسن ان يقال انه غايته واعتبر في الفائدة الترتب على الفعل ولو باعتبار الترتب  
 على بعضه هذا وقد علم ان ما يترتب على الفعل من الشر لا يسمى في الاصطلاح غاية وان ما ليس مترتباً

٤ - تقرير  
 وبقيد الكثرة والجمع استعمالاً فوافق قسمه أعني اسم الجمع الافرادى في الوضع بل قسمه  
 بزيادة الاحادى وهذه الموافقة مما تؤيد الرضى وقول بعضهم الظاهر انه لا مناواة وان اسم الجنس موضوع للمهية لكن

لا مطلقا بل لماهية التي هي ماهية عدد مجتمع ثلاثة فاكثر فالواضع وضع كالمساهية وحقيقة ثلاث كلمات اجتمعت وتركبت هذا هو الموضوع له وهو جنس ٢٦ وحقيقة وجهي منسوب للجمع الذي هو العدد المجتمع حينئذ يقرأ جبي بالجر صفة للجنس

على الفعل من المصلحة كان أردت حفر بئر لغرض ظهور الماء فظهر بدون حفر بئر ليس غرضا اصطلاحا فقولك حصل الغرض من حفر البئر الذي كتبت أريد حفره مجاز نعم ذكر العصام ان بعضهم فسر الغرض بما لا حله الاقدام على الفعل وبعضهم فسر به فائدة لا حله الاقدام على الفعل وقال العصام ما حاصله ان الفائدة التي لا حله الاقدام على الفعل قسم من الغرض على الاول ونفس الغرض على الثاني اه فبين مطلق الفائدة والغرض على الاول العموم والخصوص الوجهي وبينهما على الثاني العموم والخصوص المطلق فتدبر واعلم انهم يضيفون الغرض الى الفاعل دون الفعل ويعكسون في العلة فإني كلام بعضهم من ترادف الغرض والعلة الغائية خلاف التحقيق كما أشار اليه العلامة السمرقندي في شرح رسالة الوضع فهما مختلفان مفهوما كما علم مما مر فتنبه ثم ما تقدم لي من الضميمة في حيثية العلة الغائية لعله مرادهم وان لم يصح حوايه فتكون العلة الباعثة والعلة الغائية مختلفتين بالاعتبار وان اقتضى كلام بعضهم انهما واحد ما بذات والاعتبار ثم الظاهر ان العلة الباعثة عند صاحب القول الاول من قولي الغرض مساوية له وأعم من العلة الغائية فحرر ذلك ان شئت ثم لا يخفى ان العلة باعثة أو غائية إنما تقدم على الفعل ذهنيا ولذلك يسمى بالعلة ذهنية وأما العلة الخارجية فهي متقدمة بذاتها على الفعل فلا فرق بينها وبين السبب فهي مرادفة له وبعضهم فرق بينهما كما قاله شيخ الاسلام بان العلة مفضية الى الفعل والسبب كالأداة ثم اعلم ان المصنفين كثيرا ما يستعملون المحيثة في مقام التفسير فتنبه له (قوله والمراد بالتتميم الخ) أي وليس المراد التتميم المصطلح عليه في علم المعاني وهو الايمان بفضله فيما لا يوههم خلاف المقصود بل العلة كقول الصفي الحلي وكما بذات طريقه والتلبدل لكم \* طوعا وأرضيت عنكم كل مختصم

فطوعا تقيم وبهذا ظهر الفرق بين التكميل والتتميم اه من حاشية العلامة الهلباوي على هذا الشرح (قوله والدلائل) الاولى حذفه لانه عين الشواهد (قوله أي مطلوب) وهو بيان معنى هذه المقدمة (قوله وازدافه علم الى العربية بيانية) فيه ان الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي وما هنا ليس كذلك بل هي هنا للبيان وهي ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مطلق الا ان يكون جرى على القول بعدم الفرق بينهما وقوله أو من قبيل الخ فيه ان اضافة العام للخاص هي عين الاضافة التي للبيان فلعل المقصود من العطف اداة التخيير في التعبير وكل ذلك ان ثبت ان لفظ العربية يطلق على العلم الذي يمتاز به عن الخلل الخ والافالمعنى علم اللغة العربية أو العلوم العربية ولاضافة لا دني ملاسة أو على معنى من وقوله علم يمتاز به الخ أي علم العربية علم يمتاز به الخ فهو في الاصل أعم من علم النحو (قوله اثني عشر علما) ثمانية أصول وأربعة فروع اذا البحث في الاصول اما عن المفردات واما عن المركبات والاول اما من حيث جواهرها فاللغة أو هيأتها فالصرف أو انتساب بعضها الى بعض فلا اشتقاق والثاني اما من حيث هيأتها التركيبية وتأديتها المعاني الاصلية فالنحو أو من حيث افادتها المعاني أنحر فالمعاني أو من حيث كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح والبيان أو من حيث أوزانها الشعرية ان كانت فالعروض أو من حيث أواخر الايات والقافية وفي الفروع اما ان يختص بنقوش الكتابة فالخط أو بالمنظوم من حيث نكته فقرض الشعر أو بالمشور من حيث استيفاء المقصود وان شاء النثر أو لا

وان صح على تأويل رفعه واستعماله في العدد المذكور ليس مخالفا للوضع الامن جهة انه افراد والموضوع له الماهية وذلك شائع كثير ويؤخذ من هذا ان عدم استعماله في القليل ليس بمجرد مخالفة استعمال العرب بل بمقتضى الوضع أيضا فاحفظه ان كنت منصفًا ولا ينافي هذا قولهم اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي فتأمل جدا اه فيه أنه دعوى لا دليل عليها واذ لم يقيم دليل عليها فأين الظهور وما للرضي ان لم يكن منقولاً فدليله موافقة القسم على ان هذا متناف في نفسه اذ استعماله في الافراد المجتمعة استعمال في الماهية الموضوع لها فليس مخالفا للوضع حينئذ على ما قال فلا تلتفت للقال والله يصلح المحال اه شيخنا (قوله بقطع النظر عن الافراد) أي جنسها الصادق بفرد ليصم التعميم فيها بقوله جمعا أو غيره وجعله تعميما

في اسم الجنس الذي هو اسم ان لا يخفى ما فيه (قوله نسبوه لافراد) الظاهر انه بكسر الهمزة كما هو المجموع وان صح يختص الفتح (قوله تميزا بينه الخ) أي لا لاجل كونه مختصا بالاستعمال في الفرد الواحد (قوله وبين الاول) وهو اسم الجنس الجمعي (قوله



وان كان يستعمل في الجمع أيضا لا يفيد أن استعماله في الجمع ينافي في سمته افراديا وان قرئ بفتح الهجزة خلافا لمن وهم ثم استظهر أنه لا منافاة وان افادتها العبارة اه شيخنا (قوله ثم لا تنوهم من كلام الرضى ٢٧ السابق ان اسم الجنس الجمعي مجازا دائما الخ) قال الحق

الصبان أقول الاول أن يقال انه غلب استعماله في ثلاثة افراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يعدل كلام الرضى على ما قلنا بان يكون معنى قوله جمعي استعمالا أنه غلب استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه (قوله حقيقة من حيث تحققه فيها) أى كما جرى عليه السعد في مطوله وقوله أو مطلقا أى سواء نظر للتحقق المذكور أو للأفراد من حيث خصوصها فهو معطوف على قوله من حيث تحققه خلافا لمن قال أنه معطوف على قوله في افراده فانه خطأ فاحش (قوله عند المتقدمين) راجع لقوله أو مطلقا فقط (قوله لافرق الخ) نعيم في قوله في افراده (قوله اللهم الا أن يعتبر مجازا الخ) أى اما أن يقال انه استعمال باطل للمخالفة المذكورة أو يعتبر مجازا لكن فيه

يختص بشئ منهما فالهاضرات ومنه التاريخ اه من شرح الجوهري على رسالة العبدروس البيانية قيل ولم يعد علم الوضع لما انه كالجزم من اللغة والنحو ولا علم البديع لانه ذيل للعاني والبيان لا قسم برأسه واسقطوا أيضا علم التجويد اه ولا يخفى ان ما يستكاف لتوجيه كون علم الوضع كالجزم من اللغة والنحو يمكن مثله أو أقرب في غير ذلك كالاشتقاق بالنسبة الى اللغة والصرف ولا يخفى ان كون البديع ليس قسما برأسه فيه ما فيه (قوله بانه غير توقيفي) أى لم يقع توقيف عليه من الشارع فمراده بالتوقيفي ما وقع من الشارع التوقيف عليه فلا يقال المناسب حذف غير (قوله والمراد القدرة الخ) فهي هنا العرض المقارن لسلامة الآلات (قوله أى مجازا) خلاف ظاهر الشارح وفي الشهاب على البضاوى انه اختلف فقيل اطلاقها عند أهل اللغة على الكلام حقيقة وقيل مجازا مشهور اه فلأمانع من ابقاء الشارح على ظاهره ولا يأتى حينئذ ما نقله المحشى فتنبه (قوله علاقته الجزئية) اعترضه السيد البليدى بان السعد نص على انه يجب ان يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز اطلاق الابدأو الاصبغ على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا ان يحمل كلام السعد على الجزء الخامس وما هنا جزء عام لان الكلمة تم سائر أجزاء الكلام ويصح ان يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة افاده العلامة الصبان وقوله الا أن يحمل الخ يقتضى صحة نحو قولك رأيت بعض انسان يريد بالبعض الانسان وقوله ويصح ان يكون من باب الاستعارة على هذا يكون اطلاق الكلمة على الكلام فيه مبالغة في حسن صوغه وارتباط بعضه ببعض وشدة وتطالب أجزائه ومدح له ولقائله بذلك وفي اقتضاء الحال لذلك في نحو كلامها كلمة هو قائم لها تأمل اذ المقام لزم ذلك القائل الا أن يكون ذلك تهكما به والله أعلم ولا مانع من جعل العلاقة في ذلك اللزوم أو المجاورة الذهنية وعلى كل فالعلاقة تفيد أن اطلاقها على الجملة لا يختص بالمفيدة وان اشتهر التقييد وقول الغنيمي بعد ذكر توجيه الاستعارة ربما يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ الارتباط لا يكون في غير المفيدة فتأمل محل نظر كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذى هو في المشبه به أتم ولا فائدة في الكلمة انما الارتباط بين حروفها كما افاده يس ولا يقال المراد ان الارتباط التام بين الكلمات انما يكون في المفيدة لوجود ذلك في نحو ان قام زيد مع كونه غير مفيدة فائدة تامة كالمفرد وفي المجموعى الجزم بان المفيدة ليست قيد او قيل لم توجد الكلمة في اللغة الا مراد بها المفيدة فلذا قيد بالمفيدة وعلى هذا فالالتقييد في محله نظر الاستعمال أهل اللغة ثم ما نقله الصبان وأقره خلاف ما ذكره في رسالته البيانية ونذكره وان كان لا يدفع الاعتراض هنا قال يشترط لهذه العلاقة أمران الاول ان يكون التركيب حقيقيا الثانى اما استلزام انتفاء الجزء للكل عرفا كما في اطلاق الرأس على الانسان واما كونه زائدا الاختصاص بالمعنى كما في اطلاق العين على الربيئة واما كونه أشرف كما في اطلاق القافية على القصيدة اه وعلم من قوله كما في اطلاق القافية الخ ان التركيب الحقيقى صادق بتركيب الكلام لا اتصال بعضه ببعض في الخارج وانما يخرج به التركيب الاعتبارى في نحو مجموع السماء والارض ومجموع المعنيتين في التضمين ثم لا يخفى انه يصح التمثيل بالقافية لأول صور الشرط الثانى فتنبه (قوله وحقيقة على المفرد) أى القول المفرد كما يدل عليه

انه لا مجاز هنا لعدم قوأت ما وضع له ما سبق الا أن يقال الاستعمال في الكثير بمنزلة وضع نان كما صرحوا به في العلم بالغلبة حيث قالوا استعمال المستعمل بمنزلة الوضع تدبر اه شيخنا (قوله ثم انهم صرحوا الخ) محل هذا اذا لم تقم قرينة على العكس

رجال البلد يحملون العظيمة وأعطى الامير الجيوش ديناراً وليس قوله صرحوا تير بالا لجل هذا لانهم صرحوا به أيضاً انما للنسبة بدليل ولم أر نصاً تدبر اه ٢٨ شيخنا (قوله فهو من باب الكلية) الضمير المبتدأ راجع للجمع لكن من حيث

كلامه (قوله فكل من اللغويين الخ) القصر بالنسبة للمعنى اللغوي اضافي أعني بالاضافة الى اطلاق الكلمة على الكلام فلا ينافي ان اللغويين يطلقون الكلمة على اللفظة المهمة كما يعلم من اطلاق العصام فيما يأتي نقله عنه ومن هنا يعلم ان قوله فلا فرق في الكلمة حقيقة الخ ليس على ظاهره بل عدم الفرق عند أهل الاصطلاحين في حقيقة الكلمة انما هو من حيث عدم صدقها حقيقة بالكلام عندهما ويعلم أيضاً ان اطلاق الكلمة على اللفظ الموضوع لمعنى مفرد بطريق الحقيقة لغة ليس كاطلاقها عليه بطريق الحقيقة اصطلاحاً فان الاول من حيث تحقق المعنى الموضوع له في ذلك والثاني من حيث انه نفس المعنى الموضوع له هذا وفي يس ان معنى الكلمة لغة مساو لعناها اصطلاحاً وهو موافق لظاهر ما نقله المحشي عن الشنوائى مخالفاً لما نقله عن العصام لكنه بعيد فخر (قوله لدلالة الثاني الخ) فيه انه لا دلالة هنا لا لثاني ولا لاول فلا احتباك غاية ما هنا حذف الواو مع ما عطف في الموضوعين بقرينة ما هو معلوم مشهور من انه لا شئ من الاطلاقين يخص أحداً الاصطلاحين انما الاحتباك في نحو قوله

وانى لتعرفنى لذكر كرهة \* كما انتفض العصفور بلله القطر

فان ذكر الهزة في الاول وهو المشبه يدل على ان الهزة من جملة الثاني وهو المشبه به وذكر الانتفاض بالعكس فتدبر على انه لا حذف في شئ من الموضوعين أما الاول فلما علمت من أنه يصح حمل كلام الشارح فيه على ظاهره وأما الثاني فلان الظاهر ان كلامه في اطلاق الكلمة على القول المفرد من حيث الخصوص وقد علمت ان اطلاقها عليه لغة بطريق الحقيقة من حيث تحقق معنى اللفظة فيه لا من حيث الخصوص (قوله أى وتطلق الكلمة باعتبار معناها الخ) هذا لا يصح اذ الاطلاق من عوارض الالفاظ والاطلاق هنا أيضاً انما هو باعتبار اللفظ لكن ما سلكه المحشي سرى له من يس على الفا كهى وهو صحيح هناك وعبرة الفا كهى وهى لغة تقال للجمل الخ ثم قال واصطلاحاً قول الخ فقال يس الضمير للكلمة باعتبار لفظها في الاول اذ اللفظ هو الذى يطلق وباعتبار معناها في الثاني اه وذلك لان عبارة الفا كهى على تقدير وهى اصطلاحاً قول الخ بدليل وهى لغة واعتبار اللفظ في الاول بواسطة تقال وليس موجوداً في الثاني ولذا حمله النبتى بقوله والكلمة اصطلاحاً الخ تدبر اه شيخنا (قوله ولا يظهر داع الى ترك الخ) ولا يتم الجواب بان الداعى هو ان هذا المعنى ساقط عن درجة الاعتبار من حيث شموله للمهملة فتنبه (قوله وهو اللفظة) أى سواء كانت مهملة أو مستعملة (قوله أى رب ارجعون) أى الخ (قوله هو قائمها لا محالة) لتسلط المحسرة عليه (قوله من الشطط) أى المشقة والتعب وان كان في الاصل معناه البعد (قوله أى أشهد أن لا اله الا الله) أى وان محمد رسول الله والظاهر ان المراد بالعمل الصالح ما يعم الايمان وغيره كما هو الاوفق بقوله فيما تركت أى في مقابلة ماضيعته من عمرى ولعل الاتيان بلعل دون لا عمل الدال على القطع بأهل مع انه المناسب للحال ومن ثم قيل في الآية الاخرى بالمتنازعة لا تكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين فأتوا بما يدل على قطعهم بذلك لاترجيهم له بناء على بعض احتمالات الرفع من الاستئناف على وجه الاخبار لعدم قطع ذلك لاحداً بالمقام في الدنيا بقدر ما يكون في مقابلة ماضيعته من عمره المشار اليه بقوله فيما تركت بخلاف الايمان وعدم التكذيب بالآيات فانها يدركان في أسر ع وقت

الحكم عليه اذ الكلية ليست هى الجمع بل الحكم عليه وكذا يقال في قوله فهو من باب الكل تدبر (قوله ولم أر نصاً في اسم الجنس المجمى) لم يتعرض للأفرادى لانه ليس من البابين لجهة استعماله في الواحد وكذا الاحادى تدبر (قوله غالباً) راجع لقوله بالناء ولقوله فى انفراد كما يدل عليه ما بعده (قوله نحو كلمة) وكلمة فالكلمة بمعنى النبات المعروف والكلمة اسم جنس جمى هذا معنى كلامه وهو أحد أقوال ذكرها في القاموس وقيل ان الكلمة جمع حقيقة وقيل ان الكلمة مفرد والكلمة للتعديد على الاصل وقيل ان الكلمة صالح للواحد والمتعدد (قوله وزنج) بكسر الزاى وفتحها (قوله ليس اسم جنس جميعاً) قال بعض المحواشى هنا انظر بما ذا يسمى فخر (قوله بل هو اسم للجمل المعلوم) صرح به في القاموس حيث قال روم اسم لجمل (قوله لا غرابة الخ) انما كان ما هنا من قبيل

اتباع الاول والثاني ولم يعكس لان حرف الحاق قوى فيستتبع ما قبله كما قاله الجار بردى وعدم العكس فناسبهما في الحمد لله اظهروا ان الكسرة الثانية هى الاصلية لا الاولى تدبر (قوله واحدة الكلم) وهى القول المفرد باتفاق أهل الاصطلاح

وأهل اللغة (قوله بالجزء) أى باسم الجزء (قوله بمجامع شدة الارتباط) هذا توجه عام يجري في الآية وغيرها واستظهر بعض توجيهها للاستعارة في خصوص هذه الآية وهو أن الكلمة لا تقيد فلا يصل بها التكامل ٢٩ إلى مطلوبه وكذلك هذه

الجل لما يصل بها  
التكامل إلى مطلوبه  
كانت كأنها كلمة واحدة  
أه وفي التجوز بالكامة  
عن اجل المفيدة كلام  
ذكرته في كتابي على  
حاشية السجاعي على  
القطر (قوله الظاهر  
انه معول لمحدوف الخ)  
دفع بهذا لما يقال ان كان  
المراد بالثلاثة الالوجه في  
قوله على ثلاثة أوجه  
الصفات الثلاثة وهي  
اتيانها بمعنى الردع  
والزجر واتيانها بمعنى  
حقا واتيانها بمعنى أى  
صح استعلاء كلا على  
تلك الثلاثة لانه حينئذ  
من قبيل استعلاء  
الموصوف على صفاته  
إشارة لتمكنه منها غاية  
التمكن بحيث لا يتجاوزها  
الا انه لا يصح حينئذ  
جعل حرف ردع وما  
بعده بدلا من ثلاثة  
أوجه لان حرف الردع  
هو عين كلا لا صفة من  
أوصافها وكذا يقال  
فيما بعده فيلزم استعلاء  
الشيء على نفسه لان  
البدل على نية تكرار  
العامل فكانت كلات  
كلا كاشنة على حرف

فناسمها الاتيان بما يدل على القطع بهما (قوله وهي كون الشيء الخ) الضمير عائذ لمطلق الدلالة  
والحال هي جهة الدلالة كالوضع وقوله يلزم الخ صفة لمحالة والتقدير يلزم بسببها من العلم به من  
حيث تلبسه بتلك المحالة (قوله بمعنى المقصد) المقصد بكسر الصاد يصلح ان يكون اسم مكان وان  
يكون اسم زمان فقوله فهو اسم لمكان المقصد أى أوزمانه قال العصام في شرحه لكافية والمناسبة  
ظاهرة على كل وشنع على من خصه بالمكان وقوله أو مصدر ميمي الخ فأصل معناه المقصد وهو عطف  
على قوله مفعول باعتبار تقييده بقوله بمعنى المقصد والافه ومفعول على كل حال ولا يصح عطفه على  
قوله اسم لمكان المقصد لانه على هذا يكون من جهة التفرع مع انه يمنع من تقريره تقييده  
المفرع عليه بقوله بمعنى المقصد وقوله بمعناه أى بمعنى المقصود أى انه في الاصل مصدر ثم استعمل  
بمعنى المفعول وقوله كما قيل لعله راجع الى كلا الوجهين قبله لغرض العز واعتداد بقول من  
قال بهما تقوية لهما وإشارة الى ضعف ما يأتي لا للتبري ويحتمل على بعد ان ضمير قوله بمعناه راجع  
الى قوله مصدر ميمي وقوله كما قيل راجع الى هذا الوجه فقط تبريانه لبعده فان المراد اصطلاحا  
المفعول فابقاء المعنى مصدر اعلى حاله مع تكلف اعتبار بالمبالغة أو تكلف تقدير مضاف بعبد كل  
البعد وقوله أو صيغة مفعول عطف على قوله مفعول وقوله تخفف أى بما سبذ كره أى تخفيفا غير  
قياسي وقوله وأصله معنوي أى أصل معنى الذى كرمى معنوى كفعل وقوله وتخفف بخذف  
احدى اليامين اكتفاء بالكسرة وقوله ففيه تخفيفات أى أربع وقوله اه إشارة الى انه كلام  
مخصص من كلام العلماء وقوله وهو اصطلاح الخ بعد ان بين انه بمعنى المقصودين انه في الاصطلاح  
لخصوص المقصود من اللفظ وانه مشترك فيه بين المقصود منه بالفعل وبين ما يصح ان يقصد منه  
وان المجامى ذكر انه في الاصطلاح المقصود من شيء لفظا أو غيره وان ما ذكره يحتاج الى نقل عن أهل  
الاصطلاح وقد أقره عبد الغفور وقابل ما ذكره بقوله وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ اه  
قال عبد المحكم سواء تعلق به المقصد من نبي أو لامن شيء أو لم يتعلق به المقصد أصلا اه وأقره  
محرم في حاشيته عليه أيضا وقال وتديكتفي فيه بجهة المقصد اه وفي العصام على الكافية المعنى  
ما يقصد بشئ وقد يكتفي فيه بجهة المقصد اه وكفى بهؤلاء الاعلام فالظاهر انه يطلق اصطلاحا  
على كل من تلك المعاني غاية الأمر أن بعضها أشهر من بعض فافهم (قوله الصوت عند أهل السنة  
كيفية الخ) لعل هذا من الهشى لمجمله كلام من عرفه من أهل السنة بانه الهواء المتكيف بالكيفية  
الذكورة على التسميع وان المراد واحده وما ذكره لكن لا يخفى ان المناسب لقولهم اللفظ في الاصل  
مصدر بمعنى الطرح والرمي الخ أن يكون الصوت هو الهواء المتكيف بالكيفية لان نفس الكيفية  
فان اعتبار الطرح بالكيفية تعسف نعم أو رد بعضهم على هذا ان الهواء جسم لطيف والصوت عرض  
فمن ثم قيل الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد النطق ففيه تعريف العرض بالجواهر لكن لا يبعد أن  
أصحاب هذا القول على فرض انهم أطلقوا العرض على ما ذكر من اللفظ والصوت وحكموا على  
الالفاظ بالنقضي راعوا في ذلك الاطلاق وفي الحكم المذكور انه قد اعتبر العرض أعني الكيفية  
الذكورة في معنى اللفظ والصوت حتى كأنهما لذلك من الاعراض التي تنقضي شيئا فشيئا فلا  
تجتمع أجزاءها في الوجود اذا لبقاء الهواء المتكيف بالكيفية المذكورة وان بقي مجرد الهواء

الردع وما عطف عليه وهو لا يصح وأيضا هذا البدل لا يوافق واحدا من أقسام البدل الثلاثة الآن يكون بدل اشتمال من اشتمال  
البدل على البدل منه ولا يخفى ما فيه هنا وان كان المراد بالثلاثة أوجه الاقسام الثلاثة التي هي حرف ردع وحرف بمعنى حقا وحرف

بمعنى أى لم يصح الاستعلاء فى المبدل منه ولا فى البديل لانه على نية تكرار العامل اذ فيه استعلاء الشئ على نفسه والجواب ان الاولان فى كلام المحشى مبنيان على ٣٠ اختيار الشئ الاول والجواب الثالث مبني على اختيار الشئ الثانى بذلك على هذا قول

ويشهد لذلك ما تقدمت الإشارة اليه والافكان الواجب أن يعتبر بعد اطلاق اللفظ على الملفوظ اطلاقه على كيفيته هذا أو ورد ذلك البعض على ان الصوت هو الكيفية القائمة بالهواء بعد أن نقله عن المولوى فى تعريف الرسالة الفارسية للعصام وقال انه يؤخذ من كلام غير واحد من المحققين خصوصا الاعاجم الذين هم العثمانيون فى مثل هذا ان مقتضى قيامها بالهواء ان يطلق عليه لفظ لان من قام به وصف يشق له منه اسم وأجاب بان اللغة انما تبني على الظاهر والظاهر انها انما قامت بالشخص لا بالهواء قال ولما ظهر قيامها بالهواء فى بعض المواضع التفتوا له فقالوا صوت الهواء فى الشجر مثلا فهو مصوت اه ولا يخفى ان هذا الانتقال نظره من صوغ الالفاظ من اللفظ بمعنى التلغظ اذ لا يشق اسم الفاعل مما معنى اسم المفعول سواء بقيت ملاحظة المعنى أو هجرت كما لا يخفى وكذا لو فرض انه لم يطلق على الكيفية بمعنى المفعول بل نقل من معنى المفعول اليها وقولهم للشجر مثلا مصوت انما هو من التصويت كما يصرح به كلامه لان الصوت بمعنى الكيفية ونقل ذلك البعض عن شيخه الشيخ العدوى انه لم يرتض أن الكيفية قائمة بالهواء وقال ذلك مذهب الفلاسفة ومذهب أهل السنة انها قائمة بالشخص قال فقلت ما تصنع فى الصوت المحاصل من اصطكاك الحجرين مثلا اذ حيث لم يقيم بالهواء فلا جائز أن يقوم بهمالان العرض لا يقوم بمحلين ولا بأحدهما لانه تحكم فقال يقوم بهما وتزلهما منزلة الشئ الواحد على أننى كنت عرضت عليه عبارة المولوى فاقرأها فاختر لنفسك ما يحلو اه ولا يخفى جال جواب شيخه كما أشار اليه بقوله على اننى كنت الخ والجواب أن يقال لا مانع من وجود صوتين لكل حجر صوت وان لم يميز بينهما وهذا ظاهر لا شبهة فيه فتنبه وقد عدل المحشى عن قولهم الصوت كيفية يخلقها الله تعالى عند توج الهواء المحاصل بخلق الله تعالى أيضا عند القلع والقرع لما أورد عليه انما نجد الصوت يحصل بلا قلع ولا قرع كما اذا هز قرطاس ورق مفرد وكصوت الالف اللينة وقوله خلافا للحكاة فى زعمهم أى خلافا للكفار هم فى زعمهم ان الصوت معلول للقلع والقرع بناء على عقيدتهم الفاسدة الكاسدة أعادنا الله تعالى منها ومن امثالها بجاه حبيبه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأحبابه (قوله والمراد هنا باللفظ الخ) قديقال كان الانسب ان يقدم ذلك فى الكلام على تعريف القول باللفظ الدال الخ أو يؤخره حتى يفرغ من الكلام على تعريف اللفظ بالصوت الخ والجواب انه قد فعل هذا لان التعميم منقطع عن التعريف فانه باعتبار الافراد والتعريف للماهية وقوله ما يمكن ان يتلفظ به أى سواء تلفظ به بالفعل أو يتلفظ به كذلك وهو اللفظ المحقيق أى لم يتلفظ به ولا يتلفظ به وهو اللفظ المحكمى واعتبار امكان الشئ لا يقتضى اعتبار عدم وجوده بالفعل والمراد الامكان حقيقة أو حكما فصيح تفرع دخول الضمائر المستترة على ذلك اذ هي فى حكم ما يمكن ان يتلفظ به حقيقة وان لم يكن ان يتلفظ بها حقيقة اذ ليس من شأنها ان يتلفظ بها حقيقة بخلاف كلمات الله التى لم تتلفظ بها قط ولا تتلفظ بها أبدا كاعقاب ما فى اللوح المحفوظ والله أعلم اذ يمكن ان تتلفظ بها حقيقة لولا عدم العلم بها وأما كلمات الله الواصلة بنا كمفردات القرآن فانها ملفوظة بالفعل فضلا عن امكان التلغظ بها وان لم تكن ملفوظة بالاضافة اليه تعالى لتزهره تعالى عن مثل ذلك فلا حاجة له الى التأويل فهى الفاظ حقيقة نعم هى باعتبار حالة عدم التلغظ بها انما دخلت بالتأويل فتنبه ودفع بقوله فيدخل كلمات الله ما يتوهم من ان

شيخنا أن قول الشارح على ثلاثة أوجه أى على ثلاثة طرق أى اثباتها كذا واثباتها كذا واثباتها كذا أى انها كاشفة على تلك الصفات وقوله حرف معمول لمحذوف أى تاتى حرف ردع وتاتى حرفا بمعنى حقا وحرفا بمعنى أى فهذا ايضا للثلاثة أوجه ويحتمل حرف بدلا من ثلاثة أوجه على حذف المضاف أى وجه حرف ردع ووجه حرف بمعنى حقا ووجه حرف بمعنى أى ووجه الحرف اثباته للمعنى المقصود منه ويحتمل البديل بالتقدير يجعل ثلاثة تجزىدا مقترنا بعلی كما تقول زيد بأسد أى متلبس به تريد انه نفسه كاسد فبالغت فى زيد حتى انتزعت منه أسدا لاسبه هو وكذا لك هنا بالغت فى كذا حتى انتزعت منها ثلاثة أوجه استعلت عليها وتلك الالوجه هي كلاهما ان الاسد المنترع هو زيد اذا التجزىدان تبالى فى ذى الصفة فتزعه منه مما ثلله فى

تلك الصفة فبذلك من هذه الالوجه حرف الردع وهو على تكرير على وحرفا بمعنى حقا وحرفا بمعنى أى وهذه الحروف هي كلا فكيف تستعلى كلا عليها فيقال انه تجزىد فبولغ فى كلا وانترع منها حرف الردع وحرف بمعنى حقا وحرف بمعنى أى



اه وانت خير بانه لا حاجة للتجريد بناء على الشق الثاني من السؤال لان الاستعلاء هو كلاً الذي هو كلى عام والمستعلاء على علمه هي الاقسام الثلاثة التي هي جزئيات لهذا الكلى فليس فيه استعلاء الشيء على نفسه ٣١ حتى يحتاج للتجريد بدل فيه استعلاء كلى على جزئيات

في كل من المبدل منه والبديل اشارة لشدة تمكن الكلى منها بحيث لا يخرج عنها ولعله لهذا قال فليتأمل وأما قول ع ش على مرق قد يفرق بين تأمل وفليتأمل بأن الأول لما اذا كان برد عليه شيء أو كان فيه ضعف وأما اذا كان قويا باظهاره فانه يعبر عنه بفليتأمل اه فلهذا مجرد اصطلاح لبعضهم خصوصا وقد عبر بقدا المفيدة قلة هذا الفرق فلا يرد على ما ذكر ثم انه يحتمل المقام غير هذا فتنبيهه (قوله ودعوى التر كيب) أى من كاف التشبيه ولا النافية وشددت لتقوى المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين (قوله وليس بلازم الخ) مناقشة فيما نقله الشارح عن القوم حيث قال اذ لم يتقدم على ذلك ما يبرر عن (قوله ذ كر المزجور معه) يحتمل ان الضمير في معه عائدا على كلا وذكر باعتبار كونها حرفا ومعه ظرف لذلك وصلة المزجور محذوفة أى

اللفظ اخص من القول لانه خاص بما يخرج من الفهم الخ فلا يقال لكلمات الله التي لم تتلفظ بها الى آخر ما مر لفظ لانها لم تتلفظ بها ولا يتلفظ بها في وقت ما يقال لها قول فانه يقال لها قول الله وان لم تقم به تعالى فكيف يؤخذ اللفظ جنسا في تعريف القول وأخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات كلام الله المذ كورة اذ يقال لها كلمات الله وان لم تقم به تعالى فلا يصح أخذه في تعريفها وكلام الشارح بعد يقتضي صحة ذلك ومحصل الجواب ان اطلاق القول والكلمة على ذلك انما هو اعتبارا لا مكان انه يقال ويتكلم به فكذا يلقى عليه لفظ اعتبارا بما كان انه يتلفظ به وان امتنعت الاضافة لله هنا لعدم الاذن وأما نحو كلام الملائكة الذي لم تتلفظ به قط ولا تتلفظ به أبدا فلا يتوهم - م ابراهه اذا علم ان تقييد من قيد بالانسان في تعريف اللفظ انما هو لتقريب تصوير اللفظ من الفهم كما قاله عبد الغفور على الجأى هذا وقال عبد الحكيم فيما كتبه على عبد الغفور وتدوين النحو وانما هو لمعرفة الالفاظ التي تتلفظ بها بالفعل حقيقة أو حكما فلا يضر ناخروج ما ليس كذلك اه بايضاح المراد فان قلت التعريف على ما تقر من ان المراد الامكان حقيقة أو حكما صادق بالدوال الاربع والحركات الاعرابية لانها في حكم ما يمكن ان يتلفظ به الدال على معنى في الوضع للمعنى والافادة له والحركات الاعرابية موضوعة لافعالية والمفعولية والاضافة مفيدة لها مع انها ليست ألفاظا قال ابن الحاجب في ايضاحه كما نقله العصام أقل ما ينطلق عليه اللفظ حرف واحد \* قلت أجب عن هذا العصام بان الحكم في اطلاق النحوى ينصرف للحكم النحوى والضمير المستتر يقع فاعلا ويؤ كد ويعطف عليه الى غير ذلك وبعضهم لا يقول بان أقل ما ينطلق عليه اللفظ حرف واحد هؤلاء اختلفوا ففهم من قال الحركات الاعرابية موضوعة للمعاني المذ كورة فهي عنده كلمات اصطلاحية حقيقية كالرضى ومنهم من قال الموضوع لها هو اللفظ الموضوع الموصوف بالحركات بالوضع النوعى فلا تكون كلمات كما يستفاد من عبد الحكيم على عبد الغفور هذا وقد قيل ان الضمير المستتر هو المعنى المعقول الحاضر في مقام التكلم والخطاب بذاته وفي الغيبة بسبق الذ كر استغنى محضوره عن الاحضار واعتبر جزأ من الكلام الملقوط كجعله جزأ من الكلام المعقول فالفاعل اللفظي والحقيقي في نحو اضرب متحدا ن ولكونه فاعلا للفظ جعل لفظا حكما فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسيما أو عرضا وتارة من مقولة الصوت بان رجع الضمير الى الصوت أى وتارة لا يكون من مقولة أصلا ورده عبد الحكيم بانه كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وليس هناك الا المعنى المعقول فكيف يكون موضوعا له فيجوز تعريف الضمير ولا يدفع ذلك اعتبار الوضع الحكمى لانه لا بد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان الوضع حكما وانه أى حاجة الى اعتباره هذا الوضع وما الدليل عليه اه وكذا يحتمل تعريف الكلمة والاسم ولا يدفع ذلك اعتبار الوضع الحكمى والدلالة الحكمية وقيل ان الضمير المستتر معدوم فلا يكون داخلا في شيء من المقولات ورده عبد الحكيم بانه ان أراد انه معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان أراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد محـل ما اختاره عبد الحكيم مع حاصل ما مهد به له بايضاح واصلاح وزيادة انه لا شبهة في ان نحوز بد ضرب يفيد التقوى بخلاف ضرب يز يد وذلك ليس الا تكررا لاسناد وكون الفعل نفسه من غير اعتبار أمر آخر

عنه وفي بعض النسخ عنه بدل معه فيكون صلة المزجور ويحتمل غير ذلك (قوله يحتمل ان قصده مجرد النسبة الخ) قدم هذا الاحتمال لان ظهوره بالنسبة لما بعده اذ هذه المناقشات لا تاتي في الدليل الثاني مع انه مسلط عليه قالوا فالتبري اذا بالنسبة للمجموع

بالجميع اه شخنا وفيه نظربل التبرى بالنسبة للجميع لانه عالمه بعلمتين احدها عامة في كل من الدليلين. وثانيتها خاصة  
بالاول على انه يمكن المناقشة ٢٢ في الثاني بما يعلم بعضه من الكلام على التعريف الانسية (قوله بل هناك معنى رابع)

معه دل على المسند اليه فوجدت ذكر الاسناد مما لا سبيل اليه اذا قائل بان الفعل وحده مفيد لمعنى  
الجملة فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حيث علم ذكر المسند اليه بعده أمرا آخر عبارة عما  
تقدم واكتفى بذكر الفعل عن ذكره لجمعه كالجزم والتمتة للفعل مع جعل ما بقي دليلا على ما أتى  
كافي الترقيم نص عليه الرضى فيكون في حكم الملفوظ وهل هو حرف أو حركة أو هيئته من هيئات  
الكلمة غير ما للكلمة في نفسها لم يدل دليل على شيء بخصوصه وذلك لان الواضع لم يتلق غرضه ما في  
افادة ما قصد منه باعتبار به عينه أي بخصوصية كونه حرفا أو حركة أو هيئته من هيئات الكلمة غير  
ما للكلمة في نفسها فتعين المصير الى انه عبارة عما تقدم وكما جزم للفعل فلم يكن داخل في شيء من  
المقولات على القطع والتعيين ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لان ذلك معتبر بخصوصه  
فهو من مقولة الصوت والحرف ويتلفظ به في مقام آخر كافي قولك جدا وشكر افان المقدر فيه حدث  
فهو مما يتلفظ به بالفعل وان لم يتلفظ به في هذا التركيب بقي ان يقال ما معنى كون ما يقدره  
الخبيرون لبيان الضمير المستمر مستعار لذلك الضمير وكون ضمير الرفع استعير لضمير النصب مثلا في  
نحو انك أنت الجميع العليم اذ لم يستعمل اللفظ المستعار هنا في المستعار له والاستعارة تقتضي ذلك  
\* والجواب كما خطر للعلامة الشهاب على البيضاوي لكن بأوضح مما ذكره ان لنا استعارة أخرى  
غير ما ذكر في المعاني ولكونها لا علاقة لها بالمعنى لم تذكر هناك وهي ان يستعار لفظ اللفظ آخر لا بمعنى  
انه يستعمل فيه مجازا على حد استعارة اللفظ للمعنى كما قد يتوهم بل بمعنى ان يكون اللفظ بحسب  
القواعد النحوية حالة مخصوصة يستعمل فيها قد يعود الى استعارته من حالته التي هو مقصور  
عليها بحسب القواعد لا لئلا يستعمل بدلا عنه من غير تغيير لاني فالمراد واحد لا يخالف وضع واحد  
منها لكان القواعد لولا الداعي تعين أحدهما لافادة المراد بالداعي جازا ان ينوب عنه الآخر  
ويستعاره وذلك كثيرا في الضمائر كاستعارة الضمير المجرور والظاهر مكان المرفوع المستتر في كفي  
به وكما يستعار للضميرين الفردين المستترين ضمير مثنى بارز في نحو اطرق قاع معني اطرق اطرق فيلزم  
الاكتفاء بأحد لفظي الفعل وتقوم دلالة الضمير المثنى على تكرير الفعل مقام تكرر به في استفادة  
التأكيده من غير تجوز قال العلامة الشهاب ولا ينبغي كلام في الخصائص يدل على ما ذكرناه اه  
والله أعلم (قوله وتدخل الضمائر المستترة) فيه نظر لانهم ذكر وان المستتر لا يمكن النطق به ودخولها  
انما هو باعتبار ان المراد باللفظ الملفوظ حقيقة أو حكما والضمائر المستترة في حكم الملفوظ حقيقة  
الارتي انما مستحضرة عند النطق بما يلابسها استحضار الاخفاء معه ولا يلبس اه شخنا وقد علمت  
دفعه (قوله أي بالوضع) أتى به ليصح قوله لم يدل كدبر مقلوب زيد (قوله أي ان كل ما يصدق الخ)  
المراد ان كل فرد يصدق عليه قول يصدق عليه لفظ لان كل كلى هو قول أي هو نوع من القول فهو  
لفظ أي نوع من اللفظ وقد أشار الى عدم اعتبار الصدق في التعليل بالانبان بالضمير وهذا أولى من  
الحكم بفساد عبارته (قوله وهو ان عكس الموجبة الكلية مثلها) ليس المراد ان اللغة باحثة عن  
عكس القضايا وانما المراد انه يقال لغة عكس الكلام قلبه فهو معكوس مقلوب أي غير مرتقيم  
في الترتيب أوفى المعنى كما في المصباح وهذا يلازم ان عكس الموجبة الكلية أي قلبها يجعلها على غير  
ترتيبها موجبة كلية فتنبه (قوله تبسب فيه اصطلاح المناطقة الخ) فيخرج عليه عن تعريف المفرد مثل

هو لفظ الفعل قيل  
يمكن ادخاله في الذات  
بان يراد بها ما قابل  
المحدث والرابط فيشمل  
لفظ الفعل وكذا لفظ  
المصدر بناء على القول  
بان اسم الفعل موضوع  
للفظ المصدر ويشمل  
أيضا الصفات كالطول  
والقصر والزمان وغير  
ذلك مما يخرج عن  
القسم لو أريد بالذات  
ما تبادر منها اه وفيه  
ان هذا يدفعه أو يبعده  
قوله ورابطة للمحدث  
بالذات فيفيد ذلك ان  
للذات هي التي ينسب لها  
الاحداث لا مثل لفظ  
الفعل فانه لا ينسب له  
كل حدث وشعوله للطول  
والقصر الخ داخل في  
المناقشة الثانية فهو  
عينها تدبر اه شخنا على  
أنه لو ادخلت الصفات في  
الذات وأريد بالاحداث  
ما تبادر منها ورد أن  
بعض الافعال قد يدل  
على الصفات نحو  
حسن وقصر ومثال وجعل  
(قوله ولا نسلم ان الاسم  
موضوع للذات الخ)  
هذه مناقشة في المحصر  
المستفاد من تعريف

رجل

الطرفين في قوله والذات الاسم والمحدث الفعل وكذا يقال في قوله ولا نسلم ان الحروف الخ اه شخنا  
قوله غير ما للكلمة الخ لئلا يرجع كون الفعل أفاد معنى الجملة اه منه

(قوله وان أمكن الخ) غاية في قوله مناقش أى المناقشة موجودة وان أمكن الجواب عن الاخير منها (قوله وادعاء الربط فيها تعسف) ادعاؤه فيها كأن يقال قد تغير ربط الفعل بفاعله من حيث التحقق وسوف ٣٣ من حيث الاستقبال مثلا ووجه

كونه تعسفا ان قد لم تربط حدثا مستفادا من الفعل بالفاعل بل ربطت صفته والكلام في الاول كما في السارح لافي الثاني اه شيخنا على انها لا دخل لها في ربط حدث الفعل بالاسم أصلا لان حيث ذاته ولا من حيث التحقق بل غاية - انها أفادت التحقق في حدث الفعل مربوط لا منها بالاسم الا ان يدعى ان الربط حدث بها عند وجودها وان لم يكن متوقفا عليها فتأمل واعترض بعضهم على المحشى بان الادعاء المخالف للظاهر أسهل وهو ان من فساد تقسيم ما أجمع عليه ورده شيخنا بان لم يلزم على ما سلكه المحشى فساد تقسيم أصلا لم يفسد تقسيم المعاني ولا تقسيم الكلمة انما يناقش في في حصر الحرف في الرابطة اه فتأمل (قوله نعم حروف الجر روابط) لا يخلو من تعسف الا ترى رب ولعل وكذا حروف القسم ونحو ذلك وعدم التعسف في هذه لا يتأتى أبدا وهل فرق بين قد التي للتقليل ورب التي له فقد لربط

ورجل والرجل ورجلين فان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني اتفاقا وكذا النون لكونها عوضا عن التنوين ويخرج عنه أيضا مثل أقوم وعلما من جاء غلاما زيد وقائمة وبصرى ومجموع زيد وحركته الاعرابية على ما ذهب اليه نجم الأئمة الرضى وجماعة من أن نحو همزة المضارعة وألف التثنية وتاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وحركة الاعراب ومن حروف المعاني وذهب جماعة الى ان نحو همزة المضارعة وما معها من حروف المباني وجعلوا أقوم مثلا دالا على المعنى المقصود والا ان تلك الدلالة كانت بزيادة الحرف نسبت اليه كما نسب الطلب الى سين استغفل والمطاوعة الى نون انفعول والمفاعلة الى ألف فاعل فكل ما تقدم أو الشق الاول منه من المركب على هذا التعريف لا من المفرد فيلزم ان لا يكون شئ منه بكلمة حقيقة وانما بعد كلمة لما انه يشبهها من شدة الارتباط حتى كأن به مرجا صيره كلمة واحدة كما في نحو بعلبك ويخرج أيضا كل ما يدل بهيته على جزء معناه كجمع التفسير والفعل ان قلنا ان الهيمه جزء من اللفظ مع ان ذلك مفرد بلا نزاع ويدخل فيه مثل اثني عشر فلا يخرج عن تعريف الكلمة الا باعتبار المجموع منه ومن اعرابه على رأى الرضى ومن تبعه ويدخل فيه مثل عبد الله وقام زيد وبعلبك اعلاما فلا يخرج أيضا عن تعريف الكلمة الا باعتبار مجموع كل علم منه مع اعرابه على رأى الرضى ومن تبعه ويدخل فيه نحو واحد عشر هذا وقد قيل ان هذا الصنيع غير مناسب لان الغرض من علم النحوم معرفة أحوال اللفظ وتبهيح اعرابه واهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض اه ووجه الاهمال في نحو عبد الله ظاهر فان جانب اللفظ فيه يقضى بانه من المركب فانه معرب باعرابين أو باعراب واحد لمجموعه لكنه جعل في أحد جزئيه وحكى الاعراب الاصل للجزء الآخر في ذلك الجزء الآخر فاجتمع فيه اعرابان كل اعراب على جزء فقد قال صاحب اللباب كما في عبد الغفور ان اعراب آخره محكى ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا اعراب اعرابه في الجزء الفارغ كما ظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في لفظ غير فليس لعبد الله علما الاعراب واحد اه فان قلت تعدد الاعراب على نسق ما في نحو عبد الله لا يكون الا لتعدد مقتضى اتفاقا ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في الحلق واحد فلا صحة لمجموعهم نحو عبد الله كلمة واحدة مع حكمهم بتعدد اعرابه في اطلاق واحد لانه غير مناسب فقط قلت اجاب عن ذلك عبد الغفور بانه قد تعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان اه وأما الاهمال في نحو قام زيد فلا نه قد حكى فيه ما لكل من جزئيه في الاصل ففيه جزء مبنى وجزء معرب ولو بطريق المحكية وذلك يقضى بالتركيب فادخاله في المفرد اهمالا لمجانب اللفظ وميل الى جانب المعنى ولك ان تقول لما كان ما ذكر في نحو عبد الله وقام زيد بمجرد النظر الى وضع معجور بالنسبة للعلية المرعية في الاستعمال مع انه قد يغفل عن ذلك ضعف جانبه جدا فكان التنبية على حاله يجعل نحو عبد الله وقام زيد من المفرد أتم واهم على ان لمجموع نحو قام زيد اعرابا واحدا وان كان تقديرا وقد قيل ان الاعراب في الجزء الاول من نحو عبد الله انما هو للمجموع كما علمت ومراعاة ذلك تقضى بان كلاما من المفرد فلا اهمال لمجانب اللفظ في شئ من ذلك وقد علم وجه الاهمال في نحو بعلبك واثني عشر واحد عشر فان كل جزء من جزئى كل عليه بناء أو اعراب ولو كان ذلك الاعراب اعراب مجموع الكلمتين وذلك يقضى بالتركيب فادخاله في المفرد

الخبر والمحدث المحقق بالذات وسوف لربط مدلولها بعد تعلقه بالحدث وكذا همزة الاستفهام ونحو ذلك فلا تقلد كذا قيل ودفعه شيخنا بان المتبادر من حروف الجر الحروف الاصلية فلا يرد ما ذكر اه وفيه ان حروف القسم

حروف الجر الأصلية فتدبر (قوله في سبئية) قيل كون في للسبئية لا يتجه ارجاع الضمير لمبال يصح عليه كأفاده ان تكون ظرفية والمجر والمجرور صفة ٣٤ لمعنى لكن الشيخ بنى ما قاله على تعلق المجر والمجرور بدلت وليس بالازم وان كان ظاهرا

اهمال لمجانز اللفظ وميل الى جانب المعنى وقد علم الجواب عن هذا الاهمال بما تقدم في الترتي  
آ نفا وبالمجمله لا اهمال لمجانز اللفظ في ادخال شئ من ذلك في تعريف المفرد حتى لا يخرج من تعريف  
الكلمة قراءة جانب المعنى في ذلك انما هي لغرض الوفاء بمراعاة جانب اللفظ فتدبر ذلك حق  
لتدبر ولما أخرج صاحب المفصل ومن تبعه نحو عبد الله عن تعريف الكلمة بذكر اللفظة  
اذ يقال له لفظه كما استقف عليه ان شاء الله تعالى شنع عليهم العصام حيث قال قيل الانسب بغرض  
النحو ان يجعل نحو قائمة وبصري من المركب الذي أعرب اعراب الكلمة داخلا في حد الكلمة  
وقد فات ذلك الكل لاتفاقهم على تعيد حد الكلمة بالافراد وان يجعل نحو عبد الله مما أعرب  
اعراب كلمتين خارجا عنه كما أخرج صاحب المفصل ومن تبعه عنه بذكر اللفظة اذ يقال له لفظه  
ونحن نقول اخرج الزمخشري مثل عبد الله عن تعريف الكلمة يشبه ان يكون فريه كيف وقد قال  
بعد تعريف الكلمة وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن أصناف الاسم  
العلم وهو ما علق بشئ بعينه غير متناول ما أشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومترجل فالمفرد  
نحو زيد وعمر والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جملا اسما واحدا ونحو مديكر وبعلبك أو  
مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى وقال العلامة التفتازاني في شرح الشرح  
لمختصر ابن الحاجب ان النحاة أجمعوا على ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم يقول ان بعلبك علما  
معرب باعراب الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب المفصل فغايته ما هو الانسب ما لم يفت المصنف  
ليصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى وضعه الاصل وجعله بمنزلة الكلمتين اه مع حذف شئ مما  
للاصلاح وترك ما لا حاجة لنا اليه ومن هنا ان تدبر حق التدبر تعلم ان المفرد والمركب في مقام  
تعريف الكلام والكلمة عند النحويين بمعنى غير معنى المفرد والمركب في مقام تقسيم الاسم الى مفرد  
ومركب وباب ما لا ينصرف وكذا في مقام تقسيم الاسم الى معرب ومبني فان المركب فيه يقابل غير  
المركب أي المفرد بمعنى ما تلفظ به بلفظ واحد والمركب في ذلك المقام ما تلفظ به بلفظين فاكثروا ولم  
يدل جزؤه على جزء معناه والكلمة فيه بمعنى المفرد فيه حيث يقال مثلا المركب المزجي كل كلمتين الخ  
فتنبه لذلك فقد وقع الاعتراض بكلامهم في مقام تقسيم الاسم وباب ما لا ينصرف حيث جعل دليلا على  
ان المفرد هنا عند النحويين ما تلفظ به بلفظ واحد وعرفوا ان نحو عبد الله علما من المركب فلا يكون كلمة  
وان جعله كلمة من خلط اصطلاح النحاة باصطلاح المنطقيين ثم بما قد علمت من ان المفرد والكلمة  
في باب المعرب والمبني بمعنى ما تلفظ به بلفظ واحد مع ما هو معلوم ان كل كلمة اما مبني واما معربة ولو  
باعراب محكي أو للمجموع أو لكلمة أخرى كاعراب غير في الاستثناء علمت ان الكلمة الاولى في نحو  
بعلبك واحد عشر مبني خلافا لمن قال ان حركتها حركة بنية هذا واما الاهمال في نحو رجل والرجل  
فان جانب اللفظ فيه يقضي بانه من المفرد وذلك ان التثنية يتحول يثبت وصلا ويقلب أو يسقط  
وقفا ولا يستقل في النطق فكانه من أحوال الكلمة وجعل عليه خلفه ونحو ال كالحزب الا ترى  
ان العامل يتخطاه دائما واما الاهمال في نحو ألف التثنية فانه لما جعل نفس الاعراب كان بمنزلة  
الحركة التي هي بمنزلة الهيئة التابعة ولا يلحقها اعراب ولا بناء بل لا يمكن ذلك فيها وذلك قاض بعدم  
اعتبارها على حدتها فكذلك ما هو بمنزلة اعرابها ونحو قائمة وبصري فوجه الاهمال فيه ظاهر كل

اه ولا يخفى ان قوله  
في سبئية معناه أي  
فيصح ذلك بخلاف  
ما بعده فانه لا يصح فيه  
لأن المراد فبتعين ذلك  
حتى يتوجه الاعتراض  
تدبر اه شيخنا (قوله  
بشرط متعلقه) أي ما يفيد  
الحرف معننى متعلقا به  
وقوله ومجروره خاص  
بحرف الجر وما قبله عام  
فاندفع ما قيل هذا هو  
الذي جملة على دعوى  
التعسف السابقة تدبر  
اه شيخنا (قوله أو للمعنى)  
قيل هذا لا يوافق ظاهر  
قول الشارح الكلمة  
ان دلت على معنى في  
نفسها الخ اه وفيه انه لم  
يدع موافقته أحد حتى  
يقال ذلك اه شيخنا  
الا أن يقال متصود  
صاحب هذا القيل  
مجرد الافادة والبيان  
لا الاعتراض (قوله أي  
دل الخ) توضيح لعود  
الضمير على المعنى اذ عند  
ترك ما لا يعود الضمير في  
التركيب الالمعنى ثم  
بعد ذلك فسر هذا الخفاه  
بقوله أي انه أي المعنى  
مستقل الخ اه شيخنا  
على انه هنا آخر في نفسه

بعد قوله على معنى وقدمه في التفسير السابق فيعلم هنا بواسطة ما سبق ان الضمير راجع للمعنى والافلو  
كان راجعا الى مقدمه على قوله على معنى كما صنع فيما سبق فيكون في كلامه توضيح المراد بلطف من غير زيادة على عبارة الشارح



كل اندفع ما يقال ان هذا التفسير لم يقدسيا انه هو عن كلام الشارح تدبر (قوله لا يتوفق على شيء) وأورد أسماء الاشارات ونحوها  
 على ما هو جرتى وضعا واستعمالا اه شيخنا ويحيا بان المراد أن الحرف دال على معنى ٣٥ في غيرة فقط واسم الاشارة دال

على معنى في نفسه وهو  
 الذات وعلى معنى في غيره  
 وهو التعيين المحاصل  
 من الاشارة وكذلك اسم  
 الموصول دال على معنى في  
 نفسه وهو الذات وعلى  
 معنى في غيره وهو التعيين  
 المحاصل من الصلة  
 فباعتبار الدلالة الاولى  
 داخل في تعريف الاسم  
 وباعتبار الدلالة الثانية  
 كان داخلا في تعريف  
 الحرف لولا الارادة  
 المذكورة وقال المؤلف  
 في حاشية الازهرية ان  
 قلت يخرج من تعريف  
 الاسم الاسم المضمن معنى  
 الحرف كمن الاستفهامية  
 المتضمنة معنى الهمزة  
 قلت في الكشف  
 ما يفيد أن المراد بتضمن  
 الاسم معنى الحرف ان  
 الحرف منوى قبله  
 والاسم باقى على معناه  
 فأصل من قام هل من  
 قام وعلى المشهور من ان  
 المراد بالتضمن كون الاسم  
 دالا على معنى الحرف  
 فهو داخل بحسب معناه  
 الاصل كالأحد العاقل  
 في من والتضمن عارض  
 وان لم يوجد ذلك المعنى  
 قدر كما في أسماء الاشارة

الظهور فانه أعرب مجموعا بأعراب كلمة واحدة لانه أجرى فيه الأعراب على الجزء الثاني و زال البناء  
 الذى كان يستحقه ذلك الجزء عنه وضار آخر الجزء الاول وسط الكلمة سالما من الأعراب الذى  
 يستحقه وقد علمت عامر وجه الأهمال في نحو يزدمع حركته الاعرابية ولك ان تقول لا اهمال بجانب  
 اللفظ في نحو زجل والزجل فانه قد روى من جانبه وجه وجهه جديا يقضى بانه من المركب وهو ان  
 المعرب في الاول ليس الا الجزء الاول منه والجزء الثاني باق على حاله السابق من السكون فلكل  
 جزء حكم من الأعراب وضده والثاني بعكس ذلك أى ليس المعرب فيه الا الجزء الثاني منه والجزء  
 الاول باق على حاله السابق من السكون فلم يعرب المجموع بأعراب كلمة واحدة بل جعل لكل جزء  
 حكم على حدة فرعاية جانب المعنى في اخراج ذلك عن تعريف المفرد حتى لا يكون شيء منه كلمة حقيقة  
 انما هو لغرض مراعاة جانب اللفظ ولعلك تنكر كون الأعراب في نحو أقوم لما بعد حرف المضارعة  
 لا للمجموع فتقول هذا التوجيه لا يتم بالنسبة للمضارع وذلك منك لعدم التفاتك الى ما هو فرض  
 المسألة فيه من الجرى على ما ذهب اليه الرضى وجماعة من أن نحو همزة المضارعة من حروف المعاني  
 لا من حروف المباني كما هو المشهور وقد صرح بعض المحققين بهامش شرح الرضى على كافيته ابن  
 المحاجب بأن الأعراب في المضارع لما بعد حرف المضارعة بناء منه على ما ذهب اليه الرضى في نحو  
 همزة المضارعة وكذا نحو غلاما من نحو جاء غلاما زيد جانب اللفظ فيه قد روى عنه ما يقضى بانه  
 من المركب وهو انه لم يعرب مجموعا بل بقي الجزء الثاني على حاله وجعل بنفسه اعرابا للاول ولا يلزم  
 اعتبار انه صار بذلك بمنزلة الحركة التى هى كالهيمزة التابعة كما لا يخفى على ان جانب المعنى وان  
 لم يحسن من النحوى مراعاته بالاصالة وعلى الاستقلال فلا شبهة انه تحسن منه مراعاته مقويا بالتبع  
 فان اعتبار جانب اللفظ الذى يشده جانب المعنى ويعضده خبير من اعتبار جانب آخر له يخالفه  
 جانب المعنى فلا يعضده وكذا نحو قائمة وبصرى روى فيه جهة لفظية تقضى بالتركيب وهى ان  
 التاء والياء في نية الانفصال ويشدهذه ويعضدها جانب المعنى وكذا نحو يزدمع حركته الاعرابية  
 فانه روى فيه التنبية على ان تلك الحركات أحرف صغيرة وقوى ذلك جانب المعنى ومثل هذه النكات  
 كافية بلانزع وقد شاع وذاع ان النكات لا يراحم بعضها بعضا على انك اذا لم تجزع على ما ذهب اليه  
 الرضى ومن تبعه لم يخرج عن تعريف المفرد شيء في تنكيته نوع ضعيف فتدبر وأما خروج ماله دلالة  
 على جزء معناه بهيئته مما هو مفرد بلانزع فقد تقدمت لك الاشارة الى جواب في ضمن الاعتراض به  
 ولك ان تقول المراد الجزء المتبادر وهو جزء المادة هذا وقوله وأما النحاة فالمفرد عندهم المخ اعلم انه  
 ليس بجائز ان تكون وحدة التلغظ في العرف منوطة بالمعنى والا كان نحو عبد الله وقام زيدو بعلبك  
 اعلاما ملفوظا بلفظ واحد في العرف ونحو قالوا وقول ملفوظا بلفظين وادعاء ذلك مكابرة كما  
 لا يخفى على منصف متأمل واعلم ان مناط تلك الوحدة في العرف ان لا يكون للفظ ما يصح باعتباره  
 ان يتكلم ببعضه على حدة وبعضه الآخر ولو مجردا فله على حدة فيخرج حينئذ من التعريف نحو  
 قالوا وقول ولكن يخرج منه أيضا نحو الرجل وكذا نحو عبد الله وقام زيدو بعلبك اعلاما ونحو  
 اثني عشر واحد عشر ويدخل نحو أقوم وقائمة وبصرى ومجموع زيدو حركته الاعرابية ومجموع  
 اللفظ وهيئته الدالة على جزء معناه لكن أيضا يدخل نحو رجل ورجلين وقد علمت ان هذا لا يناسب

تأمل (قوله خصوص ابتداء السر) الا وفق بما قبله وما بعده ابتداء خصوص السر وفي بعض النسخ خصوص السر من غير لفظ  
 ابتداء قبل خصوص وبعده وهذه النسخة على حذف مضاف قبل خصوص أى ابتداء خصوص (قوله بلام العهد) أى المفيدة

الجزئية حتى يكون مدلول الابتداء شديها بمدلول من في الجزئية فيحتاج للفرق بينهما بان مدلول الاسم مقصود لذاته ومدلول الحرف مقصود لغيره لانه آله لتعرف ٣٦ حال الغير واماطق الابتداء الكلي فلا يشتبه بالحرف كاشتباه الجزئي به وان كان كل

من الابتداء المعهود الجزئي والابتداء المطلق مقصودا لذاته لا لغيره وهذا أوضح وأولى من قول شيخنا ان قوله بلام العهد قدي في المثال ليتضح والا فالمنكر كابتداء مخبر به عن مخصوص كان تقول ما أفادته من في قولك سرت من البصرة ابتداء اسم لكن ربما يتوهم انه الجزئي ففر من هذا فان التعريف من شأن المعاني المستقلة تدبر (قوله وقال السعد الحرف مستقل الخ) أي وحينئذ فالمراد بالدال على معنى في نفسه في تعريف الاسم الدال على معنى في نفسه استعمالا بخلاف الحرف اه شيخنا (قوله والاصطلاح لا مشاحة فيه) أي ان جعل بعض اللفاظ اسما وبعضها حرفا اصطلاح لا منازعة فيه مستندا لعلامات الاسم والحرف الخصوصية وان كان كل منهما مستقلا (قوله وذهب السيد الخ) وحينئذ فقول المتن الكلمة قول أي لفظ دال على معنى أي ولو كانت

هذا المقام وان هذا التعريف ليس للحاجة فيه فتذكر وقد قال الفيشي معترضا على المصنف ما كان ينبغي له ان يتبع ابن الحاجب في تعريف المفرد والمركب فان ابن الحاجب تبع فيه اصطلاح المناطقة اه وقال شيخنا هو اعترض منه على المصنف وابن الحاجب يخطئ الاصطلاحين وأقول غاية أمر هذا انه تعريف بالاعم لصدق ما لا يدل الخ بمفرد النحوى ثم وجه العدول الذي فهموه بما لا يخفى ما فيه وقد علمت حقيقة الحال ان شاء الله تعالى والله أعلم (قوله والمركب ضده) يعلم ما يتعلق به مما مر (قوله اعلاما) راجع الى أبكم وما بعده دل على ذلك كلام استاذ المذكور في شرحه للسلم اما زيد في الحال فيه غير مختلف سواء بقي على معناه المصدري أو جعل علما واحترز بذلك عن حالة كونها مستعملة استعمالاتها الاصلية فانها حينئذ يدل جزؤها على جزء المعنى وذلك في أبكم على التنزل وتسليم انه مركب من أب الموضوع لذات لها الابوة وكما الاستفهامية أو الخبرية والا فلا يقول عاقل فضلا عن فاضل ان رجلا يدل جزؤه في الاصل وانه مركب من ره أمر من الرؤية ورجل أمر من الجولان (قوله أي مسمى الزاي) لا حاجة اليه لان كل حكم ورد على اسم أبوه فهو وارد على مسماه أبوه الا لقرينة وما هنا من الثاني خلافا لما يؤولهمه كلام الفيشي من أنه من الاول اه شيخنا (قوله وفيه نظر اذ القول الخ) قبل انما يظهر هذا الوعر الشارح القول باللفظ الموضوع وهو انما عرّفه باللفظ الدال والدلالة انما جاءت من الوضع فالأمر بما له (قوله فالتعريف صحيح لا فاسد) فيه انه لم يدع الفساد بل خلاف الاولى كما يفيد قوله فالاولى الخ تأمل (قوله المراد به ما كان كثير الافراد الخ) فليس المراد البعد والقرب من حيث التبادر وعدمه (قوله لان باب الانفعال) أي الانفعال وما اشتق منه نحو انقطع الجبل وانكسر الحجر وانطلقت بنفسي لان فيه علاجا ولا يقال انطلق اللفظ لعلم العلاج اه فيشي (قوله بل هو مجاز) أي مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد اذ المراد مطلق الحديث لا بقيد تأثره عن شيء آخر أي واشتراط العلاج انما هو فيما كان من باب الانفعال حقيقة (قوله نحو فلان منقطع الى الله) أي مشتغل به لا يغفل عنه حسب الامكان ولا يقال ان في هذا علاجا للنفس كيف وجهادها هو الجهاد الا كبر كما في الحديث لا نأقول العلاج هو التأثير المحسوس المتعلق بالظاهر كما ذكره الدماميني في شرح التسهيل قبل ما نقله عنه المحشي حيث قال بعد قول التسهيل ان فعل لمطاوعة فعل علاجا أي في حالة كون فعل ذاعلاج أي تأثير محسوس متعلق بالظاهر فلهذا لا يقال علمت المسئلة فاعلمت ولا طننت ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا اه وفي الشافية مع شرحها لبعضهم مانصه ويختص أي ان فعل بالعلاج والتأثير كانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون من افعال الجوارح لتكون مطاوعته جليلة عند المحس بخلاف ما لو كان من المعاني فان مطاوعته قد تخفى ولهذا لا يقال علمته فاعلم ومن ثم قيل انعدم خطأ لان الاعداد استئصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمة علاج وتأثير وقيل لان الشيء اذا انعدم لم يبق له أثر فكيف يكون لغيره تأثير اه بالحرف ثم ان هذا المثال أعني فلان منقطع الى الله تعالى يجري فيه الجواب الثاني أيضا كما في شرح الدماميني على التسهيل خلافا لما يؤولهمه صنيع المحشي وكذا قولك انكشفت لي حقيقة المسئلة والخبر انما عند المنكسرة قلوبهم من أجلى كما في الشرح المذكور (قوله لكن لا نسلم كونه مطاوعا) أي حتى

لا يثبت في جملة التركيب من حيث كونه شرطاً في الدلالة اذ المعنى لا يتم بدونه فاندفع ما قيل على ما للسيد يلزم لا يستقيم ما للمصنف من تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اذ لو كان كلمة لكان قولاً مفرداً والقول دال بالوضع اه تأمله شيخنا

(قوله أصلاً) أى لا غير مستقل كما يقوله الجمهور ولا مستقلاً كما يقوله السعد (قوله لعله يقول الخ) قيل هذا لا يتم الاول لم نقل ان سرت يدل على الفعل والفاعل والبصرة تدل على المكان المعلوم لثلاثا يقال ان من هي التي دلت ٢٧ على الابتداء وأظن ظناً قويا

ان السيد لا يقول بذلك  
اه وفيه انا ولوقلتنا بذلك  
يتم الترجي اذ لا معنى له  
الا ان من وحدها  
لا معنى لها يتعين بمعلقها  
وتوسطها يحدث معنى  
للتركيب لا يحصل عند  
عدمها فالتركيب مفيد  
للمعنى بشرطها على العكس  
من المشهور تدبر اه  
شيخنا (قوله ليست لمجرد  
الزمن) أى كما قيل بذلك  
وحينئذ فوجه تسميتها  
ناقصة انها تحتاج للنصب  
لأنها نقصت الدلالة على  
المحدث (قوله وربما  
اشتبه) أى خفي واشكل  
(قوله حينئذ) أى حين  
اذ كانت دالة على  
الاحداث الناقصة اذ  
الاحداث الناقصة هي  
الاحداث المخصوصة  
الجزئية المقيدة بالاسم  
المخصوص والخبر  
المخصوص فيكون  
مدلولها جزئياً (قوله  
فن ثم جعلها المنطقيون  
رابطة) أى وأما المنطقيون  
فلم يجعلوها رابطة  
لكونها أبداً الفرق  
بينها وبين الحروف  
ولعل الفرق ان معاني  
الحروف غير ملحوظة

يلزم ان يكون هناك علاج فمحصل هذا الجواب ان ما كان من باب الانفعال ان كان مطاوعا اشترط فيه العلاج وان لم يكن مطاوعا فلا يشترط فيه العلاج وما هنا غير مطاوع والمطاوعة هي قبول فاعل فعل أثر فعل فاعل آخر وقد ذكر ابن المحاسب في شرح المفصل أنهم قالوا قلته فانقال ووجهه بأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفيتين واتراج الصوت وكل ذلك محسوس للمخاطب والمخاطب اه ولا يخفك ان اطلاق اللفظ يرجع معناه الى القول فكما يقال قلته فانقال يقال أطلتته فانطلق الا أن مجيئنا فعل مطاوعا لا فعل قليل كما يؤخذ من التسهيل بخلاف مجيئه مطاوعا الفعل (قوله وأما ذكر الجنس البعيد والفصل) مراده بالفصل ما يشمل فصل الجنس وفصل الماهية وقوله فهو حد تام هو ظاهر اذ الجنس البعيد وفصله وفصل الماهية حد تام قال السنوسي في شرح المختصر التعريف بالفصل مع الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة يسمى حدا تاما ومنهم من اشترط في تمامه الترتيب بذكر الجزء الاعظم مقدما على ذكر الجزء الاخص اه وبه نعلم سقوط ما كتبه بعض من حشى الكتاب مناقشة للحشى من أن الصواب ناقص يدل تام مستند القول السلم وناقص الحد بفصل أو معا \* جنس بعيد لا قريب وقعا

لان كلام السلم في فصل الماهية مع الجنس البعيد وكلام الحشى في فصل الجنس وفصل الماهية مع الجنس البعيد وما كتبه بعض المهتمين من أن هذه احدى طريقتين ذكرهما السنوسي في شرح المختصر والراجح انه ناقص فانه ان أراد ان الخلاف في الجنس البعيد وفصل الماهية فلا خلاف في نقصانه وان أراد ان في ذكر الذاتيات بالمطابقة فلا خلاف في تمامه عند تقديم الاعظم كما هنا تدبر منصفا اه شيخنا بزيادة (قوله ولم يقل أحدانه معيب) مبنى على ان الطول لا يعيب ومراد الشارح انه معيب لطول الكلام حينئذ اذ القول أخصر من لفظ وضع لمعنى اه شيخنا (قوله المراد بهم علماء المنطق) أى لانهم هم الباحثون عن الاجناس والظاهر أن المراد بأهل النظر أصحاب الفكر الثاقب البلاء الذين يعدون الطول عيبا اه شيخنا (قوله رحمه الله والمراد بالقول) أقصم المراد دفع توهم الرأى والاعتقاد وان كان اطلاق القول على ذلك ليس باصطلاح النحاة كما صرح به بعض المحققين وقوله والمراد باللفظ الصوت أى لا الطرح والزمى وان كان توهم ذلك بعيدا جدامع وجود ما يدفعه وقوله وقد تبين المقام للقاء لكن بعضهم يستعمل الواو مكانها وقوله والمراد بالمراد بذكره المراد دفع توهم ارادة المميز عن الغير لان التميز عن الغير من جهة معاني الافراد وقوله فان قلت لم لا الخ منشأ ذلك التعريف وقوله فان قلت لم عدلت الخ منشأ ذلك جواب السؤال قبله وحاصله هلاذ كرت اللفظ فلا تستغنى عن الوضع فتصنع كما صنع ابن المحاسب وقوله والمستعمل كان المناسب تعبيره بالموضوع اذ هو الذي يقابل الماهية ولعله أراد ان يستعمل الموضوع أو أراد ان يستعمل ما صلح للاستعمال (قوله أى الحكمة من حيث معناها) أى مفهومها الكلى فقد دفع بذلك توهم المبتدى ان الحكم هنا على لفظ كلمة وأشار به الى أنه على الغالب من ورود الحكم على المدلول وان المراد هنا المفهوم الكلى لا المدلول الخارجى ثم من المعلوم ان ما فيه التاء وليس مذكرا حقيقيا كخشية حكمه التأنيث وان كان معناه يعبر عنه بمذكرو ويعامل معاملة المذكر عند ذلك التعبير تقول الخشية قطعتا والجذع قطعتاه فلا وجه لما توهمه هنا من ان كلام المصنف مشكل لانه ان عاد الضمير للفظ كلمة ورد انه اسم

لذاتها كما سبق ومعاني هذه الافعال ملحوظة لذاتها وقصد الاخبار بها وأيضا الفرق حاصل بينهما باعلامات المخصوصة ثم انه قد يقال لا مانع من ان يسلخ الافعال الناقصة عن الاحداث فيكون ذلك طارئا عليها كما قيل بنظر ذلك في افعال الانشاء اذ لا فرق

بين المحدث والزمن واعلمه ان ذلك قال فليتامل (قوله كما اوضحته في السكينة المذكورة) عبارته فهم ان قلت قولك غير مقترن بزمان يخرج اسم الفاعل الا ترى ٣٨ انه حقيقة في الحال قلت قال العلامة الشنواني فيما كتبه على بسملة شيخ الاسلام الوصف حقيقة في الحال أى في

المحدث المتحقق المحاصل بالفعل وقولهم مجازي الاستقبال أى في المحدث الغير المحاصل بل يحصل بعد ذلك فاذا كان المحدث حاصل بالفعل كان الوصف حقيقة لا لأن الزمان حاضر بل لأن المحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وغرق بين الزمن اللازم للمفهوم والمعتبر في المفهوم واذا لم يكن المحدث حاصل بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمن مستقبلا بل لعدم حصول المحدث بالفعل (قوله فانها موضوعة بالوضع الاصلى الذى هو جملا الخ) قال في كتابة الازهرية ومرادنا بالوضع الاول ما حققنا ان تكون عليه جملا على نظائرها وان لم يوجد بالفعل (قوله وان تجردت عنه) قيل غير مسلم في أفعال المقاربة بل دلالتها على الزمن باقصة وأن كاد وأوشك للأضامى ويكاد ويوشك للضارع وهذا في غيرهما نعم قد سلم كلامه في عسى اه شيخنا

فلزم انقسام الشيء الى ما يصدق عليه وما يباينه بالكلية ولا يصح ان يصدق قسم الشيء عليه ولا ان يباينه وان عاد لمعناها ووردانه القول المفرد وهو مذكر وانه لا صحة للجواب عنه بأن التأنيث باعتبار اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى ولا ادعاء ان المحشى قد أشار الى هذا الجواب فقد عرفت مراده فتدبر ثم لا يخفى ان الجمال في كلام المصنف على معنى ان الكلمة ذات اسم وفعل وحرف أى تحقق في كل واحد من الثلاثة وتصدق عليه فكل واحد منها يتحقق فيه الكلمة وتصدق عليه كما يفيد العطف بالواو التى للجمع فالجمع الذى تنقيد الواو ظاهر هنا وهو باعتبار مرات من التحقق والصدق ويصح عطف الاقسام بأو التى للاحد باعتبار كل مرة واحدة من مرات التحقق والصدق على حدتها للإشارة والتنصيص على ان التحقق والصدق انما هو باعتبار كل واحد من المتعاطفات على حدته لا باعتبار مجموع اثنين مثلاً ومن هنا تعلم ان أو التى للتقسيم يصح ابقاؤها على ظاهرها وان صح جعلها بمعنى الواو وقد توهم ان معنى كون الواو للجمع ان الحكم معها باعتبار المجموع فاعترض بان الكلام يقتضى ان الكلمة مجموع الثلاثة واعلم انك لو قدرت مضافا في قول المصنف وهى اسم الخ فقلت أى وأقسامها اسم الخ كان الاخبار بالمجموع وكان التقسيم من تقسيم الكل الى أجزائه فتنبه (قوله وتقسيم الكلمة الخ) أى من غير المصنف أى وتقسيم الكلمة من قسمها بالتشديد اما المصنف فلم يقسم انما ذكر الاقسام وذلك ان التقسيم هو ضم قيد الى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة هى أقسام له الا ان يقال انه أطلق التقسيم على ذكر الاقسام اه شيخنا (قوله وقحطان) قيل أول من تكلم بالعربية يعرب ابن قحطان (قوله العاربة) فى القاموس وعرب عاربة وعرب باعربية صرحاء ومتعربة ومستعربة دخلاء اه وقوله صرحاء أى خلاص (قوله تسمى العربيات) بفتح العين المهملة والراء (قوله وهى لغات الحجاز) الضمير راجع للسان اسماعيل وأنت باعتبار الخبر (قوله أى وبهجة الاسناد الى اللفظ) بأن يصح جعل اللفظ موضوعا وجعل غيره محمولا عليه سواء أريد باللفظ معناه أو نفسه ثم هذا يحتمل انه تفسير لمراد المصنف وعليه تكون العلامات فى كلامه على نسق واحد لكن هذا لا يناسب كلام الشارح ويحتمل انه أبقي كلام المصنف على ما يتبادر من الحديث من أن المراد التحديث عن مدلول اللفظ معبر عنه بذلك اللفظ سواء كان مدلوله غيره أم نفسه فيكون ما ذكره علامة أخرى من عنده فتدبر (قوله أى على أوله) أى داخل على أوله أو مستعلية عليه استعلاء معنو بأى متصلة به اتصالا قويا وقوله وعلى آخره لا يناسبه التأويل الاول لايهامه تأخرا لا تنوع العلامة (قوله كنون منكسر) فيه ان نون منكسر زائدة لأصلية فالاولى التمثيل بنون منبر أو منكسر أو نرجس فان قيل انه يجب عنه بان المراد هنا بالاصلى ما كان جزء كلمة وان لم يكن من حروفها الاصول ولا يقال ان ذلك يقتضى ان التنوين ليس جزءا كلمة فلزم ان نحورجل ليس كلمة بل كلمتان لاننا نقول قد علمت ان ذلك هو مقتضى ما سبق وانه انما بعد كلمة بتنزيله منزلتها وان ذلك هو الحق فتذكر قلنا منع من ذلك بقية كلامه كما هو واضح (قوله النون اللاحقة للقوافي) وتسميتها تنوين ترمز أوتنويننا على الحجاز كما أفادوه (قوله بصورتها أو بعوضها) صوابه لا أو بعوضها كما فى بعض النسخ (قوله والام تحتج لقيد لغري تو كيد الخ) أى ونخرج أيضا بعض افراد التنوين وهو تنوين المنصوب فانه يكتب ألفا ثم ان المراد لا خطا قياسا فلا يرد ان التنوين فى كائن لم يسقط خطا بل رسم فونا لان ذلك

حقيقة فى الحال أى فى المحدث المتحقق المحاصل بالفعل وقولهم مجازي الاستقبال أى فى المحدث الغير المحاصل بل يحصل بعد ذلك فاذا كان المحدث حاصل بالفعل كان الوصف حقيقة لا لأن الزمان حاضر بل لأن المحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وغرق بين الزمن اللازم للمفهوم والمعتبر فى المفهوم واذا لم يكن المحدث حاصل بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمن مستقبلا بل لعدم حصول المحدث بالفعل (قوله فانها موضوعة بالوضع الاصلى الذى هو جملا الخ) قال فى كتابة الازهرية ومرادنا بالوضع الاول ما حققنا ان تكون عليه جملا على نظائرها وان لم يوجد بالفعل (قوله وان تجردت عنه) قيل غير مسلم فى أفعال المقاربة بل دلالتها على الزمن باقصة وأن كاد وأوشك للأضامى ويكاد ويوشك للضارع وهذا فى غيرهما نعم قد سلم كلامه فى عسى اه شيخنا

خلاف

(قوله بل الممدح مطلقا) أى بل انشاء الممدح مطلقا وقوله من غير نظر الخ أى وان كان واقعا فى الحال ولا يد

٢ بحث الاسم وتقسيمه الى معرب ومبنى



(قوله ان قلت حينئذ يخرج العلم الخ) معناه ان النظر للوضع يوجب اشكالا ليجاب عنه بما ذكره فاندفع ما قيل لك ان تقول لا يخرج لان الذي حكم عليه بعدم الاقتران هو مدلول اللفظ أو بعضه ومدلول أجد علما ٣٩ الذات وهي لم تقترن بشئ في الوضع

الاصلي وانما المقترن فيه هو المحدث نعم لو كان التعريف مادل على معنى غير زمان في الوضع الاصلي لما توجه السؤال ولكن يفسد التعريف لعدم شموله صباها ومساء ونحوهما اه شيخنا على ان أجد علما يصدق عليه انه لفظ دل على معنى وهو الحمد مقترن ذلك المعنى بزمن بالنظر للوضع الاصلي ومن أين دليل يدل على ان المراد ان المعنى الموجود الا ان لا يقترن بزمن بحسب الوضع الاصلي فهذا القيل من أصله لا وجه له (قوله ان قلت حينئذ يخرج اسم الفعل) لا معنى للفظ حينئذ لان اسم الفعل خارج مطلقا سواء نظر للوضع الاصلي أو نظر لاستعماله الآن الا أن يقال المراد انه يخرج حين اذ عرف بهذا التعريف ولم يعرف بتعريف آخر يشمله تدبر (قوله قلت لا يظهر في عليك الخ) عبارته في كتابه الأثرية ولي وقف في الجار والمجرور الذي هو اسم فعل بعد

خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التركيب أشبه النون الاصلية على ان لك ان تقول ان النون في كائن قد انسلخت عن حكم التنوين وصارت هي آخر الكلمة فلا حاجة الى ادخالها في التعريف (قوله بقيدى السكون والمحوق الآخر) أى وقيد الزيادة (قوله لتحقيق المساهية للاحتراز) على انه لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله اذا كان لغير مذكر الخ) سواء كان وصفا كما مثل أو اسما ككاهل وكواهل وكذا اذا كان اسما مذكرا قال (قوله بناء الاسماء قبل التركيب) أى لانها تشبه المحرف في الهمال لانها لا عاملة ولا معمولة اه فاكهي (قوله وقيل معربة) أى حكما كما في الفاكهى ولا يخفى انها اذا كانت معربة عند ذلك القائل حكما كانت اما مبنية عنده بالفعل فيكون موافقا للاول واما لا ولا فيكون موافقا للثالث ولا ينكر أحد الاعراب المحكمى اذهب بمعنى قبول الاعراب عند التركيب (قوله وقيل لا معربة ولا مبنية) أى لعدم موجب الاعراب والبناء اه فاكهي وقد علت موجب البناء على القول الاول والخلاف انما هو في الاسماء القابلة للاعراب بعد التركيب كزيدا ما لا يقابله فهو مبني جرما كانت وهو (قوله لان من قال انها معربة الخ) محصله ان أصحاب الاقوال الثلاثة متفقون على انها ليست مبنية ولا معربة بالفعل بل قابلة للاعراب كما اذا قلت جاء زيد والبناء كما اذا قلت يازيد فلاتنا في بين الاقوال الثلاثة وفيه ان هذا غير ظاهر مع تعليل القول بالبناء والقول بلا ولا وقوله بعد لعدم مقتضى ذلك لا يصح كيف وقد ذكر المقتضى من قال بالبناء وهو شبه المحرف في الهمال ولا جل هذا قال المحشى فتأمل (قوله ولم يرد المصنف بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء) أى لم يرد بيانهما بما يانما يعلم به صفتاهما هذا هو مراده والا فمجرد بيان الاتصاف بهما يكفي تصورهما بوجه ما كيان قبولهما وقوله من حيث قبولهما الاعراب أراد بالقبول تلقى الاعراب بالفعل ومن هنا تعلم انه لا يرد عليه قول شيخنا قوله وذلك لا يتوقف على بيان معنى المشتق منه فيه انه يجب تقديم معرفة القبول على ان كون المراد التعريف من حيث القبول ممنوع كما يدل عليه ما أطبقوا عليه من اعتبارهم ما بعد التركيب مع العوامل والحق في الجواب عن الاشكال ان يقال ان محل وجوب تقديم بيان معنى المشتق منه على بيان معنى المشتق اذا عرف المشتق من حيث مفهومه الاشتقاقى لان تعريفه من هذه الخبيثة لا يفيد تعريف المبتدأ مثلا تعريف الضارب بانه ذات ثبت لها الضرب لا يفيد تعريف الضرب وأما اذا عرف المشتق من حيث مبدأ الاشتقاق فلا يجب تقديم تعريف المشتق منه بل تعريف المشتق يفيد تعريف المبدأ وهو المشتق منه كما اذا عرف الضارب بانه ذات صافعة باليد فانك تعرف من هذا ان الضرب الصفح باليد فتعرفه يغنى عن تعريف المبدأ والمتن من الثانى لامن الاول فاذا عرفت المعرب بانه ما تفسر آخره الخ عرفت ان الاعراب هو تغير الاخر الخ ولم يحتج لتقديم معرفة الاعراب لمصولة ما يعرفه المعرب اما اذا عرفت المعرب بانه ما اتصف بالاعراب فلا يتعين عندك معنى المعرب الا اذا عرفت الاعراب قبل فاندفع ما أطبقوا عليه هنا وفي حواشى الألفية من الاشكال بوجوب تقديم تعريف المبدأ وان عبروا هنا بالانباء اه فالحق ان جواب المحشى جواب بالتسليم المجدلى وجواب شيخنا جواب بالمنع نعم اقتصار المحشى على الجواب الذى ذكره موهم خلاف المراد وقول شيخنا وان عبروا هنا بالانباء فيه ان المراد به الوجوب بدليل قوله وذلك لا يتوقف

النقل فان معناه قبل النقل لا يتم الابتغاء فهو وحده لا يدل على معنى أصلا فكيف يدخل بحسب الاصل في تعريف الاسم (قوله فلا زمن) أى فليس الزمن مدلوله وانما هو مدلول المدلول ومدلول ليس مدلوله الا ترى اذا جعلت الفعل مثلا اسما للفظه

كما في ضرب فعل ماض فانه يصير اسما ولا يقال أنه دال على معنى الفعل وكذا يقال في من حرف جوف كذا اسم الفعل ولهذا أشار بقوله فهو من باب من الخ ولئن ٤٠ سلم ان اسم الفعل يدل على زمان فلا يدل عليه بهيئته بل بوضع مادته كدلالة الصباح

على بيان معنى المشتق منه قد بر (قوله ولذا قيل ان التعبير بالنقيض أولى لان الاسماء امامعربة) أي قابلة للاعراب أو مبنية أي قابلة للبناء على ما مر المحشى أو امامعربة بالفعل أو مبنية بالفعل على ما علمت بناء على الاصح وفيه ان التعبير بالنقيض هنا غير سائغ اذ لا بد في التناقض من اثبات ونفي مطلقا سواء كان بين مفردين أو قضيتين ولا بد ان يكون بين قضيتين اصطلاحا وهما ليس كذلك بل ما هنا من قبيل الشيء والمساوي لنقيضه الا أن يكون مراده هذا على سبيل التسامح (قوله التعبير بذلك) أي بالضد وقوله لمحظة ذلك أي التعبير بالضد وفيه انه يوهم ما لا يناسب الاصح (قوله على قول من يقول ان الاسماء ثلاثة) أي معرب ومبنى ولا ولا وهذا لا يظهر الا اذا كان الخلاف السابق معنويا مع انه جعله لفظيا ويحتمل انه ليس مراد المحشى ما سبق بل مراده ان هناك قولاً بأن المضاف لباء المتكلم لا معرب ولا مبنى فتكون القسمة ثلاثية على هذا القول (قوله قلت يمكن الجواب الخ) يؤخذ من ذلك ان قوله قبل لان المخالفين قد يجتمعان أي بالفعل وأما الصلاحية للاجتماع فلا بد منها دائما حتى لا يكونا شاملين في الاصطلاح للضدين (قوله وذلك يشمل الضد والنقيض) فإراد الخلاف المتحقق في الضدان كانت القسمة ثلاثية لانه يكفي في المقصود كون الضدين يجوز ارتفاعهما أو المتحقق في النقيض ان كانت القسمة ثنائية وقد تقدم ما في التعبير بالنقيض تدبر (قوله لبيان وجه الشبه) اعلم ان التمثيل هو ذكر المثال للايضاح ومعنى قولهم الكاف للتمثيل انها للتشبيه في مقام التمثيل لاني مقام مجرد التشبيه اذ لا يخفى ان معنى قولك في التمثيل ككذا ان المثال مثل كذا أي كذا أو مثله فقولنا أو مثله أي أو شبهه بيان لمعنى الكاف فتنبه لذلك فانه ليس التمثيل معنى من معاني الكاف وبه تعلم ما في قول شيخنا قوله لبيان وجه الشبه فيه ان الكاف للتمثيل لا للتشبيه فالأولى ان يقول متعلق بمعنى الكاف الذي هو التمثيل أي أمثل بهؤلاء الخ الا أن يريد المحشى بما ذكره ما ذكرنا اه على انه لا معنى هنا على التعلق بمعنى الكاف على ما ذكره فافهم (قوله والمانع له من الصرف العلمية الخ) الأولى تأخيرها لان الكلام في البناء (قوله العلمية والعدل) هذا عند سيديويه وعند المبرد ان المانع له من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي اه فاكهني واعلم ان هذا التمايز يجري على لغة أكثر بني تميم من بناء باب وبار واعراب باب قطام اما على لغة أقلهم فالمانع من الصرف هذا التمايز والعلمية والتأنيث اتفاقا ولا عدل أصلا وذلك ان سيديويه لما رأى لغة أكثر بني تميم بناء باب وبار ولا موجب فيه للبناء طاهر احكم بتقدير العدل فيه على لغتهم ليتحقق موجب البناء كما سيأتي بيانه وحكم بتقديره في باب قطام أيضا على لغتهم لاجراء باب العلم المؤنث الذي على وزن فعال سواء كان مختوما بالراء أم لا على وتيرة واحدة فلما حكم بذلك في باب قطام لهذا الداعي ساغ له اسناد منع الصرف اليه وأما المبرد فلم يحمل الباب على وتيرة واحدة فلا عدل عنده في باب قطام على لغة أكثرهم كما أنه لا عدل فيه عند الجميع على لغة أقلهم اذ أصل الداعي الى القول به هنا هو البناء في باب وبار ولا بناء فيه على لغة أقلهم كباب قطام على حد سواء فلم يسغ له حينئذ اسناد منع الصرف الى العدل وبما تقررت علم انه لا يقال مذهب البرد هو الظاهر اذ لا يعدل الى تقدير العدل لمنع الصرف الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكاف وبما تقررت علم ايضا معنى قول المحشى واعتبر العدل في هذا الباب جلا الخ وأنه بالنسبة للغة أكثر بني تميم فقط دون لغة أقلهم ودون لغة أهل

والصباح على الزمان غايته ان الزمان في هذين جميع المعنى وفي اسم الفعل بعضه أفاده المحشى في كتابة الازهرية (قوله فالفرق في العلامات الانية) هو صحيح في نفسه لكن الكلام في كون تعريف الاسم غير جامع وتعريف الفعل غير مانع والمطلوب دفع هذا لدفع الاشتباه بينهما حتى يقال ان الفرق حاصل بالعلامات فالأولى الجواب بأن المراد غير مقترن بزمن من حيث وضع الهيئته له فلا يناق الاقتران بالزمن لان هذه الحيثية كما يؤخذ من القولة قبل لكن قد يقال لا دليل على هذه الحيثية خصوصا والمقصود من التعاريف الايضاح (قوله أصله وسم) أي بفتح الواو وكسرها (قوله فاصله سمو) مثلث السين (قوله والتصرف عليه مبتدأ وخبر) أي التصرفات جارية على قول البصريين ومحصله ان قول الكوفي أصله وسم يفيد أنه عند اسناد

الفعل يقال وسمت وعند تصغير الاسم وسم وعند جمعه جمع كثر أو اسم وعند جمعه جمع قلة أو سام مع ان العرب قالوا سميت من التسمية وسمى منها وأسما كذا في جمع الكثرة واسماء في جمع القلة وبهذا يعلم ان قول المحشى وأسما

يل اسامي بل يقابل اسماء ولم يذكره ومقابل اسامي أو اسم والحاصل ان الاشتقاق من المصدر ومصدر المصنف التسمية  
ب الواو يا لوقوعها بعد كسرة والاصل تسمية فرد للاسناد الشئ الى أصله فسميت ٤١ رد للمصدر المثل وأصله سموت

أعل كالمصدر واسامي  
أصله اسامو أعل قلب  
الواو يا لوقوعها بعد  
كسرة وسمى أصله سمي  
أعل بقلب الواو يا  
لا اجتماع الواو والياء مع  
سبق احدهما بالسكون  
والاشتقاق عند السكون  
من الفعل فكان  
القياس وسمت أو اسم  
وأوسام ووسيم وادعاء  
القلب بتأخير الفاء  
واعلا لها بعيد اه شخنا  
وادعاء القلب في سميت  
أن يقال ان الاصل  
وسمت ثم أخت الواو  
بعد الميم ثم ضعفت الميم  
ثم قلبت الواو يا لوقوعها  
القلب في سمي أن يقال  
هو قبل التصغير وسم ثم  
أخت الواو بعد الميم ثم  
صغرو في أسامي أن يقال  
على ظاهر المحشى ان  
أصله أو سام ثم أخت الواو  
بعد الميم ثم قلبت الواو يا  
لوقوعها بعد كسرة وعلى  
مال شخنا أصله أو اسم  
أخت الالف التي بعد الواو  
بعد السين وأخت الواو  
بعد الميم وقلب الواو يا  
وفي أسماء أن يقال ان  
أصله أو سام أخت الالف

بما زفتبه ولما كانت لغة بني تميم الامالة وكانت مستحسنة عندهم اشتدت رغبة اكثرهم فيها  
فشغف بها فقدر العدل في باب وبار التحصيل سبب البناء فيه لتأتى الامالة فيه اذ كسر الراء معجم  
الامالة ولو أعرب لكانت الراء اما مضمومة أو مفتوحة ولا يخفى انه لا مانع من اشتداد رغبة البعض  
هون البعض وان كانت الامالة لغة الكل ومستحسنة عنده فلا يرد ما في يس على الفا كهى قال  
شخنا واعلم ان موازن فعال قيمان معدول وغير معدول فغير المعدول اسم المفرد كجنح أو مصدرا  
كذهاب أو صفة كمواد أو اسم جنس كصباح مصر وف قولا واحدا الا ان سمي به مؤنث فيمنع  
كعناق والمعدول أمرا كترال أو مصدرا كفتخار وجماد أو حالا كبداد نحو \* والحيل تعدو  
بالصعيد باد \* أو صفة جارية مجرى الاعلام كحلاق للنية وهما للاداهية أو صفة ملازمة  
للتبذاه كفساق انفقوا على بناءه على الكسر وعدله من مؤنث في جميع أقسامه وان سمي ببعضها  
مذكر فهو كعناق ٣ وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهو كرفاش على المذهبين أفاده يس نقل  
عن التسهيل قال وقوله كعناق أى فيمنع من الصرف وقوله كصباح أى فينصرف وقوله كرفاش  
أى فيه التحام بين التميميين والمجازين وانظر هل رفاش ونحوها كحزام واحد من تلك الاقسام  
أو قسم آخر وعلى كل ففيه العدل والحاصل ان شرط باب خدام العدل كما نقله يس عن التسهيل  
وشرحه والتوقف الا ان في أنه هل هو أحد من تلك الاقسام أم لا مقتضى التنظير الثاني اذا علمت  
هذا فقول الشارح من الاعلام المؤنثة الاسمية الخ أى المعدولة احترازا عن الاعلام المؤنثة الغير  
للمعدلة كما سبق عن التسهيل في القسم الاول اه وقوله وانظر الخ ليس في الاقسام ما يصلح ان  
يكون رفاش ونحوها منه على ان المحكم المذكور لتلك الاقسام بخلاف محكمها فلا توقف بل ينجزم  
بمقتضى التنظير (قوله المراد بنية المعنى التقيد) الاولى حذف نية أوز يادة نية قبل التقيد الا ان  
يقال هو من اضافة الصفة للموصوف (قوله خلافا الخ) ما ذهب اليه مع تكلفه يلزمه مثل ما أورده  
ذلك الشخص على تسليم وروده فانك تقول نية التقيد الحاصل للمضاف بالمضاف اليه يلزمه نية  
معنى المضاف اليه فيلزم نية لفظه وانما قلنا على تسليم وروده لانه لا يلزم من نية المعنى نية اللفظ فان  
التحقيق أنه يمكن ملاحظة المعاني بدون اللفاظ على انه لا يلزم من نية المعنى نية اللفظ مقدرا في  
نظم الكلام كما هو المراد من نية اللفظ فتدبر (قوله رد بان المقتضى للبناء هو الافتقار الى الجمل)  
فيه ان هذا انما هو معتبر في البناء الواجب لا الجائز الذى الكلام فيه (قوله أو بالجمل على رب) أى  
ان كانت للتكثير ومغايرته التعبير للتفنن والافصح له ايضا التضمن (قوله المراد بالاصل ان يكون  
الخ) أى المراد باصل الشئ كون بعض افراده أكثر الخ كافراد البناء منها من السكون وأخواته فان  
السكون أكثر استعمالا وان قطع النظر عن المواد وأغلب بالنظر للمواد وان قطع النظر عن الاستعمال  
وأرجح في نظر الواضع (قوله لم يقل لم يكن معربا) أى على ارجاع الضمير للتغير (قوله لان ما قبلها)  
وهو النحو (قوله نحو كتاب) بفتح الكاف كما هو مقتضى قوله مما هو على وزن فعال اه وهو اسم  
فعل فلا وجه لما قبل الاولى عدم التمثيل بكتاب لان الكلام في مفتوح الغاء لا في مكسورها (قوله  
شبهه بنزال وزنا الخ) وذلك لان نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة هو النزلة كما قال المبرد لان

٦٦ - تقرير بعد الميم وأخت الواو بعد الالف وقلب همزة وفي تسمية وان لم يتعرض له المحشى ولا شخنا أن يقال أصله  
تسمية أخت الواو بعد الميم وقلب ياء (قواه ينبغى انه برفع السين) أى لانه تفسير لمن التى في محل رفع ثم ان قوله برفع السين فيه  
جوى على اصطلاح القراء ٣ قوله وقد يجعل كصباح وعنده ذلك لا يحكم بوجود العدل اه منه

والا فمرفوع الكلمة بتمامها والقراء يقولون على الحرف المنون مرفوع وعلى غيره كنون نستعين مضموم اه شيخنا (قوله) بضبط ناس كقاض) أى بكسر السين ٤٢ ويكون الاعراب على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين كقاض وقوله ليس مفرد الناس أى بل هو مفرد ناسين لان ناسيا حينئذ مشتق من النسيان ومفرد الناس انسان لاناس المعلى كاعلال قاض وهذا التعليل لا معنى له لانه يقتضى ان المراد مفرد الناس وهو انسان وهو مناقض للتعليل الذى بعده اذ هو يقتضى ان المراد الجمع لا المفرد على انه يرد عليه ايضا انه عند رفع السين ليس مفرد الناس فلا فرق في ذلك بين الرفع والكسر فالاولى ابدال هذا التعليل بان يقول لانه ليس مجرد الناس أى ليس هو الناس مجردا من ال مع أن المقصود ذلك وبعدها كاه فرفع السين غير متعين مجواز أن يكون بكسر السين وتكون الكسرة كسرة اعراب لانه أضيف اليه معنى ويكون الاسم جمعا لا معتلا كقاض والتامصل انه ان كانت السين مضمومة كان مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها ضمة المحكاة وان كانت

انزل كما قال الجمهور اه شيخنا وهو في بس على الفا كهى وقوله كما قال المبرد أى وان لم يقل سبب البناء هنا والمشابهة اذ هو عنده توالى العلل كما في بس على الفا كهى فتنبه وقوله لا عن انزل الخ والالم يكن معرفة فضلا عما ذكره المحشى بعد من كونه علما ولا مؤثنا وما تكلفه المحشى بعد لا يجيىء الا بدعوى العلية فتنبه واعلم ان من قال العلة في بناء نحو وبار وقطام المشابهة لنزال كما هو المشهور ان جرى على مذهب الجمهور من أن نزال لا تعريف فيه ولا تأنيث لكونه معدولا عن انزل فالمشابهة عنده في مجرد الوزن والعدل ولولا العدل في نحو وبار وقطام على رأيه لما وجد فيه الا المشابهة لنزال في الوزن وهي لا توجب البناء والالبني كلام وسلام وان جرى على مذهب المبرد من أن نزال فيه تعريف وتأنيث لكونه معدولا عن النزلة فالمشابهة عنده في الوزن والتعريف والتأنيث والعدل وانظر ما دعاه حينئذ الى تقدير العدل في نحو وبار وقطام فانه كان يكفيه المشابهة في الثلاثة الاول ولك ان تقول الداعي هو أن أكثر بني تميم ممن بنى باب وبار والمشابهة في الثلاثة المذكورة لا توجب البناء عندهم ولذلك يعرفون باب قطام فاحتج الى ما يصلح وجه شبه يترتب عليه البناء حتى بالنظر اليهم وأما من قال العلة في بناء نحو وبار وقطام كثرة أسباب منع الصرف فيه فيستوى جريه على مذهب الجمهور في نزال وجريه على خلافه فان الأسباب المذكورة هي العلية والتأنيث والعدل على كل حال ولا دخل "الكلام في عدل نزال فيها ثم على تقدير سيبويه العدل على لغة أكثر بني تميم في باب قطام بشكل المقام على كل اذ يتحقق حينئذ في باب قطام موجب البناء فكيف أعرب مع تحققة على رأيه ولا يمكن دفع هذا الاشكال الا بالقول بان البناء في باب وبار جائز عند أكثر بني تميم لا واجب وان لم يصدر منهم اعرابه قط ويكفي في القرينة على ذلك اعراب بقية بني تميم له فان الحكم بافتراق بني تميم في لغتهم فرقتين كل فرقة تعين أعرابها بعينته الاخرى أخذوا بظاهر الحال مع انه كان عدم الافتراق عدول عن أوجه الوجهين فافهم والله أعلم (قوله تضمنه معنى هاه التأنيث) أى الموجود في المدلول عنه ولا وجه لما أوردهنا من انه يلزم بناء كل علم لمؤنث خلا من الهاء لان تلك الاعلام لم تتضمن معنى الهاء بل هي مقدرة فيها فتنبه (قوله والثالث توالى العلل) فيه ان أذر بيجان فيه خمسة أسباب وهي العلية والجمعة وزيادة الآف والنون والتأنيث لانه على بلدة والتركيب وهو مع ذلك أعرب وأجاب بعضهم بانهم بنهوا باعرابه على ان اجتماع الأسباب مجوز للبناء لا موجب قاله سم ولا يقال في هذا الجواب نظر فان مقتضا ان القائل ببناء حذام وبابيه قائل بجواز البناء وجواز الاعراب وليس كذلك اذ لو جاز الاعراب فيه لوقع منه لا نأقول في هذه الملازمة نظر لا يخفى وقد اعترضوا كون لزوم الاضافة الى المفرد معارضا لسبب البناء بان قد الاسمية بنيت مع ذلك اللزوم وأجابوا بان المراد ان ذلك معارض لوجوب البناء وبناء قد جائز فان بناء هاء لغة جهور العرب وبنو قيس يعرفونها فاستندوا في كون البناء جائزا الى اعراب بني قيس وان لم يقع الاعراب قط ممن بناها فلم يكن عدم الوقوع دليلا عندهم على عدم الجواز والامساخ لهم هذه الجواب نعم يشكل حينئذ جعلهم الافتقار الى الجملة بالاصالة من أسباب البناء الواجب مع ان ذو الطائفة بعض طي يعرفها ولا ينفع الجواب بأن المقصود انها أسباب للبناء الواجب في المشهور وفي لغة الجمهور فانه يرد حينئذ ان بناء قد واجب في المشهور وفي لغة الجمهور فكيف بنيت مع معارض

مكسورة كانت الكسرة هي كسرة الاعراب ولا تقدير وتعين الرفع انما يظهر لو قال الشارح ومن معناه ناس فانه لو كسرت السين لتعين انه أعل كاعلال قاض فيرد ما ذكر ويمكن الجواب عن هذا بان مراده انه بضبط برفع السين وجوب



لوضبط بكسر هاء الزمان بما توهم أن الكسرة ليست كسرة الاعراب بل هو معتل كقاض فيرد ما ذكر لأن الكسرة لا صحته أصلًا وقد أشار شيخنا لبعض هذا بقوله قوله لأنه ليس مفرد الناس صوابه لأنه ليس ٤٣ مجرد الناس أي ليس الناس مجردا

من ال مع أن المقصود ذلك لأنه يرد على تعليقه أنه برفع السين ليس مفردا أيضا ويمكن أن من ضبطه كقاض أراد مجرد كسر السين لأنه مفرد ناسين وذلك صحيح في كل اسم أضف إليه معنى كقولك جاءني رجل بمعنى ذكر بالجر أو بالرفع (قوله فيضارب ما قدمه) أراد به قول الشارح والفاعل مستتر عائد على من باعتبار لفظها أي لا باعتبار معناها لكونه معتقدا والضمير مفرد (قوله لان الاقسام قد تنفرد أي وانفرادها في بعض الاوقات كاف في كونها للمقابلة ولم يقل وقد تجتمع لانه لا دخل له في توجيه كونها للمقابلة بل الاجتماع يبعد المقابلة فهذا تعليل لكونها للمقابلة وليس تعليلًا لقوله لمجرد الذي معناه انها ليست مانعة خلو ولا مانعة جمع حتى يقال انه كان المناسب ان يقول قد تنفرد وقد تجتمع حتى يتم مقصوده لانه قد بين التجرد

وجوب البناء فتدبر (قوله ووجهه عليه نزال لمؤنث انه علم على صيغة انزل) أي فأنزل مؤنث باعتبار كونه صيغة من الصيغ وقد علمت انه على هذا لا يتأني العدل وانه لا يوافق مذهب المبرد ولا الجمهور قنبه (قوله ومن الليالي بيان لها) الظاهر ان من بمعنى في الظرفية ممتلئة بمعدوف أي ولولا الاشياء المزيجات الواقعة في الليالي (قوله وحذام امرأة الشاعر) وسببه ان حذام حذرت قومها من اغارة العدو لما رأت من القرائن من كون القطا أتت من البساتين خارج البلد الى الدور فلم يكتروا بقولها وأنكر واعليها فلما نزل بهم ما نزل قال زوجها سحيم بن مصعب اذا قالت حذام الخ يعني زوجته وقالوا صدقت حذام (قوله مجرى الامثال) أي فانه يضرب لكمة قول القائل (قوله أطلقه على الماء مجازا) صوابه أطلق الماء عليه أي على البئر بقرينة قوله بعدم اطلاق المحال وارادة المحل وما قيل صوابه من اطلاق اسم المحل وارادة المحال بناء على صوابية أول العبارة أي أطلق سفار على الماء يرده ان سفار في كلام المصنف مقصود لفظه ثم لا يخفى ان الخطاب هنا هو الجاهل بالمعنى ولا قرينة هنا على المراد فلا صحة لهذا المجاز فاعل الشارح اطاع على قول في معناها ويكون التأنيت باعتبار العين قنبه (قوله أي بشروط خمسة) فاذا اختل شرط أعرب وصرف اتفاقا والحاصل ان الخلاف في المستوفى وفاقدا للشرط مصروف اتفاقا والالتصين الذي هو علة البناء في جميع الصور الا صورة التصغير والاعراب فيها المعارضة بما هو من خواص الاسماء اعني التصغير وما أوهم البناء مع ال كقوله واني وقفت اليوم والامس قبله \* بيا بك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر أمس فقول بزائدة ال أو باضمار الجار (قوله ولم يك صغرا) هذا الشرط انما يحتاج اليه على ما ذكره المبرد من أنه يصغر ما على ما نص عليه سيديويه وغيره من أنه لا يصغر وكذا الغد للاستغناء عن تصغيرها بتصغير ما هو أشد تمسكا وهو اليوم واليلة كما ذكره أبو حيان فلا (قوله ولذا لم يبين عند مع كونه معرفة) في العبارة سقط والاصل ولذا لم يبين عند وجودها يعني ال مع كونه معرفة الخ كذا قيل وعبارة يس على الفا كهي قوله وعلة بنائه تضمنه الخ ولذا لم يبين غدم مع كونه معرفة لانه لم يتضمنه لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع اه فاستفاد منه ان عند معرفة عن غد وبعد ذلك فكون المتضمن لها لا بد ان يكون واقعا لم يظهر وجهه تأمل (قوله اعترض بان المصنف نص على ان المستعمل ظرفا الخ) فالاولى التمثيل بنحو أحدث الله أمس على ان أمس مفعول به لا حدث (قوله والمراد ان تغير الزمان الخ) أي تغير الكواكب ونحوها بما يقارنه حدوث أمر ما في العالم عادة في الزمان وقوله على عادتهم من نسبة الاشياء الى الزمان أي الى ما يشتمل عليه الزمان من تغيرات الكواكب ونحوها وان وقع الاسناد منهم في بعض الاوقات الى الزمان نفسه ظاهر افمحط المراد قوله على عادتهم الخ يعني انه مجاز عقلي والفاعل عندهم كما نقول هو الله تعالى أو انه اسناد حقيقي بناء على عادتهم يعني الدهر بين من اسناد الافعال للدهر وتغيراته مع اعتقاد ان تلك التغيرات هي المؤثرة هذا هو المناسب هنا كما لا يخفى عليك دون ما يقال أشار الى أن الكلام على تقدير مضافين أي مضى زمن قلب الشمس لانه الذي تستوفى به الاحال لا ذات تلبها وكذا يقال في قوله وطالوعها من حيث لا تسمى ولا دخل لتقييد الطلوع بكونها من حيث لا تسمى في منع البقاء اذ لو طلعت من حيث أمست لمنعت البقاء أيضا بل هو لبيان الواقع ولا لتقييد طلوعها بكونها اجراء ولا لتقييد غروبها

واستدل عليه بعد ذلك بقوله لا مانعة جمع الخ ثم ان المراد بالاقسام في قوله لان الاقسام قد تنفرد تلك العلامات كما هو الظاهر من كلام المشي ولاداعي الخروج عنه بل الخروج عنه محض اغراب وبهذا تعلم فساد ما قيل ان المراد اقسام الاسم وان كان قوله اجتمع

فيه ال والاسناد وقوله لا يجتمع ندلوا سنادينافيه ظاهرا والمعنى ان أقسام الاسم قد تنفرد عن الاسم المميز بهذه العلامات بحيث لا يقبل تلك العلامات كاسماء ٤٤ الأفعال وقد تجتمع بالاسم المميز بهذه العلامات كرجل (قوله لا مانعة جمع) قيل

لغائل ان يقول ان كلا من هذه العلامات انما يكون علامة اذا كان الاسم غير مضاف قبل بعلامة أخرى فقبوله الاسناد انما يجعل علامة اذ لم يلاحظ قبول الاسم غيره فاذا لوحظ الغير انتفت علامة الاسناد فعلى هذا لا يتأتى الجمع بين اثنين من هذه العلامات ولا يضر فيه كون ما انفقوا عليه مخالفا له وفيه ان هذا القائل منع بزعمه مخالفة ما انفقوا عليه في قوله قد سبقت اه شيخنا (قوله ومحكى الجمل) قال فيه بجامعة للسنداء وما يقال من أن ال حينئذ جزء من العلم فلا تميز بانه اسم يقال عليه ان قول ابن مالك وبأضطرار خص جمع باوأل

الامع الله ومحكى الجمل يفيد أنها علامة لفظية وان كان لا معنى لها بل هي كالزاي من زيد ولا حاجة للنظر للاصل فما قيل انه ان نظر للاصل يلزم الفساد اذ يجتمع النداء والاسناد

بكونها صغرا والمراد بتقلب الشمس انتقالها من حيز الى آخر وهو انتقالها من المشرق الى المغرب وبالعكس فيصدق بالليل والنهار وهو مجمل وقد فصله بقوله وطلوعها الخ فليس المراد بتقلب الشمس تحولها من جنب الى جنب مع اتحاد الحيز وان كان هذا هو المتبادر من لفظ التقلب وقوله على عاداتهم من نسبة الاشياء الى الزمان أى بحجاز عقليا من قبيل الاسناد الى السبب وذلك ان الله سبحانه وتعالى خلق الخلق وقد رافقهم في الدنيا آجالا وجعل استيفاء تلك الآجال بمضي الليل والنهار فهمما يقربان كل بعيد ويبليان كل جديد وفي الحقيقة الذي يمنع البقاء انما هو الله تعالى فاسناد المنع الى تقلب الشمس اسناد مجازي ويحتمل ان قائل هذا البيت دهرى يسند الأفعال لغيرة تعالى فيكون الاسناد حقيقيا وكلام الهشى يحتمله اه ولم يتكلم الهشى على البيت الاخير وهو اليوم الخ وحاصل الكلام عليه ان ال في اليوم للعهد الحضورى والجنس استعمالا للمشتراك في معنييه أى اليوم المحاضر بين يدي والمشتغل على أى كل يوم هو كذلك أولا حاجة الى ارادة الجنس منها فيغنى عنه نحو تقدير مضاف وقواه أعلم ما يجي به العلم بمعنى الظن أو التوهم وهناك مضاف محذوف والجى بمعنى التحقق والحصول والباء بمعنى فى الظرفية والمعنى كل يوم حالات فيه أتوهم وأظن بعض ما يحصل فيه من الحوادث وهذا البعض هو ماله اماره تدل على حصوله ويحتمل ان فاعل يجي وهو اليوم والاسناد مجازي ان كان موحد او حقيقى ان كان دهرى او الباء فى به على حقيقتها فليس المراد بالعلم حقيقة وليس المراد انه يعلم كل ما يجي فى اليوم اذ لا اماره على وجوده لاسيلا الى علمه ولم يعتبر المستقبل لغلبة تقرب الموت فى هذا المقام وقوله ومضى بفصل قضائه من اضافة الصفة للموصوف أى بقضائه أى ايجاده للاشياء الفاصل أى المميز بين ما قدر وما لم يقدر بحصول الاول وعدم حصول الثانى هذا على ان القائل موحد اما على انه دهرى فالمعنى الفاصل بين ما هو من آثار الدهر وما ليس من آثاره قيل المراد بالقضاء المقضى لا التقدير لانه أزلنى لا حاصل فى الامس اه وساق المصنف الايات الثلاثة مع كون الشاهد فى الاخير للتنبيه على كسر القافية بما قبل الاخير وعلى مرجع الضمير بالاول (قوله بمعنى فى) الاولى بمعنى من عملا بقول الخلاصة

وان يجزأ فى مضى فكمن \* هما وفى الحضور معنى فى استين

(قوله رجه الله ومنهم من اعرب به بالضمة رفعا) أى مع المنع من الصرف وقوله وبناء الخ لعل وجهه صنيع هذا البعض اعتبار تضمنه معنى ال تارة واعتبار عدله عن الامس تارة فان الاول موجب للبناء والثانى يلزمه شبه العلمية فيقتضى معها المنع من الصرف وجعلوا الاعراب حال الرفع تخصيصا للاشرف بالاشراف والفرق بين العدل والتضمن كما فى حاشية يس على الفا كهى ان العدل يجوز معه اظهار ال بخلاف التضمن فلذا اعرب المعدول وبنى التضمن قال وبه يعلم سماع ارب محرو بناء أمس عند المجاز بين وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها والتضمن استعمالها فى المعنى الاصلى مزيدا عليه معنى آخر اه وقوله والصواب ما قدمناه من أنه معرب أى عند التميميين لان هذا هو المشهور عندهم وهذا لا ينافى ان مذهب المجازيين هو الارجح كما أفاده الغيشى وقوله وزعم بعضهم ان أمساقى البيت الخ برزعه كاتبه بألف ولو كان فعلا لكتب بالياء الا أن يقال كاتبه بالالف لاجل بقية القوافى كما قيل على ان الرديكاتها المذكورة لا يتوجه الا لو كانت

حينئذ منع ان الهشى منع ذلك اه لا يظهر كما علمت اه شيخنا (قوله ان قلت يلزم اسمية الخ) أى لانه اذا دخلت من على لفظا على لزوم صحة الاسناد اليها اذ كل مجرور مخبر عنه فى المعنى فهو ايراد على قول المصنف أو الاسناد دخلا فمن

قال ان هذا لا يردها انما يراد على نحو الالاء جروية اذ على هذه لا اسناد معها ولا نداء ولا ال الا ان يقال كلامه مبني على منع المخلو  
 اه شيخنا ولعل الاولى مبني على منع كونها مائة خلوتأمل (قوله حرف جر) بدل ٤٥ من على أو عطف بيان عليها أو

حال و يدل لهذا قوله  
 بعد قلت هي حال كونها  
 حرف جر تأمل (قوله أو  
 زد عليه الشارح باليت  
 قومي) أي نحو باليت  
 قومي قيل ان هذا لا يراد  
 من الشارح لايتم الا اذا  
 اريد بالنداء الادوات  
 اما اذا اريد كون مسمى  
 اللفظ منادى فلا اه  
 فيشي وفيه انه يمكن ان  
 يقال المعنى تابع للادوات  
 فلا يراد على الظاهر اه  
 شيخنا (قوله ومثله في  
 حذف النادى الخ) أي  
 الجواب به عن هذا الاراد  
 (قوله وفيه اشكال  
 لطريف) للنداء مبني وهو  
 قوله

أي باعلماء الهنداني سائل  
 فنواب تحقيق به يظهر السر  
 أرى اعلانا لعل أعرب  
 لفظه  
 بجر ولا حرف يكون به  
 الجر  
 وليس بمعكي ولا مجاور  
 لذى الخفض والانسان  
 للبحث يضطر  
 فهل من جواب عندكم  
 استفده  
 فمن بجر كم لازال يستخرج  
 الدر  
 أجاب عنه العلامة

من القائل أو بتوقيف منه دون ما اذا كانت مبنية على الفهم من البيت فافهم (قوله اذا سبق الى  
 قلبك وأنت تريد غيره) ولذلك يرجع عنه بمجرد التنبيه بخلاف الاول (قوله الظاهر ان عطف مثله  
 باحد عشر الخ) دفع به انه لم يذ كر المبنى على كذا ثم يتبعه بالتمثيل بل أتى بالتمثيل من أول الامر ولعل  
 البسكة حينئذ في هذا التطويل التنبيه على ان المقصود من الامثلة افادة الاوضاع الشاملة تأمل اه  
 شيخنا (قوله اما بناء الاولى الخ) صريحه ان فحة الجزء الاول فحة بناء وهو الموافق لما تقدم لك من  
 تحقيق ان المفرد المركب في مقام العرب والمبنى كقام تقسيم الاسم الى مفرد ومركب ومقام  
 ما لا ينصرف بمعنى ما لفظ به بلفظ واحد وما لفظ به بلفظين فاكثروا الكلمة في تلك المقامات بمعنى  
 المفرد فيها اذ لا يخفى ان الكلمة اما معربة واما مبنية وأن المراد بها في هذه العبارة ما يراد بها في باب  
 العرب والمبنى وادعاء خلاف ذلك يحتاج لبرهان فاقوع في كلام بعضهم من أن فحة الاول فحة  
 بنية غير صحيح وقوله فلتنزيه منزلة صدر الاسم الخ أخذ المحشي بظاهر هذا الكلام من أن صدر  
 الاسم وما قبل تاء التانيث مبنيان فقال وكان البناء الخ أي فصدر الاسم وما قبل تاء التانيث مبنيان  
 بمعنى آخر للبناء أعم من المعنى المشهور له فلما نزلت الكلمة الاولى منزلة مبنى أو لما وقعت التانيث  
 بعدهما موقع تاء التانيث فوقعت هي موقع ما قبل التاء وهو مبنى بنيت وان اختلف معنى البنائين  
 والافصدر الكلمة وما قبل تاء التانيث لا يستحقان البناء فكيف يبنى غيرهما الماذ كر ولا يخفى  
 تكلف ما قاله وضعفه والوجه ان يقال ليس محصل هذين التعليلين انه لما نزل منزلة مبنى أو لما  
 وقع موقع مبنى بنى حتى يأتي ما ذكر بل محصل الاول ان مزج الكلمتين لمعنى تنزيل الاولى منهما  
 منزلة صدر الاسم أي اعطاء لها تلك المنزلة وهي عدم الدلالة على جزء المعنى وان كانت هي اسمائها  
 كلمة دلت على معنى في نفسها بحسب الاصل ولم تقترن بزمان وضعا والدلالة بحسب الاصل كافية  
 وذلك التنزيل مقتض لعدم توارد المعاني المختلفة عليها فلا وجه لاعرابها حينئذ واذا انتفى اعراب  
 الكلمة ثبت بناؤها وانما نحو اثني عشر فلم تبن الكلمة الاولى منه لجعل اعراب المجموع فيها كراهة  
 بناء للمثنى وتكاف ان الاعراب محلي للمجموع مع وجود شي يغني عن ذلك وهو الالف والياء وقد  
 ظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء على غير قطه ورا اعراب المجموع على البعض وهو اقرب من ذلك  
 لا بدع فيه حينئذ وسيا في وجه آخر للاعراب ومحصل الثاني انه لما وقع الجزم موقع تاء التانيث في  
 لزوم ما قبله الفتح وعدم جريان الاعراب عليه مطلقا وانتفى اعراب الكلمة الاولى ثبت بناؤها لانه  
 اذا انتفى اعراب كلمة ما ثبت بناؤها واذا كان محصلها ذلك لم يأت ما ذكره نعم يراد على الاول ان الجزء  
 الاول من المركب الاضافي يصير بالعلية لا يدل على شيء فلا تتوارد عليه المعاني المقتضية للاعراب  
 فكيف أعرب فان اجيب بانه أعرب استعها بالاصل قبل فهلا استعها بالاصل في الجزء الاول  
 من العددي أيضا ويمكن ان يقال كل من المركبين وان كان كلمة واحدة بمعنى ما لا يدل جزؤه على  
 جزم معناه الا ان العددي يمتاز باعتبار المزج فيه ولا شك ان الانسب باعتبار المزج عدم استعها  
 الحالة الاولى فنبهوا باستعها بالحالة الاولى في ذلك وعدم استعها بها في هذا على اعتبار المزج وعدم  
 اعتباره وقد تقدم لك عن صاحب اللباب ان اعراب الجزء الثاني من المركب الاضافي اعراب حكاية  
 وان الاعراب الذي استحقه المجموع بتوارد المعاني عليه ظهر في الجزء الاول لما وجدته فارفا من

الجماعي بقوله جوابك يا نحر يرخذه موضعا \* أي حين هاج الصنبر فادر يا نحر فقد اعرابوا بالجر لفظه ضمير \*  
 اذا فعل في معنى لمصدره أجزوا مضافا لذا الفاعل اعلم فانه \* مراد لذى الالغاز جاء به الفكر وليس الذي في الجمع بدفع سائلا \*

فكن حاذقا فالعلم بسنخوبه القدر وقوله اتي حين الخ اشارة لما اتشد به ابن جني في الخصائص لطرفة بفتح الراء وهو قوله  
 يجفان نعتري نادينا من سنام حين هاج الصنبر ٤٦  
 والشاهد في الصنبر فانه مرفوع فاعل هاج ومجرور

الاعراب وهو ايضا مناسب لعدم المزج وكذلك حكاية الجزء من في المركب الاسنادي وجعل  
 الاعراب مقدر في آخر المجموع فتدبر ويرد على الثاني ان ما قبل ناه التانيث لم يجز عليه بناء كالم يجز  
 عليه اعراب فلم اعتبر عدم جريان الاعراب حتى استنتج المدعي وهل ذلك الاتحكم ويجاب بانه لا جائز  
 ان يعتبر عدم جريان شيء من الاعراب والبناء لان المنزل كلمة والكامة لا تخلو عنهما وقد رجح اعتبار  
 عدم جريان الاعراب ان عكسه مؤد لتكلف تقدير الاعراب والحكم بان الفتحه للناسبة لا للبناء مع  
 ان الاعراب لهذه الكلمة بأباه عدم تواردها في المعاني عليها والاعراب في الجزء الاول من نحو اثني عشر  
 للمجموع لا للكلمة الاولى وقد دعا الى جعل اعراب المجموع في الجزء الاول داع لم يوجد هنا وقد  
 علمته وسيأتي داع آخر هذا ولا يخفى ان لك ان تقول من أول الامر في وجه بناء الكلمة الاولى من نحو  
 أحد عشر واخواته لما لم يكن له ادالة على شيء فلم تتواردها في المعاني المتضمنة للاعراب لم تعرب واذا  
 انتفى الاعراب ثبت البناء اذ الكلمة بمعنى ما لفظ به بلفظ واحد اعم العربية وامامية وقد غفل عن  
 كون المراد بالكلمة في مقام الاعراب والبناء هذا المعنى وتوهم انها فيه بمعنى ما لا يدل جزؤه على جزء  
 معناه وانه لا بد من دلالة على معنى في الحال فقيس الاعراب والبناء انما يكونان في آخر الكلمة  
 فكيف بني الجزء الاول في نحو أحد عشر واخواته ومن تنبه حقيقة الحال سلم من هذا المقال وبالجملة  
 الاعراب لما تتواردها في المعاني سواء كان كلمة بجملة أو كلمة ركبت من كلمتين وذلك كالمركب الاسنادي  
 علما كقيام زيد المفعول علما والمركب المزجي والمركب الاضافي وقد علمت حال كل كلمة من كلمتي  
 كل وانه لا بد لها من اعراب ولو مستحسنا أو محكما فان لم يكن فالبناء وانه استغنى في الاضافي  
 بالاستصحاب عن اعراب المجموع وعلى المشهور هذا وقيل علة بناء الجزء الاول مشابهته للحرف في  
 الافتقار حيث افتقر الجزء الاول الى الثاني وهذا البناء عارض بالتركيب يكفي فيه الشبه في مطلق  
 الافتقار وبهذا تعلم انه لا يقال ليس واحدا من هذه الامور من اسباب البناء المتحصرة في الاربعة  
 اذ ذلك في البناء الاصل وتلك الاربعة هي مشابهة الاسم للحرف شهاقويا في الوضع بان يكون وضعه  
 على حرف أو حرفين فانهم ما حرف لين أو في المعنى بان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف أو في  
 الاستعمال بان يلزم طريقة من طرق الحرف كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل وذلك كاسم  
 الفعل فانه يعمل ولا عامل يعمل فيه كليت فانها تعمل ولا تتأثر بعمل أو في الافتقار الى جملة أو عوضها  
 كالنوين في اذا وما يقوم مقامها كالوصف في أل (قوله فلتضمنها معنى واو العطف) قبل فيه تساهل  
 لان المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالتضمن للحرف هو المركب لا أحد جزئية الا ان الحرف  
 لما كان في الاصل داخلا على الثاني وموصلا اليه معنى العامل قالوا انه يتضمن معنى الحرف اه  
 ولهذه العلة كان أثر التضمن الثاني فلا يقال لا يظهر حينئذ وجه البناء فتدبر (قوله قصد المزج  
 الاسمين) وانما قصدوا المزج لان قولك قبضت ثلاثة وعشرة يتحمل وجهين قبضها مادفعة وقبضها  
 دفعتين فلما أرادوا ان ينصوا على المعنى الاول مزجوا الاسمين فقالوا قبضت ثلاثة عشر كذا أفادوه  
 (قوله لوقوع الكلمة الثانية منه الخ) أي ان النون عوض عن تنوين الامكنية الذي لا يجامع  
 البناء بل يزول بوجوده فلهي وما يقع موقعها لا يجامع البناء ولا يعقل هنا وال عشر لوجود سبب  
 البناء لانه انما وجد بوجوده ولا يسبق على فرض زواله فتعين اعراب الكلمة الاولى وفاء بحق ذلك

بإضافة هاج اليه شهادة  
 الكسرة التي على البناء  
 فانها منقولة عن الراء  
 المسكنة للروى في  
 البيوت قبله ثم ان هذا  
 قد يناقش بان كسرة باه  
 الصنبر ليست للنقل بل  
 لجرد الضرورة فقرار من  
 اختلاف حركة ما قبل  
 الروى والجفان جمع  
 جفنة وهي القصعة  
 والنادى المجلس والسنام  
 أعلى ظهر الناقة والصنبر  
 البرد الشديد وقوله  
 وليس الذي في المجمع الخ  
 اشارة الى ما أجاب به  
 بعضهم عن اللغز  
 المذكور بقوله تعالى  
 ولولا دفع الله الناس فان  
 فاعل المصدر مجرور في  
 محل رفع ولا حرف جر هنا  
 ولا جوار وأشار أيضا  
 الى عدم صحة هذا  
 الجواب لانه لا يصح مع  
 قوله أرى فاعلا بالفعل  
 أفاده الجشي في كتابة  
 الازهرية (قوله وذكرت  
 في المثال تخريجا سهلا  
 الخ) فيه انه لا معنى  
 لاستقلال جملة تسمع اذ لا  
 معنى لاخبار المخاطب  
 بها ان كانت خبرية  
 وقصد الاستفهام بها

تكلف خلاف الظاهر ولعل هذا هو الداعي لهم على ما صنعوه فتدبر (قوله لقي الامام علي وأبا هريرة) الخلف  
 كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر لقي الامام عليا وأبا هريرة وهو المناسب (قوله والغرز ذق قطع الجبين) جمع فرزدقة



(قوله وسبب انشاده البيت الخ) عبارة الشيخ عبادة وسبب انشاده الايات ان اعرابيا من بني عذرة مدح عبد الملك فاحسن فقال له عبد الملك هل تعرف أهجي بيت في الاسلام قال هو قول جرير ٤٧ فغض الطرف انك من غيري فلا كعبا باغت ولا كلابا

قال أحسنت فهل تعرف

أمدح بيت في الاسلام

قال نعم قول جرير

الستم خير من ركب

المطايا

وأندى العالمين بطون

راح

قال أحسنت فهل تعرف

أرق بيت في الاسلام

قال قول جرير

ان العيون التي طرفها

حور

قتلننا ثم لم يحيين قتلانا

بصر عن ذا اللب حتى

لا حوالا به

وهن أضعف خلق الله

انسانا

قال أحسنت فهل تعرف

جريرا قال لا واني الى

رؤيته لمشتاق فقال هذا

جرير وهذا الفرزدق

وهذا الاخطل فأنشأ

الاعرابي

فخيا لاله أبا حذرة

الخ اه وأبو حذرة كنية

جرير (قوله فخيا) هي

تكتب بالالف بعد

الباء المشددة لا بالهاء

خلاف لما في نسخ المحشي

(قوله أبا حذرة) بفتح الحاء

المهملة وسكون الزاي

بعدها راه فهاء كما في ابن

خلكان فخا في المحشي

الخلف لجان جانبه وضعف جنب البناء وانما كان الثاني واقعا موقع النون لانهم لما أرادوا تركيب اثنين وعشر حذفوا النون كراهة تركيب ثلاث كلمات وأوقعوا عشر موقعها ولائلك لا يضاف نحو اثني عشر فلا يقال هذه اثنا عشر كما لا يقال اثنا عشر بخلاف نحو ثلاثة عشر فانه يضاف تقول هذه خمسة عشر زيد فنحو اثني عشر مركب تركيب مزج كما هو مصرح به في كلام بعض المحققين وان قال بعضهم لا تركيب فيه أصلا اه فعشر في نحو ذلك مبني على الفتح لا محمل له من الاعراب لانه ليس مضافا اليه وان قال بعضهم انه مضاف اليه اضافة غير حقيقية بل تشبيهية كما في نحو معد يكرب على لغة من يضيف قال ولا يمتنع أن يقال ببقاء معنى الواو حالة الاضافة وعلى هذا فقد يحتاج بهذا الموضوع ويقال لنا اضافة على معنى الواو فان قيل لم خصوصا هذا دون بقية اخواته بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا على اعراب المصدر ما تنبها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقتضى للبناء كالترجيع من غير مرجح اه ولا يخفى بعد ما تقدم انه لا يلزم هنا ترجيع بلا مرجح فتنبه بقى هنا سؤال أو رده البدر ابن مالك وأجاب عنه فالسؤال كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره وحاصل الجواب ان التنوين انما يتحقق مع الاعراب المقارن للتركيب الاسنادي والتركيب الاسنادي متأخر عن تركيب المزج فلا يعقل عند تركيب خمسة عشر ومزجه ان تقع عشر موقع التنوين فانه لم يوجد عند ذلك بخلاف النون فانها عند تركيب اثنين مع عشر موجودة اذ لا يتوقف وجود النون في المثنى على وجود التركيب الاسنادي والاعراب وان كانت النون في المثنى عوضا عن التنوين هذا وقد يعمل ببناء عشر في نحو اثني عشر بوقوعه موقع النون وينبغي أن يراد بوقوعه موقعه في ذلك دلالة على معنى له وهو تمام الاسم قبله أي انه غير مضاف وحينئذ لا يرد على هذا التعليل انه يلزم بناء الصلاة في قوله تعالى والمقيم الصلاة ونحو ذلك ثم تعريف المركب المزجي بأنه كل كلمتين نزلت نائيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أن الاول ملازم للفتح والاعراب على الثاني انما هو تعريف للمزجي المعرب فلا يستدل به على ان المركب العددي لا مزج فيه فتنبه (قوله زائدة) أي في الاثبات على طريقة (قوله المراد بالمولى هنا ابن العم) ويحتمل ان المراد بمولى القرابة موالها والواو الصانع معها بما تقتضيه من مزيدا نحو والشفقة يجلب منافعها ودفع مضارها ويرجع هذا انه يدل على مزيد قضاة الامر وعظيم شدته لأن عدم عطف الاقارب على قرىبهم الموالى لهم عند استعانتهم انما يكون عند تمام الهول وانتهاء شدته بخلاف ما اذا كان قرىبا غير موال لا قاربه فان عدم اعانتهم له عند استعانتهم بهم قد تكون بدون ذلك وتتقوى الدلالة المذكورة جدا على ان مولى الثاني مفعول عطف وستعلم تبين ذلك فتنبه (قوله ومولى الثاني يدل من ضمير عليه) فالمراد بالمولى الثاني هو ابن العم الاول الذي هو النادى بكسر اللام ثم ان جعل هذا من جملة الظاهر ورد أنه غير مسلم فانه كما يحتمل كون الواو في قواه فاءا جوابه عبارة عن العواطف على ان عطف لازم يحتمل كونها عبارة عن مولى العام في سياق النفي على ان عطف متعدد وحينئذ يكون مولى العام هو المنادى بالفتح مفعولا لعطف العواطف من العطف وهو الثاني والامالة فالمراد بها الامور المقتضية للحنو والشفقة مثل الصلة والزبارة والصدقة ولين الكلام

من كتابها بالذال المعجمة خلاف الصواب (قوله انعس به) في القاموس انعس الهلاك والعار والسر والسقوط والشر والبعد والانحطاط والفعل كنع وسمع واذا خاطبت قلت نعست كنع واذا حكيت قلت نعس كسمع ونعسه الله وأنعسه ورجل ناعس ونعس

(قوله والمخطل) في القاموس المخطل محركة تخفة وسرعة والكلام الفاسد الكثير وفيه ايضا انه يطلق على فحش المرأة ويرى فيها  
والفعل منه خطل كفرح ٤٨ فهو أخطل وخطل (قوله والمحكم) المحكم والمحكوم مصدر المحكم وهو ادراك اللسنة

(قوله ولا الاصيل) اسم فاعل من أصل بضم الصاد يقال أصل اصالة اذا كان له أصل يرجع اليه والاصل المحسب والمحسب ما بعد من مفاتيح الالباء كالكرم اه عبادة (قوله ولاذى الرأى) مصدر رأى وهو التفكير في مبادئ الامور والنظر في عواقبها وعلم ما يؤول اليه من الخطأ والصواب (قوله أيها المجمل) في القاموس المجمل كسر د الرجل الاسود الذمير والعوج ودوية وفيه أيضا ان المجمل محركة القصير في سمت واللجاج وعلى هذا فيكون كسره لاجل الروى والاختفاه الرفع وقال شيخنا قوله المجمل لعله بالياء أى المنسوب الى المجمل والا فلا يلحق للروى اه فتأمل (قوله عن همزة الوصل) أى التوصل لا الاصطلاحية فاندفع وهذا ليست همزة وصل تدبر اه شيخنا (قوله من بقاء العمل) أى بناء على قول من يقول ان بقاء العمل مع ما الكافة

وان لم يجعل من جلته بل جعل مستأنفا وردانه لاوجه لا ارتكاب المحشى لذلك مع صحة جعله مفعولا لعطف بلا ضرورة ومن هنا تعلم تعيين الاحتمال الثاني في كلامهم وامتناع الاول فيه فضلا عن التساوى فكيف يدعى ظهور الاول وبالمجمله صنيعة موهم والحاصل انه على فرض الابدال يصح جر قرابة ونصبه والعواطف عليه عبارة عن الاقارب المتنادين بفتح الدال وعطفت بمعنى حنت وورقت والمعنى على كل حال ظاهر الا انه لا وجه لا ارتكاب الضرورة مع الاستغناء عنها فتعين جعل مولى مفعولا لعطفت على معنى نذت وأملت والعواطف بمعنى الامور التي تثنى وتيسل الى الاغاثة والنصر مثلا سواء جر قرابة أو نصب على ان فاعل لا يجمع على فواعل اذا كان وصفا لعاقل الاشذوذ وانحو فارس وفوارس ففي الابدال جل على الشذوذ زيادة على الضرورة من غير ضرورة فتدبر (قوله وهو واقع على قرابة) أى بمعنى الاقارب (قوله واعترض) أى على الشاعر لا على البعض في قوله وهو واقع على قرابة كما يدل عليه جوابه الاول (قوله صوابه ان يقول ذا قرابة) أى لان القرابة معنى قائم بالاشخاص لانفس الاشخاص مع ان المراد نفس الاشخاص لانهم هم الذين ينادون ولا يجوز ذكرها وارادتهم على طريق المجاز اللغوى أو حذف المضاف (قوله وذو قرابته في المحى مسرور) صدره \* يبكى عليه غريب ليس يعرفه \* ولهذا البيت المستشهد به قصة عجبية وهى ان بعضهم دخل على معاوية بالشام وقد عاش ثلثمائة سنة فقال له حدثني بأعجب ما رأيت في عمرك فقال مررت يوما بريبة فرأيت أقواما يدفنون ميتاتهم فلما وصلتهم أخذني البكاء وتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من أسماء مغرور \* فاذكروهل ينفعك اليوم تذكير قد بحث بالحجب ما تخفيه من أحد \* حتى جرت بك اطلاقا محاضر واست تدرى وما تدرى أعاجلها \* أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير فاستقدر الله خير واراضين به \* فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المسر في الايام مغتبط \* اذ صار في الرمس تعفوه الأعاصير يبكى عليه غريب ليس يعرفه \* وذو قرابته في المحى مسرور

فقال لى شخص من الواقفين على قبره أتدرى قائل هذا الشعر قلت لا قال هذا الميت وأنت الغريب الذى يبكى عليه وذو قرابته هذا الذى خرج من قبره مسرورا فرحا فقال معاوية لقد رأيت عجبا والاطلاق جمع طلق بفتح تين الشوط من الجرى والمحاضر جمع محضر بكسر الميم الفرس والمياسير جمع ميسور أى يسر والاعاصير جمع أعصر أى ريح تشير الغبار وترفع الى السماء كأنه عمود وتعفوه تدرسه يقال عفا المنزل درس وعفته الريح درسته اه دمجوى (قوله الاول ان هذا لا يأتى على جر قرابة) فيه ان هذا الجواب لا يلاقى الاعتراض لان قول المعترض صوابه ان يقول ذا قرابة متبادر في أن الكلام في حال النصب الا أن يحمل قول المعترض ذاعلى مطلق تقدير المضاف قبل قرابة ولو غير منصوب ومحصل الجواب حينئذ ان رواية الجمر لا تحتاج لتقدير ذى وان صح على ان المعنى مولى شخص ذى قرابة فلا صوابية وفيه ان مجرد كون رواية الجمر لا تحتاج لايدفع الاعتراض بالنظر لما هو صريح الاعتراض من حالة النصب فجوابه لا يدفع الاعتراض ولا يلاقيه على كل حال اللهم الا أن يقال مراده انه لم تعلم الرواية انما النصب احتمال فحيت وجد غيره صحيحا وهو الجمر فلا

ليس خاصا بليت كذا قيل اه شيخنا (قوله الفاعل الاصطلاحى) ونائب الفاعل انما جاءه التاء للنسابة وجه  
فيكانها التانيث الفاعل فاندفع النقض به شيخنا (قوله لا يظاهر في فعل الامر) أى على مذهب البصرى اما على مذهب السكونى

فظاهر اذا الطلب عندهم من اللام كذا قبل شيخنا (قوله انما يستفاد من هيئته وصيغته) اذ لو كان مستفاداً من المادّة اختص  
الطلب بالامر بل كان يوجد في جميع التصاريف من مضارع وماض ومصدر واسم ٤٩ فاعل وهكذا (قوله فبين ان اضرب

يدل على الضرب) أى  
دلالة تضمنية وينافسه  
قول الشارح فيما ساقى  
انما يتأخر الامثال وهو  
خارج عن مدلول اللفظ  
و يمكن التوفيق مع  
التأمل ولو قيل ان  
حدث الامر هو الطلب  
لكان أولى كذا قبل  
وفيه انه لا تتوهم منافاة  
اذ الخارج الامثال  
والممثل به داخل وهو  
مدلول ضمنى وزمنه  
الاستقبال وأولية  
ما قال برده مقرر الشيخ  
اه شيخنا قدبر (قوله  
وتعين أحدهما) أى  
وهو الاستقبال كما صنع  
الجمهور (قوله يحتاج  
لوجه) قد يقال وجهه  
نعينه للاستقبال ان  
الحدث الذى دل عليه  
بمادته والحدث هو  
المقصود بالذات بخلاف  
الطلب فانه وسيلة  
فلذلك لم يعتبر وازمنه  
وايضاً الامر قسم لماضى  
والمضارع وكون الاول  
لماضى والثانى للحال أو  
الاستقبال انما هو  
باعتبار الحدث المدلول  
عليه بالمادة فيناسب

وجه للاعتراض على الشاعر بناء على النصب وعلى هذا يصح قول الثانى انه على تسليم المنع الخ أى  
على تسليم منع الجروانه ايمض فى البيت الا النصب فلا وجه للخطئة أيضاً لان البيت عربى يحتاج به  
على انه يقال قرابة بلاذ او حينئذ لا يرد على المحشى قول شيخنا هذا الجواب لا يظهر معناه اذ لو سلم  
منع اطلاق قرابة على القريب والاقارب ما احتج بالبيت والمناسب ان يقول فى الجواب ان البيت  
عربى يرجع اليه ويقول فى الاستشهاد عليه فلنجعله شاهداً على اطلاق القرابة على القريب  
والاقارب وان كانت فى الاصل مصدراً اه وجه الملازمة ان الاحتجاج يستدعى ادعاء اطلاقه  
وهو مناف لتسليم المنع كما هو ظاهر وتوله فلنجعله شاهداً الخ هو تابع لظاهر قول المحشى فالبيت يحتاج  
به والحق ان المراد بالاحتجاج لازمه من الصحة بقدرته ما هو معلوم من أنه وحده لا يقوم بحجة وعلى  
هذا يظهر معنى الجواب اذ حاصله حينئذ سلماً منع اطلاقه فى ذاته لكن هذا لا يقتضى الخطأ فى البيت  
فانه عربى يتلقى بالقبول على انه قد يقال معنى جواب المحشى رحمه الله أنا لو سلمنا لك امتناع استعماله  
بدون ذووان ما فى البيت خطأ ورد علينا جميعاً ان البيت من كلام العرب فيحتاج به على استعماله من  
غيره فضلاً عن كونه خطأ فكيف نصنع نحن وأنت فى هذا الايراد ولا يخفى ان المعنى على هذا  
ظاهراً ايضا فى دعوى الاحتجاج النظر الذى علمت وبارادة لازمه يظهر معنى الجواب بلا تكلف  
فتنبه والله أعلم (قوله مبنى على المشهور) لا حاجة لهذا البناء لانه معلوم من كلام هذا البعض  
تأمل ويحتمل ان معنى كلام المحشى ان ما ادعاه هذا البعض من أن المشهور انما هو ذو قرابة وغير  
المشهور قرابة بلاذومبنى على ما اشتهر والافالحق ان قرابة بلاذومشهوراً ايضا لكن لا يخفك ان هذا  
لا يتفرع على ما قبله تدبر (قوله رحمه الله الحالة الثالثة ان يقطعاعن الاضافة لفظاً) أى ويعوض  
عنه التتوين على ما حققه الرضى وغيره من المحققين فقوله ولا ينوى المضاف اليه أى لا لفظه ولا معناه  
لتأدية المعنى بالعوض وقيل لا تعويض والمعنى فى قوله وكنت قبلاً أى فى زمان سابق (قوله  
وليس هذا الثانى) وهو المحار (قوله فالانساب الفرات) أى لا احتمال لفظ الحميم مالىس مراد وان  
كانت القرينة معينة للمراد (قوله قال بعضهم) هو العلامة الشبراملى (قوله كان متعينا وهو جزئى)  
أى فيكون مما حقه ان يؤدى بالحرف وفيه ان الذى حقه ان يؤدى بالحرف الجزئى الذى لم يلحظ  
لذاته بل لتعرف حال الغير لا أى جزئى وكيف يكون معنى زيد مثلاً حقه ان يؤدى بالحرف فان كان  
مراده انه اذا كان جزئياً كانت النسبة التى تضمنها الطرف معنى جزئياً ومن المعلوم أن النسبة معنى  
غير مستقل بالمفهومية حقه ان يؤدى بالحرف وقد وضع لها ذلك ورد أن النسبة معنى جزئى على  
كل حال (قوله فى الاحتياج الى مشابهتهما للحروف) فى العبارة سقط وصوابها كما يؤخذ من  
الشبراملى على الرملى فى الاحتياج الى جزئى وهو من معانى الحروف وان كان نكرة فهو اسم لفرد  
شائع وهو كلى فضعفت مشابهتهما للحروف فبقيا الخ وقال شيخنا قوله فى الاحتياج الى مشابهتهما  
الحروف فى العبارة نقص وتحرىف وصوابها أن يقول فكأننا شبيهين بالحروف فى التضمن بخلاف  
ما اذا كان نكرة فليس جزئياً فانتفت مشابهتهما للحروف فبقيا الخ لا يقال لا حاجة لبدال الاحتياج  
فى عبارة المحشى بالتضمن بل بنقيسه مراد به الافتقار لا نقول من علم بالافتقار لا يرى التفصيل بين  
المعرفة والنكرة ولك ان تقول اشتراط كون المضاف اليه معرفة غير ظاهر لان كون معنى الحرف

هذا ان يجعل الامر للاستقبال باعتبار ذلك الحدث (قوله وبعد فيمكن الخ) مراده بذلك  
التورك على القوم فلا يقال كما قيل يلزم عليه فساد تعريف الاسم بكونه غير مانع والفعل بكونه غير جامع اه شيخنا (قوله ولا

أظن ان عقلك يقول صيغة الامر تدل على الزمن) أي بل على الطلب فقط (قوله الذي برده عليه اعتراضات) كقول ابن مالك أنه أشبه الاسم في توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب نحو ما أحسن زيد فانه يحتمل التعجب والنفي والاستفهام فعلى

جزئيا حاصل وان دخل على نكرة والاضافة على معنى الحرف فعناها نسبة جزئية وان كان المضاف اليه نكرة شائعا فغلام رجل كغلام لرجل اه وقوله لا تانا قول من علل الخ فيه ان من علل بالتضمن لا يرى التفصيل أيضا الا ان يكون مراده ان من علل بالاقتدار لا شبهة تدعو الى رؤية التفصيل (قوله لان أسماء الجهات أكثر) وكذا المبني منها أكثر واذا علمت ان منها ليس مبني كذات اليمين علمت ان المراد بعض أسماء الجهات (قوله لا اول استعمال الخ) بل أربعة فانه يستعمل بمعنى أسبق فيمتنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ويمتنع تأنيثه بالتاء وتليه من فيقال هذه أول من تبين فيكون أفعال تفضيل لا فصل له من لفظه أو جارا بجمرا على الخلاف ويستعمل بمعنى سابق نحو لقيته عاما أولا فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وحيثك أول النهار وهذا يؤث بالتاء على ما في محفوظ أي حيان كما نقله المحشي بعدو يستعمل بمعنى قبل نحو رأيت الهلال أول الناس وعلى أيانا تعدو المنية أول أي أول الآخر أي قبل الآخر وقال الملو في أنواره الهية أي أول أوقات عدوها فيكون من أمثلة أول بمعنى مبدأ الشيء لا بمعنى قبل وعليه قول المحشي فيما يأتي أي أول الوقت أو أول الساعة اه وقوله أي أفعال تفضيل أي على أحد قولين علمتها فيما مر وقوله ودخول من عطف على منع وقوله عليه أي على مدخوله ولو عبر بعبارة غيره هنالكم من ايهام خلاف المراد وقوله ولقيته عاما أول أي أول من عامك أي أسبق منه لكن في كلام الملو في أنواره ان أول المالم يكن على الصحيح مستقام شيء مستعمل اذ ليس هو مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم أي ذوعلم أكثر من علم غيره واحنك أي ذوحنك أشد من حنك غيره فاحنك شاذ لكونه لا فعل له وكذا أول لكن أول انما تظهر وصفيته بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد أي جرى فلذلك لا يكون الامع ذكر الموصوف قبله ظاهرا وذ كر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان أفعال ليس اسما صريحا كالفعل وأيدع بالمشاة التحمية ومن معانيه الزعفران وطائر ومن معاني الافكل الرعدة والجماعة وقوله والثاني ان يكون اسما الخ فيه نظر علم مما مر الا ان يكون مراده بالاسم ما ليس أفعال تفضيل ولا طرفا بمعنى قبل وان كان له حينئذ معنيان ويكون قوله ومنه أي من حيث انه ليس أفعال تفضيل ولا طرفا بمعنى قبل وان اختلف المعنى لكن لا يخفى عدم حسن صنيعه مع ذلك وقوله قال ابن هشام وهذا الذي الخ فيه نظر علم مما مر عن العلامة الملو في تفسير قوله على أيانا تعدو المنية أول حيث ان أول قطع عن الاضافة وبني وهو على هذا التفسير ليس بمعنى قبل ومما أشرفنا اليه مما يأتي للمحشي (قوله ثم في مطلق التجاوز عن الحكم الخ) ان قلت الاكرام والاهانة في المثال الاول يصلح اعتبارهما محكما وعليه كزيد وعمر في المثال الثاني بالفرق قلت المتبادر عندنا تأويل المثال الاول اعتبار زيد منه محكما وعليه واعتبار الاكرام والاهانة حكما أي محكما به كما هو مراده بالحكم أي زيد مكرم مني لانه انما بخلاف الثاني لكن لو عبر كما عبر بعض المحققين حيث قال في مطلق تجاوز شيء الى شيء كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرم بزيد دون عمر ولو كان أحسن ودون حال من التام في المثالين أي متجاوزا لاهانة ومتجاوز عمر وفتدبر (قوله بسكون السين) وأما

الاول أحسن مبني على الفتح وفاعله ضمير وزيدا مفعول وعلى الثاني زيد فاعل وعلى الثالث زيد محرور وأحسن مرفوع وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن يتوارد عليه المعاني الثلاثة المشهورة والاعتراض على هذا بان هذا الوجه موجود في الماضي نحو ما أكل زيد وشرب فان المعنى يحتمل ان يكون على نقيضهما معا وعلى نفي الاول مع ثبوت الثاني أو على نفي المصاحبة فقد ثبت التوارد في الماضي وأجيب عن هذا الاعتراض بان هذه الصورة وما أشبهها نادرة فلا ترد وقال الجمهور وجه المشابهة انه أشبه الاسم في أربعة في الابهام والتخصيص فان يضرب يحتمل المحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبوله لام الابتداء نحو ان زيد يضرب كما تقول ان زيد الضارب وفي جريانه على حركات

اسم الفاعل وسكاته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق حركة لا شخصهما فدخل فيه نحو يقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل ورده ابن مالك بان ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقابله الماضي اما الاول والثاني فانك اذا

قلت ذهب زهد فمحمل قرب الذهاب و بعده فاذا دخلت قد فقدت قصص واما الثالث فلان الاسم والماضي مشتركان في قبله ولا ملام  
لا ابتداء اذ لو وقع الماضي جوابا للو واما الرابع فليس بمطر دلالة منقوض بيفرح ٥١ و فرح اسم فاعل ولو سلم فالماضي

أيضا يجري على الاسم  
كفرح فهو فرح  
وأشرفه وأشر وغلب  
غلبا وجاب جليا ولوشم  
هذا كله فهذا الوجه  
غير مفيد للطلب وهو  
اعراب المضارع لان  
هذه الامور الاربع  
ليست هي السبب في  
اعراب الاسم حتى يترتب  
على ثبوتها في المضارع  
اعرابه وشرط الجامع أن  
يكون هو سبب الحكم  
ولا يقال انه من قياس  
الشبه وهو الجمع بين  
الاصل والفرع بوصف  
مع الاعتراف بان ذلك  
لوصف ليس له الحكم  
بخلاف قياس العلة فانه  
جمع بما هو علة الحكم  
لانا نقول لا يصار لقياس  
الشبه مع امكان قياس  
العلة وهو ما جمع فيه  
بالمنا سبب بالذات  
المنا سبب توارد المعاني  
التي لا يميزها الا لاعراب  
كما تقدم بيانه عندهم وقيل  
لا اعتراض عليه أيضا  
والجواب عنه ولا يخفى  
ان الكلام كله في وجه  
الشبه المقتضي للاعراب  
كما أفصح عنه الكلام  
السابق لا المقتضي لجرد

بفتحها فهو هذا بحسب هذا أي بقدره وعدده فليست مرادة هنا (قوله اذا أنت لم تنصف أخاك) أي  
لم تعطه النصفة بفتح النون والصاد اسم مصدر بمعنى الانصاف الذي هو العدل وتوفية الحق أي لم توقع  
له النصفة وقوله وجدته على طرف الهجران بكسر الهاء أي وجدته هاجرا لك أشد الهجر مبتدلا  
بك وبمؤاخذتك ولو ملك اياه على الهجر لا يعبا بشئ من ذلك فالعنى انه يجده متلبسا باقصى مراتبه  
غير مبال بعاقبه فقد شبه حالة الهجر من حيث التلبس بها وتفاوت مراتبها بمكان متمسك من حيث  
الحصول عليه وتفاوت مواضعه ورمز الى ذلك حيث قال على طرف مضيقا الطرف الى الهجران  
وقوله ان كان يعقل لانه لا خفي محبة من لا يرى لك مثل ما ترى له من الحق وقوله ويركب أي ذلك  
الاخ الذي لم تنصفه حد السيف أي طرفه القاطع أي يتحمل شدا تدثر فيه تأثير السيوف وتقطع  
تقطعها من أن تضيقه أي بدلا من أن تضيقه بفتح أوله أي تظلم ثانيا وتذله بعدم انصافه أو من أجل  
ذلك أي مخافة حصوله ثانيا اذ لم يكن عن شفرة السيف بفتح المجهمة أي عن ركوب شفرة السيف أي  
حده من رحل أي اذ لم يكن عن تحمل الشدا التي تدثر فيه تأثير السيوف الخ بعد (قوله واعترض بأن  
أو حل اسم تفضيل) فيه انه لا مانع من جعله مضارعا كقوله العيني وحل المحشي آخر اظاهر فيه (قوله  
وموضع على أبنان نصب الخ) غير ظاهر بل على أبنان متعلق بتعدو والجملة من تعدو ومتعلقها في موضع  
نصب سبب متعلق بمفعولي أدري الا أن يكون مراده ان موضع جملة على أبنان تعدو بتمامها ويكون  
قوله وقيل على متعلق بتعدو ليس المقصود منه مقابلة ما قبله بل المقصود منه بيان متعلق الجار كما أن  
المقصود بالاول بيان موضع الجملة ويكون التعبير بقيل لجرد العزو وللغير (قوله وتعدو بالغين المجهمة)  
أي تأتي في الغدوة والمشهور انه بالغين المهملة من التعدى أي لا أدري تتعدى المنية أولا وتسطو على  
أبنان أي على أي واحد منا أنا وأنت أي لا أعلم أينا يسبق صاحبه مونا (قوله أي أول كل شئ) أي قبل  
كل شئ ولا يخفى ان هذا العموم غير مراد وقوله أو أول الوقت أي بعد وقت غدوها وكذا ما بعده  
وان كان مقتضى ما تقدم ان أول هنا بمعنى قبل (قوله في غدوها الموت) أي في اتبانه وطروء وقت  
الغسوة (قوله والثاني تو كيد للاول) أي الا في غاية السر والخفاء وجواب الشرط ان كان في  
التقصيد فذلوا والاول فليقدر أي اذ لم يأمن عليك ولي أمرك فلا خفي في محبتك وفي بعض النسخ اذا  
أنا لم أمتن وعلى هذا يكون الكلام خطا بمن محسن بخلافه على النسخة الاولى أعني لم أومن فانه يكون  
خطا بمن محب (قوله ووجهه ان الاصل الخ) الضمير في وجهه راجع لما ذكر من المذهبين والدليل  
موزع شقه الاول للمذهب سيبويه وشقه الثاني للمذهب الاخفش وذلك أنه في المعنى ذكر ذلك بعد  
ذكر المذهبين فيه يعلم ان المناسب للمعشى ان يبيط نظره بالمذهبين لا بالمذهب سيبويه فقط فيوهم  
ان الثقلين دليله فيوقع في ورطة ان الثاني لا يصلح اه شيخنا وقوله ان يبيط نظره الخ أي فكان  
يقول الخ ولعل ذلك سقط من الكاتب (قوله بمعرتين تأخر اخض منهما) نحو الفاضل أنت فمحل  
الاخص وهو أنت مبتدأ وغيره وهو الفاضل خبر (قوله لانه) أي الكسر وقوله الى أصل البناء أي  
وهو السكون وقوله لانه أي الكسر لا يوهم اعراب الخ الاوضح ان يقول لانه لا يكون اعرابا الا مع  
الخ وفي بعض النسخ تغيير من الناس لعبارة المحشي ونصه لانه لا يوهم اعرابا اذا لاعراب الا مع الخ  
وهو فاسد لان يقال المعنى اذا اعراب به الخ (قوله أو ما عاقبه) أي من الاضافة وال (قوله فلا

التسمية للمضارع حتى يقال ان علة التسمية لا توجهها فتأمل (قوله ولا محسن) أي بيان وجه الشبه بذلك وكونه سببا لاهرامه  
وفيه انه ليس بميدع واقترا ان الاسم بالزمن بل احتماله للحال والاستقبال وهذا صادق ولو بواسطة الدلالة الاترامية ويمكن ان



الجواب بان ظاهر المشاهدة أن يكون دلالة الاسم على ذلك بالوضع كافي للفعل ولعله لذلك قال ولا يحسن ولم يقل ولا يصح تأمل (قوله وأيضا سبق الخ) أي ففيه ٥٢ احتمال حال واستقبال وان كانا بالنسبة لأمريين أعني الطلب والمحدث والمضارع

بالنسبة لأمرو وهو الحادث وان صلح ان ذلك فرق له شيئا (قوله واحدة) وهو ما يتناه المرء (قوله اذهات لامضارع له) قيل هذا هو الظاهر وما مافي حاشية الاشعوري من أنه يقال هاتي بهاتي مهاتاة فهذه مادة أخرى معناها التصويت فلا تلتفت اليه اه وفيه نظر بل الظاهر مافي حاشية الاشعوري فان هاتي أصله آتي بالهمزة فابدلت الهمزة هاء وكذا يقال في المضارع والامر كما أفاده يس على الناكهي فكلام صاحب هذا القيل هو المحقق بعدم الالتفات اليه (قوله كضارب) هو أمر من المضاربة وقوله تضارب هو أمر من التضارب (قوله وهو يتنازعه) هاتي ونوليئي مبني على أنه منصوب حال من الفاعل ونوليئي معطوف بحرف عطف مقدر أو بدل ومعناه خذي وأعطى لان نوليئي من النوال وهو الاخذ والطاء بخلاف هاتي أو انه حال من الفاعل والمفعول أولا وثانيا والعامل المتعدي حدثه غير حدث اللازم وعلى كل فدعوى التنازع غير ممنوعة والمنازعة فيها كما لبعض غير مجموعة اه شيئا وفيه ان التنازع لا يجري في الحال اذا التنازع يلزمه الاضمار والحال

حاجة الى تقدير مضاف) بان يقال وأما جنس الفعل الخ (قوله ثم عقبه بالامراخ) يفيد هذا أن قوله قبل وهو المضى هو محط التعليق فهو حال من زمان لتخصيصه بالوصف وانما ذكر الوحدة للاشعار من أول الامر بالمناصفة بين الماضي والامر فحصل التعليق السابق سبق المدلول وبهذا تعلم مافي قول شيئا قوله ثم عقبه بالامراخ يقال عليه هلا عكس فالأولى في التعليق ان يقال قدم للماضي لكون زمنه واحدا مع كون علامته مفردة ومحيثه على الاصل بالافعال الذي هو البناء اتفاقا وثني بالامر لما نسبته له في الاول وفي الثالث على قول وثالث بالمضارع مخرج من الاصل اتفاقا وكونه زمنين (قوله فانه محتمل للحال الخ) أي أنه حقيقة في الحال والاستقبال وهو مذهب الجمهور وظاهر مذهب سيديو به وأيدوه بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى مسوغ وقوله وان كان التحقيق الخ لانه اذا تجرد عن القرائن لم يحمل الاعلى الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة وانك اذا قلت زيدا يقوم غدا فعنه ينوي القيام غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج (قوله نحو قالت أمة) مثال للمتحركة لعارض وقوله وقالت لرسلمم مثال للساكنة وضعنا في التمثيل لف ونشر مشوش وكان الأولى حذف المثال الثاني لانه ربما يتوهم انه مثال للمتحركة لعارض مع انه لا يصح (قوله يحتمل ضم بناء) وهو المناسب لما يأتي في المضارع من قوله ويسكن آخره مع نون النسوة ويفتح مع نون التوكيد فان السكون والفتح هناك للبناء قوله بنفسه أي بذاته كلها أخذ من مقابلتها البعض (قوله سروا) بضم الراء أصله سروا بضم الراء استثقلت الضمة على الواو الى آخر ما قاله المحشي أولا (قوله رضوا) أصله رضوا بضم الراء استثقلت الضمة على الياء الى آخر ما سبق وأصل رضي رضو وقعت الواو ومطرقة اثر كسرة فقلبت ياء (قوله وقبل ياء المخاطبة) الواو للحال فهو من مدخول أي فكان المناسب ان يقول الخ قبلها (قوله لكن لا يصيغتهما) المناسب لكن لا يوضع هابل بالقرينة وقوله بالصيغة المناسب أبداله بوضعا أو زيادته عليه قال شيئا ولا حاجة للجمع بين قيدي بصيغته ووضعا اه وذلك ان قولنا بدلا لته وضعا أي بوضعه فلا حاجة لقولنا بصيغته والمراد بصيغته ذات اللفظ بقطع النظر عما عداه من نحو اللام والقرينة ولا حاجة مع ذلك لقولنا وضعا ولو اقتصر المحشي على الصيغة لكانت اخرجاه بما ذكره صحيحة تأمل (قوله وكذا نحو ضربا زيد الخ) ظاهره انه خرج بقوله بصيغته وهو انما يخرج بقبول ياء المخاطبة وكونه نائبا لابنائى كونه دالا بالصيغة فتدبر (قوله مالم تتصل به نون النسوة الخ) حاصل مافي المقام ان الامر اما المذكور أو لمؤنث وعلى كل فاما المفرد أو مثنى أو جمع وعلى كل فاما ان يكون صحيحا أو معتلا فالصور ثنتا عشرة يبني على حذف حرف العلة في صورة وهي الفعل المعتل المسند لضمير المفرد المذكور ويبني على حذف النون في ثمانية وهي المسند لالف اثنين مذكرين أو مؤنثين أو وجميع أو ياء مخاطبة سواء كان معتلا أو صحيحا ويبني على السكون في ثلاث صور وهي الفعل الصحيح المسند لضمير المفرد المذكور والفعل المسند لنون جماعة النسوة صحيحا أو معتلا (قوله أي في استعمال لغتهم) لا حاجة لتقدير هذا المضاف وذلك ان اللغة تطلق على الاستعمال وعلى الكلمات وكل صحيح بلا تقدير رأى حالة كونها في استعمالهم أو حالة كونها معدودة في كلماتهم اه شيئا (قوله بدليل ما يأتي في شرحه)

والمفعول أولا وثانيا والعامل المتعدي حدثه غير حدث اللازم وعلى كل فدعوى التنازع غير ممنوعة والمنازعة فيها كما لبعض غير مجموعة اه شيئا وفيه ان التنازع لا يجري في الحال اذا التنازع يلزمه الاضمار والحال

لا تكون ضمير الزومها التذكير فالناسب ان كلام المهني مبني على انه مفعول به فاعمل الثاني فسه واجعل هاتي في ضمير وحذف  
لكونه فضلة والاولى من هذا كله انه حال من فاعل تمايلات فتأمل ولا تقلد ٥٣ (قوله والبيت لاي نواس) قال بعض

أصحابنا ان الايات لاي  
فراس الهمداني وقصته  
مشهورة يريد ما وقع له  
بالاسر بالروم ولعله  
تخفف على الشيخ فضب  
كما ترى اه والعهد  
عليه وفي الشواهد  
نسبته لاي فراس عن  
الداميني وان الرصاع  
نسبه لاي نواس فلم  
يتخفف على الشيخ لفظ

فراس (قوله بجني)  
نسخة بقري (قوله ومن  
تألمانه) عطف على  
الضمير المحرور باللام  
أي ما أنصف الدهر  
يبني وبين من تألمت  
منه وبين الحماسة وبين  
ما تألمت منه وقوله أو أن  
فيه الخ أي أو ان الضمير  
ينشأ راجع له وللحماسة  
وهناك معطوف محذوف  
مع العاطف أي وبين  
من تألمانه ثم ان هذا  
كله خلاف ما يفهمه  
ظاهر الايات فانها تفيد  
أن المراد ما أنصف  
الدهر بيني وبين الحماسة  
وهي

معاذ النوى ما ذقت  
طارقة النوى  
ولا خظرت منك الهموم  
بيالي

وهو قوله وانما ذكرت هذه الاحرف بساطا للحكم الذي بعدها الا عرف بها الفعل المضارع الخ  
ولولا ذلك لا يمكن جره عطفًا على لم فيكون علامة أخرى (قوله أولا ككرم) هو التلافي المزيد فيه  
وهو باب الافعال والتفعل والمفاعلة (قوله كسر الهمزة شذوذا في نحو اخال) في التاموس خال  
الشيء خيلولة ظنه وتقول في مستقبله اخال بكسر الالف وتقفع في لغة (قوله ومن الحماسي ماضي الخ)  
أي لا من الرباعي حتى يرد على القاعدة (قوله من قوله تعالى أمن لا يهدى) فيه قرأت منها فتح  
الباء والهاء وتشديد الدال ووجه هذه نقل حركة التاء الى الهاء وقلبها دالا لقرها منها خرجا وادغامها  
فيها ومنها فتح الباء وكسر الهاء وتشديد الدال ووجهها عدم نقل حركة التاء بل سلبت للتوصل الى  
القلب والادغام فكسرت الهاء للتخلص ومنها ما تقدم لكن بكسر الباء اتباعا للهاء (قوله فاضي  
الاول اهتدى) نقلت حركة التاء للهاء فحذفت الهمزة استغناء عنها وقلت التاء دالا ثم ادغمت في  
الدال وكذا يقال في اختصم (قوله كقوله) أي أعشى همدان يهجو لصوصا وصدده

\* يملون بالدهنا خفا فاعيا بهم \* وبعده

على حين الهى الناس جل أمورهم \* فندلا زريق المال ندل الثعالب

والدهن بالقصر والسد لكنه في البيت مقصور للوزن موضع بلا تميم والعياب جمع عيبة وهي  
ما تجعل فيه الثياب ويحمل خلف الراكب ويرجع عن عطف على يملون وأنت فاعله لتأويله بالجماعة  
ويروي ويخرجن ودارين بكسر الراء موضع في البحر يؤتى منه بالطيب ويجرجع يجرا وهي الممتلئة  
والحقائب جمع حقيبة وهي في الاصل الجميزة كما في المصباح قال ثم سمي ما يحمل من القماش على  
الفرس خلف الراكب حقيبة مجازا لانه محمول على الجوز اه والمراد هنا بالحقائب العياب سميت  
حقائب لمحملها على الجوز أي يرجعن ممتلئة عيا بهن من أمتعة الناس فالحقائب اظهر في محل الاضمار  
والندل المحطف وزريق اسم قبيلة وقيل اسم رجل وأضاف الندل للثعالب لسرعة خطفها ولذا  
قالت العرب أخطف من ثعلب (قوله قال في المصباح وكسرون النسوة) أي نون لفظ النسوة (قوله  
فالتقى سا كان الالف والنون المدغمة) ولم يميز حذف الالف للتلايلتبس بفعل الواحد ولا النون  
لفوات المقصود منها فاعتقر التقاؤهما لذلك ثم حركت النون بالكسر لشبهها بنون التثنية الواقعة  
بعد الالف لا يقال لا التباس بفعل الواحد لو حذفت الالف لان النون مفتوحة مع فعل الواحد  
مكسورة مع فعل الاثنين لا نأقول شرط كسرهما مع فعل الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد  
يذهل عنها أو تذهب حال الوقف أفاده الفا كهى ويس عليه وقوله فان قيل ان هذا على حد التقاء  
السا كنين الخ هذا وارد على محذوف تقديره واعتقر هنا التقاء السا كنين للضرورة ومحصل السؤال  
حينئذ فان قيل ان هذا الاعتقار ليس للضرورة بل هو جائز من غير تلك الضرورة وبهذا اندفع  
ما قيل ان هذا السؤال مع جوابه لا محل لها هنا بل حقهما عند الكلام على ولا يصدنك لحذف  
السا كن هناك لوجود الضم الدال عليه اه ثم هذا كله بناء على اللغة المشهورة التي يشترط فيها  
التقاء السا كنين وصلا كونهما في كلمة مع كون الاول لينًا والثاني مدغما وهناك لغة لا تشترط الا  
كون الاول لينًا وعليها نحو قوله تعالى وعجياى باسكان باء المتكلم وأخرى لا تشترط الا كون الثاني  
مدغما وعليها نحو قوله تعالى أمن لا يهدى بسكون الهاء وتشديد الدال وقوله صلى الله عليه وسلم

أباحارنى ما أنصف الدهر بيننا \* تعالى أقاسمك الهموم خالى تعالى ترى روحا لى ضعيفة \* تردد في جثم يعسنب بالى  
أيفضك مأسور وتبكي طليقة \* ويسكت محزون ويندب سالى لقد كنت أولى منك بالدمع مقلة \* ولكن دمي في المحاولات خالى

دكذا هذه الايات في نسخة الشيخ عباد وفي بعض نسخة عدم ذكر قوله تعالى ترى الى آخر البيت فتأمل (قوله لعزة بن كثير) كثير بالثالثة وبالتصغير وكأنه ٤ سماه باسم محبوبته اه مؤلف والذي في الشواهد وفي حاشية

نعم المال للرجل المصالح بسكون العين وتشديد الميم والاصل نعم ما المال الخ فتنه لذلك وانه قد توهم كثير في مثل هذا المقام خلاف المرام (قوله في كلمتين الفعل) الاولى الفاعل الا انه نظر لكون الفاعل كالجزم من الفعل (قوله فخرت الواو بالضمه لجانستها) ولم تستقل لسكون ما بعدها (قوله فلا وجه للاعراض) حاصله ان قوله من بناء واعراب يفيد ان لكل بناء واعرابا وهذا لا يكون الا في المضارع ومحصل الجواب الذي أشار اليه المحشي ان المعنى ذكرت حكم كل المحاصل له من البناء والاعراب الموجود فيه منسما وهو البناء فقط بالنسبة للماضي والامر والبناء والاعراب بالنسبة للمضارع كذا وجدته في قوله من بناء الخ ليست بيانية بل متعلقة بقوله الثابت فيحتاج الى جعل الثبوت هنا ليس بمعنى مجرد الحصول ثم وجه التفريع في قول المحشي فلا وجه الخ انه حيث كان المعنى ذكرت حكمه وكان الحكم فيهما ان الماضي مبني الى آخر ما روجب جعل عبارته هنا على ماوافق ما روجب كان تبادرها بمجرد هاء في خلاف المراد غير مضر لقيام القرينة الواضحة على خلافه (قوله فلا يقال انها أسماء أو بعضها على قول) هذا لا يظهر لعدم وجود قول باسمية جميعها فكان الظاهر ان يقول فلا يقال ان بعضها أسماء وبعضها حروف على مقابل الاصح فلا يصح اطلاق الافعال عليها اه شيخنا (قوله أي بدليل انهما لا يدلان على الحدث والزمان) فيه ان هذا الدليل لا ينتج الحرفية انما ينتج عدم الفعلية الا ان يقال انه اذا أتبع عدم الفعلية أتبع الحرفية بواسطة ما هو معلوم من الاتفاق على عدم الاسمية وانه لا رابع (قوله وأجيب بمنع عدم الدلالة) لا وجه لهذا المنع المذكور الا ان عدم الدلالة عارض فلا معنى لقوله ولو سلم فكان الاظهر ان يقول وأجيب بانه ان أريد عدم الدلالة وضعاف ممنوع وان أريد عدمها استعمالا فسلم لكن لا يفيد اذا العبرة بالوضع كذا يستفاد من يس على الفسا كهي (قوله ينبغي ان يكون المرفوع بعدها الخ) أي وأما المنصوب في نحو نعم رجلا زيدو بثنت امرأة هند فهو تمييز للنسبة المستفادة منها اذ معنى نعم المدح وبشئ المنصوب أحوال (قوله لانها تضمنت معنى الانشاء) ولا يسلم ان الانشاء بالجملة وعلى تسليمه فهي العمدية فيه (قوله وكذا يقال في العبر من قوله وبشئ العبر) ظاهرة تأتي الاتباع بزيادة الجار وهو على وعليه فبشئ لا ابطال له بما قبله لفظاً (قوله واما نحو بنم طير) أي في قول الشاعر

صبحك الله بخير يا كثر \* بنم طير وشباب فاجر

وقوله فهو بدل من نعم لا تابع له أي لا تابع له تبعية مخصوصة بحيث يكون عطف بيان والاقابل بدل تابع وقوله والالزم اتباع نعم بنكرة أي مع كون نعم معرفة لان معناها المدح محلي بال هذا وفي حاشية الصبان على الاشعري عن بعضهم انه على القول بفعلية نعم نزل هنا نعم منزلة خبر أي بخير طير فجعل نعم اسما للخير وأضافها الطير وفتحها على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية (قوله قد دخل ما اذا كان المرفوع جنسا) نحو نعمت المرأة هندو وبثنت المرأة وعدو ومحصل ما في المقام ان تاء التانيث في نعمت وبثنت ليست لتأنيث الفاعل لانه ان كان معناها المدح واذم فواضح وان كان معناها حسنا وقبح فالفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة أو أنوثة ومحصل دفع هذا الاشكال ان المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فردة المقصود بالحكم واستشكل أيضا بان تاء التانيث في عست وليست ليست لتأنيث الفاعل الذي وجد منه الفعل أو قام به لان

الشيخ على المعنى مانصه والبيت لكثير عزة فلعل ما هنا تحريف فحرر (قوله ببناء على قول سيبويه) ولا يلزم عنده أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله والاخر) ضمير المحبر أي على قول الجمهور والموجبين لكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها فلا تصح من مبتدأ عندهم لئلا يلزم عمل الابتداء في شيئين وهو ضعيف تدبر (قوله لان أصاها قد) أي وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت تستعمل بمعنى الهزيمة انحطت رتبها عن قد في اختصاصها بالفعل انما تختص به اذا كان في خبرها والاتسلت عنه وذهلت أفاده شيخ الاسلام نفعا الله به (قوله لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه) أي أخذ من قول الشارح الدال اذ المتبادر بالفعل بالوضع ولا يخرج عن هذا الجواز فاندفع ما قبل الظاهر حذفه ليكون القول

ما وضع لمعنى واستعمل في غيره مجازا اذ المجاز الذي لاحقيقه يسمى قولاً خلافا لما يفسده كلامه اه واندفع أيضا لم يسبق التصريح بالوضع اه شيخنا وقوله ولا يخرج عن هذا المجاز أي لان الوضع يشتمل الوضع الحقيقي

كما في الحقائق والتأويل كما في المجازات ولا شك ان المجاز الذي لا حقيقة له يصدق عليه انه وضع لمعنى أى وضعاً تأويلياً واستعمل في ذلك المعنى الوضعي تأويلات تدبر (قوله الشخصي) فيه ان وضع المفردات قد يكون نوعياً كالاشتقاق وقال شيخنا

مراده به وضع الأجزاء لا أجزاء لا الشخصية المعروفة ولا تقدر بكون في المفردات ما وضعه نوعياً كالاشتقاق (قوله وكذا جملة القسم) أى في نحو أقسم بالله فاندفع ان أراد نحو والله فلا يخفى تهافته وان أراد نحو لمعنى الخبر عنه بقسمي كانت مفيدة اه شيخنا وقوله ان أراد فهو والله أى بقطع النظر عن المتعلق وهو أقسم والا فهو بالنظر له جملة ويصح ارادته حشداً تدبر (قوله بقى الخ) أى حيث لم تحصل الفائدة إلا بالجواب فهل هو الكلام أو هو مع الشرط أو القسم وقوله اختار السيد الخ لا يقال المعنى المقصود يفوت بترك الأول في كل والمعنى الصحيح موجود في كل مع ترك الأول لا نأقوله جواب القسم بحاله انما يفوت بترك الأول تأكيده بخلاف الشرط فانه ينتقل عن الشك بخبر محض فتغير تدبر اه شيخنا وقد يقال لا حاجة لهذا كله بل ما أفاده كلام

الترجي والنتي قائمان بالتكلم ومحصل دفعه ان المراد بالفاعل ما يشتمل واعل الفعل الذى هو مدلول الخبر تأمل (قوله رجه الله أى بديل مقول فيه نام صاحبه) لا حاجة لتقدير القول هنا وارتكابه فيما سبق لعدم صحة نعتية الجملة الانشائية والجملة هنا خبرية (قوله كما يدل عليه قوله بعده ولا يخالط البيان) وذلك ان نام صاحبه اذا كان باقياً على الفعلية كان في تأويل نام صاحبه فيكون العطف مناسباً بخلاف ما اذا كان نام صاحبه علماً وقال ابن غانم لا يصح العطف على الأعم الا باعتبار ملاحظة ما فيه من معنى الفعل كالتعم في شاب قرناها علماً فكذا لا يجوز العطف هنا باعتبار ما فيه من معنى الفعل اه وفيه انه لا يمتنع عطف ما أشبه الفعل على العلم وقول ابن مالك \* وعكسا استعمل تجده سهلاً \* لبيان الجواز لا للالزام اه شيخنا وقوله وذلك ان نام صاحبه الخ يجاب بانه على تقدير مضاف هو المعطوف عليه أى بلباس نام صاحبه أى ليس لبلى بلباس لذلك الذى هو محبوبى مثلاً وقوله ولا يخالط الخ أى وليس بمخالط فيه جانبى للبيان (قوله ومراده انه لم يحصل الخ) ظاهره خلاف ظاهر البيت كما لا يخفى (قوله واكفف متعدي) يقال اكفف زيداً عن كذا على ان اكفف قد يستعمل لازماً ايضاً يقال اكفف عن كذا فلا اشكال اه دردر وقال شيخنا اعتراضاً على المحشى فيه ان اكفف لازم يقال اكفف عن كذا انم ابن وردا اكفف كذا أو أريد التعدي ولو بالحرف صح ذلك (قوله وعلى من ضم الميم) لعله مع زيادة نون ساكنة (قوله فان قيل كيف يصح القول باسميتها الخ) كان الأولى ان يذكر قبل هذا ان هلم على لغة المجاز بين اسم فعل اتفاقا وعلى لغة التميميين فيها خلف قيل وهو الاصح انها فعل أمر وقيل اسم فعل أمر وعلى هذا الأخير رد السؤال وبهذا علم انه لا صحة لما قيل اعتراضاً على المحشى لاورد ودلهذا السؤال لان القائل باسميتها يلزمها طريقة واحدة كما قال الشارح ولا يعترض بلغة على أخرى (قوله أول الامثلة) أى أمثلة الكسر ترك مثال الضم لظهوره قال شيخنا نقلاً عن شيخه الظاهر ان اعراب هات وتعال كاعراب الافعال المعتلة وان قلنا انها من أسماء الافعال بدليل المحاقهما بالفعل في محوق الضمائر اه قال ويؤخذ منه ان هلم مبنية على سكون مقدر وان قلنا انها اسم فعل على لغة التميميين وقال ايضاً قبل ذلك ان هلم على لغة المجاز بين اسم فعل اتفاقا مبنية على الفتح وعلى لغة التميميين فن قال بالفعلية يقول هلم فعل مبنية على سكون مقدر ومن قال باسمية الفعل يقول هلم مبنية على الفتح ويحتمل أن يقول مبنية على سكون مقدر (قوله رجه الله فعدهما جماعة من الفخوين في أسماء الافعال) قال الزمخشري للزومهما الأمر وأما محوق الضمائر البارزة لهما فلقوة مشابهتهما لفظاً للافعال فأحقيقها واعتراض بأنه يدل على ان هات لا يستعمل إلا على صيغة الأمر وليس كذلك فانه يقال هاتى للماضى كما طى وتصريفه كتنصريفه ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال \* والله ما يعطى وما يهاتى \* أى ما يأخذ وما يعطى وقوله والصواب انها فعلاً أمر قال الرضى هاتى هات بمعنى اعطى ويتصرف بحسب المأمور افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيتاً تقول هات هاتيه اتوا هاتين وتصريفه دليل فعليته قال الجوهرى لا يقال منه هاتيت فهو على ما قال ليس بتمام التصريف لكن لغیره انه يتصرف كتصرف عا طى كما سبق وعليه يقال هاتى للماضى وهات ان كان بك مواتاً وما هاتيك ولصاحب المفتاح الاصح عنده ان ليس باسم

السيد ادفع لهذا الاشكال وهو ان المقصود في جملة الشرط وجوابه الاخبار بان هذا متعلق على هذا وهذا انما يحصل بمجموعهما والمقصود من القسم وجوابه اخبار بجملة الجواب فقط والقسم غير مقصود لذاته بل هو تأكيدي فتأمل وأمعن النظر

(قوله في القسم) بفتح القاف والسین متعلق باختيار وقوله الثاني مفعول لاختار (قوله لوجود ثمة لازم الفائدة الخ) هذا التعليل يقتضي انه اذا كان المخاطب أيضا ٥٦ عالم باللام الفائدة لا يسمى كلاما ولو كان الشأن فيه الفائدة كقام زيد اذا خوطب

فعل وانما هو فعل أمر من آتى الشيء اذا أعطاه أبدلت همزته هاء وهو مذهب التحليل وقوله وتعالى أصله تعالى قلب الواو ياء وقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فبقى تعالي بيا ثين حذف كسرة أولهما للاستتغال ثم هي لالتقاءها ساكنة مع الثانية وقوله مكسور الخ وجهه ان التاء عين الفعل وهي مكسورة في المضارع وضم تاءها توالعلة تصريفية وقوله وان آخر تعال مفتوح وجهه ان اللام عين الكلمة وهي مفتوحة في المضارع يقال تعالي يتعالى تعاليا كثيرا يترامى تراميا فأخذه يس والغيشى وانظر قولهما لوقوعها رابعة وقوله وتعالى قياس ما سبق ان أصله تعالون (قوله صحت التورية) فيحتمل ان تعالي فعل ماض فاعله ضمير يعود على الله أى تنزه ويحتمل ان تعالي فعل أمر بمعنى أقبل خطاب للعرض ولو كانت بالكسر لما أتى الاحتمال الاول فلا تصح التورية لكن الالف للاطلاق اذا كان فعل أمر والالف الفعل محذوفة واذا كان فعلا ماضيا بمعنى تنزه فهي ألف الفعل (قوله وقال انه قرئ به في الشواذ) ولتنظر القراءة الشاذة هل هي في آية الانعام أم في آية الخراب فان كانت في الثانية للام مكسورة وان كانت في الاولى فاللام مضمومة اذا الفعل المعتل المسند لواو جمع يحذف منه حرف العلة ويضم ما قبله لمناسبة الواو ان كان مكسورا كما سبق وفي الغيشى ما يفيد القطع بالقراءة الشاذة في الاولى ونصه ~~حكي~~ صاحب ضوء النبراس ان تعال اذا اتصل به ضمير جماعة الذكور ترضم لاه وبه قرئ اه فيفيد ان أصله الكسر كما هو القاعدة ويبقى التردد في الثانية فقرر (قوله وعليه قول الشاعر) أى ويتمشى عليه قول الشاعر فلا تلحن فلا حاجة لقول الهشبي وليس مراد الزمخشري الخ نعم لو قدر في كلام الزمخشري وينسبه عليه قول الشاعر مثلا احتج اليه لكن قد عرفت أنا في غنية عن ذلك اه شيخنا (قوله أقول وقد ناحت الخ) بعده البيت

معاذ النوى ما ذقت طارقة النوى \* ولا خطر منك الهموم ببالى  
أيا حارنى ما أنصف الدهر بيننا \* تعالى أقاسمك الهموم تعالى  
تعالى ترى روحا لى ضعيفة \* تردد في جسم يعذب بالى \*  
أيضك مأسور وتبكي طليقة \* ويسكت محزون ويندب خالى  
لقد كنت أولى منك بالدمع مقلة \* ولكن دمعى في الحوادث غالى

وضمير بيننا له والعمامة كما يتبادر من الايات وهذا الشاعر هو أبو فراس الحمداني وبه يعلم ما في حاشية الامير على الشذور (قوله وكسرة لازمة) احتراز من غير اللازمة ككسرة ميم يومئذ اذ يجوز فيها الكسر والفتح (قوله والمراد في الاولاد عنه) لعله عبر بالمراد لثلاثتهم في مباشرة الولادة فقط فيكون نغيا للأنوثة فأشار الى انه لنفها ونفى الذكورة وذلك يستلزم نفى الزوجة اذ الاولاد انما تنسب لذى الزوجة وانتفاء الخنوثة بلم يولد كما نفيت المماثلة للمعاينة في ولم يكن له كفوا أحد والله أعلم بأسرار كتابه اه شيخنا (قوله وطرف الطرف) الاول بضم الظاء والثاني بفتحها مع سكون الراء فيهما وقوله وغذاء الروح بضم الراء وقوله ومادة الروح بفتحها اه شيخنا (قوله واذا قضيت لنا بعين مراقب الخ) قبله

غضى جفونك يا عينون الزرجس \* منك استحييت بان أقبل مؤنسى

به من هو عالم بالقيام وبان المتكلم عالم بذلك ومقتضى قوله ان الشرط انما هو ان يكون الشأن تجدد الفائدة انه يسمى كلاما وهذا هو الظاهر والعلة لمحوظ فيها الغالب تأمل (قوله كالمبتدأ وخبره المرفوعين) اخترز بالمرفوعين عما اذا دخل عليهما ناسخ فان الكلام حينئذ هما مع الناسخ لاهما وحدهما تأمل (قوله بالتصغير) فهو بضم النون وفتح الصاد وسكون الباء المثناة من تحت كما في حاشية عبادة (قوله ما احتملوه من النعم) أى أوعيتها ودعاه للسمع يحذف المضاف انها لا تنى الامن حيث ما فيها فاندفع ما قبل عليه اه شيخنا قول الشارح الكلام ينقسم الخ فيه ان الطلب أكثر استفادته من الحرف كهل في الاستفهام ولا في النهى وليست في التمني وهكذا الا امر فعمل تسمية الكلام بذلك اصطلاحية الجاهم بها ان معنى الحرف جزئى

يعقل بتعقل غيره نعم يظهر على قول السيد السابق ان الحرف لا معنى له مع ما فيه كذا قبل ويمكن دفعه بان الحرف من أجزاء الكلام بصرح به أقل ما يتركب منه الكلام كذا تدبره اه شيخنا (قوله ثم ضار حقيقة) أى العامل ببار



حقيقة فيما ذكر أي ما نعمل عنده العرب علمارها أو نصباً أو جرّاً أو زماً كما أشار إليه بالي آخره ولا يرد على هذا حينئذ أن العرب عملت عند كسر لام الله علماً مخصوصاً هو كسر دال الحمد في سده تعريف الاعراب فيحتاج ٥٧ إلى أن يقال صار حقيقة فيما

ذكرناه غير طاعل  
ولولا ذلك ما استقام  
الكلام تدبراه شيخنا  
وقوله فيما ذكرناه  
غير طاعل لعل الصواب  
فيما لم يذكرناه غير  
طاعل (قوله وبهذا تعلم  
أنه لا مانع الخ) أي يكونه  
في الأصل مجازاً بنيت  
عليه الحقيقة العرفية  
وهذا الغابر لو كانت  
التسمية مبنية على أمر

واقعي حقيقي فقول بعضهم

أن في قوله وبهذا تعلم الخ  
نظراً بعد أن صار حقيقة  
عرفية وما ذكره منظور  
فيه لا يصل اللغة فتأمل  
أه غير ظاهر كما علمت  
من البيان (قوله الآتي  
السكون) مثله المحذف  
فانه صفة الآخر المحذوف  
لكن لا حذف النون  
من الأفعال الخمسة شيخنا  
(قوله بل المحروف بنفس  
الآخر) ينبغي أنه في غير  
نون الأفعال الخمسة اذهى  
بعد الآخر كالحركات  
وفصل الفاعل لا يضر  
لأنه كالحزب شيخنا (قوله  
ألا ترى أنهما) أي نونهما  
والتنوين (قوله اللهم  
الآن يراد بالآخر المحل  
المجازي) وذلك المحل هو

نام الحبيب تذبذب وجناته \* وعميون كن شواخص لم تمنع  
فأجاني تقاح نرجس خسده \* بفصاحة من السن لم تخرس  
قبل حبيبك ما استطعت فان من \* عادتنا كتمان سر المحاس \*  
يارب أن قدسرت لمقبيل \* غري فليسواك أولاً كؤس  
ولئن قضيت لنا بهيمة ثالث \* يارب فليسك شمعة في المجلس  
واذا قضيت لنا الخ (قوله من غير قصد إلى واحد بعينه) أي من غير قصد إلى تعيين محل الفتح ومحل  
الضم لأنه يبينه بعد ذلك بقوله فيضم أن كان الماضي الخ ولذلك قال شيخنا كأنه اعتبر الاطلاق لئلا  
يكون قوله فيضم أن كان الخ حشواً (قوله كما نقله ش) كأنه تبرأ حيث عز النقل لش الخ الفهم لما  
في القاموس من أنها لا تستعمل الا طرفاً (قوله بنون واحدة) في بعض النسخ بنون الواحد وهو  
تحريف (قوله ويجب أن المراد وقد اعرابه قال بعضهم الذي ينبغي أن يقال أن معنى وقد اعرابه  
معرباً وجعل معرباً بالتقدير يأتي بمعنى المجعل فلا ينافي أن الاعراب لفظي وأما ما أجاب به المحشي  
فمألاً ينبغي بل هو من قبيل

قد بات يقدح طول الليل فكرته \* وفسر الماء بعد الجهد بالماء

أه قال شيخنا لا حاجة لهذا التشيع بل جواب المحشي بالمنع ومحصله أنا لا نسلم أن الاعراب لفظي  
بل مقدر وذلك أنه إذا كان التأكيدي قبل دخول المجازم كما جرى عليه الشارح فالتون محذوفة لتوالي  
الامثال فلما دخل المجازم وحدها محذوفة فيقدر حذفها لثلاثي وجدها المؤثر بلا أثر ويؤيد هذا  
ما نقله يس عن الرضي من أن الفعل المؤكد المسند إلى أحد الحروف الثلاثة معرب مقدر الاعراب  
دفعاً به تخطئة الفاكهي للمصنف في الاوضح حيث أفاد ظاهره أن تتبعان وترين معرب تقدير  
بأنه على أن التأكيدي قبل الطلب منظر افيه بما سبق من أنه شاذ فلا يخرج التنزيل عليه أه  
وعلى هذا فيكون قول الشارح غير أن نون الرفع حذفت الخ أي بخلاف يصدنك فان نون الرفع  
حذفت للمجازم على سبيل الفرض لأن المحذف الحقيقي حصل بسبب توالي الامثال أو مراده بقوله  
غير أن نون الرفع الخ أي من غير ارتكاب حذف آخر للمجازم بخلافه في ولا يصدنك وقوله حذفت  
النون أي وحدها محذوفة أو قدر حذفها للمجازم وقوله وقد اعرابه معرباً أي فرض له اعراب وكل  
هذا خلاف ظاهر الشارح لكنه ينبغي ارتكابه لتمام الكلام والله أعلم (قوله أو باختيار الثاني  
الخ) الاول هو الاول لأن الشخص يعرف به الحروف ويخطئ معه في بعض الفاظ يبين له الموقف أنها  
ليست حروفاً وأما هذا فيوقف معه عن الحكم بالحرفية حتى يحيط بجميع العلامات المذكورة في  
كتب النحاة ويعرضها على الكلمة ومن له بذلك بل ربما أتته الموقف بغية بعض العلامات عنه  
وسهوه عنها أكثرتها أه شيخنا (قوله فليس فيه حوالة على مجهول الخ) فيه أن الموقف لا يدفع  
المحوالة على المجهول التي وقعت من المصنف إنما يدفع حيرتها فلو قال بدل قوله فليس فيه حوالة  
الخ فليس هناك حيرة المحوالة على المجهول لاندفاعها بالموقف لكان ظاهراً وله لذلك أمر بالتأمل  
أه شيخنا (قوله ومنه ما فيه خلاف) أي فيكون المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به قيل أن الذي  
فيه خلاف هو النكرة الغير الموصوفة على أن المصحح الاسمية لا الحرفية التي قصدناها بالاختراز

٨٥ - تقرير  
مكان اعتباري متخيل نظير ما سبق في لنا نقله عن المحشي أو المراد بالحل هو نفس الآخر أعني الواو  
في الامثلة الستة مثلاً وجعلها محلاً وظرفاً باعتبار كونها جزاً من الكلمة وجعلها حالة ومظروفة باعتبار كونها أثراً جلجبه العامل

فأتمل (قوله ملتصقة بالآخر) قيل يقال عليه اذا كان بعد ما هو متحرك واو أو ألف أو ياء كخشى ويدعو ويرى فتمتضي غلظ جعل الحركة على الحرف ٥٨ المتحرك ولا قبله بل بعده ان لا حركة هنا لان ما هنا واو كاملة وياء وألف كذلك ولا يقول أحد

فلا يقال لا يصح الاحتراز عما فيه خلاف اه وقال شيخنا كلام المحشى لا يظهر فالمناسب ان يقول قدي بالمصدرية للاحتراز عن غيرها فهو ما حروف باتفاق واما أسماء باتفاق كما يستفاد من تصفح المغنى فيما يتعلق بما وأقسام ما عشر تنامها بعضهم فقال

محامل ما عشر عليك بحفظها \* ودونكها في بيت شعر تقررا  
ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكره \* بكف ونفي زيد هيأت مصدرا  
فأول شطريه للاسماء ينتهى \* وآخر شطريه حروف كاترى

(قوله وهو الاستقبال) سبق قلم والصواب وهو المضى اه شيخنا (قوله قيل وجهه الخ) قدي دفع هذا النظر كما يؤخذ من يس بالفرق بين اذما والمضارع الداخلة عليه لم والماضى الداخلة عليه ان بان ما لما اتصلت باذصارا كلمة واحدة فغلب عليها جانب الخمسة فكم بحر فيتها بخلاف ان الشرطية ولم فانهما كلمتان مستقتتان بانفسهما لا اتصال لهما بالمضارع والماضى ولذا كان مذهب سيبويه هو الراجح

اذا قالت حذام فصدقوها \* فان القول ما قالت حذام

(قوله بفتح أوله وبمهملتين) ممنوع من الصرف للعلمية وشبه الجمعة (قوله والظرف خبر) الظاهر ان تكن تامة بمعنى توجد وحينئذ فتكون خليفة فاعل تكن وعند ظرف متعلق بمحذوف حال من خليفة لانه كان في الاصل وصفها لما قدم عليها أعرب حال منها كما هو القاعدة في نعت النكرة اذا تقدم عليها (قوله وما ذهب فاعل) أى لانه في تأويل مصدر رأى ذهاب اللبالي وفيه انه يسره ذهاب الايام أيضا فاعل فيه اكتفاء أو انه أراد باللبالي مطلق الزمن مجازا من رسائل ذكر الخاص وارادة العام وهذا أعنى السرور بذهاب اللبالي خاص بموقع خير في زمن آجل معين أما متوقع شر كذلك أو غير متوقع لواحد منهما فلا ينسب بذهاب اللبالي بل الاول يساء بذهابها لانه يدينه من الشر المذكور كما ان متوقع الخير المار يسر بذهاب اللبالي لانه يدينه منه والثاني لا يسر ولا يساء بذهابها وهذا التقسيم بالنظر ان كان مطمح نظره الدنيا اما من كان همته الآخرة والتزود لها وقليل ما هم فانه يساء بذهاب كل لحظة لانه يدينه من الموت القاطع له من اجتنائه عظيم الخيرات وقوله وكان ذهابه الخ الوالو الحال وأنى بتلك الحال لاجل التعجب من حال ذلك المرء لانه حيث كان يسر بذهاب اللبالي مع كون ذهابها موحبا للذهاب من الدنيا وهلاكه كان ما ل امره الى أنه يسر بفنائها وهلاك نفسه وهذا من أعجب العجيب وقوله ذهابا على حذف مضاف أى سبب ذهاب اذ ليس ذهاب اللبالي عين ذهابه وانما هو مؤذ إليه وموجب له كما تقدم من أن استيفاء آجال الاشياء بمضى اللبالي والايام فتقرب كل بعيد وتبلى كل جديد والاتبان بكان ليس لافادة الانقطاع بل المراد ولم يزل ذلك وذلك لان كان انما تدل على مجرد نبوت المحدث فيما مضى من غير دلالة على انقطاع وعدمه وأنى هن التى لا تستعمل الا في العاقل لضرورة النظم والافالمقام لها بان يقول ذهابها وله امامتعلق بذهابها أو بمحذوف حال من ذهابها لانه كان في الاصل صفة له فقدم عليه والاول اقل كلفة (قوله بل نطقوا به في الشعر للضرورة) أى في قوله

أرى عيني ما لم ترأياه \* كلانا عالم بالترهات

بأن الحركة بعض تلك الواو مثلا وبعضه الآخر هو الحرف المهكوم عليه بانه ساكن لكن قال بعض المحققين هذا القول هو المرضي وبعض الواو حركة والبعض الآخر بعض الواو والواو مركب من حركات اه والظاهر ان هذا لا ورود له أصلا فانا نلزم أن الضمة بعض واو ولدت لكمالت والتقت مع تلك الواو التى هي لام الكلمة تدبر اه شيخنا (قوله والفتحة جزء ألف) هذا مع ما قبله وما بعده تفنن أشار به الى تساوى العبارات الثلاثة (قوله بل السكون يضمحل بملاصقتها) لا يقال لا يضمحل للمجاورة بدليل لم يعلم لانا نقول ذاك لعدم ورود الحركة عليه بخلاف هذا والوارد قوة اه شيخنا ومحصله ان سكون الميم في يعلم من قولك لم يعلم لم يضمحل بالحركة التى قبله مع وجود الملاصقة الشديدة وجوابه ان الحركة في هذا غير واردة على السكون والحركة فيما نحن فيه

واردة فلذلك اضمحل السكون لان للوارد قوة ونظيره في الفروع تطهير المتنجس بالماء القليل وحينئذ نفرض من قولك لم يعلم لم يضمحل بالحركة التى فيه بعد الزاى أضعفت سكون الزاى فلذلك صح الابتداء به ولم تضعف سكون الياء

معدوم وودها على السكون بل السكون وارد عليها والحركة التي بعد الدال لم تضعف سكون الياء وان كانت واردة لوجود الفصل بالدال بل انما اضعفت سكون الدال لشدة التلاصق (قوله قلت شدة الملاصقة وسوغتهم ٥٩ تسميها) خصوصا واللغة تبنى

على الظاهر لا على مثل هذا التدقيق اذا تكرر الحركة عن الحرف تدقيق لا يدركه كل أحد وهذا اندفع ما قيل لا حاجة الى هذا التكلف فان ما قالوه في يوعده ظاهري الجريان على غير هذا القول والجري على هذا القول ما له الى ان الواو تستثقل بين فتحة وعين ولا قائل به وما ذكره من التكلف لا يجدي (قوله ثم لا يصفون آخر الحروف سكون) أي اذا كان الآخر متحركا كما خرزيد من قولك جاء زيد فلا ينافي ما سبق في أول القولة انه يوصف بالسكون أي اذا كان ساكنا نحو الباء في قولك زيد لم يضرب ومحصل هذا ان مقتضى كون الحركة بعد الحرف أن يكون آخر الحروف وهو الدال في جاء زيد مثلا ساكنا فلم امتنعوا من وصفه بالسكون ومحصل الجواب الذي أشار اليه انه لو وصفت الدال بالسكون في جاء زيد مثلا لوصفت الضمة بالسكون أيضا لشدة

(قوله رحمه الله ولو صح ما ذكر) أي من نحو أعجبنى ما قسته وما قعدته وقوله لجاز ذلك أي ما ادعاه الاخفش وابن السراج من أن ما اسم بمعنى الذي اه دردير وقال شيخنا قوله ما ذكر أي عن الاخفش وابن السراج من أنها اسم وأنها بمعنى الذي وأنها صفة لموصوف محذوف كما أوداه الغنشي وقوله لجاز ذلك عبر بالجواز عن السماع الموافق لمقتضى الظاهر للتنبه على ان مناط الجواز السماع (قوله من اشتمال الكل على أجزائه) الأولى من اشتمال الكل على جزئياته أو من اشتمال المطلق على المقيد بمعنى تحققه فيه (قوله أي في النفي والحرفية الخ) أي وفي قلب المضارع الى الماضي وفي دخول الهزة عليها فهما شر يكان في هذه الامور الستة فقط لا مطلقا لا فترهما في بعض الاحكام كالاقتراح بأداة شرط فانه جائز في لم دون لما تقول ان لم اول لم تقم ولا تقول ان لمسا أول لم اتقم كما سيأتي في الجوازم (قوله ما أطلب منك الخ) أي طلبا أكيدا كما يشعر به التعبير بعزمت كما ان الاشعرة بتقدير النفي فلذلك ساغ تفسير عزمت بما أطلب منك فلا يقال من أين هذا النفي نعم قد يقال لا سابق في الكلام من أين هذا المصدر الا أن يجاب بانه حل معنى (قوله فتكون بحرف الشرط) هذا تحريف وصوابه فتكون كحرف الشرط وأصلحه النسخ بكتابة شبيهة قبل بحرف الشرط لكن ليست في نسخة المؤلف اه شيخنا (قوله جوابها يكون فعلا قدمضي) بدليل نحو فلما نجأكم الى البر أعرضتم (قوله بها اذا مقرونة الخ) بدليل نحو فلما نجأهم الى البر اذاهم بشركون (قوله وقد تأتي بغاء) بدليل نحو فلما نجأهم الى البر فنههم مقتصد وقوله لكن هذا منتهى أي معترض بان الجواب محذوف أي انتم سوا قسمين فنههم مقتصد الخ فلا يكون الجواب جملة اسمية مقرونة بالفاعل الآية لا تدل على علمت وفيه ان هذا الانتقاد يجري أيضا فيما بعد وهو كون جوابها فعلا مضارعا المستدل عليه بقوله فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشري يجادلنا باحتمال انه مؤول يجادلنا أو ان الجواب جاءته البشري بزيادة الواو أو محذوف أي أتقبل يجادلنا كما في المغنى (قوله فلا يتأتى فيها ما قيل في اذا) أي من أنه على القول بان العامل فيها الشرط تكون غير مضافة لما بعدها حتى لا يلزم عمل المضاف اليه أو جزئه في المضاف (قوله كون الفعل الذي في المضاف عاملا) صوابه المضاف اليه كما في بعض النسخ (قوله فلا انتقاص بالمثل) أي ولا باسماء الافعال كما تقدم (قوله مأخوذ من الفسر) ويقال هو مقولوب السفر تقول أسفر الصبح اذا أضاء وأسفرت المرأة عن وجهها النقاب اذا كشفتها وقيل مأخوذ من التفسر وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض اه فيشي (قوله وأجيب عنه بان الصوت فيه جهة عموم الى أن قال وجهه خصوص الخ) فيه نظر وذلك ان الصوت مطلق يشمل أصوات الحيوانات التي لا حروف فيها والأصوات التي فيها حروف فليس له الا جهة عموم بخلاف اللفظ وانه الصوت المقيّد بكونه مشتملا على جنس الحروف فهو خاص بالفرد الثاني من فردى الصوت فاشتمال الصوت على نحو واو العطف من اشتمال العام على الخاص أو المطلق على المقيد بمعنى تحققه فيه وانما الذي له جهة عموم وجهه خصوص هو نحو واو العطف فان فيه جهة عموم وهو كونه صوتا وجهه خصوص وهو كونه لفظا فلو قيل اشتملت واو العطف على واو العطف لصح نظر للجهة الاولى بالنسبة لاشتتمل للجهة الثانية بالنسبة للمشتمل عليه واما ما نحن فيه فالمشتمل عام أو مطلق البتة وليس له جهة أخرى والمشتمل عليه خاص البتة وان كان له جهة عموم الا انه لا ينظر اليها نعم ان كان مراد المحشى ان الصوت المشتمل عام وان بعض

الملاصقة بين الدال والضمّة فثبت لاحدهما ثبت للآخر ولا يصح وصف الحركة بالسكون وفيه ان هذا السؤال قد علم جوابه مما سبق وهو ان السكون أضجع الملاصقة بالحركة الواردة عليه الا أن يقال ان هذا اشارة الى جواب آخر شيخنا اللذان

وتكثير اللغائفة ثم احتز بقوله آخر الحروف عن أول الحروف كالجيم في قولك جافز يد مثل لانه تقدم التصریح له بالنسبة  
لاول الحروف انه اضمحل سكونه ٦٠ بملاصقة الحركة له ليصبح الابتداء به وفي بعض النسخ أجزاء الحروف بدل آخر الحروف

الحروف الصادق بنحو واول العطف صوت خاص بالاعتماد على مقطع فيلاحظ في المشتل عليه جهة  
خصوصه لاجهة عمومه صح فتأمل (قوله كلمات الله) أى اللفظية قبل التلظ بها لا كلامه القديم  
(قوله فاندفع ما يقال كان عليه ان يقول الخ) فيه ان التعريف لا يجوز فيه حذف فصل من الفصول  
اعتمادا على علمه من المعرف والام يكن هناك تعريف غير مانع أصلا (قوله فدخل في الكلام  
ما استحال معناه الخ) عبارة الدسوقي فدخل في الكلام ما استحال معناه كصعدت السماء وحملت  
الجبل ولم يفهم السامع معناه لان تنافس معرفة أجزائه أو بعضها اه المقصود منه (قوله أى  
اجتماعه) أى على وجه الالفة والمناسبة لا ملاقاتا وان أوهمه كلامه (قوله لانا نقول يكفي في التغاير  
كون المحفوظ في الاول الخ) أو يقال المتألف عام وهو الكلام والمتألف منه خاص فلا اتحاد تأمل  
(قوله وثامنة وهي تأليفه من حرف واسم الخ) قد يجاب بان هذا داخل في قوله من فعل واسم ويراد  
منه ذلك صراحة نحو قام زيد أو معنى نحو ألاما أو تقدير انحويا ز يدوقد أشار المحشى لهذا الجواب  
بالنسبة ليزيد بقوله والجمهور الخ (قوله أو اسم وحرف نحو يازيد) المناسب اسقاط قوله أو اسم وحرف  
وعطف نحو ياز يد على نحو ألاما كما هو ظاهر (قوله كما نابت نعم مثلا عنه) أى عن الكلام الذى  
هو المقدم من الفعل مع فاعله لا عن الفعل حتى يقال ظاهره انها نابت عنه وحده وليس كذلك بل هى  
ناتبة عن الجملة (قوله ولا يتأتى ذلك) أى الكلام المفسد (قوله أو ما يجرى مجراها) نحو قولك زيد  
قام ليس من قبيل المفرد فانه في قوة هذا اللفظ غير مفرد ونحو قولك ان قام زيد قد فانه في قوة  
قيامه موقوف على قيام زيد ونحو قولك أقسم بالله لا فعلن فانه في قوة فعلى مؤكده بالخلاف كما أفاده  
الذمجونى (قوله فالعنى هذه الالفاظ الخ فاصلة الخ) هذا بحسب الاصل فانه بحسبه مصدر اما بمعنى اسم  
الفاعل أو اسم المفعول والافهوالا ن علم جنس أو شخص (قوله ان أراد اعراب الاسم) أى أو الفعل  
وفي بعض النسخ وان أراد اعراب الفعل فثلاثة وعلى هذه النسخة الامر ظاهر (قوله أو متحدة) أو  
بمعنى بل (قوله فلا حاجة الى اثبات كونها الخ) يفيد الهمزة وتعليقه يفيد عدم الهمزة ففصل في كلامه  
تدافع الا أن يراد بعدم الحاجة عدم الهمزة أخذ من التعليل (قوله وهو مطلق اللفظ) هذا غير مسلم  
حتى يجى الاشكال وحاصل ما يقال ان الاعراب بمعنى أثر الخ جنس بمنزلة الحيوان المعروف بانه جسم  
والرفع نوع لانه أثر يجلبه عامل مخصوص كالانسان حيوان مخصوص والهمزة والواو والالف  
والنون افراده كز يدوعمر ووبكر و خالد افراد الانسان وتلك الافراد متحدة الحقيقة وهى أثر يجلبه  
عامل مخصوص واختلافها يكون الواو والالف حرفى مد والنون حرف غنة والهمزة حركة كاختلاف  
أفراد الانسان بالطول والقصر والساد واليباض مثلا فليس القدر المشترك مطلق اللفظ بل أثر  
يجلبه عامل مخصوص كما علمت وكذا يقال في الباقي فصح كونها أنواعا منطقية للاعراب اه شيخنا  
وفي كتابتنا على حاشية أبي النجمايز يد هذا وضوحا فراجعها ان شئت (قوله وهكذا يقال في بقية  
العلامات) اعل المناسب بقية الأنواع و بعد ذلك هو مكرر مع ما بعده الا أن يكون مقصوده بما بعده  
بيان هذا الجمل ولو كان مقصوده بقوله وسعى رفع الخ بيان وجه تسمية خصوص الهمزة رفعاً  
وبقوله وهكذا يقال في بقية العلامات بيان وجه تسمية الواو والالف والنون النائبات عن الهمزة  
رفعاً لم يظهر في الالف والنون وان ظهر في الواو تأمل (قوله يطلقون القاب أحد النوعين على

ومحصل الكلام على  
هذه النسخة أن الواو في  
يدعو مركبة من ضمتين  
والالف في ينحشى مركبة  
من فحمتين والياء في  
يرمى مركبة من كسرتين  
وتلك الحروف الثلاثة  
موصوفة بالسكون وهل  
يصح وصف أجزائها أعنى  
كل حركة على حدتها  
بالسكون أولا فإفاد أنه  
لا يصح ذلك ولم يقع في  
كلامهم ذلك اذ لو وصف  
جزء الواو وهى الضمة مثلا  
بالسكون للزم ان الحركة  
وهى الضمة مثلاً ساكنة  
وهو لا يصح وهذه  
النسخة أولى لعدم  
الاستغناء بما سبق عن  
جواب هذا السؤال  
عليها بخلافه على الاولى  
كما علمت والمراد بالحروف  
على النسخة الثانية  
خصوص حروف العلة  
الثلاثة بخلافه على  
الاولى وكتب شيخنا  
على قوله والا كانت  
الحركة ساكنة أى  
لشدة الملاصقة بها وصف  
به الحرف توصف هى به  
اه وهذا مبنى على  
النسخة الاولى كما تقدم  
بانه ويحتمل ارجاع  
النسخة الاولى للثانية فقوله آخر الحروف أى آخر كل حرف وذلك الآخر هو جزؤه الاخير والمراد  
بالحروف خصوص حروف العلة لكن النسخة الثانية أعم لشمولها للآخر والاول لأن يقال المراد بالآخر ما يشمل الطرفين لانه

الآخر  
بالحروف خصوص حروف العلة لكن النسخة الثانية أعم لشمولها للآخر والاول لأن يقال المراد بالآخر ما يشمل الطرفين لانه

إذا اعتبر أحدهما أيًا كان مبدأ كان الطرف الآخر آخرًا ويحتمل غير ذلك وقد انفتح لك بهذا القدر الباب واستغفر الله العظيم (قوله فوصف الحرف بالحركة اصطلاحاً) وفي نسخة مجازي مفرع على قوله ٦١ فيما سبق لأنها لفظ مثله وهو

الجواب أي إن هذا اصطلاح وينبغي أن نون الخمسة مثل الحركات اه شيخنا ومحصله أن قوله فيما سبق لأنها لفظ مثله فيبيد أن الحركات قائمة بالشخص ووصفه كما أن الحروف كذلك وحينئذ فيترتب على ما ذكرنا وصف الحرف بالحركة مجرد اصطلاح لأمر لغوي مبني على الحقيقة وإذا كانت الحركة في الاصطلاح صفة للحرف كان الحرف محلاً لها إذا الموصوف محل للصفة فظهر قول المصنف في آخر الاسم بالنسبة للحركات أيضاً تأمحل (قوله والافاعرض الخ) أي أن لم يكن الوصف المذكور اصطلاحاً بأن كان لغوياً حقيقياً فلا يصح لأن العرض لا يقوم بالعرض والالفاظ سواء كانت حركات أو حروفاً من مقولة الكف لأنها من الكيفيات المحسوسة بحاسة السمع (قوله على ما وضعناه في كتابة الازهرية) عبارته فيها ثم إن وقف

الآخر (قد أشير لا) لقاب النوعين بقول القائل لقد فتح الرحمن أبواب فضله \* ومن بضم الشمل فأنجز الكسر ومن سكن القلب انتصبت لشكره \* لجزى بان الرفع قد جره الشكر وقول السندوبي لقد فتحت باب الرضا بعد هجرها \* شقيقة بدر التم فأنجز الكسر وسكنت بعد الضم ما قد نصبت \* وقالت ارفعي جوامع قد طاب لي الجمر وقوله مطلقاً أي وجدت قرينة أم لا (قوله عائد على اسم وفعل بتأويلهما) بما ذكره هذا أحسن من عود الضمير للرفوع لا حواجه إلى دفع تحصيل الحاصل بتأويل الرفوع بما يمكن أو يصح رفعه أو بتأويل يرفع يتحقق رفعه ويحصل ومن جعل بضمه نائب فاعل والمعنى فيحصل الرفع بضمه لعدم مناسبته للاستثناء الثاني ومثل هذا يجري في وينصب بفتحها أو يجر بكسرة وما بعده فلا حاجة فيهما للتأويل لأفراد المرجع اه شيخنا (قوله عن أشياء كثيرة) أي والشيثان كالأشياء (قوله بلفظ فعل) لعله بلفظ ما فعل كذا وحده وهو غير لازم تأمل (قوله أي موجود) لعل مراده بالوجود الثابت غير المفروض والافالسكون والمخذف عديميان لا وجوديان تأمل (قوله في مثال قد أفلح) عبارة شرح الشذور في دال قد أفلح فاعل ما في المحشى تحريف من النساخ إن لم تكن عبارة المؤلف كذلك (قوله الباء داخله فيهما على المقصور عليه) هذا على النسخة التي وقعت للمحشى واما على ما في بعض النسخ وهو يختص به الأسماء ويختص به الأفعال والباء داخله على المقصور (قوله لا منافاة الخ) محصله أنه من تعليم العام بالخاص (قوله أي مفصلاً) لعل الأولى مفصلة وبعد ذلك فهي حال مؤكدة ولك جعلها مؤسمة بتأويلها بمرتبة وهو خير من التأكيد (قوله والمعنى ادخلوا رجلاً بعد رجل) هذا التفسير غير ظاهر لأن الرجل الأول معقوب والثاني عاقب على تقدير الغاء أي رجلاً معقوباً بـ رجل والموافق لذلك أن يقال في تفسير رجل قبل رجل وذلك وإن كان صحيحاً لكن لا يناسب الغاء أفاده أبو العلاء قال شيخنا وأقول أعلم أن الغاء تقيد الترتيب فتعاطفاها واحد سابق وواحد لاحق نحو جاء زيد فعمر وفاذا أردت بيان معناها في هذا التركيب قلت أي جاء زيد قبل عمرو أو قلت جاء عمرو وبعد زيد ومثله أذكر البابين باباً باباً على تقدير الغاء أي باباً قبل باب إن اعتبرت الأول المنزل منزلة زيد وباباً بعد باب إن اعتبرت الثاني المنزل منزلة عمرو ثم هذا التركيب بهذا التأويل صحيح وإن لم يذ كر سوى البابين لأن المعنى بابان واحد لاحق وواحد سابق فاندفع أن تقدير باباً بعد باب لا يناسب مدلول الغاء إنما يناسبها باباً قبل باب كما سبق عن أبي العلاء واندفع أن باباً بعد باب لا يشمل الأول وباباً قبل باب لا يشمل الأخير كما ذكره المحشى ووجه دفعه أنه ليس المعتبر أن كل باب قبل باب أو بعده وأما قوله إلا أن يتسدر بمفارقة الخ ففيه أن هذا التقدير والتأويل ليس معنى الغاء ومعناها صحيح فلا يعدل عنه (قوله مستثنى من اسم وفعل) أي من الضمير في يرفع وينصب ويجزى ويجزم العائد للاسم والفعل في قوله رفع ونصب في اسم وفعل الخ (قوله أي كلمات هذه الأسماء) أي لأجزئياتها المذكورة ليشمل ما أضيف إلى غير ما ذكر ثم هذا توضيح بناء على أن الأسماء الستة علم بالغلبة على كلمات هذه الأمثلة (قوله النوع من الالفاظ) وذلك النوع هو الأسماء الستة (قوله أي التي أحرف أعرابها أحرف علة) وعلى هذا فقوله المضافة لبيان الواقع لأنه متى كان

المفرد على السكون لأنه عدم الحركة ووجود الحركة انما هو بالعامل وأما المثني وجمع المذكور فكانت حال مطالعة الشيخ خالد توقفت على ما ذاق ففهما لأن الأحرف الخمسة يجعلها العامل قلت ولعل وقفهما كحال رفعهما ثم بعد دخول ما مل الرفع بقدر



ذهاب ما كان وانما اخترنا حال الرفع لانه هو الاشرف ولا تقل لانه أكثر دورانا ولا لكونه أول الاحوال لان شيئا منهما لا يثبت  
اذ ينطق الانسان ابتداء بعامل ٦٢ النصب أو الجرح ثم رأيت الحملي نقل ما استظهرته عند المضاف ليهاء المتكلم فله الحمد

اعرابها بأحرف العلة كانت مضافة وقوله أو التي لاماتها أحرف علة وعلى هذا فقيد المضافة محتاج  
اليه لاخرجه حالة غير الاضافة (قوله مرادهم بالمفرد في باب الاعراب غير المثنى والجمع) أي كما هنا  
وان كان مراد الشارح بالافراد في قوله فيما يأتي فلو كانت مفردة أعربت أيضا لعدم الاضافة لكن  
هذا الاطلاق نادر غير شائع في هذا الباب وفي بعض النسخ مرادهم بالمفرد هنا غير المضاف وفي باب  
الاعراب الخ وهذا غير مناسب نعم لو كتب هذه القولة على قوله فيما يأتي فلو كانت مفردة لصح تأمل  
(قوله فيه نظرفانه سمع الخ) محصله الطعن في الاثبات والنفي المستفادين من حصر الشارح فكونه  
لم يسمع في فو وذو وهن غير مسلم وكونه سمع في حم غير مسلم أيضا لقول ابن مالك لا أعلم أنه سمع وقول  
أي حيان ينبغي أن يمتنع ويمكن دفع الطعن في الاثبات بان الشارح نقل السماع وهو مطلع ونفي  
العلم الذي ادعاه ابن مالك وعدم القياسية الذي قاله أبو حيان لا يمنع ذلك (قوله وذو ون) هكذا  
في بعض النسخ وفي بعض النسخ علم الاثبات بنون وهو الصواب للملازمة للاضافة التي لا تجتمع  
النون (قوله لبيان الواقع بالنظر لنون) وكذا فو (قوله ويجاب بان الاضافة الخ) أجاب العلامة  
الصبان بان عن متعلقة بمحذوف أي بدلا عن أسماء الاجناس وأشار اليه هنا الدجوني (قوله  
والمراد بالفصح الخ) أي لا الفصح عند اليانيين لعدم انطباق حد الفصاحة عليه أعني المخلص من  
تنافر الحروف ومن الغرابة ومن مخالفة القياس لانه مخالف للقياس كما ذكره ويحتمل ان مراده ان  
الفصح قياسا استعمال هن حال كونه مضافا كغدي يعني على زنته أي منقوصا محذوف اللام معربا  
بمحركات ظاهرة على النون كاعراب يد ونحوه مما حذف لامه اعتباطا وانما كان ذلك أفصح  
قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد حقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد (قوله نحو زجلان)  
أي ماش (قوله ونخرج كلا وكلتا الخ) أي خرج ذلك بقوله بزيادة لعدم وجود زيادة على المفرد اذ  
لا مفرد لهما وقوله ونخرج شفع وزوج أي بقيد الزيادة على المفرد واخراج شفع وزوج بذلك انما هو  
بالنظر لما اذا أريد منهما انسان فقط والا فهما يصدقان بالاثنتين وبغيرهما من كل زوج ولعله أعاد  
العامل في قوله ونخرج شفع الخ مع انه خارج عما خرج به ما قبله إشارة الى التباين بين المخرجين لان  
الاول من المحق بالمثنى بخلاف الثاني وقوله أغنت عن العاطف والمعطوف لبيان الواقع (قوله حال  
من ضمير كلا وكلتا) الاظهر انه متعلق بمحذوف صفة أي الكائنان مع الضمير (قوله لثني المذكر) أي  
فيقال انسان مراد به ذكران وقوله والمذكر والمؤنث أي يطلق اثنان على مذكر ومؤنث معا على  
سبيل التغليب لشرف المذكر وهذه النسخة ظاهرة وما في غيرها لا يصح تأمل (قوله فرقا) أي في الخط  
(قوله وقيل فرقا بينهما الخ) فيه انه وان اندفع الاشتباه بألو يشبه بألو المركب من همزة الاستفهام  
وواو العطف ولو الشرطية ولذلك حكاه بقبيل وهذا توجيه محالة الرفع وأصل أولو أولو قلبت الياء  
الغاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت لاجتماعها مع الواو وضمت اللام فوزنه فعوكذا يظهر اه  
شيخنا (قوله لان العالم عام الخ) فيه ان هذا التعليل كما يبطل كونه جمعا يبطل كونه اسم جمع الا أن  
يقال ليس مراده اسم الجمع الاصطلاحي بل مراده اسم جماعة (قوله الى أنه جمع) أي لم يستوف الشروط  
(قوله قيل مراد به) أي الجمع العقلاء خاصة وعلى هذا فيكون عالم الذي هو مفرد عالمين مراد منه  
صنف واحد من أصناف العقلاء على سبيل البدل فيكون الجمع أعم من المفرد وقوله وقيل مراد به

(قوله اعتبر ذهاب  
ما كان الخ) لا يقال  
يأتي مثله في التجرد  
فنعتبر المضارع موقوفا  
بتجرد والتجرد يقتضي  
للاعراب غيره لا نأقول  
اضطررنا للتجارب لثلا  
يضيع الجالب بخلاف  
ما هنا فانما لا يضطر لجالب  
جالب بل نقول الجالب  
هو للوجود فاندفع  
ما قبل عليه اه شيخنا  
(قوله وقيد الاسم  
بالممكن الخ) الاولى أن  
يقول وقيد الاسم  
بالممكن والفعل  
بالمضارع لان المبني  
الخ (قوله لان المبني  
اسما وماضيا) لم يقل  
وأمر لانه لا محل له  
والمضارع سبأ في ما فيه  
شيخنا (قوله كما أوضحته  
في السكابة المذكورة  
الخ) عبارته فيها الخامس  
قولهم في المبني في محل  
رفع مثلا لا يقدح في  
بنائه لان المراد في محل  
الحق فيه للرفع بمعنى انه  
لو وقع فيه المعرب لرفع  
وذلك المحل مكان مجازي  
يعتبره العقل وهو الذي  
يحل فيه المرفوع وهذا  
معنى قولهم الجملة في محل

رفع فهذا يستغنى عما اشتر من تأويل الرفع بالمرفوع أو حذف مضاف أي محل ذي رفع (قوله لعامل النصب العقلاء  
الخ) اللام للتعليل (قوله وهو لا يختص بمضارع مخصوص) وذلك ان لم في قولك لم يقيم زيد هي عين لم في قولك لم يبعده زيد ولم يأكل

ولم يشرب وهكذا اذا دأى الى تعددها بتعدد التراكيب وتعددها بتعدد فلسفي لا تعتبره أرباب العربية (قوله له صورة مستقلة) أى فليس صفة للفعل كالتجرد حتى بتعدد تعدد الموصوف (قوله فينب ٦٣ ما يستحقه) أى الاعراب الذى يستحقه (قوله في غير هذا

المضارع) أى المتصل باحدى النونين وغيره هو الخالى منهما (قوله فهو وصف) أى للفعل (قوله ولكل مضارع تجرد الخ) أى لانه لا يصح قياس الصفة الواحدة بموصوفات متعددة بل متى تعدد الموصوف لزم تعدد الصفة بعده (قوله لانه لا يكون الخ) أى لان تجرد هذا الفعل لا يكون الا في هذا الفعل المتصل باحدى النونين فلا يصح أن يكون عاملا في فعل آخر معرب يقع في محله اذ عامل الفعل المعرب تجرد آخر بخلاف الجازم مثلا الداخل على الفعل المتصل باحدى النونين فانه بعينه يصح ان يكون عاملا في فعل معرب يقع في محله لان الجازم الداخل على جميع الافعال واحد لا متعدد ومحصل هذا الجواب انه اذا دخل الجازم او الناصب على الفعل المتصل باحدى النونين صح لك ان تقول هو في محل جزم أو نصب أى

العقلاء الخ أى قيل ان المراد بالجمع العقلاء وغيرهم وعلى هذا فاعلم مراد منه صنف واحد من اصناف العقلاء وغيرهم على سبيل البدل أيضا فيكون الجمع أعم من المفرد على هذا أيضا (قوله ولا صفة) ولو فرض كونه صفة من حيث كونه علامة على خالقه فهو لا يقبل التاء وشرط الصفة التي تجتمع أن تقبل التاء (قوله من أنه لا يجوز اضافتهما الى ضمير تنبيه الخ) ظاهره وصريح كلام المحشى قبل انه تجوز اضافتهما للمثنى المظهر والذي صرح به المصنف وغيره في باب العدد عدم جواز اضافتهما للمظهر المثنى أيضا وعبارته في الاوضح ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنين وبين المعدود ولا تقول واحدا رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يقيد بالجنسية والوحدة وقولك رجلين يقيد بالجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما ويؤخذ من تعليقه في شرح اللمحة والواضح ان محل عدم جواز الاضافة للمثنى المضمرة والمظهر اذا أضيف الى المعدود أو اذا أضيف الى صاحبه كائنا هما أى غلاما هما واثنا رجلين أى غلاما هما فيجوز ذلك كما أوما الى ذلك المصنف بالتمثيل حيث أضاف اثنا الى ضمير الجمع الظاهر في المغيرة وضافته الى المثنى المظهر بعدوان احتملت الاضافة الى النفس لكن بقرينة السابق تحمل على المغيرة ومن هنا قال العلامة الصبان تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لافرق في ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى ويؤيده تصريح بعضهم كافي الروداني بجواز اثنا كما اذا أريد بالاثنتين امرؤا غير الخاطبين مضافان اليهما كعبدى لهما وأما ما نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنين الى ضمير تنبيه لانها اضافة شيء الى نفسه فغير ظاهر على اطلاقه اه وقد علمت عدم الاطلاق لما تقدم من أن العلة توثق الى التقييد والمحشى رحمه الله كالبعض والمصرح ولعل مراده بالاطلاق ما يعم اطلاق جواز الاضافة لمثنى الظاهر لا ما يخص اطلاق امتناع الاضافة لمثنى الضمير اه شيخنا (قوله وكان الاولى للمصنف ان يذكر ما يلحق بالمثنى الخ) أى جميع ما يلحق بالمثنى اذ بقي عليه من المحقات المثنى المجهول علما والذي لم يتفق مفرداه وزنا وحر وواف وليس مراده انه لم يذكر شيئا من المحقات أصلا كما قد يتوهم هذا هو غاية ما أمكن في تصحيح العبارة وكأن المحشى رحمه الله تعالى أراد أن ينقل ما للفاكهى فغير العبارة فحصل فيها هذا الابهام وعبارة الفاكهى لم يذكر فيها الحق بالمثنى فى الاعراب ما سمي به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكركه كما ذكر فيما ألحق بالجمع الا فى ما سمي به منه اه وكتب عليايس مانصه قوله فكان الاولى ذكركه كما ذكر الخ قد يقال بل ذكركه لانه أراد بالمثنى ما سمي مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكركه فيما ألحق بالمثنى كذا قيل ولا يخفى انه لا يدفع الاولوية للوجهة بالقياس على الجمع (قوله والتركيب المزجى) أى خلافا للكوفيين وتقول على ما للكوفيين حضر موقون أن أعرب فى الآخرفان أعرب كالمضامين قلت حضر وموت وكذلك لا يجمع المختوم بويه خلافا لبعضهم وعلى جمعه قيل يحذف بحزه وقيل لا وأما المركب الاضافى فيثنى صدره ونقل العلامة الصبان التوقف فى المركب التقييدى العلم ثم استظهر انه كالركب المزجى (قوله أوفيه تاء التانيث) أى ولو بحسب الاصل أو بحسب الصورة لتدخل تاء علامة فانها للبالغة كما تقدم (قوله رحمه الله فى ضرورة الشعر) كقوله

لوقع فى هذا المحل فعل معرب لكان مجزوما أو منصوبا بهذا الجازم أو الناصب الداخل على الفعل المعرب هو عين الجازم أو الناصب الداخل على الفعل المبني لانه ليس صفة للفعل حتى بتعدد تعدد الفعل بل هو لفظ له صورة مستقلة

واذا لم يدخل على الفعل المتصل باحدى النونين ناصب أو جازم لا يصح لك ان تقول انه في محل رفع لانه لو صح ذلك لكان معناه انه لو وقع فعل معرب في محل ٦٤ هذا الفعل لكان مرفوعا بهذا التجرد وهو باطل اذ تجرد هذا الفعل المبني لا يرفع

الا لفعل المبني وقد منعه منه المانع والفعل المعرب رافعه تجرد آخر لان التجرد صفة وهي تتعدد بتعدد الموصوف فتأمل (قوله وقد منعه) يحتمل انه مبني للفاعل والفاعل ضمير يعود على هذا الفعل والضمير المفعول يعود على التجرد أى وقد منع هذا الفعل المتصل باحدى النونين التجرد من العمل فيه ويحتمل انه مبني للمفعول وثائب الفاعل ضمير يعود على التجرد والضمير المفعول عائد على ما يستحقه التجرد (قوله وأما ما قلناه في كتابه الازهرية الخ) ظاهره ان هذا الرد لا يأتى على التوجيه الذى ذكره هنا وليس كذلك بل هو آت عليه أيضا اذ لكل مبتدأ ابتداء فيلزم ان المبتدأ اذا كان مبنيا انه لا محل له مع انه ليس كذلك ويجب ان يرد بما ذكره فتأمل (قوله الا ان يقال للابتداء قوة حيث استلزم خيرا الخ) قد يقال كذلك التجرد له قوة حيث استلزم فاعلا

لقد خفت الارضون اذا قام من بني \* سدوس خليب فوق أعواد منبر فالرافع في هذا البيت ساكنة ولا يصح الوزن مع تحريكها وضحت صاحت من ضم القوم أى صاحوا اذ اجزعوا وسدوس كصبور وسرور بسنين ودال مهملات رجل طائي وبالفتح شيباني وآ خر قيمي والحارث بن سدوس كصبور كان له أحد وعشرون ولدا اذ كرا (قوله ولم يجمع جمع تكسير) أى يعرب معه بالحركات (قوله وخرج نحو قمره) هو ثلاثي وناء التأنيث في نية الانفصال (قوله أو فيه لاشك الخ) هذا لا يظهر الا اذا كان الدليلان متعارضين لا يمكن العمل بهما فحصل الشك وأما اذا أمكن العمل بهما معا كما هنا اذ قد يكون للشيء أصلان فهى للتخدير (قوله وأما جردوا هذا الاصل عن الهاء) أى التى هى لام الكلمة وقوله هاء التأنيث أى الزائدة لاجل التعويض وفيه ان علة حذف اللام هى الكراهة التى ذكرها المحشى آخر أو أما التعويض فانه هو علة لاستمرار الحذف وعدم جواز رجوع المحذوف والتعويض انما يكون بعدا لحذف فليس هو علة أصل الحذف الا ان يقال ان قوله جردوا هذا الاصل معناه أبوه مجردا (قوله من سنة كجبهة) فى بعض النسخ كجبهة وهو المناسب (قوله أو عضه من العضه) فى القاموس والعضه كغيب السكيب والبهتان والسحر الجمع عضون كعزة وعزير اه ورأيت فى بعض النسخ مضبوطا بالقلم بفتح العين (قوله أو من مهطعين) أى من ضميره (قوله لنطقهم بأعرابه بعينه) فيه ان جمع المذكر السالم نطق بكثير من المحققات به ومع ذلك آخرها الا ان يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا يندفع نقضه وقال بعض الافاضل انما قدمه ليتصل بالمحققات قبله وان لم يكن من جنسها وقيل انما قدم لدفع توهم ان ما جمع الخ من مدخول كاف كالمجمع ويرشح هذا تركه التكامل عليها فى الشرح كأنها ما كانت دافعة للتوهم لم تكن مقصودة لذاتها ولك ان تعتبر ان الترك للقياس على أولو (قوله اذ المفرد لم يجمع بهما) الأولى التعليل بأن المفرد ليس من المستثنيات وفى الفاصحة صحة ايقاعها على المفرد أى المفرد الموصوف بأنه ضم اليه غيره فى هذه الحالة بحيث صار بالفعل جمعا (قوله يقتضى ايقاع الخ) أى مع فرض وجوده سابقا (قوله وهذا تحصيل بمحصول الخ) لعل المراد تحصيل لشيء حاصل بمحصول الخ وكذا يقال فيما بعد تأمل (قوله أى ما طاق عليه هذا الجمع) كلفظ الهندات ولفظ طلحات ولفظ لاطحات والاول مؤنث بالمعنى والثانى بالتاء والثالث بهما باعتبار المفرد فى الجميع وانما أول المحشى العبارة بما ذكره لدفع ما يهتوهم من أن مسمى كل جمع مدلوله وهو ثلاثة أشخاص ولا شك ان هذا المدلول لا يقال انه تارة مؤنث المعنى وتارة مؤنث اللفظ وتارة مؤنث المعنى واللفظ ولك التأويل بتقدير مضافين أى اسم مفرد مسمى هذا الجمع وفى الفيدشى قوله مؤنث بالمعنى فى عبارة تجوز ذل المقسم المسمى وهو ليس مؤنثا بالتاء ولا بالمعنى لانه نفس المعنى ولعله أراد بالمسمى ما يشمله من حيث هو ولو باعتبار لفظه ولفظه مؤنث بما ذكر اه شيخنا وبهذا تعلم أن قوله قد دخل نحو طلحة الخ تفريع على التأويل الذى ذكره المحشى خلافا لمن قال انه تفريع على التعميم الذى فى كلام الشارح فتأمل (قوله أى عظيمة) أى غليظة (قوله ما دل على جمعيته بهما) أى بسببهما فالباء للسمية (قوله وأجيب بان المراد تحقق خروج ما ذكر) أى تأكده وتثبته والافصل الخروج حاصل وأجيب أيضا بان المصنف جار على ان الباء للابسة للسمية (قوله كما حوسجرة) الجمع هو محل التشبيه (قوله وانما

الموصوف وهو الفعل فهما على حد سواء ويدفع بأننا نسلم ان التجرد هو الذى استلزم فاعلا لموصوفه قدره بل المستلزم للفاعل هو الفعلية القائمة بالفعل وجد التجرد أولا لا ترى ان الفاعل موجود عند عدم التجرد فيما اذا وجد الناصب

أو المجازم بخلاف الابتداء فإنه هو الذي استلزم الاخبار عن موصوفه اذ لو لم يوجد الابتداء بان جعل زيد فاعلاما مثلا لم يكن هناك خبر في الكلام فتأمل (قوله فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع) محصل ما ذكره ٦٥ المحشى في هذه القولة وما بعدها

ان مقصود الشارح ان يكون القيد ليس احترازا مبني على مذهب السكوفين اذ لا يصح الاحتراز عن حركة ما قبل الاخر في امرئ وابنه لانها اعراب فقوله في آخر ليس احترازا عن ذلك بل هو لبيان الواقع بالنظر للغالب من ان الاعراب يكون في الآخر وليس مبني على مذهب البصريين لان حركة ما قبل الاخر فيهما ليست اعرابا عندهم فلهذا ذهب الاحتراز عنها بقوله في آخر فيكون القيد بناء على مذهبهم للاحتراز ورد المحشى جواب الشارح بان النظر للغالب في التعاريف حتى يكون القيد لبيان الواقع لا يصح اذ يجب في التعاريف ان تكون جامعة لجميع افراد المعرف ولوللناذر منها وبان جعل القيد احترازا على مذهب البصريين لا يسلم بل يصح على مذهبهم انه لبيان الواقع وحركة ما قبل الاخر فيهما خارجة بقوله يحلله العامل اذ

قدروه كذلك الخ) أي انما جعلوا أصل قضاة وغزاة قضية وغزوة بفتح الغاء فيه ما ولم يقدروه مضموم الغاء فيه ما من أول الامر لانهم لم يروا جماع في الصحيح على وزن فعلة بضم الغاء بل وجدوه على وزن فعلة بفتح الغاء نحو كلة في جمع كامل والمعتل اذ لم يعلم حاله يحمل على الصحيح فلذلك غزاة وقضاة لما لم يعلم حالهما هل هما من باب مضموم الغاء أو من باب مفتوحهما جماعا على الصحيح فيكونان من الباب الثاني وهذا على غير رأي ابن مالك اما هو فيقول الأصل فعلة بالضم لانه جمع فاعل المعتل عنده كما أفاده بس ويؤيده قول الشارح فلما تحركت الخ حيث سكنت عن ضم انقاف والغين فيفيد بظاهره انهما مضمومان أصالة والاصلح بذلك تأمل (قوله سواء كانت معرفة) أي كالأفضل (قوله نحو الشافيات المحوالم) الشاهد في المحوالم انه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ومع ذلك هو مجرور بالكسرة لدخول أل عليه وأما الشافيات فهو وان كانت أل فيه موصولة أيضا إلا انه ليس بما نحن فيه وهو الاسم الذي لا ينصرف والشافيات خبر عن قوله وهن اراجع للسيف والمحوالم العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وانما كانت السيف شافيات لانها آلة السفك وأصل المحوالم العطاش التي تحوم حول الماء ثم سمي كل عطشان حائما كما في القاموس (قوله امنع لصرف منتهى الخ) الظاهر ان منتهى مفعول لامنع واللام في لصرف بمعنى من (قوله مع انه على زنة صيغة منتهى الجموع) أي بحسب الأصل وذلك ان المفرد هو هراوة فاذا أردت جمعه على وزن مفاعل زدت الفاء بعد الراء وحذفت تاء التانيث ثم انه حينئذ يجتمع ألان فتبدل الثانية همزة فصار هراوث ثم أبدلت الواو اياء لنظر فيها وانكسار ما قبلها فصار هراي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراي ألفا ثم قلبت الهمزة فتحة واوا من جنس رابع المفرد فصار هراوي بعد خمسة أعمال كما في شرح الأشموني (قوله على هراوات) أي الذي هو جمع تكسير لاجمع مؤنث سالم لمحصل التغيير فلا يردان الذي ينافي صيغة منتهى الجموع انما هو جمع التكسير لاجمع التصحيح لانه بمنزلة العدم لعدم التغيير فيه وذلك كما في جمع صواحب على صواحيبات تأمل (قوله ويكون صاحبه الخ) لعل الأولى أو يكون صاحبه لان هذا طريق آخر (قوله ثانيا ان الصرف الخ) فيه ان هذا ليس ثانيا للمذاهب الثلاثة التي في الاسم الذي لا ينصرف الذي فيه أل أو أضيف الى غيره بل ثانی المذاهب التي في الصرف والحاصل ان الاسم الذي لا ينصرف اذا دخلت عليه أل أو أضيف فيه مذاهب ثلاثة أحدها التفصيل المذكور ثانيا انها انه ممنوع من الصرف مطلقا ثالثها انه مصروف مطلقا وان الصرف فيه أيضا مذاهب ثلاثة أحدها انه الجمر بالكسرة ثانيا انه التنوين ثالثها انه الجمر والتنوين معا قال شيخنا لو قال هذا أحد مذاهب ثانيا المنع مطلقا وهما مبنيان على ان الصرف التنوين فقط أو الجمر بالكسرة ثالثها الصرف مطلقا وهو مبني على انه الجمر بالكسرة لا جادو وفي المراد (قوله بالجسم الذي ينقل حمله) الأولى بالشئ الذي له ائقال كالجمل (قوله ولا يخفى ما في نظره من النظر) وهو منع ما قاله هذا البعض (قوله بل قد تزيد على ذلك بكثير) أي كأن ينظر لكون الالف والواو تارة يكونان حرفا وتارة يكونان اسما ولكون التانيث اما حقيقيا أو مجازيا ولتغليب المذكور على المؤنث والمخاطب على الغائب أو الغائب على المخاطب (قوله والظاهر انحصار المحدود في افراد أحد) كان الأولى عكس العبارة ليظهر تفرع

٩ - تقرر بره المراد بلبه أولا وبالذات لا بالتابع وهذه جليها العامل بالتابع هذا ان كان قول المحشى في التولية الثانية والبيان الواقع الخ من عنده زائد على بيان معنى كلام الشارح ويحتمل أنه من جهة بيان معنى كلام الشارح فيكون محصل كلام

المحشى على هذا ان مقصود الشارح ان القيد ليس احترازا على مذهب الكوفيين ولا بدوا على مذهب البصريين فاما ان نقول هو للاحتراز عما ذكرنا ابيان ٦٦ للواقع لخروج ذلك بقوله يحمله العامل لان المراد به ما سبق وان ما جرى عليه الشارح

قوله فيكون ما ناعا عليه (قوله مشابها للحركة) أى فى الضعف (قوله والقصر المنع) ظاهره ان التعليل الاول ليس القصر عليه بمعنى المنع وليس كذلك بل معناه المنع عليه أيضا لانه ممنوع عن المد (قوله والاوّل اولى لان نحو غلامى الخ) يجب عنه بان المراد المنع الذاتى وبأن علة التسمية لا توجبها على انه يرد على التعليل الاول أيضا نحو غلامى ويحشى ويوجب عنه بالجواب الثانى كما فى الصبان (قوله هذا أعنى قوله نحو الفتى قيد مخرج الخ) أى وقوله كالتقاضى فافيه ألف عارضة خرج بقوله هنا نحو الفتى وما فيه ياء عارضة خرج بقوله فى المنقوص كالتقاضى وفيه ان ما خرج بقوله نحو الفتى خارج بقوله لازمة أى موجودة فى أحوال الاعراب كلها ولا تنفك فى استعمال منها وألف المقرى ليست كذلك اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة وأيضا كلامه يقتضى ان ألف الفتى ليست عارضة وليس كذلك اذ أصله فتى أو فتو وبعد ذلك فظاهر كلام المحشى ان المقصود اخراج نحو المقرى من التعريف لبصر ما ناعا وليس كذلك اذ هو من افراد المقصور وعبارة الصبان اعترض بانه لا يشمل الالف المنقلبة عن همزة كالمقرى اسم مفعول من أقرأه السكاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة اه بالحرف ومثله فى يس (قوله من جنس حركتها) الاولى حركة ما قبلها (قوله وكذا يقال فى المنقوص) غير المنصرف كجوارى وقاض علم امرأة (قوله فلا تغير عن اعرابها المتأصل لها) فيه نظر بالنسبة للمنقوص حالة النصب لظهور الفتحه اذ الم يضاف وعدم ظهورها اذا أضيف للياء (قوله وما آخره ياء غير لازمة) لعل هذا خارج بقيد ملاحظ فى الكلام أو خارج بقوله كالتقاضى بناء على انه للتقييد (قوله وقد نظمت ما تقدر فيه الحركات) أى من الاسماء والافعال والمثال لا يخصص (قوله وأنشد مرزلا) اشارة لقول امرئ القيس

كان ثيرافى عرائن وبله \* كبير أناس فى بجاد مرزمل

فان مرزلا صفة كبير الواقع خبر كان وحز مرزلا لجاورته الجرو راعنى بجاد وثير اسم جبل والمراد بالعرائن ما ارتفع حول ذلك من الاشجار والوبل المطر والبجاد الحبر بالاخضر ومعناه هذا الجبل حال كونه بين الاشجار الناشئة عن المطر يشبه شخصه اعظيما من الناس صفة هذا الشخص انه مرزمل ومتلفف فى حبر اخضر هذا ما ظهر فى معنى البيت قبل الاطلاع على شرح القصيدة ثم رأيت فيه ثير جبل والعرين الانف وقال جمهور الائمة هو معظم الانف والجمع العرائن ثم استعير العرائن لاوائل المطر لان الانوف تتقدم الوجوه والبجاد كساء مخطط والجمع البجاد والتزميل التليف بالثياب وقد زملته بثياب فتزمل بها أى لففته بها فتلفف بها وجر مرزلا على جوار بجاد والا فالقياس يقتضى رفعه لانه وصف كبير أناس والوبل جمع وابل وهو المطر الغزير يقول كأن ثيرافى أوائل مطر هذا السحاب سيد أناس قد تلافف بكساء مخطط شبه تغطيته بالعتاء بتغطى هذا الرجل بالكساء اه ببعض حذف وقد تكامنا على هذا البيت فى شرحنا على الايات المشهورة وهى

عليك بأرباب الصدور فى غدا \* مضافا لأرباب الصدور تصدرا

واياك ان ترضى بحجة ناقص \* فتخط قدرا من علاك وتحقرا

فرفع أبومرثم خفض مرزمل \* يسين قولى مغربا ومحذرا

لا يحسم مادة الاعتراض لعدم صحة النظر للغالب فى التعاريف وانت خير بان هذا كله ايس مقصود الشارح حتى يتوجه عليه ما قاله المحشى بل مقصوده انه على مذهب الكوفيين يجب ادخالهما فى الحد فينبغى حينئذ اسقاط آخر ليشمل التعريف ما ذكره الا ان كلامى ليس مبنيا عليه لانه خلاف الصواب بل الصواب ما قاله البصريون وعليه فالمحركة لا لا تبايع لا للعامل فصيح قولى اذ ليس لنا آثار يجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها فتم ان القيد ليس للاحتراز هكذا ينبغي فهم الشارح بما ذكر لا بما أفاده الشيخ كيف والشارح أفاد ان مذهب الكوفيين خلاف الصواب فاذا لا يكون كلامه مبنيا عليه وأيضا حديث الغلبة الذى صححه المحشى جواب الشارح وناقش فيه بما تقدم لادليل عليه فى كلام الشارح وعبارة شيخنا قوله بل يجب الخ أى فينبغى اسقاط الآخر ليشمل التعريف وكلامى ليس مبنيا عليه لانه خلاف الصواب والصواب ما قاله البصريون وعليه فالمحركة لا لا تبايع لا للعامل فصيح قولى اذ لا أثر يجلبه العامل فى غير الآخر هكذا ينبغي تقرير الشارح وفهم الشيخ ان الكلام فى

قوله أى فينبغى اسقاط الآخر ليشمل التعريف وكلامى ليس مبنيا عليه لانه خلاف الصواب والصواب ما قاله البصريون وعليه فالمحركة لا لا تبايع لا للعامل فصيح قولى اذ لا أثر يجلبه العامل فى غير الآخر هكذا ينبغي تقرير الشارح وفهم الشيخ ان الكلام فى



ليس للاحتراز فأتى بما قررته فلا تغفل (قوله لا بالاتباع) أى اتباع حرف لا حرفي كلمة فلا يلة باليلزم عليه اخراج اعراب التوابع  
كالنعت تدبر اه شيخنا (قوله قلت كلا منافي الاسم الخ) قيل عليه لو التفت لذلك ٦٧ ماساغ للشارح الاحتراز عن

قد افلح الخ فالاولى ان  
يقال ان ذلك ليس عاملا  
اصطلاحيا وكلا منافي  
العامل الاصطلاحي اه  
وأقول لا يرد لان الاحتراز  
الاول قبل الوصول الى  
الاخير تدبر اه شيخنا  
ومحصل قوله وأقول الخ  
ان اخراج الشارح حركة  
الحرف في قد افلح بقوله  
يجلبه العامل انما هو  
قبل الوصول للتقيد  
بالاسم والفعل المضارع  
وقبل الوصول للتقيد  
بذلك يكون الكلام  
أولا عاما للحرف وغيره  
وفيه نظر لان قوله في  
آخر قيد آخر وهو  
مذكور أيضا قبل  
التقيد بالاسم والفعل  
المضارع فلا مانع من  
أن يكون احتراز عن  
الحركة التي جلبها العامل  
بالذات لا في الاشتراك  
همزة ان في قولك لغني  
انك فاضل فلا تار التي  
جلبتها العوامل أولا  
وبالذات لا يلزم ان تكون  
في الاخر حتى يكون  
قوله في آخر لبيان الواقع  
ولو نظرنا لكون الكلام  
في الاسم والفعل المضارع  
وان كان التقيد بذلك

(قوله لذلك تجملا) قيل انه اشارة لقول الشاعر \* واذا تصبكت خصاصة فتجمل \* فان تجمل لم  
يسكن بل جرب بالكسرة لاجل مناسبة روى القوافي فتأمل اه وقوله بل جرب بالكسرة لوقال بل كسر  
لكان صوابا على أن هذا السكون سكون بناء والكلام في الاعراب (قوله لعله مما تقدم) أولان  
الكلام في العربيات (قوله أو أراد برفع ولو محلا) فيه ان الفعل المضارع مع احدي النونين لا محل  
له الامع الناصب أو المجازم على المختار (قوله وأجيب بأنه الخ) الجواب الاول منع للمقدمة الاولى كما  
أن الجواب الثاني منع للمقدمة الثانية (قوله أى موجود ذهنا) فيه أن العدم موجود ذهنا فكان  
الاولى ان يقول أى لم يجعل العدم جزأ من مفهومه تأمل (قوله وبأن العدم لا يكون حلة للوجودى  
على الاطلاق) صوابه ويمنع أن العدمى الخ (قوله لا نأقول هو مبنى الاصل) أى واستمر بناؤه فلا  
يقال ان المضارع مبنى الاصل أيضا لان الاصل في جميع الافعال البناء وقوله فلا يؤثر فيه العامل أى  
لفظا وان أثر فيه محلا وهذا التعليل مخصوص الرفع لا الاصل الاعراب فلا يرد على هذا الجواب انه  
يصرف الكلام تهافت فتأمل (قوله عن كونه مرفوعا الخ) لوقال عن كونه رفعا ونصبا وجزما لكان  
أولى (قوله الثاني انها متبضة ان الخ) في جعل هذا وجه شبه خفاء ولعل مراده انها يتشابهان في ان كلا  
نقيض للاخر تدبر (قوله أى في المشهور وولغة الجمهور) ومن غير المشهور والمجزم بها كقوله  
لن يجب الا أن من رجائك من \* حرك من دون بابك المحلقة

وقوله \* فلن يحل للعنين بعدك منظر \* (قوله صورة تتخذ على مثال) أى كيفية وهيئة  
صورة الشيء وذلك كقمع السكر فانه صورة تتخذ على هيئة صورة القلب ليعرف من تلك الصورة  
الاولى صورة القلب فقمع السكر أصل بالنسبة لمن يحل صورة القلب (قوله فلا تنافي بين كلاميه)  
أى الزمخشري ومحصل التنافي ان جعلها للتأيد كفى الا نموذج ينساق جعلها للتأكيد كفى  
الكشاف ومحصل الجواب انه ليس التأيد كى مغاير للتأيد حتى يجي التنافي بل هو عينه لان المراد  
التأيد الكامل وهو عين التأيد لكن لا يخفك أن المناقاة ممنوعة اذ لا مانع من كونها الشئين  
أحدهما التأيد وقد أفاده في النموذج الثاني التأيد كى وقد أفاده في الكشاف نعم قد يقال لا يصح  
جعل التأيد كى على ظاهره بحيث يكون مغاير للتأيد لانه لا دلالة على النفي بغیر لن حتى تكون  
تأيد كى فنبغى جعل التأيد كى على التأيد لهذا الوجه فتعبيره في النموذج بالتأيد وفي كشافه  
بالتأيد كى مجرد تغني خلافا لما تغنيه عبارة الشارح من تغايرهما فلو قال المحشى بذكر قوله فلا تنافي  
الخ فاندفع ما يرد عليه من أن جعلها للتأيد كى يقتضى ان أصل النفي حاصل من غيرها وليس كذلك  
لكان ظاهرا تأمل (قوله للقسم) أى أو لاسيبيه (قوله بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا) أما الثاني  
فظاهر وأما الاول فلان كلا حرف مصدرى استقبالى اه صب (قوله فنصبت) أى نصب الفعل  
بعدها بأن مضمرة (قوله وعلى هذين يخرج قوله صلى الله عليه وسلم الخ) في يخرج به على الاول نظر  
وكذا على الثاني ان كان المراد بقوله ودخلها معنى التعليل انها صارت للتعليل فقط بعد ان كانت  
للتشبيه وتسميتها كاف التشبيه انما هو باعتبار الاصل كما اختاره صب لا على انها باقية على التشبيه  
الا أنها ضمنت معنى التعليل وذلك لان المعنى على هذا يولى عليه كى لاجل وجود كى على ما أنتم عليه تولية  
مشابهة لوجود كى على ما أنتم عليه فان كان ما أنتم عليه خيرا كانت التولية خيرا بخير به المولى والا فلا

وقع آخر الزم عدم صحة اخراج الشارح حركة قد افلح بقوله يجلبه العامل لان قوله يجلبه العامل وقوله في آخر على حد سواء في  
تقدمهما على التقيد بالاسم والفعل المضارع فلكلام صاحب هذا القيل وجه وجيه فتأمل ولا تنقل (قوله فحكم مرتبة) أى

لأبائة حتى يتوجه علم الاعتراضات وفي بعض النسخ من ينة بالنون وفي بعضها بالغاء (قوله كما ينفتح في كثرة الازهرية) يحصل ما فيها انهم قالوا انما اختص ٦٨ الاسم بالحز والفعل بالحزم للتعادل بينهما لان الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون

(قوله وبان أصلها كيفما الخ) فيه أنه لو كان أصلها ذلك لحزم الجواب أيضا وهو يولي مع أن الرواية بأبائ الالف (قوله حاصل الكلام عليها الخ) لم يستوف الكلام عليها ومع ذلك ففي كلامه نوع خلل وذلك لان قوله واذا جرت لفظا فقط الخ يوهم ان اللام مقدرة وحينئذ فينا في تجويزه الامر من مقدمه من ان التي فيها اللام تقدير انما صبة بنفسها وبعد ذلك فهو مكرر مع قوله أو تقدير او قوله ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجاء وغيره فاسد بظاهره اذا تخلوا من توجه النفي لمجموعهما فلا يتجه منعه مصدريه كي لان مجموعهما ليس حاصل في جئت كي لتكرمني مثلا أو من توجهه اسكل على انفراده فينا في مقدمه بل ما في القرآن من جواز الفصل بلايين المصدريه والفعل فيحتاج لتأويل بان يقال معنى كلامه ان جواز الفصل بالجاء وجوازه بغيره بحيث يجوز الفصل بذاتارة وبذاتارة منتف بل انما يجوز بغير الجاء فقط أو يخص الغير بغير ما تقدم ذكر الخشي من الصور أربعة وبقيت خامسة وهي الاثنيان بأن المصدريه فقط بعد كي ويتعين كونها التثنية وان هي الناصبة ووجه كون الصور خمسة انها ما أن تقرن باللام فقط أو بأن فقط أو بهما معا أو تجرد عنهما واذا اقرنت باللام فاما أن تتقدم عليها واما أن تتأخر عنها وانما لم يجعل الصور ستة بزيادة ما اذا اجتمعت ان وكى وتقدمت كي على اللام نحو جئت كي لان تكرمني لانه لا يجوز اظهار ان بعد اللام بل اضمارها واجب فلذلك كانت الصور خمسة فقط \* ان قلت كان يمتنع أيضا ظهور ان فقط بعد كي لان اضمارها بعد كي واجب فتكون الصور أربعة \* قلت سمع اظهارها بعد كي في الضرورة اذا فصل بينهما بما فكون الصور خمسة انما هو بالنسبة لاسمع وعلمت من هذا ان اضمارا واجب في صورتين وهذا كله يعلم من قول شيخنا حاصل هذا المقام ان كي ان تقدمتها اللام لفظا ولم تتأخر عنها أن فهي مصدريه لا جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله وان ظهرت اللام بعدها أو أن ولم يجمع ظهورها الا بعد ما نحو \* كيما ان تغرو وتخدعا \* فهي جارة ولا يجوز أن تكون مصدريه أما في الثاني فلان الحرف المصدري لا يباشر مثله وأما في الاول فلتسلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام ويشكل حينئذ بما تقدم من عدم جواز دخول الجاء على مثله ويجب ان المراد لا يجوز دخوله على مثله مع امكان الاحتراز عنه وهو جواب أيضا لما يأتي وايضا حقه ما قرره الغنيمي بعد الاستشكال السابق حيث قال وأقول لعل السر والله أعلم في جواز دخول الجاء على مثله هنا وعدم جوازه فيما اذا تأخرت كي أن كي عند التأخر يصح ان تكون ناصبة بنفسها مصدريه فلا ضرورة الى جعلها جارة مؤكدة وأما في صورة تأخر اللام عنها فقد اضطررنا الى جعلها حرف جر اذا يصح ان تكون ناصبة للفصل باللام ولا يصح ان تكون ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فتعين انها جارة واللام مؤكدة فتأمل اه ودعوى زيادة كي مردودة بانه لم تعهد زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل عليه ويجب ان يضابن المراد لا يجوز ما ذكر في الفصيح وزيادة اللام بعدها نادر وان تجردت كي عن اللام قبلها وبعدها وأن بعدها لفظا فيحتمل ان تكون مصدريه بتقدير لام قبلها وان تكون تعليلية بتقدير أن بعدها وينبني على هذا أن ان قدرنا الجارة لا يجوز دخوله على لا وان قدرنا الناصبة جاز والارجح الاول لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها والحمل على الغالب عند التردد أولى وان سبقها اللام وظهرت بعدها ان كجئت لك كيما ان تكرمني جاز

أخف من التحريك فاعطى الخفيف للثقل والثقل للخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك وخفة السكون ثقل الفعل وانما كان الاسم خفيفا والفعل ثقيلا لان مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والمركب ثقل والبسيط خفيف وأوردوا اسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان وردبان دلالة على الزمان عارضة فلا اعتداد بها كما تقدم بيانه نعم مردان اسم الفاعل من حيث مدلوله الوضعي مركب من ذات وحدث فام بها فيجاب حينئذ بان الفعل أثقل من حيث تركيبه من حدث وزمان ونسبة بناء على التحقيق من أن النسبة المعينة جزم مدلوله وبعدها كله في هذا التوجيه نظرا لانه لو صح لكان الاولى ابدال الجر بالضم لانه أثقل اذ فيه اعمال شقين وفي الجر اعمال شقة ولما وجد السكون في الاسم بناء لازما لان يقال قصدوا

تخفيف ثقل البناء وعلى الدماء مني اختصاص الجر بالاسم بان الجر ومحكموم عليه في المعنى فقولك مررت فيها بزيت في قوة قولك زيد ممر ورية والمحكموم عليه لا يكون الا اسما وفيه ان المنصوب محكوم عليه أيضا فحوضر بت زيدا في قوة

قولك تزيد مضروب مع ان النصب لا يختص بل المرفوع محكوم عليه حقيقة والرفع ليس خاصا بالاسم (قوله ولا ينفي ما في البيت من الحسن) اذ المعنى ان هذا السيف تفرغ منه السيوف فلولوا ان انما ذها تسكها ٦٩ لسالت لذوبانها من فزعها امنية وفي

هذا المعنى مبالغة تامة

(قوله ويفيد هذا انها

حائزان الخ) المناسب لما

ذكره الشارح أولا من

وجوب الحذف ان مراد

الشارح بقوله فاشترخ

ان ابا العلاء اثر الذكر

على الحذف فوقع في الخطأ

لان حذف الخبر واجب كما

أفاده الشارح أولا بناء

على مذهب الجمهور ورفا

سلكه المحشي غير مناسب

تأمل (قوله ويجعلون

الخاص) أي كقوله في

هذا البيت بمسكه وقواه

بدلا أي بدل اشتمال لان

الموصوف يشتمل على

صفته كما في هذا البيت

اذ الامساك صفة الغمد

(قواه فلا يتم بدون ما

ذكرنا) من أن المقصود

تأكيدها لا الحذف

الشرعي (قوله يحتمل ان

قد هنا لتحقيق الخ) هذا

مقابل لكلام الشارح

المبني على ان قامت بمعنى

وجدت وتحقق تزيلا

لما حصل منزلة ما حصل

وتقيم الكلام على هذا

ان مقام فيما كتبه على

حاشية السيد أبي النجا

(قوله ونوقش هذا بان

الحال الخ) في عبادة

فيها الامران وجوازهما ملزوم لاحد المحذوران اما دخول الجار على مثله أو المصدرى على مثله واعتذر  
ذلك لعدم امكان الاحتراز عنه كما هو احتمال انها جارة أرجح وتكون أن ناصبة اعتناء بشأنها لانها  
أم الباب ولان ما كان أصلا لا ينبغي أن يكون تأكيده الغيرة لان الناصب لو كان كى كانت ان  
مؤكدة لها ولان أن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل لجوارتها بخلاف البعيد ولان تو كيد  
الجار بجار أسهل من تو كيد المحرف المصدرى بمثله أفاده يس مع الغا كهي انه فنأمل جدا (قوله  
كل منهما) أي بدلا عن الآخر (قوله سواء وقعت في صدره الخ) هذا التعميم يقطع النظر عن عملها  
والافهسي لا تعمل اذا كانت مصدرة (قوله بين الفاء واللام) صوابه بين الفاء والباء كما في بعض  
النسخ (قوله أي ان كنت قلت ذلك الخ) أي فكل منهما في المستقبل ويكون ظن الصدق في مقابلة  
وجزاء تبين صحة القول (قوله لان ظن الصدق واقع في الحال) أي وأيضا ظن الصدق لا يكون في  
العرف جزاء على المحبة (قوله اما في المستقبل) أي كما في شرط وجزاء ان وقوله أو الماضي أي كما في شرط  
وجزاء لو بهذا تعلم عدم صحة ما كتبه بضمهم على قول المحشي أو الماضي لعله بحسب الصورة والافان  
تخلص الفعل للمستقبال (قوله ولا مدخل للجزاء في الحال) قيل فيه قلب (قوله فلا تعمل فيها عوامل  
الافعال) المناسب فلا تعمل فيه وبعد ذلك يرد عليه عامل الرفع وهو التجرد من الناصب والتجزم فانه  
عامل في الفعل المضارع سواء كان مراد به المستقبل أو الحال الآن يقل المراد العوامل اللفظية (قوله  
صبي ومراهق ونحو ذلك) كغلام (قوله لان بعض أنواع الدلب ليس بصيغة الفعل) كالتمنى  
والترجي والعرض والتضيض والاستفهام (قوله بدليل الاتفاق عليهم والاختلاف في لن الخ) فيه  
ان هذا مخالف لقول الشارح في أول النواصب انما قدمت لن لللازم منها النصب دون البواق وان  
كان ملازمة لن للنصب انما هي على المشهور لان قوله دون البواق يفيد أن لن ليست ملازمة  
لنصب فلعل أبا حيان لم يطالع على الخلاف أو لم يكثر بالخلاف في أن والشارح اطلع واكثر به  
تأمل (قوله ما لم تكن قد أولت به) أي بمعنى القول لا بالقول اذ لا معنى لاشتراط الخلو من حروف  
القول الا عند التأويل به فلا يشترط ومثال ما اذ اسبقها حروف القول المؤولة بمعناها قلت لهم الا ما  
أمرتني به أن اعبدوا الله فقد ذكر الزمخشري ان أن مفسرة للقول على تأويله بالامر أي ما أمرتهم الا  
بما أمرتني به أن اعبدوا الله (قوله لم تعلق كتبت) أي مفعوا (قواه اقتصر عليها الخ) أي اهتم بها  
بحيث ذكرها وحدها لاجل الرد في نسخة اقتصر عليه الخ أي على وقوعها بين القسم ولو (قوله بعد  
لما) نحو فلما أن جاء البشر وقوله بعد اذا نحو قوله

فأمله حتى اذا أن كانه \* معاطى يد في لجة الماء غامر

وقوله وبين الكافي ومجروها نحو \* كأن ظبية تعطو الى وارق السلم \* (قوله وان يكن فعلا

الخ) اما اذا كانت جملة الخبر جملة اسمية أو فعلية دعائية أو فعلها جامد فلا تحتاج الى فاصل كما هو

مفهوم الشرط نحو وآخرو دعواهم أن الحمد لله رب العالمين والخامسة ان غضب الله عليها وأن ليس

للا انسان الا ما سعى وقوله والا حسن الفصل أفعال التفضيل ليس على بابها كما يدل عليه تعبير مصنفنا

هنا وفي التوضيح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغي أن محمل قبحه اذ لم يكن هناك فارق بين

الخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم واللام قبيح كما في الروداني ويظهر ان ترك الفصل

اعترض بان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمن التكامل وحقيقته أجزاء من أو اخر الماضي وأوائل المستقبل ولا تقربه من

الحال الذي هو لفظ بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا ومعنى فليفت يجب في وقوع الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول قد عليه

المدكور وهو أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها المحصول مضمون العامل لا زمان التكلم وإذا كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين كما إذا كانا مضارعين وأيضا لفظ قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فرجما تكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه اه المقصود منه وقد أود هذا المحشى بقوله ونوقش الخ الا انه لم يتعرض لما أشار اليه السعد بقوله وأيضا الخ (قوله وأين هذا من هذا) أي أين المقاربة من زمن التكلم من مقارنة الحال لعاملها التي هي المطلوب (قوله وأجب بانهم رأوا المناسبة الخ) هذا الجواب للسعد وعبارته في المطول وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام ان حالة الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم

فقط والحالان متباينان لكنهم استشعروا اللفظ الماضي والمحالمة لتتأني الماضي والحال في الجملة فأثروا بلفظ قد ومحصله لظاهر الحالمة وقالوا آجاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة المحالية عن حرف الاستقبال فظهر أن تصدير

الماضي مثبت بلفظ قد مجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء أصدقه في مربة وقد امترت \* ٧١ صحابة موسى بعد آياته التسع

اه وهذا معنى قول عبادة  
وغاية ما تحتمل بعضهم  
في الجواب انه يكفي  
المشاركة في اللفظ والحال  
النحوية مشاركة للحال  
بمعنى الزمن الحاضر في  
اللفظ فاذا كان قد تقرب  
الماضي من الحال بمعنى  
الزمن الحاضر صح كونها  
محسنة لوقوع الماضي  
حالا نحوية اه وقد افاد  
هذا كله المحشي بقوله  
بانهم رأوا المناسبة في  
مطلق الحال الا ان المحشي  
وعبادته لم يتعرضا لقوله  
وكثير الخ ورد السيد  
قول السعد وكثير الخ  
بقوله أقول لا بد في مثل  
ذلك من التأويل على  
وجه يحصل به التقارن  
من اعتبار القصة أي  
أصدقه في مربة والقصة  
انه امترت صحابة موسى  
أو اعتبار العلم كافي بقوله  
تعالى كيف تكفرون  
بالله وكنتم أمواتا الآية  
أي كيف تكفرون  
وانتم تعلمون أن حالكم  
هذه ومجرد التصدير بلفظ  
قد لا يغني عن الحق شيئا  
(قوله وأجاب بعض  
المحققين) هو السيد  
المجرحاني وعبارته في

ومحصله أن معنى ليغفر لك الخ ليسقط عنك الذنوب المتقدمة والمتأخرة أي لم يجعلها واقعة منك ولم  
يؤاخذك بها لعدم وجودها وقيل ان هذا مجرد فائدة ولا يصلح جوابا اه تأمل (قوله وفي الآية  
استعارة تبعية الخ) فيه أن هذا لا يظهر الا على قول البصريين انها لام السبب على جهة المجاز لانه لما  
كان ناشئا عن التقاطع كونه صار عدوا صار كانه التقط لذلك وان كان التقاطع في الحقيقة انما  
كان لا أن يكون حبيبا وابنا وأما المصنف فقد جرى على مذهب الكوفي في أن اللام كما هي  
موضوعة للسبب موضوعة للعاقبة أيضا وقد عزاه بعضهم للاخفش وعلى هذا فلا مجاز أصلا لكن  
مذهب البصريين أولى لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متعدد كان المجاز أولى لان الوضع  
يؤول به الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ثم هذه اللام أعني لام الصيرورة أو السبب المجازي  
هي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها هذا ما يستفاد من الفاكهسي ويسن اه شيخنا (قوله  
حيث قدر تشبيه ترتب نحو العداوة الخ) أي قدر تشبيه كلي ترتب هذا النحو وهو مطلق ترتب أمر  
على أمر لا يناسب (قوله فقد راسعة الترتب الكلبي) أي اللفظ الدال عليه وهو عملية واستعارة  
لفظ الكلبي هو طريقة الجمهور وخالفهم العصام وقال لا حاجة اليه كما هو مبين في محله (قوله قرينة)  
أي على التجوز في اللام (قوله لما قبل لو) وهو مطلق الاضمار بقطع النظر عن كونه واجبا أو  
حائزا وليس راجعا لما قبل لو ولما بعدها أيضا وهو جواز الاظهار المستفاد من قوله ولو اظهرت في  
الكلام لمجاز تدبر قال شيخنا يظهر لي ان المعنى كما سبق من اضممار أن بعد العاطف واللام ومن  
الاظهار كذلك بعد كي التجارة تضر أن في نحو جئت كي تكرمني ان قدرت جارة وتظهر في نحو جئت  
لكيما ان تكرمني وهي جارة على الأرجح وان التشبيه في الاضمار تارة والاظهار أخرى ولزوم الاضمار  
الذي ادعاه الشارح انما هو في الصورة الاولى والكلام هنا في مطلق كي التجارة فلا حاجة لتكلفه  
المحشي تبعا للشنواني (قوله وهذا ظاهر فلا اعتراض على المصنف) فيه نظر بل الاعتراض عليه  
باق لان اضممار أن بعد الامور الاربعة كاضمارها بعد لام المحو في كون هذا محله فالكلام في  
اضمار أن لا في هذه الحروف حتى يقال ان محلها ما حروف الجر بالنسبة لحتى أو حروف العطف بالنسبة  
للباق على انه لا فرق بين لام المحو وهذه الحروف اذ محلها أيضا حروف الجر فان نظر للاضمار فالكل  
على حد سواء وان نظر للحروف فالكل على حد سواء فالعبر بالاستطراد في غير محله الا أن يجاب بانه  
ليس المراد الاستطراد المعروف بل المراد به مطلق الذكر والشروع تأمل (قوله وأجيب بان المنظور  
اليه في هذه الآية حكاية كلامهم الخ) فيه ان زمن الحكاية الحاصلة من جبريل للنبي عليه أفضل  
الصلاة وأتم التسليم هو زمن نزول الآية فكان المناسب أن يقول وأجيب بان المنظور اليه هو  
المحكى لا المحكاية الخ لكن المحشي أراد أن ينقل عبارة غيره فأخلها وعبارة غيره والجواب ان قوله  
تعالى قالوا لن نبرح عليه عا كفيين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارة منهم فالمنظور اليه فيه  
هو المحكى لا المحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكى بخلاف ما في الآية  
الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه زمن النزول لانه زمن التكلم  
بالنظر اليه والحاصل أن ما كان حكاية كلام آخر ينظر فيه زمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة  
وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه زمن الاخبار لنا (قوله ليس فيه) المناسب فيها كافي بعض

حاشيته على المطول والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لمسا له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبلتها وحاليتها وماضويتها  
بالقياس الى ذلك المتبدلا بالقياس الى زمان التكلم كافي معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النجاشي في مباحث حتى



يكون الفعل مستقبلا نظر الى ما قبله وان كان ماضيا نظر الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كونه الركوب ماضيا بالنسبة ٧٢ الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال للعامل او اذا دخلت عليه قد قرئته من زمان

المجئ، وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء، لكنه قارنه دوماً واذا قلت جاءني زيد ركب دل على كونه الركوب في حال المجيء، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الغزم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها اهـ انقصود منه وقد ذكر عبادة كلام السيد المذكور الى قوله دوماً وكتب عبد الحكيم على قول السيد والصواب أن يقال ان الافعال الخ هذه مجرد دعوى لا بد لها من شاهد فان الافعال التي تقع شرطا أو ظرفا لافعال آخر يفهم منه ماضيتها وحاليتها واستقباليتها بالنظر الى زمان التكلم نحو لو جئتني لا كرمتك وان جئتني اكرمك واذا جاء زيدا كرمه وندم زيد ولما ينفعه أو لم ينفعه نعم يمكن أن يراد منها تلك المعاني بالقياس الى غير

النسخ (قوله الى ما ذكر) أي الى قول الرسول وهو الوسع أو شبيب (قوله بخلاف الجارة) فان معناها الملك أو الاختصاص أو الاستحقاق (قوله والجرا لانه ليس بغاية) ان أراد جرف لفظ الفعل فلا يصح اذ لا يتوهم جرف الفعل وان أراد جرف المصدر فهو عين امتناع النصب اذ لو نصب الفعل لجرت وقوله نعم يجوز النصب الخ فيه ان ما صح به النصب من تقدير وقوع السير أولا والدخول بعده مبنى على الاثبات ودخول النفي بعده وهو كما يصح النصب يصح الرفع ففي يس وأجاز لا خفش الرفع بعد النفي على ان يكون الكلام ايجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة على سيديويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك اهـ ولعله لذلك قال فتأمل هذا وفي يس ما يفيد النصب مع ان النفي للسبب خاصة وعبارته ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبله انحول سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلاد حتى أدخلها أو سرت حتى تدخلها وجب النصب اذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير في الاول ودخول البلد لا يتسبب عن عدم السير في الثاني وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلورفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببه وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع السبب مع نفي السبب أو الشك فيه وأجاز لا خفش الرفع الى آخر ما نقلناه قبل اهـ ولعل وجهه انه مستقبل وان كان منفيالكن فيه ان حتى لا تصلح معه التعليل ولا للغاية لا بتقدير الثبوت المحقق للرفع لكن ان حمل السير على المشي صح ولا يحتاج لتقدير الثبوت والحاصل انه اذا أريد المشي وفرض في رجل ركب الى دخول البلد ثم مشى مثلا وقال لسائل له سأله عما حصل ما سرت حتى أدخل لا يصح الرفع لان الدخول ليس مسببا عن انتفاء السير ويتعين النصب لانه مستقبل بالنسبة لانتهاء السير وغايته وهو ظاهر الشارح وعليه يحمل ما في يس واذا أريد مطلق الموصيل ولوركو بالي يصح الرفع ولا النصب لعدم التسبب وعدم الاستقبال كما يناسب ما قام لم يقدر ان السير وقع أولا والدخول بعده، والا فيهما ان وان اقتصر المحشى على صحة النصب اهـ شيخنا (قوله بان قدرت ان السير هو الذي يقع أولا الخ) فيه ان هذا ليس من قبيل حكاية الحال الماضية لانها فرض ما كان واقعا في الماضي واقعا الآن والفرض هنا ان السير والدخول منفيان (قوله رحمه الله الحال) أي بالنسبة لزم التكلم لما قبلها بل هو بالنسبة اليه مستقبل ضرورة انه مسبب وبه يعلم ان قوله على العكس ليس عكسا من كل وجه ثم شرط التسبب لانه لما انقطع الاتصال اللفظي لما منع وجب الاتصال المعنوي كما في يس (قوله بان يكون معمولها) أي مدلول معمولها (قوله وهو تسبب القول الخ) وان الرفع شرطه تسبب ما بعدها عما قبلها (قوله فعلى ارادة الاخبار بارادة) الاولى حذف ارادة الثانية (قوله وبان شيأ آخر كان متوقفا وقوعه ليكون مستقبلا) أي فتقدرا ان قول الرسول والمؤمنين الماضي منتظر وقوعه حتى يكون مستقبلا ليصح التعبير بالمضارع ويصح النصب وقوله لكان حالا على وجه الحكاية أي فيرفع الفعل حينئذ ولا يصح النصب الذي الكلام فيه ومن هذا يعلم ان شرط النصب استقبال ما بعد حتى بالنسبة لزم التكلم اما حقيقة كما في قوله ان نبرج الخ أو تقديرا كما في وزلوا فانك تقدر انه مستقبل بالنسبة لزم التكلم وشرط الرفع حاله بالنسبة لزم التكلم اما حقيقة كما في قولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وقت الدخول أو تقديرا كما في قوله وزلوا الخ اذا قدرت انه

زمان التكلم اذا قامت قرينة على قواد فقد صرح النحاة الخ أي حيث قالوا ينصب المضارع بتقدير حال  
أن بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى أدخلها فان الدخول مستقبل بالنسبة الى السير سواء كان

ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم أو حالا أو مستقبلا ولا يكون شيء من ذلك بأن سار ولم يدخل لمانع ولا يخفى عليك أن ما نقله لا ينفعه اذلا كلام في كون فعل مستقبلا بالقياس الى فعل آخر فان الفعل اذا كان غاية ٧٣ أو مسيلا لفعل آخر كان مستقبلا

بالنظر اليه انما الكلام في دلالة الفعل الذي هو قيد على كونه ماضيا أو حالا أو مستقبلا بالنظر الى ما قبله وعلى قوله وتفهم المقارنة الخ ان أراد فهم المقارنة من قد فمنوع لانها تدل على التعرب دون المقارنة وان أراد انه يفهم ذلك بمعونة المقام لكونه حالا فلا حاجة الى ايراد قد اه ولنشرح لك عبارة عبد المحكم الاولي فقوله نحولو جثتي لا كرمك أي فان الجيء ماض بالنسبة لزمان التكلم وان كان ماضيا أيضا بالنسبة للاكرام الا ان هذا انما جاء من كون الاكرام مسيلا عن الجيء وقوله وان جثتي أكرمك أي فان الجيء مستقبل بالنسبة لزمان التكلم وان كان ماضيا بالنسبة للاكرام وقوله واذا جاء زيد كرمه هذا مثال للظرف وما سبق مثال للشرط فان الجيء في هذا المثال مستقبل بالنسبة لزمان التكلم وان كان ماضيا بالنسبة للاكرام وقوله ونديم زيد

حال بالانسبة لزمان التكلم والحاصل ان الفعل بعد حتى ان كان مستقبلا بالنسبة لزمان التكلم فالنصب واجب وان كان حالا بالنسبة له فالرفع واجب وان كان ماضيا بالنسبة له جاز الرفع والنصب بالا اعتبارين السابقين اذا علمت ذلك طهر لك انه كان الاولي للشارح ان يقول وأما النصب فشرطه ان يكون الفعل بعد حتى مستقبلا بالنسبة لزمان التكلم اما حقيقة كما في قوله تعالى قالوا لن نرح الخ وأما تقدير كما في قوله تعالى ووزلوا الخ (قوله رحمه الله لاستسهال الصعب الخ) جوز أبو حيان كونها في البيت بمعنى الاقال الدمايني وليس بشيء وفيه نظر لان أو بمعنى الجمع عليه واقتصر عليه سيبويه قال الرضي أوفى الاصل لا احد الشئين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعده وأفسد سيبويه يقدس بالاول وغيره بالي والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالضاف محذوف وهو الظرف أي لا زمنك الا وقت أن تعطيني حتى فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل أو وعند من فسرته بالي فابعد بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى الى اه ومع هذا لا يقال ان كلام أبي حيان ليس بشيء وقول الرضي مجرور بأو خلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكانه جعل تقديرها بالا أو الى تقدير معنى واعراب ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير محظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعد ها ان ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدور قبلها اه بس وظاهره اطراد ما للرضي وينافيه تعيين معنى التعليل السابق وتعين معنى الى الا في في الشارح الا أن يقال ان معنى لا رضى الله أو يغفر لي لا تخذ في أسباب رضاه التي كلفني بها الى أن أثقق المغفرة وبعد ذلك لا تكلف اذذاك لا يكون الا يوم القيامة فتصلح لمعنى الا أو الى وكذلك كسرت كعوبها ليس المعنى انه كسر جميع الكعوب بل المعنى انه يأخذ في أسباب كسرها كعبا بعد كعب الى أن تستقيم فلا يكسر بعد الذي كسره منها كعبا آخر وهذا هو المناسب للمعنى التمثيلي فيصالح أيضا المعنى الى والتعليل وبهذا التقرير يطردهما للرضي وحاصله ان أولا احد الشئين فاذا نصب الفعل بعدها دلت على ذلك وعلى ان الثاني عقب الاول غاية له ويقدر بالي أولا والمعنيان راجعان لشيء واحد فنصب الفعل بعدها وتقديره بالمصدر المعطوف على غيره وان كان خلاف ظاهر الرضي للفرق بين أو التي للشك المجرد أو التي لافادة ان ما بعدها مع ذلك لا يحصل الا بعد ما قبلها مثلا استسهال الصعب وادراك المتى لا يجتمعان بل الحاصل هذا أو هذا فاذا نصب الفعل وكانت أو بمعنى الى أو الادل الكلام على ما سبق وان أتى بالمصادر ابتداء كان قبل لم يكون منى استسهال أو ادراك لم يقد الكلام الا حصول أحد الشئين اه شيخنا (قوله وانما احتاجوا الى هذا التأويل ليفرقوا الخ) فيه ان هذا التعليل انما هو لنصب المضارع بعد أو وبعبارة المحقق قال ابن الناطم وانما نصب المضارع بعد أو وهذه ليعرفوا بين أو التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا وأو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها اه وأما على تأويل الفعل السابق على أو مع عدم وجود السابق فهي دفع لزوم عطف الاسم الغير المشبه للفعل عليه تأمل (قوله التي هي لمجرد العطف) أي العطف المجرد عن قصد المبيية وان كانت السببية حاصلة اذ المدار على قصد ما

وما ينفعه أو ولم ينفعه فيه ان هذا حال مع ان فرض كلامه في الظرف والشرط فقط الا أن يقال انما من قبيل الظرف في المعنى حينئذ في أو همه كلام المحشي من أن كلام السيد لا شيء فيه لا يسلم (قوله فكانه مقارن له)

أى لاعطاء المقاربة بالباء حكم المقارنة بالنون الواجبة في المحال كما أفاده المحشى في حاشية عبد السلام كذا قيل وفيه ان ما تقدم  
عن السيد يفيد ان المقارنة ٧٤ موجودة حقيقة لانها في الدوام الا ان يقال ان الكاشنة بالنظر للابتداء فتأمل (قوله ليس

لا على وجودها تأمل (قوله شريك المعطوف عليه في النفي) أى فكل منهما مقصود بالنفي (قوله  
والفرق بين هذا الوجه الخ) والفرق بين الوجهين وبين وجه النصب اذا قصد السببية والعطف نحو  
ما تأتينا فتحذفنا بالنصب ان محط النفي التحديث وامان في الايمان فليس مقصود الذات بل انما اعتبر  
لكونه سببا في نفي التحديث بخلاف الوجهين المذكورين فتدبر (قوله قلت الا قرب جعلها للتثنية  
الخ) غير ظاهر لان ما لم نجد في الافعال الخمسة نفع لان بالنون وذلك لان فاعل الفعل المبدوء بالنون لا يظهر  
أبدا فالمناسب هو الاول (قوله فتصدق مني) كذا في بعض النسخ وصوابه فتصدق كما في بعض آخر  
(قوله على محل اصدق الخ) عبارة المحقق وقرئ واكن بالجزم عطفا على محل فأصدق بناء على ان  
جواب الطالب المقرون بالغاء معها في محل جزم يجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف  
خبره والجملة جواب شرط مقدر أى ان آخرتي فتصدق ثابت واكن وضعفه في المعنى قال والتحقيق انه  
عطف على فأصدق بتقدير سقوط الغاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف المحووظ  
فيه المعنى لان المعنى آخرى اصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى  
الثاني مشى في الاتقان نقلا عن التحليل وسيبويه وفي التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن  
بالغاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الدماميني كقراءة أى عمرو لولا آخرتي الى أجل قريب فأصدق  
وأكن ثم قال والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الغاء اه وقوله كقراءة أى عمرو وصوابه كقراءة  
غير أبى عمرو وبهذا تعلم ما في المحشى (قوله في جواب الامر من قوله ابن لى) هذا خلاف الظاهر اذ  
الظاهر ان فأطلع من جملة المترجى (قوله ونحو ذلك) ان كان اسم الإشارة راجعا لاحتمال أن يكون  
النصب في جواب الامر كان المراد بالحواسم احتمال العطف على المعنى في لعل أبلى فان خبر لعل يقتدر  
كثيرا نحو فعل بعضكم أن يكون المحن مجتبه من بعض وان كان اسم الإشارة راجعا لقوله وليس  
عباءة الخ كان المراد بالحواسم بقية أمثلة العطف على الاسم الخالص ولهذا أمر بقوله فتأمل (قوله من  
يدعوني) بانيات الواو كما في بعض النسخ وفي بعضها حذفها ولا وجه له (قوله ويرتد عطف على أرجو)  
يظهر انه عطف على تقتضى اه شيخنا (قوله فيكون منه الطالب) أى فيكون المراد منه الطالب  
لا الاظهار وفي بعض النسخ فيكون معناه الطالب وهو ظاهر (قوله بحسب معونة المقام) فهو مجاز  
من اطلاق اسم اللازم وارادة الملزوم (قوله أى حدثوك به) لا يجوز حذف العائد المجرور الا اذا جر  
الموصول بمثل ما جربه ذلك العائد الا أن يقال ان الحذف تدريجي فلم يحذف العائد الا وهو منصوب  
(قوله كن سمعه) لا حاجة لتقدير الضمير اذ المفعول ليس مقصودا (قوله ولا حاجة لدعاء القلب)  
القلب هو الاقرب (قوله خرج به أيضا الطالب بلفظ الخبر) أى فانه دال على الطالب بواسطة القرينة  
لان استعمال الخبر في الطالب مجاز (قوله وعن الطالب بالمصدر) أى فان دلالة على الطالب بواسطة  
نائبته عن الفعل (قوله وكان أبوه جنى مملوكا) جنى عطف بيان من أبوه لبيان اسمه وليس المراد ان  
أباه كان من الجن (قوله لكن على حذف مضاف) ان جعلت من بيانية مشوبة بتبعيض لم يتجوز لهذا  
المضاف (قوله بخلاف النصب بعد واو المعية) أى نصب المفعول معه (قوله أى ولو بلفظ الخبر)  
أى ولو بلفظ اسم الفعل أو المصدر النائب عن الفعل فالطلب هنا أهم منه فيما سبق (قوله ووجهه  
ان اشرابا معنى التمنى طارئ عليها) قد يقال يجوز الجزم بعد الجملة الخبرية اذا أريد بها الطلب مع ان

من قريب الماضي)  
أى بل من قريب  
المستقبل اذ قيام الصلاة  
معنى وجودها وتحققها  
أمر مستقبلي في الواقع  
(قوله وهو مجرد تحسين  
الخ) قالوا انما امتاز  
الفرع عن الاصل في  
ذلك لان الحروف التي  
جعلت اعرابا في الاصل  
لم توجد في الفرع حتى  
يحمل عليه يعنون ان  
هذه المزية للضرورة  
بخلاف المزية في عدم  
حمل النصب على الجرم  
فهو يمكن بسهولة كذا  
لبعض أجبائنا اه شيخنا  
ولا يتخلو عن نظر فتأمل  
(قوله الاولى تأخير  
المعتلة عن المضافة الخ)  
بناء أخذنا من التعليل  
على ان المراد بالمعتلة  
المحتومة في اللفظ بحرف  
علة وهذا ليس بلازم  
بل لك ان تريد بالمعتلة  
ما أحدر وفيها الاصول  
حرف علة سواء كان حرف  
العلة منطوقا به أم لا  
ولذلك قال شيخنا نقلا عن  
بعض أجبائنا اذا جلت  
الاختلال على الاصل  
في الكلمة أى التي في  
أصلها اعتلال لما استغنى

عن ذكر الاضافة لان الاعتلال سابق عليها والقيد اما الواقع أو للاحتراز اه ولعل قوله والقيد اما  
لواقع الخ معناه ان قيد الإضافة لبيان الواقع بالنسبة له ووفى بلا ميم لانهم لا يكونان الامضافين وللاحتراز بالنسبة للباقي فتأمل

الطلب

(قوله انما يكون عند الاضافة) اذ لا يصح ان تقول جاء أبو الوأوى وأما الاضافة فتارة تكون عند الاعتلال أى تخمها بمحرف  
العله نحو جاء أبوك وتارة تكون عند عدم الاعتلال المذكور نحو جاء أبك بلا واو ٧٥ على لغة النقص فيكون لذكر

الطلب طارئ عليها وإيضاب باب الجزم أوسع من باب النصب بدليل صحة الجزم في جواب الخبر الذى  
قصد به الطلب واسم الفعل والمصدر مع عدم صحة النصب في جواب ذلك فاذا جاز النصب بعددوا الى  
للتنى فجواز الجزم أولى تأمل (قوله فلا تنافي بين قول من قال انها تتجامعها وقول من نفى ذلك)  
محصله ان القول بانها لا تتجامعها مبنى على النيابة والعوضية ومتى سلمت النيابة والعوضية لم يصح  
انها تتجامعها بافتاق والقول بانها تتجامعها مبنى على انها التقوية والتأكيد ومتى سلمت التقوية  
والتأكيد صححت المجامعة بافتاق فلا تنافي بين القولين لاختلاف الجهة وكتب بعضهم على قوله  
وقول من نفى ذلك المناسب وبين القولين بانيتهما اه ولا وجه له (قوله أى غالباً فلاننا فى ما صرح به  
كثير من النحاة الخ) هذا خلاف التحقيق والتحقيق أن ان زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية  
والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف  
للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على  
الشيء ونقصه معايل المراد التعميم كما فى الدما مبنى وعلى هذا فلا غلبة (قوله مذهب الجمهور انه  
محزوم بشرط مقدر الخ) محصل المذاهب أربعة أحدها مذهب الجمهور المذكور ثانياً مذهب ابن  
خروف واختاره ابن مالك ونسبه للتحليل وسيبويه ان الجازم لفظ الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط  
ثالثها مذهب الفارمى والسيرافى وابن عصفور أنه لفظ الطلب من حيث نيابته عن الشرط أى  
حذفت جملة الشرط وأنيب عنها فى العمل فجزم رابعها انه بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيراً  
فعناه لتصب خيراً كما فى الاشمونى (قوله الشاهد فى قوله فغانبك) فيه ان الشاهد هو ذلك القول  
بتجمله لا فيه الا ان يقال مراده بالشاهد الاستشهاد (قوله اجراء للوصل الخ) وذلك لان نون التوكيد  
الخفيفة انما تبديل الف فى الوقف فان وقع فى الوصل خرج على ما قاله المحشى (قوله بين هذين  
الموضعين) أشار بهذا الى ان فاء فحول بمعنى الواو لاستدعاء لفظ بين شيئين (قوله ان لا يذ كر فعل  
خيراً) أى ولا لفظ عليه فى قوله يذب عليه لعدم وجود المرجع حينئذ الا أن يقال ان الضمير فى عليه  
عائد للاقتفاء المفهوم من اتقى تأمل (قوله أويذ كره يعطفه) أى ثم يفسره بذلك وقال شيخنا ما ذكره  
الشارح من قول العرب المذكور هو المجموع فيتعين فيه اتباع السماع وان فعل معطوف بمقدر  
وانه مؤول بالامراء انه صفة كذلك بتقدير القول فقول السنوائى فكان على الشارح ان لا يذ كر  
فعل خير ان أراد ان لا يذ كره فى الشاهد يفوت عليه ما نطق به العرب وان أراد فى التفسير لزمه انها  
خير محض صفة فبرجع لقوله أويذ كره ولا يفسره الخ وكلاهما يقتضى انه ان اتقى الله الامرؤ  
الموصوف بفعل الخير أتيب والافلامع انه يثاب على فعل الخير مطلقاً ولو عصى الا أن يقال ثواباً تاماً  
لا عقاب معه وقوله أويذ كره يعطفه على اتقى ان أراد فى التفسير فكذا هو فى كل نسخة وان أراد  
قبل التفسير فيلزمه زيادة واو فى المجموع بلا واو (قوله ارد من ذهب) أى قول من ذهب (قوله  
لا تغضى الى الامتثال) أى على وجه اللزوم العقلى بحيث يلزم من وجودها وجوده (قوله فضلاً عن  
الامتثال) هو عين ما قبله فالأولى حذفه وقد يقال معناه فلم يهتدوا أى يصلوا فضلاً عن الامتثال أى  
الانقياد لظاهر التدبر (قوله بتسليم ما ذكر) أى عدم افشاء الدلالة الى الامتثال على وجه اللزوم العقلى  
(قوله بيان المتعلق على أى وجهه كان) مراده أن الدلالة لها تعلق وارتباط بامتثال الايمان والمجاهد

الطلب طارئ عليها وإيضاب باب الجزم أوسع من باب النصب بدليل صحة الجزم في جواب الخبر الذى  
قصد به الطلب واسم الفعل والمصدر مع عدم صحة النصب في جواب ذلك فاذا جاز النصب بعددوا الى  
للتنى فجواز الجزم أولى تأمل (قوله فلا تنافي بين قول من قال انها تتجامعها وقول من نفى ذلك)  
محصله ان القول بانها لا تتجامعها مبنى على النيابة والعوضية ومتى سلمت النيابة والعوضية لم يصح  
انها تتجامعها بافتاق والقول بانها تتجامعها مبنى على انها التقوية والتأكيد ومتى سلمت التقوية  
والتأكيد صححت المجامعة بافتاق فلا تنافي بين القولين لاختلاف الجهة وكتب بعضهم على قوله  
وقول من نفى ذلك المناسب وبين القولين بانيتهما اه ولا وجه له (قوله أى غالباً فلاننا فى ما صرح به  
كثير من النحاة الخ) هذا خلاف التحقيق والتحقيق أن ان زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية  
والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف  
للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على  
الشيء ونقصه معايل المراد التعميم كما فى الدما مبنى وعلى هذا فلا غلبة (قوله مذهب الجمهور انه  
محزوم بشرط مقدر الخ) محصل المذاهب أربعة أحدها مذهب الجمهور المذكور ثانياً مذهب ابن  
خروف واختاره ابن مالك ونسبه للتحليل وسيبويه ان الجازم لفظ الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط  
ثالثها مذهب الفارمى والسيرافى وابن عصفور أنه لفظ الطلب من حيث نيابته عن الشرط أى  
حذفت جملة الشرط وأنيب عنها فى العمل فجزم رابعها انه بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيراً  
فعناه لتصب خيراً كما فى الاشمونى (قوله الشاهد فى قوله فغانبك) فيه ان الشاهد هو ذلك القول  
بتجمله لا فيه الا ان يقال مراده بالشاهد الاستشهاد (قوله اجراء للوصل الخ) وذلك لان نون التوكيد  
الخفيفة انما تبديل الف فى الوقف فان وقع فى الوصل خرج على ما قاله المحشى (قوله بين هذين  
الموضعين) أشار بهذا الى ان فاء فحول بمعنى الواو لاستدعاء لفظ بين شيئين (قوله ان لا يذ كر فعل  
خيراً) أى ولا لفظ عليه فى قوله يذب عليه لعدم وجود المرجع حينئذ الا أن يقال ان الضمير فى عليه  
عائد للاقتفاء المفهوم من اتقى تأمل (قوله أويذ كره يعطفه) أى ثم يفسره بذلك وقال شيخنا ما ذكره  
الشارح من قول العرب المذكور هو المجموع فيتعين فيه اتباع السماع وان فعل معطوف بمقدر  
وانه مؤول بالامراء انه صفة كذلك بتقدير القول فقول السنوائى فكان على الشارح ان لا يذ كر  
فعل خير ان أراد ان لا يذ كره فى الشاهد يفوت عليه ما نطق به العرب وان أراد فى التفسير لزمه انها  
خير محض صفة فبرجع لقوله أويذ كره ولا يفسره الخ وكلاهما يقتضى انه ان اتقى الله الامرؤ  
الموصوف بفعل الخير أتيب والافلامع انه يثاب على فعل الخير مطلقاً ولو عصى الا أن يقال ثواباً تاماً  
لا عقاب معه وقوله أويذ كره يعطفه على اتقى ان أراد فى التفسير فكذا هو فى كل نسخة وان أراد  
قبل التفسير فيلزمه زيادة واو فى المجموع بلا واو (قوله ارد من ذهب) أى قول من ذهب (قوله  
لا تغضى الى الامتثال) أى على وجه اللزوم العقلى بحيث يلزم من وجودها وجوده (قوله فضلاً عن  
الامتثال) هو عين ما قبله فالأولى حذفه وقد يقال معناه فلم يهتدوا أى يصلوا فضلاً عن الامتثال أى  
الانقياد لظاهر التدبر (قوله بتسليم ما ذكر) أى عدم افشاء الدلالة الى الامتثال على وجه اللزوم العقلى  
(قوله بيان المتعلق على أى وجهه كان) مراده أن الدلالة لها تعلق وارتباط بامتثال الايمان والمجاهد

الاعراب المذكور فالمضاف لباء المتكلم مخالف للنسب والمصغر والمجموع فى أن الاول داخل والثلاثة بعد غير داخله فلذا  
احتج بشرط يخرج الاول ولم يخرج لشرط يخرج الثلاثة الباقية تأمل (قوله على حد ما فيها غيره الخ) أى وعلى حد قواه

اليوم قدمت تهجونا وتشتنا \* فاذهب فمالك والا يام من عجب وهذا كله أشار إليه ابن مالك بقوله وليس عندي لازما قد أدنى \* ٧٦ في النثر والنظم الصحيح مبتدأ فائدة لهم يعربوا ابنا أعرب الاسماء الستة مع ان آخره حرف علة اذا صله بنو

في بعض الاحوال أى لا مافهمه المعترض من التلازم في الوجود دائما (قوله في الجملة) أى في بعض الصور (قوله وقيل الحزم أولى) أى من الرفع لا يهام الرفع على الاستثناف الوصفية الممنوعة ولان الاستثناف خلاف الاصل اذا الاصل في الكلام ارتسب بعبه بعض ولا يعدل عنه متى أمكن (قوله لئلا يلزم انه لم يوجب له الخ) هذا لا يلزم الا لو كان المراد اثار المال الذي لا يكون الا بعد الموت مع انه ليس مراداهنا بل المراد اثار الشرع والعلم وعبارة الصبان والمراد اثار العلم والنبوة فلا اعتراض بخلاف الارث بموت يحيى في حياة ذكر يا علمهما الصلاة والسلام اه فكون القول بان الحزم أولى غير مسلم ولعله لهذا احكامه بصيغة التمرير وقال شيخنا ترجيح الحزم أو الرفع على الاستثناف بان الوصفية يلزمها انه لم يجب فيما لم يرد به انه لا محذور في ذلك فقد نص الجلال كما لبعض اخواننا على انه أجيب في البعض ولم يجب في البعض على ان المحذور في الاستثناف والحزم اتم اذا نحن قد تخلف مدلوله فان أجيب بان المعنى ان لم يمنع مانع كونه فالصفة كذلك أى اعطى من هذه صفة ان أردت دبر (قوله لان آل يعقوب الخ) هذا مبني على ان الارث في الجملة اثار الشرع والنبوة ولو قيل بان الاول ما ذكر والثاني اعم من ذلك ومن اثار المال لما توجه ذلك تدبر (قوله سكت عن شرط الحزم بعد غير النهي) قال شيخنا لا يحتاج للشرط المذكور في النهي ان جل قصد الجزاء على انه جزء المنطوق اذ لا يصح جزاء لمنطوق النهي وان صلح جزاء لفهمه فهذا من القوم يفيدان المراد مطلق قصد الجزاء للمنطوق أو لفهمه فيردان ان شرط بقية أنواع الطلب صحة حلول ان يفعل للاحتراز من أسلم تدخل النار اذ هذا يقصده بجزاء المفهوم ويحجب بانه وان كان كذلك لكن أنواع الطلب غير النهي لم ينطق فيها بعنوان المفهوم فلذا لم يشترط فيها شيئا بخلاف النهي فانه نطق فيه بعنوان المفهوم كتندير بما يتوهم ان المراد الجزاء ولو لتدنا مثالا فقد للاحتراز عن هذا وأما مثل الامر فلما لم يكن في اللفظ سواء فلا يتوهم ان المراد مفهومه وخالف الكسائي في هذا الاشتراط في النهي فصح حزم يأكلك بتقدير ان تدن وظاهر كلام التسهيل جريان خلافه في بقية أنواع الطلب فصح حزم أسلم تدخل النار بتقدير ان لا تسلم الخ فعنده الامر والنهي متعاكسان فجزاء منطوق النهي مقدر بان لا ومفهومه بان وجزاء منطوق الامر بان ومفهومه بان لا (قوله أو هو نهى تنزيه) أى فلا ينافي في عدم المحرمة (قوله باختلاف معنيهما) أى فلا يصح ان يكون بدل كل من كل اذ شرطه اتحاد المعنى بحسب المراد وقوله وعدم دلالة الاول على الثاني أى فلا يصح ان يكون بدل بعض من كل أو بدل اشتمال لان بدل البعض من الكل وبديل الاشتمال لا بد فيهما من دلالة الاول على الثاني اذ الكل يدل على البعض اجمالا في قولك أكلت الرغيف ثلثة وزيد يدل على العلم اجمالا في قولك نغني زيد علمه فالتعليل موزع على هذا الوجه وقوله وأجاب سم بان اختلاف معنيهما لا يمنع البدلية مطلقا الخ كأن هذا الجيب فهم أن قوله باختلاف معنيهما منع للبدلية مطلقا وليس كذلك كما علمت من توزيع التعليل فالناسب الجواب بان ما هنا من قبيل بدل الاشتمال ولا نسلم عدم دلالة الاول على الثاني بل الاول هنا دل على الثاني اذ لا يصح النهي عن المن بمعنى الاعطاء في نفسه لانه مطلوب بل النهي من جهة تتعلق به كالاستسكان على انه لا يشترط دلالة الاول على الثاني في بدل الاشتمال لوجود أمثلة كثيرة في كلامهم كما يستفاد من كلام المحقق على الاشموي (قوله بين ياه

حرف علة اذا صله بنو كاب فان أصله أبو لانهم لما حذفوا لامه عوضوا عنها الهمزة بخلاف أب ونحوه فانهم لم يعوضوا من المحذوف شيئا (قوله استثناف ينافي كانه قيل الخ) فيه ان قوله في جواب هذا الاستفهام اني أخاف الله رب العالمين يفيد ان الاستسلام للصائل واجب ولا يجوز دفعه بالقتل ولعله كان كذلك في شرعهم والا فذهب الشافعية جواز دفع الصائل ولو بالقتل الا انه يسن الاستسلام اذا كان الصائل محقون الدم فتدبر (قوله يحذف المتأخر) أى جواب المتأخر (قوله يشمل المقلب) أى بناء على ظاهر التعريف والا فيتمثل جعل ال في المتعاطفين للعهد والمعهود المتحدان لفظا ومعنى فخرج المقلب والمشارك كما لا يخفى اه بعض اخواننا اه شيخنا وقال بعضهم الذي رجحه المصنف ان المقلب مثني حقيقة قال لان التنبيه لم

مفتوحة

تحصل الابد تسمية الشيء باسم مصاحبه اه وذكر هذا البعض بعد ذلك

ان المشترك من قبيل المقلب غير قول الشارح اسم ناب عن اثنين أى اسمين ليدخل فيه نحو القيلتان والجمالان



وغيرهما من تكل منى اسم مذلوله غير واحد بخلاف ظاهر قوله دل على اثنين وخصوصا مع التمثيل والمراد بالاتحاد معنى ان حقيقة المعنيين واحدة وان اختلف الشخص ففقط اه لبعض اخواننا اه ٧٧ شيخنا (قوله عالما) أصله

على الماء حذف اللام والالف ووصلت بالعين ألف الماء (قوله غرلة بالغين المعجمة والراء المهملة) في القاموس الغرلة بالضم القلفة والاغرل الاقاف (قوله وقيل عبد الله ابن الزبير) أى قيل ان هذا الرجل السائل عبد الله الخ (قوله وهو بعيد) لقائل ان يقول لا بعد فيه بل هو الظاهر ولا ينافيه قوله تعالى قالوا أجبتنا لان ذلك من كلام فرعون لان كلام السحرة على ما أفاده الجلال في تفسير سورة طه على انه يمكن ان يقال دعواهم السحرة ولا ليس على طبق الاعتقاد بل صرح بذلك الشيخ الجمل في حاشيته هناك اه بعض اخواننا اه شيخنا وقوله ولا ينافيه قوله تعالى قالوا أجبتنا الصواب قال أجبتنا لانه هو التلاوة وقد سرى له هذا من قول المحشى فقالوا أجبتنا لتخرجنا الخ تذر (قوله ان بقدر الاعراب على

مفتوحة وكسرة لازمة) احترز بلازمة من كسرة يومئذ (قوله واحترز بذلك من الوجودية) نحو ولما جاء أمرنا نجينا هودا وقوله والتي بمعنى الانحوان كل نفس لما عليها حافظ ونوقش بان هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز الا ان يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم لثلاثيهم عموم الحكم لا فراط لما في هذا الاحتراز تنقيح المحكوم عليه ليصح اطلاق الحكم اه يس (قوله فيقدر متصلا لان أمر يتعدى بنفسه) أى فيقال أمرتك الخبر كما يتعدى بالباء فيقال أمرتك بالخبر ثم ان هذا لا يناسب تقديره أولا مجردا وان أجيب عنه بأنه حل معنى ولعل في عبارته سقطا وحققا وفيه انه يلزم تقدير العائد مجرورا وهو لا يجوز حذفه الا اذا جر الموصول بمثل ما جريه العائد نحو م بالذى مررت فيقدر متصلا الخ وعسارة يس قواه لما يقض ما أمره أى لم يفعل ما أمره ربه به وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا أى ما أمره به ورد أن شرط حذف المجرور ان يجزى الموصول بمثل ما جريه وان قدر غير مجرور لان أمر قد يتعدى للثاني بنفسه فان قدر متصلا لم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منفصلا فهو لا يحذف لان حذفه مفوت الغرض الذى انفصل له ويجب ان لا يلزم من منع ذلك ملغوظا به منعه مقدرا لزوال القبح اللفظي وعن الثاني بانه انما يمنع لاجل اللبس المحاصل ولا لليس هنا (قوله وهو ممنوع) أى كما قال ابن مالك وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا \* ولا يرد على ذلك قوله \* وقد يبلغ الغيب فيه وصلا \* لان محل الجواز اذا اختلف الضميران تذكريا أو تانيثا أو افرادا وتثنية وجهان نحوهم أحسن الناس وجوها وانضر هموها وأما عند الاتحاد في ذلك كما هنا فلا يجوز لوجود القبح (قوله اذا حصل اللبس) أى كما في اياك نعبده فانه لو حذف الضمير المنفصل لتوهم السامع تقدير الضمير مؤخر عن الفعل فيفوت المحصر مع ان المقصود المحصر وهذا هو اللبس (قوله نحو لم يضرب زيد أمس) في التمثيل به الاعتراض الآتي في التمثيل بالآية (قوله بأن النفي لم ينقطع أصلا) لان النفي مقيد بالحين اذا التقدير لم يكن فيه شيئا مذكورا والمراد بالحين الذى لم يذكر فيه أربعون سنة لم يذكر فيها لانه كان مصورا من طين ان أريد بالانسان آدم عليه الصلاة والسلام أو مدة الحمل ان أريد به الجنس ولا شك ان انتفاء الذكرك في هذا الحين المخصوص متحقق حين نزول الآية ومستمرا الى الآن ولا ينقطع هذا الانتفاء الا بالذكرك في ذلك الحين (قوله فلا تعرض في النفي اليه لا بنفى ولا اثبات) المناسب ان يقول فلا تعرض اليه لا بنفى ولا اثبات (قوله بخلاف النفي الذى لم يقيد بنظر) نحو لم يقم زيد (قوله فانه يستغرق الاوقات) أى بمراعاة القاعدة الخارجية لا بحسب أصل الوضع وذلك ان لم موضوعه لنفى الحدث في أى جزء من أجزاء الماضى ويحمل على الاستغراق بمراعاة أن الأصل في كل شئ حصل انما هو استمراره فاذا وجد الحدث قبل زمن النطق أو فيه لم يستمر نحو لم يقم زيد ثم قام فهذا هو مثال الانقطاع لا الآية المذكورة وقد يدفع اشكال ابن السبكي بأن مرادهم أن لما موضوعه للانتفاء المستمر الى زمن الحال بحيث لا يصح ثبوت الحدث في جزء من الأجزاء الماضية الى الآن فلا يجوز أن تقول لما يقم زيد أمس ثم قام اليوم فالنفي في لما متصل بهذا المعنى بخلاف لم فانها موضوعه للانتفاء في أى جزء من أجزاء الماضى لكن يحمل على الاستمرار عند الاطلاق بواسطة القاعدة السابقة وحينئذ يجوز ان يقيد الانتفاء فيها بوقت مخصوص فلا يكون الانتفاء حينئذ متصلا بالمعنى السابق أعنى عدم وجود الحدث في جزء من

الف هذان) وفي نسخة على ألف هذا وعلى كل فالمراد على ألف المفرد الموجودة لألف التثنية المحذوفة. (قوله والثاني دليل لكون اللحن في القرآن من الأشد) قد يقال ان المراد من الاول ان اللحن في القرآن من أشد المنكرات شرطا والمراد

من الثاني ان العرب كانت تستقيم الحن في الكلام مطلقا بغير الاستقباح بمقتضى الطبع لا بمقتضى الشرع سواء كانت العرب أهل اسلام أو لا فهذا ٧٨ الدليل الثاني على لا شرعي فهو غير الاول بالكلية تأمل (قوله في أنا أبو

الاجزاء الماضية الى زمن التكلم فتقول لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم ثم رأيت عن شيخنا ما يؤيد ذلك فحمدت الله ونص ما الشيخنا قوله مستمر لا تنسأ الى زمن الحال طاهره ان اتصاله باستغراق الظرف لا يكفي فلا يصح لما يقسم أمس ثم قام الآن بل لا بد في منفيها ان يتصل بالحال ويقابل الاستمرار بهذا المعنى الانقطاع بمعنى عدم الاستمرار الى الحال وان كان متصلا باستغراق أجزاء ظرف قيد به والحاصل ان النفي القيد بظرف لا يستغراق مدد الظرف والمطلق لا يستغراق جميع المدد الى النطق والانقطاع في الاول بالثبوت قبل انقضاء الظرف وفي الثاني بالثبوت وقتا ما قبل الحال والكلام في الثاني فاما للنفي المطلق المستغرق ولم للنفي المطلق لكن لا بشرط الاستغراق فيتفرع على ذلك صحة تقييد النفي في لم ضرورة انه لا يشترط الاستغراق دون لما ضرورية اشتراطه فلا اتصال في لم يقم أمس ثم قام بمعنى استغراق مدد الظرف لا ينافي الانقطاع بمعنى استغراق المدد الى زمن التكلم المراد من مقابلة حال لم بحال لما فاندفع اعتراض ابن السبكي على ابن مالك وأبي حيان نعم ان صح لما يقم أمس ثم قام صح اعتراضه لانه حينئذ يكون لافرق في التقييد انما الكلام في الاطلاق لكن ظاهر كلامهم عدم الصحة تأمل (قوله والذوق هو قوة ادراكية الخ) هذا غير مناسب هنا ومحل هذا عند قول الشارح والاستعمال والذوق شاهدان به كما وجد كذلك في بعض النسخ والذوق الذي هنا شيء آخر غير ما ذكر (قوله ولعله أراد بالثاني) أي لعل المصنف أراد بالفعل الثاني في قوله وأما ما يجزم فعلمين ما يشمل الخ (قوله عن النافية) نحو ان الكافرون الا في غرور وقوله والزائدة نحو \* ما ان أتيت بشيء أنت تكرهه \* وقوله وغيرهما أي كالمخففة من الثقيلة نحو ان هذان لساحران على قراءة كسر الهمزة وسكون النون وهذه هي أوجهها الاربعة المشهورة قال في المغني وزعم قطرب انها قد تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكري وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذا التعليلية (قوله ومن للتبعيض) أي للبيان المشوب بتبعيض أخذ من آخر عبارته (قوله) ويخرج على هذا ما جاء من هذا التركيب (أي من مثل هذا التركيب أو الإشارة في قوله من هذا التركيب للنوع الكلي لا الجزئي الشخصي) (قوله نحو وما بكم من نعمة فمن الله) طاهره ان ما شرطية وفعل الشرط محذوف تعلق به قوله بكم ومن نعمة بيان مشوب بتبعيض ومن الله خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط ويرد عليه انه لا يجوز حذف فعل الشرط الا في باب الاشتغال وكانت الاداة ان نحو وان أحد من المشركين استجارك والا فيما اذا كان الفعل واقعا بعد ان ومنفيا بلا ودل عليه دليل قبل ذلك نحو وأطع الله ولا يغضب عليك ولا يجوز في غير ذلك الا في الضرورة قالوا في جعل ما موصولة بكم متعلق بمحذوف صلة ومن الله متعلق بمحذوف خبر الموصول (قوله ولا بد من مجازي الكلام) أي لغوي أو بالحذف كما بينه بعد (قوله جمع ثنية وهي العقبة) قال بعضهم يحتمل أن يكون المراد الثنايا من الابل والثنية من الابل ما لها خمس سنين وطعنت في السادسة ومعنى كونه طلاعا لها انه كثير البذل لها بالضيافات وغيرها وخصها بالذل لان بذلها يدل على غاية الكرم وعظم السماحة لا سيما عند كثرة بذل ما دونها في السن (قوله وتسبح بدله منه) قال بعضهم لعل الضمير في بها راجع لقبيلة مخصوصة وقوله تجد خطبا أي معدا لا يقاد النار فيه وقوله والجزل العظيم وصفه بالعظم والسكره لا لا يذ ان بعظم كرم تلك القبيلة وذلك انه كان من عادة كرماء العرب أن يوقدوا النار بالليل

النجم) فيه ان المفهوم هنا مختلف فلا حاجة للتأويل (قوله وان كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قبل بالاولى) وجهه الاولوية ان الولد اذا نهى عن التضجير والنهر اذا اجتمع الابلون في كفاله وكانا ثقلا عليه فلان ينهى عن ذلك اذا كان أحدهما فقط في كفاله من باب أولى تخفة المؤنة عليه حينئذ تأمل (قوله ويسأل ما شيء الخ) قبله أيا علماء الهند لا زال فضلكم مداد الدهر يسد وفي منازل سعدته ألم بكم شخص غريب لتحسنوا بارشاده عند السؤال لقصد به وبعده وهذا العمري في الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون برده ومحصل الجواب ان ذلك الشيء الذي شرط للامر المشروط فقد ذلك الشيء عند حصول الامر هو العلية المشروطة للمعينة ولا تحصل الجمعية الا عند فساد العلية ولا يضرب فقد الشرط عند وجود المشروط لانه من قبيل الشرط المعنوي والمهيئ لا من قبيل الشرط الحقيقي (قوله)

على عند حصول الامر هو العلية المشروطة للمعينة ولا تحصل الجمعية الا عند فساد العلية ولا يضرب فقد الشرط عند وجود المشروط لانه من قبيل الشرط المعنوي والمهيئ لا من قبيل الشرط الحقيقي (قوله)

فلما وجدنا المشهور وحدهم (قوله لشبهه بالفعل في يضربون) نفيد أن لمحق علامة الجمع للفعل هو الاصل والوصف محمول عليه  
للمشابهة ولعل وجه ذلك أن علامة الجمع في الفعل تدل على شيئين الجمعية والفاعل لانها اسم ٧٩ وفي الوصف على شئ واحد وهو

الجمعية لانها حرف ثم انه  
يرد على هذا الجواب الذي  
ذكره ان لمحق علامة  
التثنية للفعل هو الاصل  
ايضاً لانها تدل على شيئين  
فيلزم انها لا تلحق الاسم  
الا اذا أشبه الفعل وهو  
الوصف أو العلم المؤول  
بالوصف ولا تلحق النكرة  
الاصلية كيف هذا  
والنكرة الاصلية تثني  
اذ لم يشترط أحد في المفرد  
الذي يثنى أن يكون علماً  
أو صفة قال رجلان من  
الذين يخافون أنعم الله  
عليهما الآن يقال هذا  
الجواب مجرد تحسين والا  
فالمسار على السماع كما  
تقدم نظيره للمحشى رحمه  
الله (قوله ثم يحذف عند  
سبكه) فالمقصود هنا  
وهناك اشتراط وجود  
شئ ثم فقدوه ولبعض من  
تأمل ان ذهاب المصدرى  
ضرورى ولم يقل أحد  
باشتراطه بخلاف ما نحن  
فيه اه شيخنا (قوله ثم  
هذا يسمى عندهم بالهوى  
الخ) اذا لا حظت أن  
العلمية لم تشترط لذاتها  
بل للوصفية التأويلية  
وانها في الحقيقة هي  
الشرط كانت شرطاً

على مكان عال ليرها الضال عن الطريق والمجانح والبردان فيأتى اليها ليسأل عن الطريق وبأكل  
ويتدفأ واذا كان حطب هذه النار كثيراً كان أتم في اظهار ضوئها من بعد دفؤى اليها من كل فج  
عميق وهذا دليل أى دليل على عظم كرم أصحاب تلك النار وقوله والالف للاطلاق ويحتمل أن تكون  
للتثنية ويكون اسناد التاج الى المحط من حيث انه سببه والا فهو لا يكون الا للنار (قوله صحيح  
باعتبار اللغة) أى لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً وهذا مفقود هنا اه  
فاكهى (قوله والاصل فليبادر للعمل الخ) والاصل هنا فلا راد له فان الله الخ يدل على هذا التقدير  
قوله تعالى في الآية الاخرى وان يردك بخير فلا راد لفضله ولا يرد على ذلك انهم نصوا على ان الجواب  
لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى لان محل هذا اذ لم يسد شئ مسداً للجواب والا  
فيجوز كما هنا (قوله ضمير فصل) أى أو تو كيداً أو بدل (قوله والا فهو يتعدى لواحد) أى بنفسه تارة  
تحو كفر زيد نعم عمر ووبخرف الجر أخرى نحو فكفرت بأنعم الله (قوله وانما يكون الاخبار به مسبباً)  
أى اخباراً ثم مستقبلاً متأخر عن فعل الشرط غير الاخبار الواقعة الآن في صيغة التعليل وأجاب  
بعضهم بان الجواب محذوف أى ان يسرق فيتناس فقد سرق أخ له من قبل (قوله سواء كانت عماله  
تتحقق في الاعيان أولاً) الاول مثل افراد رجل والثاني مثل افراد علم وقيام وقعود وغير ذلك (قوله غير  
موجود في الخارج) أى ولا في نفس الامر ايضاً (قوله بمعنى مضمرة) أى الذى هو اسم مفعول الرباعى  
اذ الفعل أضم (قوله أى معقد) لعل الصواب أى معقود فانه اسم مفعول الثلاثى (قوله أى اسم دل  
وضعه الخ) لعل معناه انه اعتبر فيه وصف التكلم والخطاب والغيبة وضعا حتى يخرج ما ذكر (قوله  
وصرح بعضهم بان الاسماء الظاهرة موضوعة للغائب) هذا غير مسلم بل هى موضوعة لمعانها  
الخصوصية من غير اعتبار غيبة في الموضوع له ولا خطاب ولا تكلم وقوله اسم الاسماء الظاهرة من  
قبيل الغيبة معناه انها تعامل معاملة الغائب بحيث اذا كان اسمك زيد امثلاً قلت زيد فعل كذا لا زيد  
أفعل كذا وليس معناه انها موضوعة للذات بقيد الغيبة (قوله يحكى به) أى باللفظ الدال على المتكلم  
وقوله فخرج لفظ متكلم أى لان الشخص لا يحكى عن نفسه بلفظ متكلم بل بلفظ أنا ولو فرض وحكى  
بلفظ متكلم كان التفاتاً لمخالفاً للاصل ولو اعتبرت ان في لفظ متكلم حكاية عن نفسه ولو على طريق  
الالتفات كان الكلام على تقدير فقط أى يحكى به عن نفسه فقط وهذا كما يخرج به لفظ متكلم يخرج به  
لفظ زيد اذا كان مستعملاً في المتكلم وان كان خارجاً بما سبق ايضاً وكذا يخرج زيد اذا كان مستعملاً  
في مخاطب أو غائب بما خرج به لفظ مخاطب وغائب تدبر (قوله شخص توجه اليه الخطاب) أى به  
أى بهذا اللفظ والا فخرج مخاطب غير ظاهر (قوله وبالغائب شخص غير متكلم الخ) هذا التفسير  
لا يفسد خروج لفظ غائب كما هو ظاهر فلا بد من اعتبار تقدم الذكر حتى يخرج ما ذكر والاسهل من  
هذا انك ان براد ما دل على متكلم أى من حيث انه متكلم وكذا يقال فيما بعده فخرج قول من اسمه  
زيد الخ وما واقعة على جامد فخرج عنه لفظ متكلم ومخاطب وغائب لانها مستتقة (قوله مذهب  
البصريين أن الاسم هو الهمزة الخ) وعلى هذا البناء على فتح النون بخلافه على مذهب الكوفيين  
فانه على السكون (قوله والالف زائدة) أى لبيان الحركة في حالة الوقف فهى كهاء السكت (قوله  
وقيل غير ذلك) هو ما ذهب اليه الكوفيين من أن الهاء من هو وهى هى الضمير والواو والياء اشباع

حقيقاً لا معداً ومهيئاً تدبر (قوله الموضوع لهم) أى ولهم (قوله قلت واطلاق المذهب الخ) هذا لا يظهر الا اذا كان غلام زيد  
جعل علماً على الذات للملوكة لزيد في الواقع حتى يكون بين المسمى والاسم مناسبة ولو حفظ في الجمعية حاله قبل العلية كما لوحظ ذلك

في الاعراب والافلام زيد على ليس مدلوله الا الذات المشخصة المعينة بقطع النظر عن كونها مملوكة لشخص آخر يسمى زيدا بل قد يجعل على أعلى شخص لم يتأتى ٨٠ به ملك زيد أصلا اذ لا يشترط في العلم المناسبة فيشذل بجي هذا التفصيل ومثل هذا يقال

في بقية أمثلة المركب الاضافي المجعول علما (قوله نحو جاء عبيد زيد) المناسب لما نحن فيه ان يقول نحو جاء عبيد وزيد اذ عبيد جمع تكسير (قوله نحو عبيد الزود) المناسب لما نحن فيه نحو عبيد والزيد (قوله) بناء مفعول عدم و مرجيا عطف عليه (أى وتر كيا مرجيا وانجمله صفة لمذكر (قوله مع التاء) فيه اشارة الى انه يشترط أن يكون المفرد الذي يجمع جمع لمذكر سالم خاليا من التاء التي ليست عوضا فخرج ما كانت فيه التاء نحو طلحة وعلامة فلا يجمع هذا الجمع ودخل ما كانت تاؤه عوضا نحو عدة وثبة وقلة أعلا ما فانها تجمع هذا الجمع وكان الاولى للمحشى التصريح بهذا الشرط أولا قبل قوله والى ذلك أشرت بقول الخ ليكون هذا من جملة المشار اليه (قوله لها) أى لفعل على لكن بقطع النظر عن كونه بالقصر وقيده بالمد فاندفع قول بعضهم في كلامه نظر فان شرط

وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من أن الميم والالف في هسا والميم في هم والنون في هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله والمعنى المقصود) هو الاختصار وعبارة الفا كهى ولما كان المقصود من وضع الضمائر هو الاختصار والتوصل أخصر من المنفصل قال ولا فصل الخ ويحتمل أن مراده المعنى المقصود في بعض التراكيب وذلك كما في قولك الغلام أعطيته زيدا فانه عند الوصل يكون الغلام هو الاخذ وعند الفصل كما اذا قلت الغلام أعطيته زيدا اياه يكون الغلام مأخوذا فيفوت المعنى المقصود على الوصل وهو كون الغلام آخذا تأمل (قوله رحمه الله بمرجوحية) أى لان الاتصال هو الاصل ولا مرجح لغيره وقوله برحان أى لان الضمير خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ (قوله أى لانها الاولى) أى السابقة وقوله قيل لانك لا تجد الخ علة للعلة وقد عال علة العلة وفيه خفاء والذي في الاشعري وحواشيه ان الاصل ان كان بمعنى الكثير الغالب علت الاصل انه لا يوجد معرفة الاوله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب وديار والاكثر أولى بالاصالة وان كان بمعنى السابق علت الاصل انه لا يتخلو اما أن يكون له صورة في الاسماء العامة الخ تدبر (قوله واما له صورة في العقل) أى فقط وهذا مقابل قوله اما أن يكون له صورة في اللفظ وهذا المقابل بيان لقول الشارح أولا وفي بعض نسخ المحشى وانما له صورة في العقل وكتب على هذه النسخة شيئا هذا غير مستقيم وصواب العبارة لانه لا يتخلو اما أن يكون له صورة في اللفظ أى هيئته في اللفظ أى التلظ أو أى أولا يكون له صورة في اللفظ أى التلظ وانما له صورة في العقل ويجوز أن يراد باللفظ الملفوظ به وكتب يس هذه العبارة على قول الفا كهى هو اما مستر ولا يكون الامر فوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ فعمل ش مثل يس في غيره المحشى الى ما ترى (قوله بان الاستتار في نحو زيد قام واجب) أى لا جائز كما هو مقتضى تعريفهم ومثله زيد يقوم (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا ويبحث في هذا النفي بان سيديويه أجاز في قوله تعالى ان يعل هو وقولك مررت برجل مكرم هو كون الضمير فاعلا وكونه تاكيدا وان استشكل بان القاعدة ان لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيديويه يجوز ان يقال قام هو على الفاعلية اه صبان (قوله فتركيب آخر) فيه ان هذا لا يضرهم أصلا اذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب وكلاهما مهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا اه صبان (قوله والتحقيق) أى لا ما قالوه بل الاستتار دائما واجب (قوله الى مالا يرفع الا الضمير) أى المستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الاصلة فلا يرد أن أقوم مثلا برفع البارز المؤكد للمستتر بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر اه صبان (قوله والى ما يرفعهما) أى الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن اه صبان (قوله فانه قد فسر المستتر جواز الخ) أى فسروه بذلك وهذا اصطلاح منهم ولا مشاحة في الاصطلاح فعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضمير امسترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بان لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بان يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضع اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بجمعناه عندهم منع وان أراد بجمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على ان تقسيم الاستتار

أفعل أن يكون مؤنثه فعلا بالمد لا فعلى بالقصر (قوله وان تستوى أنثى في لفظ مع الذكر) هكذا في نسخ عليه فيجب حذف الياء من في عند التلظ لمتزن البيت وفي نسخ وان تستوى في اللفظ أنثى مع الذكر والمراد بها ظاهر (قوله أو

بالمعنى  
وعليه فيجب حذف الياء من في عند التلظ لمتزن البيت وفي نسخ وان تستوى في اللفظ أنثى مع الذكر والمراد بها ظاهر (قوله أو

أو انعدم) ليس مطاوعا لان باب الانفعال تارة يكون مطاوعا فيشترط أن يكون فيه علاج محسوس وتارة لا فلا يشترط فيه ذلك كما نقله السجاعي في حاشية القطر فاندفع قول بعضهم ان قوله انعدم لمحن (قوله وضمفهما) ٨١ الاولى ابدال الواو ههههه

بان يقول أضفهما لانه من أضاف يضيف لامن صاف يضيف تأمل (قوله أور كجوه) يشمل الاسنادى بل والتقيدى وكلامه أولا فيه سكون عن ذلك كذا البعض اه شيخنا (قوله فان أصله المصطفين) أى فهو باقى الاصل يدل عليه انى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى وهذا لاينافى ان أصله الواو أيضا قد يكون للشي أصلا كالغنى فانه يصح أن يكون أصله الياء أو الواو فاندفع قول بعضهم هذا محال فلما قالوا من أن أصله واوى من الصفوة (قوله سالم من تغييره عن بناء واحده) أى بقطع النظر عن الواو والنون أو الياء والنون ووجه قطع النظر ان كلا من واو الجمع ويائه لما كان معرضا للتفسير بالمحذف لم يلتفت اليها وكذا نون الجمع فانها تزول بالاضافة بخلاف ألف صنوان ونونه ووجه أيضا بان الواو أو الياء أتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جمع الذكور

بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لافرق بينهما الا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه أفاده الصبان عن سم ببعض تلخيص (قوله أى أنواع مواقع) انما قدر لفظ أنواع لانه لو اعتبر الاشخاص لم تنحصر القسمة فى ثلاثة اذ الرفع قد يكون على الفاعلية وقد يكون على النيابة عن الفاعلية وقد يكون على الاسمية لنحو كان (قوله لان المبين يقع فيها) هكذا فى نسخ ووصاياه لان المبني يقع فيها و بعد ذلك فى العبارة سقط كما يعلم من يس أى وسميت مواقع لان المبني وهو الضمير يقع فيها (قوله رحمه الله ان يكون الضمير نانى ضميرين) نخرج ما لو كان نانى اسمين أو لهما مظاهر كقولك زيد الدرهم أعطى عمر اياه أو زيد أعطى عمر اياه أو اياى أو اياك فيجب الانفصال وقوله أوله ما أعرف خرج ما لو كان غير أعرف كاعطاك اياه أو أعطاه اياك أو اياى فيجب الفصل وقوله غير مرفوع والاوجب الوصل كضربتك لكن محل ذلك ما لم يكن الثانى خبر المكان أو احدى أخواتها كما يعلم مما بعدوا بشرط كون الاول أعرف لان الثانى حينئذ لا غضاضة فى تبعيته له ولا فى محو له بخلاف ما لو كان أعرف من الاول أو مساويا له فانه يأنف من تبعيته له (قوله نسبة الى الشخص باعتبار كونه معينا) أى النسبة الى الشخص بشرط اعتبار التعيين والنسبة اليه لكون مدلوله ذلك (قوله ولهذا يمنع أن يقال انخ) أى فى غير مقام التعليم (قوله وهو معنى الوضع) المناسب لما بعده وهو أعم من الوضع لكن ستعلم ما فيه (قوله وانما عبر بعلق دون وضع ليشمل العلم المنقول) فيه ان الوضع شامل للوضع الاول والثانى والمنقول موضوع وضعه ثانويا الا ان المتبادر من الوضع الاول نتم لو قال ليشمل العلم بالغلبة لكان أولى فانه غير موضوع لما غلب عليه ومن عبر بالوضع يحتاج فى ادخال ذلك لان يراد بالوضع ولو تزيلا فان استعمال المستعملين منزل منزلة الوضع (قوله واما السبع المعروف) ليس مقابلا بل هو بيان لنوع منه اذ هو الاسد اه شيخنا (قوله صرمتى) بفتح الصاد والراء وسكون الميم وفتح التاء وقوله يجب بفتح الجيم وقوله يورثه بفتح الراء مبنى للجهول والكلاية هو الذى لا أصل له ولا فرع (قوله بان يشبه الفرد بعلم الجنس) أى بمدلوله والاولى أنه مجاز مرسل من اطلاق اسم الجزء وارادة الكل اذ الفرد الماهية وشئ آخر وقوله بجامع التعيين هذا قاصر اذ لا يجرى فى اطلاقه على الفرد الماهية لكنه بناء على ما أتى له اذ قد فهم انه خاص بالمعين بدليل انه جعل قوله ويجوز انخ عين ما قبله اذا جعلت لفظ صاحب أصليا (قوله بزيادة صاحب) لازيادة بل المراد افادة انه كما يستعمل فى العين كذلك يستعمل فى الماهية من حيث ما فيها من الماهية أى استعمالا حقيقيا (قوله وانما احتاج الى زيادة صاحب) أى وانما احتاج شئ الى القول بان لفظ صاحب زائد فى كلام الشارح (قوله ليغاير ما قبله) فيه ان للغايرة حاصلة اذ الاول الفرد فيه معين بدليل اسم الاشارة والثانى مبهم بدليل من حيث هو (قوله وظاهر هذا الثانى كالاول) من أن هذا الظهور وما الخفاء (قوله هذا التفريع غير مناسب انخ) هو مناسب لان الكلام فى صاحبها الماهية (قوله ولهذا قال العلامة انخ) فيه ان يس لم يقل ما ذكر فى مثل هذه العبارة انما كتب عند قول الفا كهى واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه فى الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا أى بلا تعيين كاسد اسم الماهية السبع يقال أسدا جراً من ثعلب اه جعل الجراءة نظرا الى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد لا يخلو عن خفاء (قوله انما يناسب الاطلاق

١١١ - تقرير والنون أتى بها جبر للمرافاة من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤث بها المحض الجمعية والذى يجعل المقرب به متغير اهوال الذى يؤتى به محض الجمعية كالف صنوان ونونه (قوله بما نزل لما قبله) الاولى لمن قبله (قوله إلا ان



صاحب بان المراد الخ) الاولى في الجواب انه لا يضر الاخذ من السابق اذ المقام يقتضي الاطناب والتصریح والا فالانبياء وكتبهم  
وسائر ما يجب الايمان به مأخوذ ٨٢ مما انزل الى رسول الله عليه افضل الصلاة وأتم السلام اذ لا معنى للايمان به الا الايمان

(الاول) فيه انه لا يناسبه لان ما سبق في المعين وما هنا في المبهم (قوله قلت ويمكن انه أشار الخ) هذه  
الاشارة متأنية مع عدم زيادة صاحب فان جعلها للصاحب يفيد ان جعلها للمساهية تسمع ومراده ان  
صاحب قصد به ذلك مع زيادته أولا وقد علمت حاله (قوله قد علمت مما تقدم ان علم الجنس الخ) بناء  
على غير أساس فان مراد الشارح انه لا يصح الاطلاق على الشخص حقيقة باعتبار شخصه أي بقطع  
النظر عن وجود الحقيقة فيه يدل لذلك انه هنا عبر بالشخص أي الذات المحفوظ فيها الشخص  
للمساهية وفيما سبق عبر بصاحب الحقيقة أي صاحب المحفوظ فيه الحقيقة وقول الشارح على  
شخص ثابت في أسد خاص كل ذلك مجرد التمثيل لا للتقييد (قوله ان هذا التعيين يرجع للمخاطب)  
أي يكون معينا عند المخاطب وهذا ليس معينا اذ الغرض انه غائب ولفظ ثابت يشعر بأنه لا حضور  
له عند المخاطب لكن سياقي للحمشي ما فيه وقوله بل التعيين راجع للواضع المحاصل ان  
الاقوال ثلاثة قيل راجع الى المخاطب وقيل راجع الى الواضع وقيل راجع الى المستعمل (قوله  
وقد قال المحقق المحلى الخ) فيه ان هذا شاهد عليه ومؤيد لما قلنا (قوله معروفا أو منكرا) نعم في اسم  
الجنس (قوله في الفرد المعين) هو الاحتمال الاول في الشارح وقوله أو المبهم هو الاحتمال الثاني فيه  
وقوله من حيث اشتماله الخ مفهومه انه لا من هذه الحيثية لا يجوز الاطلاق على وجه الحقيقة وهذا  
المفهوم هو عين قول الشارح ولا يجوز الخ والحاصل ان قول الشارح فان كلام من هذه الالفاظ الخ  
تعليل لكونه علما جنسيا لا شخصا وقوله تقول لكل أسد رأيت الخ وقوله ويجوز ان تطلقها الخ بين  
به تفصيل الاطلاق على الفرد أي انه تارة يكون معينا كما في الاول وتارة يكون مبهما كما في الثاني  
وقوله ولا يجوز الخ يسان لعدم صحة اطلاقه على الشخص من حيث تشخصه والكلام كله في الاطلاق  
الحقيقي لا المجازي هذا ما ظهر لي في فهم هذا المقام ثم رأيت عن شيخنا قائل بعد ما قرر الكلام على  
الوجه المذكور هذا ما حضر لدي في تحرير هذا المقام وبه يندفع ما أورده من الكلام فعليك  
السلام وعليه وعلينا راحة الملك العلام فحمدت الله (قوله فتدبر في المقام الخ) قد تدبرنا فيه بحسب  
الامكان عاملنا الله بالطف والاحسان (قوله اطلاق التبر كيب على ما ذكر الخ) هذا الاحتجاج اليه  
الاعلى الاصطلاح المنطقي بخلافه على الاصطلاح النحوي على ان ما قاله لا يظهر في التركيب المزجي  
اذ هو ليس مركبا قبل العلمية كما يأتي له الآن يقال يكفي الاعتبار (قوله ويعطى الثاني حكمه ما لو  
كان مفرد الخ) فيه نظر بالنسبة لابي هريرة فان هريرة قبل التركيب مصروف اذ هو اسم جنس  
تصغير هريرة ولو فرض ان هريرة كان قبل التركيب علما على شخص مشاقلنا لو فرض انه لو لم يكن  
علما كان قبله مصر وفاقا بعده ممنوعا من الصرف فلا يلزم موافقة ما بعدا العلمية لما قبلها خلافا لما  
يفهم من كلامه (قوله وهو كل كلمتين الخ) هذا ضابط التركيب المزجي ولم يذكر ضابط التركيب  
الاضافي وهو كل كلمتين نزلت نائنتهما منزلة التنوين مما قبلها (قوله أي في لزومه لحالة واحدة) أي  
في لزوم ما قبلها لحالة واحدة سواء كانت فتحة أو غيرها كالسكون أي وفي جريان الاعراب على ما بعدها  
ولو كان الاعراب محليا وكان الاولى ذكر هذا لاجل ان يظهر تفرع دخول نحو سيبويه في التعريف  
تدبر (قوله وحكي عن بعضهم فتحها الخ) لعل هذا البعض يعربه اعراب المتضايقين فيجعل الاعراب  
على الجزء الاول والجزء الثاني مجرور بالفتحة دائما فيكون ممنوعا من الصرف بناء على ان كرب اسم

بالجميع كذا البعض اه  
شخنا (قوله وهو بعيد)  
أي لان العطف على  
الضمير المجرور لا يجوز عند  
البصريين الا باعادة الجار  
وايضاعده الفصل  
(قوله ويحتمل انه عطف  
الخ) هو بعيد أيضا لما  
يلزم عليه من العطف  
على المجرور من غير اعادة  
الجار وهو لا يجوز عند  
البصريين كما تقدم  
(قوله والمقطوع عن  
العطف هو الصائبون  
وحده) فيه الرجوع  
للعطف بعد القطع  
فلا حسن ان يجعل  
النصارى عطفًا على  
الصائبين لا على الذين  
اه شخنا وفيه ان  
الرجوع للعطف بعد  
القطع لازم للشارح في  
الآية الاولى فان المؤتون  
الزكاة عطوف على  
الراشخون بعد قطع  
المقيمين عن العطف فاذا  
لم يكثر الشارح  
بالرجوع للعطف بعد  
الانصراف في الآية  
السابقة فلا يكثر به  
في هذه الآية أيضا وان  
كان عنه مندوحة بقطع  
الكل كما صنع الشارح

فأمل (قوله كما قطع في الآية السابقة المتعين) لكن فرق بين القطعين فالظاهر ما صنعه الشارح اه شخنا تأمل للكرية  
فاني لم يظهر لي وجهه الآن يقال ان وجهه هو ما أسير اليه في القولة قبل هذه ان قطع الذين هادوا والنصارى الى الرفع كالصائبون

يمكن لثلاث لزم الرجوع للعطف بعد الانصراف عنه بخلاف قطع والمؤن الزكاذ إلى النصب كالمقنين فإنه غير ممكن لوجود الواو التي هي علامة الرفع في المؤن وأغتر القطع هناك وقد يقال وإن لم يمكن قطع المؤن ٨٣ إلى النصب يمكن قطعه إلى

الرفع على الابتداء والخبر محذوف ويكسبون في قطعه إلى الرفع وقطع ما قبله إلى النصب الإشارة إلى تفاوتهما في الرتبة ان قلت لو قطع الأول إلى الرفع والثاني إلى النصب لكان أولى ليكون فيه إشارة إلى علو رتبة الأول عن رتبة الثاني قلت لو قطع الأول إلى الرفع والتس الأمر على السامع لتبادر ذهنه حينئذ إلى التبعية لا إلى القطع بخلاف رفع الثاني فإنه يحمله على القطع لثلاث لزم الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه (قوله لأن الجمع أوسع دائرة الخ) فيه أن اسم الجمع كالجمع في كونه لابد أن يكون أعم من مفردة لا مساويا ولا أخص والافهام معنى كونه اسم جمع حيث لم يفهمناه في الجملة إلا أن يقال ليس مراد هذا القائل اسم الجمع المشهور بل مراده أنه اسم بجماعة (قوله لم يستوف الشروط) أي لأنه اسم جنس جامد ليس يعلم ولا صفة ان قلت قال الرضي تبعا

للكربة فيكون فيه العلية والتأنيث (قوله قال الزمخشري الخ) مقتضى حله أنه اسم مفعول فلا شذوذ في كسر داله ومقتضى قوله وفيه شذوذ الخ أنه ليس اسم مفعول وفي الصبان معدي كيرب بكسر لدال شذوذ والقياس فتحها كرمي ومسمى قاله المصريح هنا لكن قال في باب النداء معنى معدي كيرب عداه الكرب أي تجاوزاه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلان مرمي فلا شذوذ في كسر داله لا مفعول فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف بانه إذا القياس تشديدها كما في مرمي أه أقول قال ويبعد ولم يقل يفسد لعله لأنه قد يتصرف فيه عند التركيب تدبراه شيخنا (قوله وهو ما تركبه قبل العلية) هذا شامل للركب الاضافي ولو قال في ضابطه وهو كل كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى لكان أولى (قوله وحكمه ان العوامل الخ) قلذ كرهذا الشارح فلا حاجة لكتابتها هنا إنما الشنوا في كتبه على الفا كهى وليس فيه ما ذكر فهذا سهو من انحشى رجة الله عليه (قوله ولا ينبغي أن ماصدر باب أوام الخ) هذا لا يناسب كلام الشارح إذا الأقسام على كلام الشارح متباينة فالكنية هي المصدرة باب أوام مطلقا واللقب هو المشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بمدح والاسم هو الذى لم يصدر بمدح أو ذم ولم يشعر بمدح أو ذم وإنما هذه العبارة كتبها العلامة الشنواي على الفا كهى وهي مناسبة هناك وعبارة الفا كهى وهو ما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد وأسماء أولقب وهو ما أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو بضعته كبطة وقفصة أو كنية وهي ماصدر باب أوام كابي عمرو وأم عمرو اه فطريقة الفا كهى غير طريقة الشارح (قوله كائنا ما كان) مستغنى عنه (قوله وان ما استعمل الخ) هكذا في بعض النسخ كتابة هذا بعد قوله كائنا ما كان وفي بعض آخر بعد قوله كائنا ما كان والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا وان ما استعمل الخ وهذا هو الصواب وهذا الذى استظهره طريقة ثالثة وهناك طريقة رابعة وهي ان ما وضع للذات أولا فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدر أو لم يصدر ثم ما وضع نائبا وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ثم ما وضع ثالثا وأشعر فهو اللقب والأشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه في الموضوع أولا والأشعار وعدمه غير منظور إليه في الموضوع نائبا كذا نقل عن سم وهناك طريقة خامسة وهي ان الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب هو الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فيبينها التباين وان الكنية ماصدرت باب أوام سواء وضعت أولا أولا أشعرت أولا فتجتمع كلامهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وهناك طريقة سادسة وهي اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحينية وبرد على الطريقة الثالثة كالرابعة والخامسة ان ما وضع نائبا ولم يشعر ولم يصدر لا يدخل في القسمة فيلزم القول بالواسطة ويرد على الرابعة أيضا ان اللقب عليها لا يشمل ما وضع نائبا وأشعر وان الكنية عليها لا تشمل ما وضع ثالثا وصدر فيلزم القول بالواسطة وهو خلاف المقرر وأيضا اشتراط كون وضع الكنية نائبا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كما في أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيته وهذا أيضا وارد على غير الرابعة كطريقة الشارح والطريقة الثالثة وخبر الطرق طريقة الشارح إذ تشمل في كل قسم ما وضع أولا أو نائبا أو ثالثا وهكذا وقل المحدثين اسمها كنيته المفسد أن الاسم يجمع الكنية يجب عنه بان معناه أنه لا اسم لها إنما كنية فقط وان اختار العلامة الصبان الطريقة الخامسة

للكشاف وغيره أنه في الأصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يحتم به والقالب لما يقلب به الشيء من حالة إلى حالة لأن جميع المخلوقات لا مكانها وافتقارها إلى مؤثر يعلم به ذاتها ووجدتها وتدل عليه ولما غلب على الاعتقالات منهم كعالم البربر وعالم المغرب وعالم

التام وهكذا جمع بالواو والنون ليم الجمع هذه الاصناف كلها فينشد ~~يكون~~ مستوفيا للشروط قلت اشترط في التصريح ان تكون الصفة التي تجمع ليس علما ولا صفة هي المشهور أو هو وصفة لا تقبل التاء فهو فاقده شرط على كل حال تأمل (قوله كل ثلاثي) أي كل جمع اسم ثلاثي فكلامه على حذف مضاف لان باب سنون هو الجمع لا المفرد المذكر (قوله قضيت سنون) هكذا في بعض النسخ فيكون قضيت منيا للفعول وسنون نائب فاعل مرفوع بالواو وفي بعض النسخ قضيت سنين وعليه فالفعل أ يضامني للفعول لامبني للفاعل مضعفا لثلاثي تحتل الوزن وسنين مرفوع بضمه على النون بناء على اعرايه كحين وفي عبادة قضينا سنينا تأمل (قوله من قصرها) بكسر القاف وسكون الصاد للضرورة والاختصاص الفتح تدبر (قوله أرى عندي) يقرأ بحذف الياء من عندي لاجل الوزن

والسادسة (قوله مع النهي عنه) أي نهى تحريم ولولم يكن اسمه محمدا (قوله فأجاب عنه بأنه اسمه لا كنيته) حرره في كتب الفروع فان الظاهر ان المدار في الحرمة على جعل هذا اللفظ أعني أبا القاسم علما سواء اعتبر براسمها أو كنية أو غيرها اذ هذه امور اصطلاحية اعتبارية لا تدخل لها في الاحكام الشرعية تأمل (قوله مناه ذبح أبوه) في بعض النسخ وسمي بذلك لان أباه ذبح جزورا (قوله أي على تأويل الاول بالمسمى الخ) أي في نحو جاء سعيد ذكر زاي أو تأويل الاول بالاسم والثاني بالمسمى في نحو كتبت سعيد ذكر زندير (قوله وإشارة اليه) أي حسية بالجوارح لا عقلية لانها متى أطلقت تنصرف للاولى فلا يرد ان الضمير يشار به للعاد اليه والمظهر الشكره الى واحد من الخمس غير معين والمعرفة الى واحد معين فاستعمله في المشار اليه إشارة عقلية مجاز ثم الإشارة المحدودة الاصطلاحية والمأخوذة في التعريف لغوية فلا دور (قوله على ذيا) أي في قوله أو تحلني بربك العلي \* اني أبويالك الصبي

(قوله وهل الالف متقلبة الخ) مقتضاه ان الاصل اما ذى أو ذوو وعلى كل محرك العين أو سا كنها وعلى كل فالحذف العين أو اللام فتكون الصور ثمانية لكن في الصبان وأصله ذى بالتحريك بدليل الانقلاب الفاحذ فتلامه اعتبارا وقياس عينه ألفا التحريكها وانفتاح ما قبلها وقيل ذوى لان باب طويت أكثر من باب حيت وقيل ذى باسكان العين والحذف العين والمقلوب ألفا لللام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك (قوله لان الانقلاب عن المتحرك أولى) هذا يفيد ان الساكن يقلب ولعله ينقل الحركة اليه ولذلك كان أولى ومقتضى كلام الصبان السابق انه عند تسكين العين يكون المنقلب هو اللام فحرر (قوله ومذهب الكوفيين ان ألفا ذاتا زائدة وهو ثنائي) وقال السرافي انه ثنائي الاصل وألفه أصلية اه صبان (قوله في الرفع) أي في وقت الرفع وهذا حل معنى لان الطرف على معنى في وقوله ولفظ جوا ونصبا أي ورفعا كما هو ظاهر وقوله والمعنى ويعربان بالياء الخ هو حل معنى والافقوله وبالياء معطوف على قوله بالالف الواقع حالا أخذ من كلامه قبل (قوله والاصح ان ذان الخ) يمكن ان الشارح جار على هذا ويكون معناه انه عند اقتضاء العامل الرفع ينطق بهما بالالف وليست ألف الرفع بل هما مبنيان تدبر (قوله وما عطف عليه) ينبغي قصره على المثني والاداء الجماع في المعنى كتر تدبر (قوله عوان بين ذلك) أي متوسطة بين الغرض أي السنة والبكر أي الصغيرة (قوله أي أسألكم بالفضل) هو العلم وذلك ان قائل هذا الكلام جاء الى القراء وهو يعلم الناس فقال له ما ذكر (قوله في الرزق) من جلته العلم (قوله وحذفت الالف) أي لا لتقاء الساكنين (قوله وفي القرآن العزيز لعلم الخ) ان كان المراد بذات هي الصديق رأى القلوب وهي باطنة فاضافة بواطنها وخفياتها اضافة صفة لموصوف صحيح ان الذات مستعمل في الحقيقة ونفس الشيء وان كان المراد ببواطنها حالها الباطنة فذات بمعنى صاحبة ولا شاهد حينئذ اه شيئا (قوله وخطا علماء الكلام الخ) يمكن ان التخطئة من حيث ان حق النسبة ذوو وكفى الصبان على الملوى كذا وحديثه (قوله اعترضه بعضهم الخ) يمكن دفعه بان الكاف للتنبير لا للتشيل وهو وان كان بعيدا من صنيعة أولى من التخطئة (قوله اعلم انه قد يستعار للقريب) الفاعل ضمير يعود على المقرون بالكاف (قوله المجرى أى من الكاف) أى الذى هو للقريب وهو نائب فاعل يستعار

لما بعدهما فقد فصل منها براد ومثله في ذلك لو كان فيهما آلهة الا الله بناء على ان حركة الهاء اعراب الا فهي مفصولة منها بلفظ الجلالة والاشترط هنا كاشترط الذى ادعاه الشيخ في الافعال الخمسة وقلنا على المشهور اشار الى ان

قوله

لما بعدهما فقد فصل منها براد ومثله في ذلك لو كان فيهما آلهة الا الله بناء على ان حركة الهاء اعراب

الا فهي مفصولة منها بلفظ الجلالة والاشترط هنا كاشترط الذى ادعاه الشيخ في الافعال الخمسة وقلنا على المشهور اشار الى ان

الظاهر خلافه وان الحركة على المضاف اليه اعرابه واما اعراب المضاف فتعذر ولا يمنع منه كون الاسم على صورة الحرف اهـ ولله ان تقول الاشتراط صرح به في الافعال الخمسة حيث قيل النون علامة للرفع في الفعل ٨٥ المضارع اذا اتصل به ضمير المخ

بمخلاف ما ذكره فانه من الضروريات كما قاله هو فيما سبق وما استظهره آخرايدفع بان حركة الله لا تصلح اعرابه فلتكن حركة زائدته له شخنا وبرد على هذا الشان ايضا ان زاد لم يفصل بين لا وعرابه اذا اعراب لم يتأخر عن زائد بل هو قائمه لان يقال بناء على ان الحركة بعد الحرف كما هو التدقيق السابق الذي تبني اللغاة على خلافه وقوله ولا يمنع منه كون الاسم على صورة الحرف فيه انه مانع اذا الحرف كما لا يظهر عليه اعراب لا يقدركم كما لا يخفى (قوله هذا من لوازم كون الاولى الخ) ليس مراده الاعتراض بل مجرد البيان والافعال هنا وهناك محتاج والملاحظ هناك من حيث الجزئية وعدمها وهما من حيث الدلالة وعندها وهو كاف ندبر (قوله ليس لانه موضوع له) اي بل لانه علامة عليه (قوله لا واد النسوة) سبق فلم والصواب لا في النسوة (قوله الذي يقال له في

(قوله ونحو ذلك لكن الخ) فيه ان هذا من الشق الاول فكان الاول الذي ذكره قبل قوله ويستعار البعيد الخ وقد يجب بان هذا مستأنف جواب عن شبهة ترد على الآية هي هلا عبر بذلك أو بهذا في الموضوعين فاشار الى أن التعبير بذلك نكتة في جانبها ونكتة في جانبين (قوله كذا في الجامع) بعده في يس وفي الرضى قد ينزل المخاض منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الاشارة بلفظ الغائب وذلك اذا كان المشار اليه لفظا مسموعا لانه بالتلفظ زال سماعه كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم والمشار اليه ضرب المثل المحاضر اهـ في التعبير بان هذا هو مراعاة قرب المراجع وفي ذلك تتلوه انقضاء التلفظ بالآيات السابقة تدبر (قوله أي ويستعملان الخ) يصح اعرابه بالالف وما عطف عليه أحوالا نظير ما سبق (قوله أي جماعة الذكور) أي الذوات ودفع بهذا ما يتوهم من ارادة الجمع الاصطلاحي وكذا يقال فيما بعد (قوله على حدث معين) خرج اسماء الزمان والمكان والآلة وقد وضع ذلك الصبان في حاشيته على مختصر السعدنقل عن صاحب الاطول (قوله وكان حق الاعراب) أي الظلي اذ هي مبنية كسائر الموصولات (قوله المذكور آنفا) أشار بذلك الى أن ال في الوصف للعهد المذكور (قوله كالمجرد من اللام) أي فانه يعمل أيضا لكن اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ولو قال لا المجرد من اللام لصح أي اذا كان بمعنى الماضي كما هو الغرض (قوله وقد توصل ال بالمضارع قليلا) أي في الاختيار وهذا عند ابن مالك والاختش وقوله أو اضطرارا أي عند الجمهور فأو لتوزيع الخلاف (قوله معهودة) أي بان يعلمها مخاطب ويعلم تعقلها بمعين اما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا والفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة لصفتها (قوله التهويل) أي التخويف وقوله والتفخيم أي التعظيم أي المجرد عن التخويف وقوله نحو فغشيم الخ مثال للتهويل ومثال التفخيم نحو فأوحى الى عبده ما أوحى (قوله وأما جملة القسم) أي المقدرة المدلول عليها باللام (قوله والحكم عليها) أي على جملة الصلة من حيث هي فهو راجع لاول الكلام لا لقوله ليبطن وهذا جواب عن سؤال تقديره ان شرط الجزئية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد في شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر فلا يصح اشتراط كون جملة الصلة خبرية ومحصل الجواب ان تسميتها خبرية انما هو قبيل جعلها صلة قال المحقق في حاشية الاشعري ويحتمل عدم موافقة النجاة لعلماء المعاني على هذا الشرط (قوله حيث يجوز الامران) أي بان كان مفردا غلطا وأريد به غير المفرد كمن وما في مراعاة اللفظ قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك ومن مراعاة المعنى قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك لكن محل مراعاة اللفظ مالم يحصل لبس نحو اعط من سألتك فلا يقال من سألك اذ لو لم تلحق علامة التانيث مع ارادة المؤنث حصل الالباس بالذكر فان قيل الالباس بالمفرد موجود في آية من يستمع اليك فهل روعي أحجب بان في سياق الآية ما يدل على المراد فلا لبس أو قبح فحوم من هي جراه أمك اذ لو قيل من هو جراه أمك لزم الاختيار في جملة الصلة عن المذكور بالمؤنث أو هو أجر أمك لزم تخالف الموصول وخبره لان الموصول وصلته كشيء واحد فكانك أخبرت عن مذكر بمؤنث فيجب في الموضوعين مراعاة المعنى ومالم يحصل للمعنى سابق والافتحار مراعاته نحو

وان من النسوان من هي روضة \* تهيج الرياض نحوها وتضوح

غير القرآن العطف على التوهم) قيل هو هنا غيره وانما يتم أنه هو بدون ملاحظة أن الموصولة مضمرة معنى الشرط وهو لا يتأق في القرآن اهـ شخنا (قوله ضمت معنى الشرط) أي لوحظ فيها ما في من الشرطية من العموم والابهام ولذلك يؤتى في خبرها بالفاء



وليس المراد انهم ادلت على التعليق الجزئي الذي يدل عليه بان والا كانت شرطية حازمة لا موصولة تأمل (قوله لتوالي الحركات في كلمتين) وهما يصبر والغاء ٨٦ الواقعة في خبر البتداء والحركات المتوالية في هاتين الكلمتين ثلاثة حركات الباء وحركة

فان قوله من النسوان عاضد للمعنى التأنيث في هي ويقال هاج النبت يابس وكذا تصوح وقوله أوتعين أحدهما أي كما في صلة آل فانه يجب مراعاة المعنى (قوله بجملة واحدة) ليس بقيد (قوله بالمفرد) العالم فيه قصور وفي بعض النسخ بالمفرد العام أي العام للمذكر وغيره مما ليس مؤثما عاقلا أو غيره (قوله أي للثني) أي الاثنين ودفع بهذا ما يتوهم من ارادة فعل الفاعل (قوله وجع القلة آتن) أي بعد الهمزة وذلك المدب بدل من الهمزة الثانية عملا بقول الخلاصة ومدا بدل ثاني الهمزين من \* كلمة ان يسكن كآثر واثمن

(قوله فان أريد بهما الثبوت الخ) فيه انه متى أريد بهما ذلك كانا من قبيل الصفة المشبهة كما أفاده يس (قوله وزعم ابن عصفور الخ) مبني على ان ذو خاصة بالمفرد المذكر وهذا مقابل لكلام المصنف (قوله على معنى القلب) وهو البئر المطوية بالحجارة وفي بعض النسخ القلب وهو تحريف (قوله ويشترط أيضا عدم الغاء الخ) فيه ان هذا الشرط مستغنى عنه بالشرط الذي ذكره المصنف لانه عند الالغاء لا تكون ما أومن استغفامية بل هي جزء المركب الدال على الاستغفام (قوله على الحكاية) أي حكاية الجملة الاستغفامية بقول مقدر وذلك ان هذا البعض جعل أي في الآية استغفامية مبتدأ وأشد خبره والجملة صفة للفعول المقدر على تقدير القول والاصل ثم لنزع من كل شيعة فربما مقولا فيه أيهم أشد (قوله وعلى تسليم ما قاله الخ) فيه نظرو لوقال وعلى تسليم ما قاله فيخص المنع بما اذا لم يكن معمول الفعل الناقص اسم فاعل لكان له وجه تأمل (قوله لان ما استقر مشرو بالغير هم لا يكون مشرو بالهم) لعل الاولى لان ما استقر مشرو بالغير لا يكون مشرو باله أو يقول لان ما استقر مشرو بالهم لا يكون مشرو بالغير هم ويكون المراد بالغير على هذا خصوص الرسول (قوله فان كانا مختلفين في اللفظ والمعنى الخ) في كلامه سقط وحق العبارة ان يقول فان كانا مختلفين لفظا ومعنى أو معنى فقط لم يجز ذلك نحو رغبت في الذي رغبت عنه ونحو مررت بالذي مررت به اذا قصدت باحدى الباءين السببية وبالآخرى التعبدية ويشترط أيضا اتحاد المتعلقين لفظا ومعنى فان كانا مختلفين لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو معنى فقط لم يجز ذلك نحو زهدت في الذي رغبت فيه وسررت بالذي فرحت به ووقفت على الذي وقفت عليه تعني باحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف واستوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد في سررت بالذي فرحت به وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي به وقال الاول المحذف تدريجي فالمحذوف في الآية عائد منصوب لا مجرور وله ان يقول ان امر يتعدى بنفسه على حد امرتك الخير وأما قوله \* وهو على من صبه الله علقم \* أي علمه فهو شاذ لاختلاف المتعلقين لفظا ومعنى وجعل قوله نحو وهو على من صبه الله الخ تنظيرا لبعيد تأمل (قوله أو انه أفاد كثرة ما استفيد الخ) عبارة الغيشي أو انه أفاد كثرة غير ما استفيد الخ فأسقط المحشى من كلامه لفظه غير ومع ذلك فهذا الجواب الثاني فيه شيء لان كل كثرة صادق عليها الجمع (قوله أي الشيء المعهود) تفسير لذي العهد وقوله في كلامه حذف مضافين نعم ان أريد بالعهد الشيء المعهود كان فيه حذف مضاف واحد وهو تعريف (قوله مصدر أملي) أي مراد منه اسم المفعول أي الممل أي الملقى على الكتاب وهذا مجاز عن المختصر لان الغالب على الممل القلة لا الكثرة (قوله هذا مبني على ما هنا الخ) في هذا البناء نظر اذا الاقسام ثلاثة مطلقا سواء كانت أل العهدية قسمين أم ثلاثة ولعل

الامر حركة الغاء كما هو كذلك في المقيس عليه وتوالي الحركات الثلاثة مستعمل ثقلا غير تام فيجوز التخفيف حينئذ بالسكون بخلاف ما اذا توالي أربع منحركات فان الثقل حينئذ تام فيجب التخفيف بالسكون لدفعه كما في ضربت (قوله أو هي لام الفعل واكتفى بحذف الخ) قيل هذا وان صح لا يناسب ما نحن فيه من أن الجازم انما يحذف المحرف ولا يكتفى بالحركة كما ذكره المصنف (قوله عيشية) نسبة لعبد شمس (قوله وعليه يظهر ان الجازم حذف الحركة المقدرة) وعليه فاجرى عليه المصنف تليق من مذهب سيدييه ومذهب ابن السراج لانه جعل الاعراب في حالة الرفع والنصب مقدرا وفي حالة الجزم ظاهر المحذف المحرف وفي مواد الأزهري مناقشة في ذلك فسرجهما ان ثبت (قوله فلا حاجة لتقديره) محل هو حينئذ مبني على السكون قال بعضهم الظاهر نعم وانه في محل نصب عند دخول الناصب (قوله لا موجب له) أي لان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه ولان سبب الكسرة موجود وأيضا العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصا اذا لم يفت الاعراب اذ هو هنا مقدر

حق الظاهر نعم وانه في محل نصب عند دخول الناصب (قوله لا موجب له) أي لان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه ولان سبب الكسرة موجود وأيضا العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصا اذا لم يفت الاعراب اذ هو هنا مقدر



(قوله انها تغيرت لصورة الياء) مبنى على ان الغالب من قبيل تبديل الصفة لا الذات وكلام ابن المحجب الا في مبنى على انه من قبيل تبديل الذات (قوله مع عامل النصب) أى والمجر (قوله وانما جاء القلب) ٨٧ أى قلب الواو ياء في حالة الرفع وقوله

لعلة تصر بغيره أى بخلاف الياء في حالة النصب والمجر فانها مقبولة عن الواو لعله تصر بغيره وفرق بين المنقلب لعله تصر بغيره (قوله وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتأني الواو الخ) فيه ميل لغير الحالة الزائدة بل الى حذف الياء والسؤال مادامت الياء فلعل الاولى في الجواب ان عدم تحريك الالف أمر عقلي يستحيل تخلفه بخلاف الاثبات بالواو مع الياء الاولى فليس مستحيلا عقليا وانما قاعدتهم لا يجمع العوض والعوض ان قلنا الياء عوض أو قلب الساكن السابق من الواو والياء ان لم نقل عوض ولم نشترط تحريك الثاني والافلا قلب لسكونهما معا فتأمل كذا قيل اه شيخنا وفي هذا الجواب أيضا نظر لان مراد من اعترض على ابن المحجب انه مادامت الياء لا يمكن الاثبات بالواو لتكون الياء في محل الواو اذ لا يمكن شغل المحل الواحد بشيئين في آن

حق العبارة أن يقول هذا مبنى على أن الالاستغراقية ليست من فروع آل الجنسية وقد ذكر في المعنى انها من فروعها فتكون القسمة ثنائية لا ثلاثية وزاد على ما هنا قسم العهدية ونصه فيه وهي عهدة الخ تأمل (قوله ثم من القواعد المشتهرة الخ) لم يتعرض في هذا التنظيم اذا أعينت المعرفة نكرة وحكمها انها عين الاولى وقوله شاهد الخ هذا شاهد على الصورة الاولى والثالثة فقط (قوله لن يغلب اليسرين عسر أبدا) هذه الإشارة للحديث لن يغلب عسر يسرين وهذا منه عليه الصلاة والسلام إشارة الى ان العسر المكرر في سورة ألم نشرح واحد في المعنى والى ان اليسر المكرر فيها متعدد في المعنى (قوله أو الانبوبة) هو قول ثان في المشكاة كما صرح به البيضاوي خلافا لما وقع في نسخ الجلالين من التعبير بآي المفسرة (قوله بكسر الدال وضمها) أى مع الهمز وقوله من الدرء أى بالهمز تدبر (قوله لا يتخلو عن خفاء) جعل الافضية بالنظر الى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد ومثل هذا المثال والآية فان الاهلاك لا يكون الا من الأفراد ولا يقع الاعليها فالمناسب التمثيل لما ذكره بالانسان حيوان ناطق الا أن يجاب عن المصنف بان مراده بالجنس من حيث هو الجنس بقطع النظر عن فرد معين كما يدل له سابق كلامه وعن جميع الأفراد كما يدل له لاحق كلامه فلا ينافي ارادة الجنس في ضمن بعض مبهم كما في تلك الامثلة أو الجنس بقطع النظر عن الأفراد رأسا كما في الانسان حيوان ناطق (قوله قاله لابن حرب) أى حين أسلم بعد أن كان كافرا (قوله ولا تسبحوا وحش) وذلك الحمار هو المسمى بالفرأ (قوله قولاً لهرون) يحتمل ان قول فعل أمر والالف فاعل ويحتمل انه مصدر (قوله نحو غلام) أى بخلاف سفر وصيام وقوله داخلة على النوعين أى ما لا تدغم فيه ال كمبروما تدغم فيه كامصيام وامسفر وقوله لمن خصه بذلك أى بما لا تدغم فيه ال (قوله لك ان تقول لادلالة في ذلك الخ) على ان غاية ما يفيد هذا الدليل انه ليس في رتبة الضمير وما كونه في رتبة العلم الذي هو المدعى فلا يستفاد منه فلا بد من ضميمته وهي عدم الاجفاف اذ لو كان في مرتبة اسم الإشارة أو ما بعده لكان فيه اجفاف تدبر (قوله وتركه على انه مضاف الى ما بعده) على هذا يكون قوله مرفوعان خبر مبتدأ محذوف أى وهما مرفوعان بخلافه على الاول فانه خبر عن قوله المبتدأ والخبر (قوله لتلازمهما غالبا) أى لانه قد يكون مبتدأ بلا خبر نحو أقام الزيدان (قوله فدخل الاعلام المنقولة الخ) فيه ان ما ذكر داخل مطلقا سواء أريد بالاسم ما قابل الفعل والحرف أو أريد به ما قابل الصفة فلعل الاولى أن يقول فدخل ما كان من الصفات مبتدأ ونحو أقام الزيدان تأمل (قوله نحو زيد قائم) أى فان زيدا في الاصل اسم مصدر لزيد وقوله ونحو لا اله الخ أى فانه منقول من الجملة وجعل علما على نفسه (قوله وانما أسند الى مأسوف) الصواب حذف الى لان مأسوف مسند ونائب الفاعل هو المسند اليه الا أن يجاب بان مراده باسند أضيف أى وانما أضيف غير الى مأسوف فليس المراد الاسناد الذي الكلام فيه وفي حاشية الامر على الشذور كلام يتعلق بذلك فراجع ان شئت (قوله فليس المراد بالصرح ما قابل الكناية) الكناية كما قال الرضي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين سواء كان لفظا أو غيره بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للايهام على السامع كجاء فلان أو للاختصار كالضمائر ارجعة الى متقدم اه ونوقش في الاختصار بان بعض الضمائر أطول من بعض الظواهر كزيد وياه فقبل انه أغلبي وعدل عنه الشريف في شرح الكشاف وعلاه بدفع التكرار

واحد كما تقدم للشارح في المضاف لياء المتكلم من أنه لما اشتغل ما قبل الياء بكسرة المناسبة تعذر شغله أيضا بحركات الاعراب اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في الاثن الواحد فينشد الاثبات بالواو مع الياء مستحيل عقلا (قوله وهذا الاعراب عليه) قبله عليه

ما قاله المحشي في مسلي  
فلا نضاف ما رده على  
ابن الحاجب والله أعلم  
انه فتأمله (قوله فيقدر  
لما منع السكون الخ) أي  
فهو من قبيل المقدّر  
للتعذر العرضي وقوله  
في المحركات الثلاث  
ظاهر انه في حالة الرفع  
والجبر يكون المانع  
التعذر نظر الجملة  
الراهنه لا للتقل نظراً  
للأصل وان قيل به في  
مواد الازهرية وما في  
حالة النصب فالمانع  
التعذر لا غير نظر لأن  
ولا تعذر ولا استتقال  
نظر الأصل (قوله فلعل  
بالتنبيه الخ) هذا وما بعده  
لا يناسبان الشارح  
حيث جعل البشري  
منادى انما يناسبه قوله  
بعد أو انه نداء مجازي  
الخ (قوله أستعير  
للضعيف) لعله يندفع  
بهذا ما يقال اذا ذهب  
نصفه أخذاً من قوله  
مشطوره فلا يمكن ذهاب  
ثانيه أخذاً من قوله  
منهوكه ولم يحتج للجواب  
بان قوله منهوكه اضرب  
مما قبله فكانه قال  
مشطوره بل منهوكه او

والا مرفيه سهل اه شهاب على الشفاء (قوله أي المجرى للاسناد) انما قال ذلك لاجل أن يصح انوار  
الاعداد المسرودة فان خروجها بالاسناد لا بالمجرى كما هو ظاهر الشارح (قوله أي شأنه ذلك) أي ان  
في أصل الوضع مفيد وان لم يفد الآن لعارض العلم وقوله ليدخل نحو النار حارة الخ هذا داخل  
بقوله أي شأنه ذلك وقوله ويدخل نحو شعري شعري ظاهر كلامه انه داخل بقوله أي شأنه ذلك  
وليس كذلك اذ هو الآن مفيد بالنظر لنا وبله بما ذكره فكان الاولى أن يقول أي شأنه ذلك ولو  
بجسب التأويل أو بجسب الأصل كما يستفاد من يس (قوله رحمه الله لان النكرة مجهولة غالباً)  
كتب يس على قول الفا كهى والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من  
المخصصات مانصه من غير الغالب اذ لم يعلم كون رجل تامن الرجال قائم في الدار فان الفائدة تحصل  
بقولك رجل قائم في الدار ولا يخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة جاز الاخبار سواء  
تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا واستحسنه الرضى وقال ضابط تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل  
شئ واحد (قوله قال بعض المحققين جهور النجاة الخ) هذه العبارة أحسن من عبارة الشارح لان قول  
الشارح لان النكرة الخ لا يقتضي خصوص التعريف الذي ادعاه بل يقتضي أن يكون المبتدأ  
معلومًا بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه واما بعض المحققين فجعل الدعوى وجوب التعريف أو  
التخصص وقد يقال لأحسنه بل كلام الشارح مساو لكلام بعض المحققين لان قول الشارح  
الأصل الخ معناه ان الكثير في الاستعمال أن يكون المبتدأ معرفة لان النكرة المخصصة قليلة وقوله  
ويجوز أن يكون نكرة مقابل قوله الأصل في المبتدأ لان الأصل معناه الكثير كما علمت فتأمل (قوله  
ان النكرة تصير بتقديم المحكم) في بعض النسخ بتقديم الخبر وهو غير صواب وكذا يقال فيما بعد  
ومحصل هذا الجواب انه وان كان فيه المحكم على الشئ قبل معرفته لكنه في حكم المحكم على الشئ بعد  
معرفته من جهة ان المقصود من المعرفة اصغاء السامع وهو حاصل بتقديم المحكم لكن برد على هذا  
الجواب انه يقتضي جواز الابتداء بالنكرة عند تقديم الخبر وان لم يكن مختصاً نحو قائم رجل ويجاب  
بانه اذ لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه ويستمر على انصرافه لان الاسم لم  
يوضع اصالة لينسب الى غيره فلا يكون متعيناً لان يكون حديثاً عما بعده فيفوت المقصود بخلاف  
بقرة تكلمت وحصة سبحت فانه صحيح مع تقدم المبتدأ النكرة المخصصة لان الحكم لما كان غريباً  
عادت النفس الى الاصغاء فيحصل المقصود واما الفعل المتقدم على الفاعل فوضع اصالة لينسب الى  
غيره فلا ينفر السامع عند سماعه لعله بانه حديث عن الآتي بعده فينتظره ومحصل الفرق ان تقديم  
الفعل لا ينفر السامع فينتظر الفاعل من هو فيرسخ في النفس وان كان مجهولاً وان تقديم الخبر الغير  
المختص لا يفيد عدم النفرة اذ تقديم قائم مثلاً لا يجزم معه السامع بانه حديث عن غيره لعدم تعيينه  
لذلك فيظن انه مبتدأ عام فلا يصح بخلاف ما اذا كان مختصاً نحو في الدار أو عند زيد أو قصده غلامه  
انسان فهو في قوة الفعل فيجزم السامع بانه حديث عن غيره فيصغى فيرسخ في نفسه وان جاء المبتدأ  
بعد مجهولاً (قوله مثل حسناً) أي امرأة حسناء (قوله عموم) أي للنكرة بنفسها كاسماء الشرط  
والاستفهام للعاقل وغيره نحو من يقيم أقم معه ونحو من قام ونحو ما تفعله أفعله ونحو ما تفعل أو غيرها  
وهي الواقعة في سياق استفهام بهمة أو هل نحو الله مع الله وهل فتى فيكم أو نفي نحو ما خلد لنا وما أحد

بان الضعيف في منهوكه عائد على المشطوره فيكون حاصله انه ذهب نصفه ثم ذهب ثلث النصف الباقي فيكون الباقي غير  
سدساً (قوله ولم تحذف في الاول وهو لتيون) أي بل حركت الواو بالضمه تخلصاً من التقاء الساكنين قيل ولم تعد الالف بعد

التحريك بالضم لانه الضمة للدلالة على أن المحذوف واو فلو رجعت الالف زالت الضمة فيعود السا كان فيؤدى الى المحذوف وما أدى وجوده الى عدمه الاولى عدمه بل عدمه واجب اه وفيه نظر (قوله) ٨٩ (بالف المثنى) صوابه بنون المثنى (قوله) فلو حذفته

الالف رجعت النون (الخ) أى فاغفر الله (السا كنين) فى ولا تتبعان للضرورة (قوله) على ان التقاء السا كنين (الخ) ترق أى بسل تقول ان التقاء السا كنين هنا ليس للضرورة بل مفتقر وجائز فيجوز ابقاؤه كافى ولا تتبعان ويجوز دفعه بحذف أحد السا كنين للتخفيف كافى ولتسعين ولا يشترط فى الاعتقار ان يكونا فى كلمتين قول الشارح وانما وقع فيه تركيب الاعداد أى سواء كانت معربة أو مبنية ففيه المقصود وزيادة دليل تمثيله بقوله تعالى فانفجرت تأمل (قوله) أو العارض وهو المضارع (الخ) جعل بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الانات عارضا مع ان الاصل فى الفعل من حيث هو البناء لكون المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل ما برده الى البناء أمرا طارئا عليه اه شنوانى (قوله) لا تجذب (بنون التوكيد

أغبر من الله (قوله واختصاص) أى ان يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جلة ويتقدم عليها كعند زيد غرة وفى الدار رجل وقصدك غلامه انسان ومعنى الاختصاص أن يكون المضاف اليه الظرف أو المجرور أو المسند اليه فى الجملة يصح الاخبار عنه فان فات الاختصاص نحو وعند رجل مال ولا انسان ثوب وولده ولدى رجل لم يسع لعدم الغائدة (قوله) أو كوصف (الكاف بمعنى مثل أى أو مثل وصف فالكاف معطوف على عموم والمراد تخصيص النكرة بالوصف ومثله فالوصف اما لفظى نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك أو تقدرى نحو وطائفة قد أهتمهم أنفسهم أى طائفة من غيركم بدليل ما قبله وقولهم الذين منوان بدرهم أى منوان منه وقولهم شرأهرا ذئاب أى شر عظيم أو معنوى نحو رجيل عندنا لانه فى معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيد الان معناه شى عظيم حسن زيد افان لم يخص الوصف نحو رجل من الناس جاءنى لم يسع لعدم الغائدة ومثل الوصف الاضافة كخمس صلوات كتبهن الله (قوله) وعطف (أى للنكرة على غيرها) ما ساغ الابتداء به كقول معروف وغرة خيرا ولغيرها مما يجوز الابتداء به عليها نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرها (قوله) والمحقيقة قد أريدت أى اذا أريد بالنكرة المحقيقة ساغ الابتداء بها نحو رجل خرم امرأة ومنه غرة خرم جراحة (قوله) (أعمال) أى ان تكون النكرة عاملة امار فعا نحو ضرب الزيدان حسن أو نصبا نحو أمر معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة فى الخير خير وأفضل منك عندنا اذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جراحا وخمس صلوات وعمل برزين ومثلك لا يخل وغيرك لا يوجد كذا فى الاشعوى لكن سبق هنا انه مندرج فى كوصف والظاهر أن يمثل بضارب زيد عندنا لعمل النصب وبأمر معروف لعمل الجراح أو يقال ان الكاف فى قوله أو كوصف زائدة على حد الكاف فى قوله تعالى ليس كنه شى على ما قيل (قوله) ومعنى الفعل فاعلم (أى) ان تكون النكرة فى معنى الفعل وهذا شامل لما راد بها الدعا لمدعوله كسلام على آل ياسين أو على مدعوه عليه كويل للطففين أو التهجب نحو عجب زيد ومنه

عجب لتلك قضية واقامتى \* فكم على تلك القضية أعجب

(قوله) وبعد اذ امفاجأة) أى ان تقع النكرة بعد اذ المفاجأة ان قيل بانها حرف نحو

حسبك فى الوغى بردى حروب \* اذا خور ليدك فقلت محقا

الوغى الحرب وبرى تشية بردوا نحو ربا الحاء المججمة والواو الجبن وهو مبتدأ أخبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كافى القاموس أى بعد اذ ان قيل انها اسم مكان أو زمان ظرف فهى خبر مختص بليك فيكون الموسوغ الخبر المختص المتقدم ولعل هذا معنى قوله بعد أنيت أى انها نائبة عن الغاء لانها اسم (قوله) (لام الابتداء) أى وقوع النكرة بعد لام الابتداء مسوغ نحو لرجل قائم (قوله) وللفظ لولا أى وبعد لفظ لولا نحو

لولا اصطبار لا ودى كل ذى مقعة \* لما استقلت مطاياهن بالظعن

المقعة بكسر الميم المحبة (قوله) (وكم أيضا) أى وبعدكم أيضا أى الخبرية \* كم عمة لك يا جبر وخاله \* برفع عمة على الابتداء (قوله) (وايهام) أى أن تكون مبهمة أى مقصودا ايها ما لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ايها النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا وذلك نحو قوله مرسعة بين

١٢٥ - تقرير المحففة والتعلم تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة ويستصين أى يصين من ضبا يصبو بمعنى ملل يعمل ويحتمل انه من استصيب فلانا اذا عددته صيبا يعنى جعلته فى عداد الصبيان (قوله) ظاهره ان الاضافة لنفس ينفع) أى لكن

هذا الظاهر وان قيل به ليس مراد الشارح بل مراده الجملة المناسبة كلامه قبل تأمل (قوله وانها من المواضع التي يؤول فيها بلا سبيل  
ظاهرة ان هذا مبني على ان المضاف ٩٠ اليه الجملة وليس كذلك اذ الجملة المضاف اليها حالة محل المفرد وهو مضمونها نعم ههنا

أرساغه أي تيمة كائنة بين أرساغه ولعل ما أشرنا اليه من إيهامها هو ما أشار اليه بقوله أعيدت أي  
أعيد إيهامها الذي قرئته اه شيخنا (قوله كذلك ان أتى الاخبار خرقا لادة) نحو بقرة تكلمت  
(قوله أوجواب) أي من المسوغات وقوعها في جواب نحو رجل في جواب من عندك (قوله قد  
أفيت) أي هذه المواضع (قوله وفي بدء لذات الحال حقا) أي جملة ذات حال مع وادخو  
سرينا ونجسم قد أضاف فزيدا \* محياك أخفى ضوءه كل شارق  
أولا كقوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة \* وكل يوم تراني مديبة يسدي  
(قوله وامثلة ما ذكر في الشرح المذكور) هي ماسبقت لك لكن ببعض تغيير لا مثله لم يرتضها من  
حشاه (قوله بما ذكره ذلك البعض) هو أبو حيان قال في منظومته \* وكل ما ذكر في التقسيم \*  
يرجع للتخصيص والتعميم \* (قوله لتضمنها الحكم المنصرف من الخبر) أي إلى المبتدأ وفي بعض  
النسخ الحكم المطلوب (قوله فالمراد بالعموم صدقه عليه) أي لأن ال للجنس وهو صادق على كل  
أفراده وزيد فرد منها وليس المراد بالعموم الشمول لجميع الأفراد نصا لأن هذا لا يكون الا اذا كانت  
ال استعراقية وليس المراد أيضا العموم البدلي لأنه من وضع النكرة الحالية من ال بخلاف المقترنة  
بأل فانها تصدق بكل الأفراد مرة واحدة استلزاما لانصا ان جعلت ال للجنس تأمل (قوله فلا يصح  
لعدم الفائدة) وذلك لأن حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال عليه المبتدأ  
يقال عليه الخبر وهو الذي يعبر عنه به وهو وهذا يقتضي اتحادهما اذا توافرا هما مفهوما فان تغير  
الذات ينافي وهو واتحاد المفهوم يمنع اسنادا أحدهما إلى الآخر فان الاسناد نسبة مستدعة للتعيين  
مستلزمة للثنية المنافية لاتحاد المفهوم (قوله فكل خبر كذلك) أي من غير تأويل أخذ من المنع  
الآتي (قوله ويدفع بأن المراد الخ) هذا جواب آخر عن الاعتراض واذا تأملت تجده عين الجواب  
الاول اذ حصل الاول منع الاتحاد ماصداق في كل خبر بل تارة يكونان غير متحدين ماصداقا والاتحاد  
انما يحصل بالتأويل بصادق على المبتدأ وذلك التأويل من ضمير الرابط نحو زيد يقوم أبوه وتارة  
يكونان متحدين كقل هو الله أحد فان جملة الله أحد متحدة مع المبتدأ ماصداقا واتحادها ليس  
بالتأويل المأخوذ من ضمير فلم تحوج له بسبب ان المبتدأ فيها واقع على الجملة التي أخبر بها عنه وهذا  
عين كون المراد بانها نفسها انه أخبر بها عن مفرد مدلوله جملة اه شيخنا (قوله انها وقعت خبرا عن  
مفرد مدلوله جملة) فيه انه حيث كان مدلول ذلك المفرد جملة كان ماصدقه لفظا وهو لفظ الله أحد  
وما صدق الجملة بعده معنى وهو ثبوت الوحدة نسبة له تعالى واذا تقر بذلك لم يصح الاخبار لان الشرط  
فيه الاتحاد ماصداق مع الاختلاف مفهوم ولم يوجد الاول فتأمل كذا قيل وفيه نظر لانه حيث كان  
المراد بالشأن الذي هو مدلول الضمير الحديث والكلام المفوظ به كان المراد من الجملة بعده الواقعة  
تفسير اللفظها أيضا فهي علم على نفسها فيكون ماصدقها أيضا اللفظا فتأمل (قوله جمع  
راكب في المعنى الخ) أي هو باعتبار معناه جمع وباعتبار لفظه اسم جمع (قوله من الافعال العامة)  
في نسخة التامة والاولى أولى (قوله والخلف لفظي) نقل المحقق في حاشية الاشعري عن الروداني انه  
معنوي عند التأمل (قوله وقال المصنف في المعنى الخ) ليس مناسباً لما قبله وانما هو مرتبط بقول  
الشارح تقديره مستقر أو استقر (قوله بل بحسب المعنى) فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم

يحتاج اليه اذ جري بنا على  
ان المضاف اليه هو الفعل  
وحده فانه يسوغ لك  
حينئذ ان تقول ان  
الفعل مؤول بمصدر  
مضاف اليه بلا وجود  
سابق وان تقول ان الفعل  
صار اسما لقصد الحدوث  
منه فقط تأمل (قوله  
آثروه على الاتباع  
للكسرتين بعده) هذا  
انما يظهر في نحو يومئذ  
فيقال حينئذ انما كانت  
حركة البناء فتحة لاجل  
التخفيف ولم تكن  
كسرة لاجل الاتباع  
لكسرة الهمزة بعد  
الميم لان بعد حركة الميم  
كسرتين كسرة الهمزة  
وكسرة الذال فلو كسرت  
الميم أيضا لتوالي ثلاث  
كسرات وهو مستثقل كما  
تقدم وبهذا تعلم انه  
كان الاولى للحمشي أن  
يكتب هذا على قول  
الشارح اكونه مبهما  
مضافا إلى مبني تأمل  
(قوله أو تبني على الفتح)  
ظاهرة انها لا تكون لتبني  
الجنس نصا اذا كانت  
مضافة أو شبيهة بالمضاف  
وبه قال التاج السبكي  
وكلام التسهيل صريح

في موافقته لكن استظهر العلامة الصبان ما أفاده صريح الاشعري من أن اسم لا نص في العموم  
سواء كان مبنيا أو منصوبا وذلك لتضمنه معنى من الاستعراقية في الحالتين وانما أعرب في الحالة الثانية لمعارضة الاضافة وشبهها  
او

شبه المحرف (قوله فتكون للعموم نصا) أى فى الجملة وذلك اذا كانت مفردة اما اذا كانت مشناة فحولاً رجلياً أو مجموعة فحولاً رجلاً كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الانثوية أو الجمعية كما أوضحه السعدى مطوله ٩١ وقد يقال لا حاجة لقولنا أى

فى الجملة بالنسبة لانجراج  
للمثنى لانه خارج بقول  
الحشى أو تبنى على الفتح  
لان المثنى مبنى على الياء  
الا أن يقال مراده الفتح  
أونائبه (قوله بان هذا  
ليس من شبه المحرف)  
أى فلا يصلح التركيب  
علة للبناء بل هو علة  
للفتح لاقتضائه التحفيف  
ويجيب بان مشابهة  
المحرف انما هى علة فى  
البناء الاصلى وأما البناء  
العارض كالبناء هنا فإنه  
عارض بدخول لافن  
أسبابه التركيب وتوارد  
أسباب موانع الصرف  
والتضمن العارض  
والحاصل ان البناء على  
ثلاثة أنواع أصلى وهو  
الذى حصر ابن مالك سيبه  
فى شبه المحرف وعارض  
واحى ومن أسبابه  
التركيب الى آخر ما سبق  
وعارض جائز ومن أسبابه  
إضافة المهيم الى المفرد  
المبنى وإضافة الظرف  
الى الجملة فاحفظ هذا  
التحقيق الذى أفاده  
السلامة الصبيان فإنه  
ينفعك فى مواطن كثيرة  
(قوله وفيه ان التضمن  
الح) أى فالتضمن الذى

أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على المضى قدر الماضى قال فان جهلت المعنى فقد  
الوصف لانه صالح لازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال اه قال الدمامنى كيف يقدر مع الجهل  
ما هو ظاهر فى الحال والمخرج من العهدة ان لا يقدم على تقدير شئ معين بل يردد الأمر ويقال ان أريد  
الماضى قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله أعم من الطرف  
اصطلاحاً) أى لانه فى الاصطلاح خاص بالنصوب (قوله بشرط حدوثه) أى كالقيام والعقد فخرج  
باسم المعنى اسم الذات وذلك لان من شأن الذات الاستمرار فى جميع الأزمنة فلا فائدة فى الاخبار عنها  
بزمان مخصوص لانه لا فائدة فى تخصيص حصول شئ بزمان هو فى غيره حاصل مثله وقوله بشرط  
حدوثه خرج به نحو وجود الله والتعليل بعدم الفائدة مبنى على انه يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة  
أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام أو بناء على انه يعتبر فى الفائدة الوضعية ان يكون  
المحكم مظنة ان يحتمل وتقصداً فادته والذوات والمعانى التى لا تتجدد لكونها معلومة الوجود فى سائر  
الأزمنة ليست كذلك بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف اعتبار الامكنة لان وجودها يعم الأزمنة  
ولا يعم الامكنة واذا علمت ان المدار على الافادة علمت ان التقيد باسم الزمان والذات فى قولهم لا ينجر  
باسم الزمان عن الذات أعلى نظر الى أن الغالب افادة الاخبار باسم الزمان عن المعنى وباسم المكان  
مطلقاً فان لم يقدّم به صرح كالقتال زماناً أو حيناً أو كذا وكذا كما قرره الشاطبى وعلمت ان ما أفاد  
ولو فيه الاخبار عن الذات باسم الزمان صحيح وطرقه ثلاثة ان يخص الزمان بوصف أو إضافة مع  
جره بنى والمبتدأ عام كنحن فى شهر كذا لان اجتماع الذوات فى الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ  
قد ينفى الاجتماع فيه بموت البعض وقضيته ان يراد بالعموم مطلق التعدد فيصح قول اثنين نحن فى  
شهر كذا أو فى زمان طيب وان تكون الذات مشبهة للمعنى فى تجددتها وقتاً فوقتاً نحو الرطب شهرى  
ربيع وان يقدر مضاف اسم معنى فقول المصنف ونحو الليلة الهلال متأول أى بتقدير المضاف  
وعليه اقتصر الشارح فى البيان أو بكونه يشبه المعنى كافى الرضى لكن من ذهب جهراً بالبصريين  
أن التأويل بتقدير المضاف لا يشبه المعنى فى نحو الليلة الهلال فلاخبار عند جهراً بالبصريين عن  
معنى لاجنة دائماً وعند غيرهم عرفت طرق الافادة وينبغى الحاق المعانى المستمرة كاللوان والطعوم  
والنعومة والخشونة بالذوات لاستمرارها وان ما يعرض ويزول كقطع يحدث وخشونة كذلك ينبغى  
ان يجبر عنه باسم الزمان كذا يستفاد من كلام المحقق على الاشمونى ومن الفاكهى ويس (قوله ثم  
ان كان المعنى واقعاً فى جميعه الخ) عبارة يس اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع  
الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير فى أكثره  
لانه باستغراقه اياه كان كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان  
المنكروجه بنى خلافاً للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً  
وأوجب الكوفيون النصب وان وقع لافى الأكثر فالأغلب نصبه أو جره بنى وفاقاً معرفاً كان الزمان  
نحو المخرج يوماً أو فى يوم والسير يوم الجمعة أو فى يوم الجمعة وأما المخرج أشهر معلومات فلنأى كذا المخرج ودعاء  
الناس الى الاستعداد له حتى كأن أفعال المخرج مستغرقة بجمع الأشهر الثلاثة ورماعاً فجمع نحو موعدكم  
يوم الزينة اه وفى المحقق على الاشمونى واعلم ان الزمان اذا أخبر به عن المعنى برفع غالباً ان استغرق

هنا كضمن الحال معنى فى التفسير معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله \* فقام يذود الناس عنها سبغهم \*  
وقال ألا \* من سبيل الى هند \* ويجيب بان المراد بضمن الاسم معنى المحرف فى البناء العارض ان يفيد معنى



حقه أن يؤذي بأحرف مع عدم صحة التصريح بالحرف كإفادة اسم لا العموم نصا الذي وضع له من الاستغراقية ومع ذلك لا يصح التصريح بها وأما التصريح بها ٩٢ في البيت السابق فضرورة فلا يعتبر فليس هذا التضمن كالتضمن المحال معنى في والتميز

معنى من وأما التضمن  
بمعنى استعمال الاسم في  
معنى الحرف بحيث  
يكون الاسم دالا على  
معنى الحرف باصل  
الوضع حكما في من  
الشرطية والاستفهامية  
فهذا انما هو سبب في  
البناء الاصل لا العارض  
كأنه فانه عارض بدخول  
العامل وهو لا النافية  
للمعنى فحصر التضمن  
على الاطلاق فيما ذكره  
المعنى رحمه الله غير  
مسلم تأمل (قوله بما  
يقوى الفرق) أي الخوف  
أي فلا ينفع معه أمر  
بالتعزية وقد يقال ان  
قوله فلا الفين الخ مفيد  
للهموم والمصيبة اذا عمت  
هانت كذا قيل (قوله  
أي انك سترد المنون الخ)  
فيه إشارة الى ان لكن  
في هذا البيت لتوكيد  
النسبة أي انما متابعون  
في ورودنا الموت وشرنا  
من كاسه من غير شك  
(قوله أو بكسر ها) هو  
الانصب ببقية القوافي  
(قوله وأقول لو قيل الخ)  
جوز بعضهم أيضا ان  
تكون فحصة الصفة  
اعرابية مراعاة لمحل الاسم

المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر وقد ينصب ويجزى  
فان لم يستغرق الجميع أو لا أكثره وكان الزمان معرفة نصب أو جزى غالبا نحو الخروج يوما أو في يوم  
والصوم اليوم أو في اليوم وقد يرفع ومنه المجرى أشهر معلومات اه المقصود منه فانت تراه موافقا لما  
في يس والمجرى أشهر معلومات عرفت تأويله عن يس والتشيل الصحيح موعداكم يوم الزينة واذا علمت  
هذا علمت ما في كلام المحشى من عدم تكلمه على حالة المجرى ومن حكمه على النصب بانه غالب مع  
ان يس قال لم يكن الرفع غالبا ومن حكمه على ألا لا اتفاق مع ان السكوفيين أو جوبا والنصب وأظن  
ان عبارة السنو في الناقل هولها هي عبارة يس المتقدمة لان يس تابع له في تأليفه فتلخيصها هو  
الذي ضرها (قوله وان كان نكرة نحو ميعادك الخ) أي اذا كان الوعد واقعا لا أكثره ومستغراقا  
ويحمل ما يأتي على ما لم يكن كذلك وفي بعض النسخ نحو صياك فراجع السنو في (قوله اذا أخبر  
باسم المكان عن اسم الذات الخ) حاصل مذهب البصريين هنا وفيما سبق هو ما أشار إليه شيخ  
منايخنا العلامة القوسني في قوله

ان أخبر واباسم زمان نكره \* عن معنى استغراقه أو أكثره

فالرفع رجحه ونصبه ربح \* ان عرفوا أو فقد الاستغراق صح

واختار نصب في مكان عرفا \* ورفع من كرات عرفا \*

(قوله أو بما هو اسم مكان) أي بما اذا كان خبرا عن اسم مكان آخر (قوله أشار بالتشيل الى انه  
لا فرق في الوصف بين اسم الفاعل الخ) فيه ان الشارح قد جعل الحكمة غير هذا حيث قال وانما  
مثبت بقاطن ومضروب الخ وقد يقال لا مانع من تعدد الحكمة تأمل (قوله الكتابة تعال في  
العرف الخ) لا مانع من ارادة الكتابة المعروفة انما يحتاج لذلك اذا كان في الكلام ما يدل على  
التعاند نحو زيد اما كاتب واما شاعر تدبر (قوله فيلزم خلوك منها الخ) لانه لا يصح ان يكون في كل  
منها ضمير لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض ولا انفراد أحدهما به لانه  
ليس أولى من الآخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد (قوله  
وأجيب بان في كل منها) أي اجتماعا ومحصل الجواب ان الخبر فيه ضمير واحد تحمله معنى المجموع  
المجمل خبرا وهو من وخلقوا المشتقين عن الضمير لا يضر الا اذا كانا مسندين وهذا الجواب هو أحد  
أقوال وقيل ان الخبر فيه ضمير واحد مستتر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير  
الزمان حلوفه جوضة وقيل ان الخبر فيه ضمير واحد مستتر في الثاني لان الاول بمنزلة المجرى من الثاني  
والثاني هو تمام الخبر وقيل ان الخبر فيه ضمير ان تحمله ما جزء الخبر من قبيل اعطاء ما للسكل للجزء كما  
أعطى الجزآن اعراب السكل ولا يلزم ان يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى انه ذو طمع بين  
المحلاوة والمحوضة (قوله متصلة بالكلام) اذهي حال من ضمير فيها (قوله على هذا القول الثاني) فيه  
انه يلزم الفصل بالاجنبي على القول الاول أيضا اذ المبتدأ أجنبي من الخبر لانه ليس معمول له ولذلك  
قالوا في قوله تعالى أرأيت عن آلهي يا ابراهيم انه اذا أعرب راغب خبرا مقسما وانت مبتدأ  
مؤخر لا يصح تعلق عن آلهي براغب للزوم الفصل بالاجنبي وهو أنت فيتعلق بمحذوف أي ترغب  
عن آلهي بخلاف ما لو أعرب راغب مبتدأ وأنت فاعلا أغنى عن الخبر فانه يصح تعلق عن آلهي

لكن حذف تنوينها التشاكل (قوله وجدكم) الواو قسمية والمجد بفتح الجيم المحظ (قوله الصغار) بفتح  
الصاد الذل والهوان وهو خبر المبتدأ (قوله بعينه) تو كيدلسا قبله والباء زائدة (قوله لا أم لي الخ) جملة دعائية دعا عليها بالغد

لوجودها فيه الصغار له منها (قوله ان كان ذاك) ان فيه بمعنى اذ التي للتعليل وكان نامة بمعنى وجد (قوله وهو كذلك) أي فلا ينبغي التعويل على أحدهم الناس كما قال الشاعر \* انما رجل الدنيا الخ تدبر ٩٣ (قوله انما رجل الدنيا) البيت وانما

رجل بالواو وهـ ومن لامية الجمع وأنشد المشي وحذف منه الواو ولا ضرر كذا قيل (قوله ولا يخفك ضعفه) أي لان مد الصوت يوجد في العرب من نحو زيد من كل ثلاثي وسطه حرف علة ساكن على ان الامتداد لا يظهر الا اذا كسرت الواو والواو في سيبويه ونحوه مفتوحة (قوله خاليا) أي عن العطل (قوله في الضعيف) قال في القاموس الضعيف التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلاد مصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادي القرى به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله من فاعله) مكتوب في بعض النسخ بهاء الضمير أي عن اسم فاعله سواء كان اسم الفاعل على زنة فاعله أو على زنة فاعله فان خبات معدول عن خيشة وفي بعض آخر كاتبة بالناء وعلى هذه النسخة بردان خبات ليس معدولا عن خاشة بل عن خيشة وفي الصبان أن بداد معدول عن

برأغب لان الفصل بالمعول لا يضرب به ذات علم ما في ما وقع في بعض الهوامش هنا (قوله لا وجه له) قد يقال له وجه وهو أن في الصفة تخصيصا مع ان المعنى بخلافه وأما اذا كان متعلقا بآية فلا يكون الكلام مفيدا للتخصيص تأمل (قوله مما يغبر معنى الكلام) أي من الخبر الى الانشاء (قوله وأجيب بان ظل الجنة الخ) محصله انه ليس المراد الظل الدافع لحر الشمس حتى يقال انه لا شمس في الجنة وحصر الظل فيما تقع عليه الشمس غير مسلم (قوله وقد قيل بجذفه في غير ذلك) عبارة الغيشي ظاهر صنيعه انحصار وجوب حذف الخبر فيما ذكره وليس كذلك فان من ذلك الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا فان عامله محذوف وجوبا وهو الخبر ومن ذلك ما ذكره أبو حيان حسبك ينم الناس أي حسبك السكون ونحو ما أنت الاسير أي ما أنت تسير الاسير الخذف لسد المصدر منه وكذا انما أنت سيرا وقد يجاب عن ذلك بان الاول انما تركه لان الظرف لما كان مرفوعا لم يلزم ان كان سادا مسدا للخبر فهو خبر ولعله لا يرى ما يقول به أبو حيان وترك نحو ما أنت الاسير لانه مبين في باب المفعول المطلق فتركه استغناء به (قوله نحو لولا انصار زيد جوه ماسلم) فان أنصار زيد على الحماية فيجوز اثبات جوه وحذفه (قوله وان لم يوجد الدليل) نحو لولا زيد عالم لما تعلم عمرو (قوله وقال الجمهور لا يذكرا الخبر بعدلولا) أي لعمومه دائما وقوله وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدا أي جعلوا نحو لولا أنصار زيد جوه ماسلم ولولا زيد ساسلم تركيا فاسدا ويتعين جعل الكون الخاص مبتدا وخبره كونا ما فيقولون لولا حماية انصار زيد ماسلم ولولا ماسلم زيد ماسلم وجعلوا قول المعري

يذيب العرب منه كل غضب \* فلول الغمد عسكه لسا لا

خطأ وحديث لولا قومك حديثا عهد بكفر لبنت الكعبة على قواغد ابراهيم مرويا بالنهي ورد بان هذا يرفع الوثوق بالاحاديث وبان الرواية بالمعنى الاصل عدمها وبانه بغير ضه فالراوى من العرب لا من غيرهم وبانه ورد في الشعر الموثوق به \* لولا زهير جفاني كنت معتذرا \* (قوله والاصل يعمر ك) المناسب تعمير ك كافي بعض النسخ (قوله فان قلت الخ) محصل السؤال ان جعل النحويين لعمر ك صريحا في القسم ينافي جعل الفقهاء كناية كعهد الله ومحصل الجواب ان النحويين جعلوه صريحا في القسم لغة لان القسم لغة هو الحلف بمعظم عند المخالف وان لم يكن اسما من أسماء الله أو صفة من صفاته كالعمر اذا كان معناه العبادات والفقهاء جعلوه كناية شرعا اذ هو شرعا الحلف باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته الذاتية فلا تنافي بينهما ولا يجبي التنافي بينهما الا اذا كان مراد النحويين انه قسم صريح شرعا \* ان قلت حينئذ ما الفرق بين عمر الله وعهد الله عند النحويين مع ان مدلول كل معظم سواء كان صفة من صفات الله كأن أريد من الاول البقاء والحياة ومن الثاني استحقاقه لا يجاب العباداة أو لم يكن صفة من صفاته تعالى كأن أريد بهما العبادات \* قلت انه وان استعمل كل في غير القسم نحو لعمر ك طويل أو مبارك فيه وعهد الله يجب الوفاء به الا انه غلب استعمال عمر في القسم غلبة فوق غلبة استعمال عهد فكان الاول لشدة ظهور القسم فيه كالصريح بخلاف الثاني (قوله واذا أريد به غيره) أي غير اليمين (قوله وكللامه الذي يوحيه الخ) هذا معني آخر (قوله وعليهما) أي على كونه بمعنى الايمان وكونه بمعنى الكلام وقوله مصدر مضاف للفاعل صورة ومعنى أي على الاول لان العهد معناه الايمان فهو مصدر في الصورة وفي المعنى وما بعده فاعل في الصورة

متبددة ولا ينافي ما في المشي على النسخة الاولى (قوله فعن محمد) في الصبان انه معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرهما اه ولعل كلا صحيح (قوله وكذا الباقي لا تستعمل الا في معين) فيه خفاء بالنسبة للمصدر والصفة المجازية بجرى الاعلام والحال

وتخصيصها بأنها لا تستعمل الا في معنى يتوقف على نقل اه شخنا وسيأتي للمحشي التخصيص على ان جاد علم على المصدر وقباسة ان يذاد وحلاق ٩٤ علم ايضاً أي علم جنس، لكن يشكل عليه بالنسبة لبداد وقوعه حالا اذا الحال لا تكون الا

والمعنى اذ هو فاعل الالحاء وقوله أو صورة فقط أي على الثاني أي لانه على الثاني اسم للكلام والكلام ليس فعلاً من الافعال فهو مصدر في الصورة لافي المعنى وما بعده فاعل في الصورة من حيث وقوع صورة المصدر قبله لافي المعنى وقوله أي أقسمت الخ فيكون عهد الله معناه الاقسام من الشخص بالله فيكون فاعل العهد هو الشخص والمقسم به هو الله أي عهده تامل (قوله متصفة بالخطب) وهو الشدة وحاصل المسألة الاربعة التي في الشارح انه يجب حذف الخبر فيما اذا كان المبتدأ مصدر اعاماً لافي اسم مفسر للضمير صاحب حال بعد لا تصلح ان تكون خبراً عن ذلك المبتدأ أو اسم تفضيل مضافاً الى المصدر المذكور أو الى مؤول به فتلك ثلاثة وقد مثل لها الشارح فان صلت الحال لان تكون خبراً واجب الرفع كضرب زيد اشد يد عند قصد الخبرية والنصب وذكرا الخبر عند قصد الحالية اذ لو لم يذكرا الخبرية لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيوهم الخبرية وان قدر الحال من الاسم المنصوب لامن الضمير المحذوف مع فعله كما اذا قدر قائماً حالاً من زيد في قولك ضربني زيد اقاماً فلا يجب المحذف لانه من صلة المبتدأ فلا يغني عن الخبر ثم انه انما قدرت كان تامة لا ناقصة وما بعدها خبرها لا امرين الا اول انالم نزل العرب استعملت الاسم المنصوب في هذا الموضع الاسماء ككرة مشتقة فكسبنا به حال اذ لو كان خبر المجاز تعريةها أو وجودها وجمع ولونادر الثاني وقوع الجملة الاسمية مفعولة بالواو وموقعه نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ان قلت ما المحوج لاضمار كان ليعمل في الحال وهلا عمل فيها المصدر فيكون حالاً من المفعول \* قلت لو كان كذلك لقد را خبر بعد اذ تقديره قبل يلزمه الفصل بين العامل والمعمول باجنبي هو الخبر اذ رفع المبتدأ له بجهة غير جهة نصبه الحال فيفوت الغرض اذ المقصود لا ضرب الا في هذه الحالة وعلى ذلك التقدير لا يفيد اه شخنا (قوله الباب منون) ويصح تركه ويكون قوله ثلاثة أنواع خبر المبتدأ محذوف كما تقدم نظيره (قوله ومصدره الزيل) لم يذ كر زال التي من هذا الباب مصدر لانه لا مصدر لها كما لا امر لها (قوله اذ المرفوع انما هو للمعنى) أي اسم للمعنى (قوله على غير قياس) لان من جملة شروط المرحم الحالي من تاء التانيث ان يكون علماً وصاحب غير علم (قوله لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها) أي لو جعلت بالنسبة وذلك ان الاصل اذ عوز زيد اخذ في الفعل والفاعل وأنيب عنه يا وحذف المفعول ولم ينب عنه شيء فقد حذفت الجملة بتمامها الفعل والفاعل والمفعول ولم يبق منها شيء بخلاف قولك يا زيد فانه بقي منها المفعول وهو زيد وقد يقال ان يا اذا كانت نائبة عن الفعل والفاعل كانا كأنهما مذكوران فلا اجحاف (قوله أو ان وليها دعاء الخ) هذا قول ثالث مفصل وتقدير المنادى هنا يا هذه أي الدار فيكون قوله يا دارمي بدلاً من النداء الاول (قوله أي اسلمى وان كنت قد بليت) ظاهره انه جعل على معنى مع والظاهر جعلها بمعنى من أي اسلمى واخلى من البلا رجوع المحبوبة اليك واقامتها بك (قوله قلت لا حاجة الى هذا الخ) فيه أن التأويل كالتقدير في الاشكال (قوله واسم دهم مستتر فيها) أي عائد على لذاته (قوله في السببي المرفوع) على حذف زيد قام وقعد أخوه ويحتمل ان منغصة رافع للسببي وهو لذاته وفي دهم ضمير عائد على العيش وانت لكون العيش بمعنى المعيشة والحياة ولذاته نائب فاعل منغصة والضمير في لذاته عائد على العيش فيقال حينئذ ان الخبر رفع اسما ظاهراً فيه ضمير يعود على الخبر عنه (قوله لا يرى ذلك) أي التنازع في السببي وذلك لان ابن مالك اشترط في التسهيل في المتنازع فيه ان

نكرة الا أن يقال هو مؤول بالنكرة على حد جاء زيد وحده (قوله تضمنه معنى هاء التانيث) أي التي في المعدول عنه اه صبيان ولم يوجد في زينب هاء تانيث في المعدول عنه اذ لا عدل وبه يندفع ما للمحشي (قوله لتوالي العلل) أي العلمية والتانيث والعدل وربان أنزيمان فيه خصة أسباب وهو مع ذلك معرب ويوجب بانهم نهوا باعترابه على ان اجتماع الاسباب مجوز لبناء لا موجب اه سم والخمسة هي العلمية والجملة وزيادة الآف والنون والتانيث لانه علم بلبنة والتركيب اه صبان وفي هذا الجواب نظر فان بناء محذوم عند أهل المجاز واجب لا حائز الا أن يقال المنظور اليه مجموع اللغات لا كل لغة على خطتها تامل (قوله والاول أظهر) قد علمت ما فيه (قوله واذا سميت به مذ كر ا منع صرفه) هذا لا يتم على قول الجمهور بأن بناء معد انزال وتخصوه لشبهه به وزنا

وعلا وتعرف بالبقاء هذه الامور في هذه الحالة (قوله كسحاب) هذا اسم جنس وقوله وذهاب يكون هو مصدر وقوله وجودا هو صفة (قوله لا ماض) ذكر بعضهم ماضياً ليدع واستند لقوله تعالى ما وعدك ربك على قراءة

التخفيف (قوله والا فهو مبني اتفاقا) في حاشية القطر ما يفيد ان فيه خلافا (قوله بفقتين) المشهور خزع بفتح الجيم وسكون الزاي  
كذا أفيد لكن قال المحشي في الاول اذكر الغريب اه شيخنا (قوله تحريف) ٩٥ ذكر شرح الحديث هذه الرواية

وان أظفارا عود طيب  
الرائحة نعم نقل شيخ  
الاسلام ما يوافق المحشي  
اه شيخنا (قوله لانها  
لغتهم) أي لغة جميعهم  
كما صرحوا به واعتزض  
بان التوصل للامالة  
ليس من أسباب البناء  
ولوسلم فقتضى امالة  
جميعهم ان جميعهم ينون  
على الكسر لا أكثرهم  
فقط ويدفع بان سبب  
البناء ليس التوصل  
للأمالة بل الشبه بنزال  
على ما تقدم لكن  
أكثرهم اعتبر هذا  
الشبه لتقويه بترتب  
الامالة التي هي لغتهم  
عليه وبعضهم لم يعتبر  
لكونه لا يقتضي البناء  
عنده ولم يعتبر ترتب  
الامالة عليه لكونه  
لا ينجح الى الامالة الا عند  
تحقق مقتضى الكسر  
فاعرف ذلك اه صان  
(قوله وهو أولى أي لان  
العدل الخ) اجاب  
الداميني بان الغالب  
على الاعلام النقل فلذا  
جعلها سبويه منقولة  
عن فاعلة المنقولة عن  
الصفة كما تقدم في هرو  
على مذهب المبرد تكون

يكون غير سببي مرفوع بخلاف السببي المنصوب (قوله واحتملوا أي ارتحلوا) الظاهر ان معنى احتملوا  
حملوا على السرر المعدة لنقل الاموات الى المقابر ويدل له قوله بعد اخني عليها وتفسيره بارتحلوا خلاف  
المتبادر الا ان يكون المراد ارتحلوا الى المقابر وان كان خلاف المتبادر من لفظ الارتحال وعطف جملة  
أمنى أهلها احتملوا على ما قبلها من عطف السبب على المسبب (قوله مردود بان ذلك ليس التفتان الخ)  
هذا على مذهب الجمهورا ما على مذهب السكاكي فهو التفتان لانه لم يشترط تقدم تعبير آخر يخالفه  
التعريف اللاحق واما قوله \* وبات وبات له ليلة \* فهو التفتان باتفاق لانه مسبوق بقوله تطاول ليلا  
(قوله ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر) أي صورة والا فهو علة للجواب كما يدل عليه  
آخر العبارة (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) أي الخروج عن الطريقة المجادة وذلك لان تكثير  
المخفف مع امكان حصول المعنى المقصود بأقل منه خروج عما ذكره فلا ولي الاقتصار على ان في الكلام  
حذف المعلول والتقدير لا تفخر على لان كنت ذا نفران قومي الخ فقوله لان كنت الخ تعليل  
للافتخار المنهني عنه وقوله فان قومي الخ تعليل للنهي عنه (قوله وان وافق لغة العرب) أي وان وافق  
ذلك المخالف لغة العرب فليس المدار على الموافقة وعدمها بل على الورد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعنده وفي بعض النسخ وان لم يوافق الخ أي وان لم يوافق ما ورد عن النبي عليه أفضل الصلاة وأتم  
التسليم لغة العرب والنسخة الاولى أولى ولعل بشرا بالنصب عند تميم خبر لكان المحذوفة وما هملة  
تأمل (قوله رجه الله ان ليس الخ) أي بان ليس الخ وهذا يقتضي أنه كان المنادي به فيما بينهم  
هذه الجملة وهو وان صح في ذاته الا ان واو الحال تمنع منه ومن ثم قال البيضاوي فنادوا واستغاثة  
وقوية واستغفارا ولا تالحين حين مناص أي ليس الحين حين مناص (قوله بانه لا يوجد له مثال) أي  
يخصه وقوله لان كل مثال فرض الخ أي لان كل مثال فرض للنفي فهو وان صح له الا أنه غير لازم  
لاحتمال اعتبار الثبوت فيه فيكون داخل في الشق الاول فلا حاجة للجمع بينهما كما وضحه  
السنواني في حاشية الشيخ خالد (قوله وأجيب بان المعطوف الخ) هذا الجواب لا يناسب هذا  
الاعتراض وانما يناسب الاعتراض بان التعريف يقتضي في المثال الثاني ان الاستدراك فيه هو  
تعقيب الكلام برفع الكرم الذي يتوهم نفسه مع ان الكرم في المثال لم يرفع بل أثبت والاورفع لم  
يكن هناك استدراك بل تقرير لثبوتهم المحاصل قبل فقد ذكر اعتراضا ولم يجب عنه وأجاب عن  
اعتراض لم يذكره (قوله والاعتراض مبني الخ) ليس الاعتراض الذي ذكره مبنيا على هذا بل المبني  
عليه هو الاعتراض الذي ذكرته لك (قوله والذي يظهر الخ) ظاهره صحة الجواب المذكور لوسلم  
الاعتراض وقد علمت ما فيه ثم ان هذا الذي يظهر له غير ظاهر اذا معترض مسلم صحة توهم النفي في  
المثال الثاني كما يصح توهم الثبوت وحصل اعتراضه انه لا حاجة للجمع بين الشقين بل الاول كاف  
(قوله اذ لا داعي الى تقدير ثبوت في المثال) أي التقدير الذي ذكره المعترض (قوله وهذا واضح من  
كلام الشارح الخ) هذا المحط في غير محله كما لا يخفى عليك بسبب البيان السابق والله الموفق (قوله  
في التمثيل بهذا المسالك كافة نظرا الخ) فالاولى التمثيل بقوله \* ولكنما أسعى لخدم مؤثر \* (قوله  
بانه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء) والمعنى جدد نظرك يا عبد قيس وأعدده ثانيا فلعل ذلك الحمار  
المربوط ائانة فتبادر اليها وتفعّل فيها الفعلة القبيحة وتقع في الفضيحة فانك لم تنفعك نظرك الاول

مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا اه صبان (قوله لان في أمس) وزن الفعل لعلة على وزن أعل فعل أمر من العلو  
ضد السفلى تأمل (قوله امم فعل بمعنى قم) والظاهر ان لافيه وفي لا مساس غير عاملة وان كانت لا الناهية والدعائية تعمل الجزم



لان اسماء الافعال لا تتأثر بالعوامل (قوله فالمعنى لا ترتفع الخ) المناسب لقول الشارح اذ ادعوا عليه ان تكون لا الداخلة على لها دعائية لانهاية كما هو ظاهر ٩٦ كلامه ويكون المعنى لا ارتفعت وقد يقال المقصود من قوله لا ترتفع الدعاء أيضاً

لا ارتفعت (قوله وهو الاسود) لعل المراد به هذا الرجل الموصوف بالسواد كما يدل عليه قوله يحقره بالتصغير ويحقل ان المراد بالادهم الماء الاسود لان صفته السواد ويكون المقصود من التصغير التحسين لا التحقير ويكون المراد مدح هذه البئر بكثرة ماؤها فخر (قوله ومجاز حيث أوقع الخ) أى فهو مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية حيث أوقع المحصر على الأرض وحقه ان يقع على الزرع المحال بالأرض وهناك مجاز عقلي أيضاً في اسناد تعن الى الأرض وحقه ان يستند الى الزرع المحال فيها لكن أنت خير بانه اذا كان المعنى على المحذف لم يكن مجاز عقلي فيما ذكر لانه أوقع ذلك على من هو له وأسندته الى نهاية الامر ان فيه حذف مضاف ولا يكون المجاز الا اذا لم يلاحظ المحذف بدليل قول العلماء في قوله تعالى واسأل القرية انه يحتمل انه أطلق القرية على

لعدم وجود ما يبين لك حال هذا الحمار ويكشف أمره اذ ذلك والا آن النار قد كثرت والاضاءة قد حصت وبعضهم حل البيت على انه هجاء بالسرقة وهو مردود أما أولاً فلان الواقع خلافه وأما ثانياً فلان السارق لا يسرق اذا أضاء له النار الحمار بل اذا أراد ذلك ينتظر عدم وجود ما يكون دليلاً عليه كما هو بديهي والنار من جملة الدليل عليه فكيف اذن تتأني له السرقة (قوله من بحر الطويل) صوابه البسيط كما في بعض النسخ اه شيخنا (قوله ومعناه قاصد الماء) ظاهره انه معناه على الضبطين السابقين فخر (قوله وجميع خبر المبتدأ الخ) يرده عليه دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ فلاولى اعراب جميع مبتدأ ثانياً ومحضرون خبره والجملة خبر الاول والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقدير أولام الابتداء والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانياً اعادة المبتدأ بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع أفاده الصبان (قوله وما موصولة) أى أو نكرة موصوفة أو زائدة للفصل بين اللامين (قوله وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة) لعله الصلة لانه جعل ما موصولة لا موصوفة وان صح كما تقدم قال في المعنى لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم موصوفة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية (قوله بمعنى الاستثنائية) وحينئذ تكون ان بالتحقيق نافية فلا شاهد في الآية حينئذ وكذا يقال في قوله تعالى وان كل لما جميع الخ (قوله وفي ما ليو فيهم جازمة الخ) هذا على قراءة تشديد ميم لما مع تشديد نون ان فتكون ان للتوكيد وكل اسمها ولما جازمة والجملة في محل رفع خبر ان اما على قراءة تشديد ما وتخفيف نون ان فتكون ان نافية ولما بمعنى الاستثنائية ونصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى كما في المعنى أفاده الصبان خلافاً لما يوهمه كلام المحشى من ان كلام ابن الحاجب وكلام المصنف في المعنى في قراءة تخفيف النون وتشديد لما وان كان صحيحاً في ذاته والى باستشهاد الشارح وعلى ما قاله الصبان تكون قراءة أبى بكر التي ذكرها المحشى لا شاهد فيها ولذلك قال الامير في حاشيته على المعنى الاولى حذف قول المصنف وأبو بكر (قوله بدليل ان بعده ليو فيهم) أى ولتوقع التوفية لان لما لا بد من توقع منفيها بخلافه على التقدير الاول وان منفيها وهو اسم الكفار غير متوقع وان أجاب عنه الدماميني بان توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط في التوقع ان يكون من المتكلم أفاده الصبان (قوله يشددونها) أى ان ولما وقد علمت من كلام الصبان ان هذه القراءة هي محل كلام ابن الحاجب وكلام المصنف في المعنى فتأمل (قوله يتأمل في التمثيل بذلك الخ) ومثله وان عسى أو يقال ان قبله ما يدل على اليقين وهو أفلم ينظروا وكذلك وان ليس فان قبله أم لم ينبأ وكذلك والخامسة فان قبله ان تشهد وفيها معنى اليقين والخامسة شهادة (قوله بمعنى السؤال) لعل هذا بحسب الاصل والا فالمراد به هنا المسؤول أخذ من آخر العبارة فخر (قوله بعض عماته) الصواب بعض أعمامه كما في بعض النسخ لانه من كلام أبى طالب (قوله وصدره ونحو الخ) وفي رواية وجه مشرق اللون ويفسده آخر العبارة وقوله وصدره مشرق الخ أى مشرق النحر (قوله ونحوه محذوف الخ) الاولى ان النحر هو جملة كان ثدياه حقان (قوله مثني حققة) لا مانع من كونه مثني حق (قوله والركاب الخ) والاستدراك بقوله غير ان ركابنا الخ على قوله أرف الترحل صوري لان قرب الارتحال لا يقتضى ذهاب الركاب أى الابل التي يرتحلون عليها عن رحالهم أى منازلهم حتى

أهلها أو ان فيه حذف مضاف أو ان يقع السؤال على القرية مجاز فجعلوا العقلي مقابلاً للمجاز المحذف كذا استفاد يستدرك من عبادة الا أن يحجب بان المراد ان فيها حذف فبحسب الاصل ثم تنوسى وجعل مجاز عقلياً أو بان الواو بمعنى أو (قوله وزرع من



قوله كان لم يغن زرعها) لكن الشارح قدم زرع وجعله مبتدأ حيث قال كان زرعها لم يلبث اذا علمت هذا علمت ان زرعها في قول الشارح كان زرعها لم يلبث بالرفع لا بالنصب اسم كان اذا سمها ضمير الشأن كما قال ٩٧ الشارح فاندفع ما في عبادة (قوله

لما قدر زرع) في بعض النسخ لما قسم زرع وكل صحيح (قوله وجلة زرعها لم يغن خبر) يدل لمقلنا تأمل (قوله لا يوجد ولا يظهر) ما قاله عبادة من انه موجود ومثله بجمع المؤنث السالم الواقع اسم لاذا فتح فان الفتحه نائبة عن الكسرة اذ حق البناء أن يكون عليها لانه ينصب به باقي حالة الاعراب ووجه عدم الظهور ان من يبنه على الفتح يجعل الفتحه أصليه لانائبة عن الكسرة وأيضا لو كانت الفتحه نائبة عن الكسرة لزم أن الفتحه نائبة عن نفسها بواسطة أن الكسرة نائبة أيضا عن الفتحه اذا اصل في النصب ان يكون بالفتحه (قوله فاردنا الجزء الثابت) وهو الاضافة التي ثبتت للذات (قوله أو ان الاضافة لادنى ملاسة) أي من حيث ان الاضافة متوقفة عليه (قوله انه على كل حال) أي سواء أردنا المعنى التضيضي أو جعلنا الاضافة لادنى ملاسة

يستدرك عليه بقوله غير ان الخ بل يقتضي بقاء تلك الركاب في الحال وهو معنى قوله لما نزل برحنا أي لم تنقل منها بل هي الآن مقيمة بها ووجه أني به توكيد لما قبله وتوطئة لما بعده ويحتمل ان المراد بالركاب ما عليه الامتعة وقد تقدم ان ركائب التي عليها الامتعة على ارتحالهم فاستدرك لدفع توهم ذلك (قوله وخصوصا على القول بان البسملة الخ) هذا يقتضي ان التوقف جار فيما اذا كانت البسملة آية من كل سورة أولا فجواب المحشى بعد غير كاف وغير مطابق والاظهر في الجواب ان يقال ان هذا التوقف مندفع اما بان المراد بالابتداء الحقيقي أن لا يتقدم عليها شيء من جملتها وان تقدمها جمل آخر وبالا ابتداء المحكى ان يتقدم عليها شيء من جملتها لا يخرجها عن الابتدائية نحو ألا الاستغاثية ومن هذا يعلم ان قوله ان العزة لله جميعا من الابتداء الحقيقي لا من المحكى خلافا لما يأتي عن يس وتبعه المحشى وبهذا تعلم ان ما زاده الفاعل كهي من كسر هاء في أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيدانه فاضل وفي أول الصلة أو الصفة أو الجملة الحالية أو المضاف اليها ما يختص بالاضافة الى الجمل ليس داخل في قوله في الابتداء اذا ما ذكر ليس ابتداء جملتها خلافا ليس اه شيخنا (قوله لا القسم) أي مع العطف أي ليست الواو للقسم مع العطف لئلا يلزم اجتماع اداني قسم وهما الواو الاولى المقدره الداخلة على حم فانها مملطة على الكتاب بواسطة العطف والواو الثانية الداخلة على الكتاب فانها للقسم أيضا على شيء واحد وهو الكتاب وهذا لا ينافي انه يصح ان تكون الواو في الكتاب للقسم فقط ولا يلزم ما ذكر لعدم العطف المفيد تسلط الواو الاولى الداخلة على حم فقوله اجتماع قسمين أي حرفي قسم هذا ويحتمل ان معناه والله أعلم ان الواو في الكتاب ليست للقسم على جعل حم مقسما به بحرف قسم مقدر لئلا يلزم اجتماع قسمين وهما قوله حم وقوله والكتاب المبين على شيء واحد وهو انا أنزلناه وفيه ان الظاهر انه لا مانع من ذلك اذ ان تقول والتوراة والانجيل لافعلن كذا بناء على ان كلا منهما قسم مستقل ولو سلم منعه فلا مانع من تقديره قسم عليه لاحدهما حرر وقوله والا فللقسم أي ان لم يكن حم مقسما به فالواو في الكتاب للقسم (قوله لان الاول هو السابق) أي ولسلامته من التفكيك فان فيها فرق الخ من تمة قوله انا أنزلناه في لية مباركة وقد تخلل بينهما المقسم عليه على جعل الجواب انا كالأخ (قوله والتعبير يقال اما الخ) فيه ان التعبير يقال واقع موقعه وما ذكره المحشى انما يحتاج اليه في أناني وجعلني وأوصاني وجل من لا يسهو (قوله لانه فصل بين كون ما بعده نعتا) أي أو بدلا أو عطف بيان ولا يدفع احتمال غير الخبرية فيما نحن فيه حركة الاعراب لبقاء الاحتمال عند الوقف (قوله بدل من قوله انا ابن آباء الضيم) لعل المناسب من قوله ابن آباء الضيم وقوله ويجوز جعله في موضع الحال أي أو خبرا نانيا تأمل (قوله من اسناد ما للشيء الى آله) ما واقعة على النفي والشيء واقع على المتكلم والضمير في آله راجع لما وعبارة غيره من اسناد الشيء الى آله (قوله واطلاق المصدر عليها الخ) هذا مبني على ان لا التبرئة من قبيل التركيب التوصيفي والذي يؤخذ من كلام المحقق على الاشموخي انه من قبيل التركيب الاضافي وان الاضافة من اضافة الدال للدلول (قوله بفتح الزاي وكسرها) وعلى كل فالياء مضمومة الا انه على الاول يكون الفعل مبنيًا للمفعول وعلى الثاني للفاعل وقوله من نرف الشارب بالبناء للمفعول راجع للاول وقوله وانرف مبني للفاعل راجع للثاني ووجهه ولا هم عنها يزفون مؤكدة جملة لا فيها غول بناء على تفسيره

(١٢ - تقرير) (قوله لا وجه لتخصيصها الخ) قد ذكرناه وجهها وهو ان الاضافة لمالم تتم الا بالثاني بعد حصول الاول نسبت اليه ولا يخفى ضعفه ولعل هذا من جملة ما أشار اليه بقوله وقديت روحون الخ (قوله مع انها جال بينهما)

أى صفة مشتركة بينهما وذلك لان الاضافة كما هي جزء من المضاف اليه كذلك هي جزء من معنى المضاف فان تمام معنى المضاف ذات وقع عليها الاضافة فالمراد بكونها ٩٨ مشتركة بينهما انها جزء من كل منهما هذا على الاول وعلى الثاني فلان الاضافة لا توجد

الا بالمضاف والمضاف اليه معا فالمراد بكونها مشتركة بينهما انها لا توجد الا بهما معا فظهر من هذا ان قوله مع انها حال الخ راجع لكل منهما (قوله على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه) أى كزيد فى قولك جاءنى زيد وعمر وبعد وذلك لان الاضافة ليست جزءا من مفهوم زيد بل هى جزء من مفهوم لفظ مضاف اليه ولا كلام فيه وهذا الترتى راجع للاول لا للثانى ايضا لان الاضافة معنى منسوب لزيد فى هذا المثال بمعنى انها متوقفة عليه كما هى متوقفة على بعد فنسبة للمعنى للمضاف اليه المراد منه الما صدق صحة اذا جعلت الاضافة لادنى ملاية فظهر من هذا ان قوله على كل حال خاص بما قبل الترتى لاعام فيهما (قوله ما الدليل على ان النوى للمعنى) أى والبناء ليس دليلا لاحتمال ان علتة التسمية باحرف الجواب مثلا (قوله بل يقولون علة البناء الخ) أى وهذا كله غير موجب بل يجوز فقط (قوله مع ان بعد لم تستعمل الخ) أى ويشترط فى وجوب البناء هذا الاستعمال فيكون علة لجوازه (قوله شبهها باحرف الجواب الخ) أى مع ان هذا لا يوجب البناء اذا الموجهة

النظر فى وجوب البناء هذا الاستعمال فيكون علة لجوازه (قوله شبهها باحرف الجواب الخ) أى مع ان هذا لا يوجب البناء اذا الموجهة

أحد الاربع المذكورة في قول ابن مالك كالشبه الوضعي الخ وليس هذا واحدا منها فهو مجوز فقط (قوله الافتقار للمضاف اليه) أي مع انه لا يوجب البناء الا الافتقار اللازم الى الجملة بخلاف الافتقار الى المفرد فلا يوجبه ٩٩ بل هو مجوز فقط وقيل ان

العلة هي الشبه في الجود وهذا ليس من العلة الموجبة أيضا وبعد فهذه الامور كلها حكم ترتبت على السماع فلا انتقاض ببعض المسواد (قوله ولا يخفى ما في ذلك) قد علمته من البيان السابق (قوله بما فاتها من الاعراب) أي وهو الضمة (قوله وهو غريب) ان كان الضمير راجعا للرفع فوجه غرابته علم شهرته وان كان راجعا لكون المسوغ هو الوصفية المعنوية فوجه غرابته ان النص قائم على منع نحو انسان قائم وجواز حيوان ناطق قائم مع ان الاول بمعنى الثاني فتامل (قوله فهي معربة جزما) قياس ما يأتي عن ابن مالك جواز البناء وجعل التنوين للعوض (قوله فلما حذف صدر الصلة نزل الخ) وانما لم تنس في أي قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام التنوين مقامها كافي كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ الكونه لا يشبهه لانه لم يعهد ثم ان في التنزيل المذكور

النظر عن الفرض (قوله فأنث السكل) أي سواء أريد به مذكر أو مؤنث (قوله واحكم بتذكير الذي تجردا) نحو قطع أنغز يداؤذ كره لا قطعت وقوله سوى ما وردا مؤنثا أي كالرأس فتقول قطعت رأسه ولا يجب التذكير وقوله هذا اذا كان مجازا راجع لقوله واحكم بتذكير الخ (قوله ان برد) مبني للمفعول ومؤنث نائب الفاعل وقوله واعكس أي ذكر ان أريد مذكر وقوله كهنند مثال لما أريد به المؤنث فتقول قامت هند وقوله وأدراجع للعكس فهو مثال لما أريد به المذكر لانه علم رجل منقول من جمع أدة وهي المرة من الود كغرف وغرفة والهزمة بدل من الواو المضمومة كما في أقت وأجوه جمع وجهه (قوله اما اذا التميز صار ساقطا) أي كما في برغوث وقوله فذكر السكل أي سواء أريد به مذكر أو مؤنث والحاصل ان المقررون بالتاء له أحوال ثلاثة فان كان مدلوله مذكرا وجب تجريد العامل من علامة التأنيث وان كان مدلوله مؤنثا وتميز من المذكر لم يجب التجريد بل يجب المحاق العلامة كما في قامت فاطمة أو يجوز الامر ان كما في جاءتك موضة وان لم يتميز مذكرا عن مؤنثه وجب المحاق العلامة اعتبارا باللفظ كقالت غلة ولوأريد به مذكر وهذا هو الذي ذكره الناظم في الايات الثلاثة الاول وغير المقررون بالتاء له أحوال ثلاثة أيضا وهو ان مجازي التذكير والتأنيث يجب فيه تجريد العامل من العلامة كاللسان والانف ونحو ذلك ما لم يرد عن العرب تأنيثه كالرأس والخنجر والحرب وان حقيق التأنيث ان يتميز مذكرا عن مؤنثه يوثق فيه العامل في المؤنث كقامت هند ويذكر في المذكر نحو قام أدد أي الرجل المسمى بهذا الاسم وان لم يتميز مذكرا عن مؤنثه يجب فيه تجريد العامل من العلامة اعتبارا باللفظ كقتل البرغوث ولوأريد به مؤنث ولا تقل قتلت وهذا هو الذي ذكره الناظم في الايات الخمسة الاخيرة (قوله قد يكون فاعلا) كحسنان ويسى ابناكا (قوله وذكرا الفاعل بعده) أي ونائب الفاعل أيضا (قوله معطوف على قوله أولا وما يتعلق به) الاولى عطفه على قوله باب الفاعل لان العطف اذا كان بحرف غير مرتب كان العطف على الاول (قوله يكون مبتدأ الخ) نحو زيد ضربته وقوله انه يكون فاعلا نحو اذا السماء انشقت (قوله الضمير في قوله واقعال الخ) وكذلك الضمير في منه عائد على الاسم باعتبار مدلوله لا بمعناه الاصطلاحي (قوله لان الفعل مسند الى ضميره) وهما مسندان الى زيد وذلك انه لو كان المسند هو الجموع لزم عليه كون الشيء مع غيره مسند لنفسه وهو لا يصح ولو كان المسند هو القيام المسند للضمير لكان تحصيل المحاصل لان الضمير عين زيد وقد أسند الى الضمير أولا فلا يسند اليه ثانيا وقد يختار الثاني ويكون من باب التوكيد لا من باب تحصيل المحاصل كما يعلم من فن المعاني (قوله ولو سلم) أي عدم اسناد الفعل أصلا ولا بطريق التضمن وقوله فهو لدفع التوهم أي توهم اسناد الفعل الى زيد أي ان قوله مقدم عليه لدفع توهم دخول زيد من زيد قام في باب الفاعل بناء على توهم اسناد قام الى زيد (قوله فدعوى ان ذلك الخ) هذا لا يناسب قوله آخر ولو سلم الخ تأمل (قوله جذعا) أي كالجذع في القوة (قوله لانه يلزم عليه الاخبار عن النكرة الخ) أي لان هم معرفة ومخرجي نكرة لان اضافة اسم الفاعل لا تنفيده التعريف ولا التخصيص اذا أريد به الحال أو الاستقبال كما هنا ولو سلم انها أفادته التعريف على فرض ارادة الدوام فالضمير أعرف والأعرف هو الذي يجعل مبتدأ (قوله ليدخل فيه اسم الجمع) كقوم ورهط وقوله واسم الجنس كشجر وبقر (قوله بفاعل فعل

نظر لانه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المسند المحذوف في نحو أيهم قائم لا خلافا فها جمعا وافرادا وان أمكن في أيهم أشد لان أفعال التفضيل بخبره عن الواحد وغيره الا أن يقال جل الاول على الثاني طردا الباب كإنبه عليه بعض من حشى ابن عقيل (قوله)

ويرى بالفتح على التركيب) فيه انه خاص بحالة الظرفية وهي مفقودة هنا لوجود الجار الا ان يقال انه سماعي كما يشهره قوله ويرى (قوله من الخفاء) ١٠٠  
 أي فهو بالحاء المجمة وفي عبادة احتمال كونه بالمهمله (قوله هيكل) أي تخم كذا

للجماعة يذكر) نحو اضربن باز يدون واضربوا القوم باز يدون ولتضربن باز يدون (قوله مؤنثه  
 أيضا) نحو اضربن ياهند واضربوا القوم ياهند ولتضربن ياهند تدبر (قوله تعجب أنب) كل  
 منهما بصيغة الامر (قوله وحالين للتفصيل) أي مع بناء الفعل للفاعل (قوله في قول الشاعر فتلقفها  
 الخ) صدره \* كره طرحت بصوالمجة \* (قوله فسد المعنى) أي المقصود لا تقتضاه نفي الفعل عنه  
 وانما هو منفي عن غيره مثبت له وللمحقق في حاشية الاشعري مناقشة في بعض هذه الامور (قوله  
 ويحتمل ان تكون أول الشك الخ) مقابله ان اوجعني الزاوي وكان الاولي ذ كره تأمل (قوله والجملة في  
 محل نصب الخ) لوقال والجملة في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف  
 صفة لمصدر محذوف الخ لكان اولى كما هو ظاهر (قوله وهو اسم جنس) أي جمعي (قوله لا لتأنيث  
 هذا المسند اليه بخصوصه) فاستعمال التاء في ذلك مجاز لان استعمال اسم السكلى في الجزئي من حيث  
 خصوصه مجاز كما لا يخفى ثم ان هذا الاشكال الذي اجاب عنه ساقط من أصله لان التاء لم تجعل  
 قرينة على تأنيث المسند اليه لا العام ولا الخاص بل انما جعلت قرينة على تمييز الفاعل من المفعول  
 حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر ولا شك ان التاء ليست موضوعة لذلك التمييز بل للتأنيث والله أعلم  
 (قوله تعظيما لعنايه) أي في المدح أو توبيلا له في الذم (قوله لان الشمس مفردة في الوجود) أي  
 فيحدد التمييز مع الخصوص وهو قوله هذه الشمس اذ الاشارة للشمس المتحققة خارجا وقوله ولوقات  
 شمس هذا اليوم جازأى لان الخصوص حينئذ اخص من التمييز لعوم التمييز لشمس هذا اليوم  
 وشمس غيره من بقية الايام وقوله وفيه نظر أي لما تقدم من أن الشمس مفردة في الوجود ولا نظر  
 لتعدد ما يتعدد الايام والظاهر الجواز كما قاله ابن عصفور بل الجواز في الصورة الاولي نظر العمومها  
 من حيث الوضع والخصوص وهو هذه الشمس اشارة للشمس المتحققة خارجا فهي اخص من مطلق  
 الشمس تأمل (قوله فإين ذلك التمييز للترزم) والخصوص فيه انه لا يصح لهذا السائل أن يعتقد ان  
 أنت هو الفاعل لا المخصوص كيف والعامل لا يجوز ابرازه والخصوص لا يشترط ذكره كما صرح به  
 الشارح واستفيد من الآية فلا ولي للسائل ان يقول فإين التمييز للترزم وكيف صح بروز الفاعل  
 للترزم عدم ابرازه ومحصل الجواب ان التمييز مقدروا أنت مخصص لا فاعل بل القاعل ضمير مستتر  
 تأمل (قوله شاذ) أي فيكون سماعيا وما هنا من قبيله (قوله أي كل واحد من الثلاثة) هو خلاف  
 كلام الشارح هنا وان وافق كلام المتن فيما سبق لكن ما يستفاد من المتن هو الممول عليه (قوله  
 ما اختص بعملية) كرمضان وقوله أو اضافة نحو أمامك وقوله أو غيرهما أي كالوصف نحو زمن  
 طويل (قوله كدورب) مثال للمنفى فذلك لا ينافي مع ضرورة لا ينافي مع ضرورة لا ينافي مع ضرورة  
 لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال مثال ما كان في موضع الصفة أو الحال المجرور في خرج  
 زيد بشيابه فان الجار والمجرور ان كان متعلقا بمعرفة كان صفة وان كان متعلقا بنكرة كان حالا فلا  
 يقال خرج بشيابه وقوله وما يخص بقسم أو استثناء معطوف على مذورب فهو من أمثله المنفي وكان  
 الاولي ذكره عقبه وذلك ان حرف القسم لازم للقسم به وحرف الاستثناء كخلا لازم للمستثنى وقديين  
 المحشى معنى التصرف في المجرور ولم يبين معنى الاختصاص فيه والذي يؤخذ من الرضى وحواشي  
 الالفية لابن هشام ان معنى اختصاصه ان يكون معينا غير عام اما بسبب الاضافة نحو سير بأبيك أو

وحدته وفي بعض النسخ  
 كميل (قوله الغلس)  
 بالغين المجمة الظلمة  
 (قوله ويقول نزع في  
 الآية معلق) أو يقول  
 ان مفعول نزع محذوف  
 والجملة الاستفهامية  
 بحكمة بقول مقدر  
 والتقدير ثم لنزع من  
 كل شعبة فربما يقال فيه  
 أنهم أشد والقول الاول  
 نسبة الاشعري لبونس  
 ومن واقعه والثاني  
 للخليل ومن واقعه (قوله  
 معلق عن العمل) أي  
 لان أي حينئذ استفهامية  
 لا موصولة (قوله ورد  
 بقوله الخ) أي فان أي  
 في هذا البيت بالضم فلو  
 كانت موصولة لمجرت  
 بالكسرة الظاهرة عند  
 هذا القائل وكذا لو  
 كانت استفهامية اذ  
 لا يصح التعليق هنا لان  
 حروف الجر لاتنطق قبل  
 كلام بونس ولا يجوز  
 حذف المجرور ودخول  
 الجار على ممول صلته  
 فنقل كلام الخليل ثم  
 ان كتابة هذا على كلام  
 الشارح لا يظهر لان  
 الشارح ادعى ان من  
 العرب من يعرب أباي

الاحوال كلها أي ان بعض العرب يعربها وحينئذ فلا شبهة حاربه على غير لغة هذا البعض وكذا البيت  
 المذكور وانما تظهر هذه الكتابة لوقال الشارح كما في الاشعري وبعض النسخ والخليل ومن وافقهما أعرب أياما طقا



فبقول حنثذ ان الخليل يقول في الآية كذا ويرى يقول فيها كذا ويرى عليها بقوله فلم الى آخر ما تقدم بيانه (قوله للشبه بالحرف) أي بنيت للشبه الخ اه شيخنا (قوله فليتنامل) أشرب به لضم أنتن وفتح هي ١٠١ اه مؤلف (قوله في تضمن حرف

لم يوجد) أي كالحرف الدال على الإشارة المحسية المخصوصة فانه لا وجود له في كلام العرب (قوله فليحل) بفتح الفاء وضمة هاء وسكون الطاء وفتح الحاء المهملة اسم رجل (قوله مع انها لا تفتقر للجملة) أفاد في التوضيح ان صلة آل وان كانت وضفا لآله مع مرفوعه شبيه بالجملة اه ففيها الافتقار لما يشبه الجملة وهو كاف فلا حاجة لما تكلفه المحشي رحمه الله (قوله بنى الا) مقتضاه انه لا اعراب له وقوله وظهر الخ يقتضى أن له اعرابا فقه تضارب وانما الاول علة لعدم ظهور الأعراب فيه لا لبناؤه كما قال فانهم كذا قيل وقد يقال لا تضارب لان قوله وظهر اعرابه أي الذي حقه ان يكون للتحليل فلا ينافي أنها مبينة ووجه اقتضاء كونه على صورة الحرف لنقل الأعراب لما يشده ان الحرف الذي هو جزء مما بعده ولا يستقل اللقط به وحده لا يقبل الأعراب لا لفظا ولا محلا فكذا

بال نحو سير بال رجل أو الوصف نحو سير برجل حسن أو بالعلية نحو سير بزيدا أو بتقييد الفعل نحو سير في طريق سير اشد يد أو لا يقال جلس في موضع (قوله كتحديد العدد) نحو ضرب ضربتان وقوله أو كونه اسم نوع نحو سير خبيب أو رمل أو نحو ذلك نحو ضرب ضرب الأمير تدبر (قوله أو تأخوه كما في الآية) صوابه لا تأخوه كما في بعض النسخ (قوله مبني على ان الشاذ الخ) فهم رجه الله ان الشاذ ما قابل المتواتر وليس كذلك بل المراد به ما خالف القياس نحوى فتأمل (قوله وأصل هوى هوى) قلبت الالف باه وأدغمت الباء في الباء وهذا في لغة هذيل وأما في لغة غيرهم فلا تقلب الالف مع ياء المتكلم سواء كانت ألف التثنية أولا ومعنى الشطر الاول ان أولادى سبقه والى الذى أهواه وهو لقاء الله وساروا سير اعنقا الى الذى يهوى وهواه وهواه الله ويحتمل ان المعنى سبق موتهم موى الذى أهواه قبل موتهم وساروا سير اعنقا الى موتهم ووجه بكونه مهويا بهم مشاكلة ثم رأيت في حاشية المحقق ما نصه ولعل مراد الشاعر بالهوى الموت اه وقوله ولكل جنب مصرع أى فلا يستغرب موت أولادى وفيه إشارة الى قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت (قوله هوى اللغة الخ) أى الاشتغال عن الشئ في اللغة الخ (قوله تقديره أذهب زيد) فزيد فاعل بذهب المبني للفاعل (قوله مثل يلبس) أى يلبس الذهاب زيد أو قوله أذهب زيد أى أذهب أحد من الناس زيدا وقوله فيكون تقديره زيدا يلبسه الخ لو قال فيكون معناه زيد الخ لكان أولى والكلام على التوزيع فقوله زيدا يلبسه الذهاب راجع لقوله يلبس وقوله أو يلبسه أحد الخ راجع لقوله أذهب زيد أو أما التقدير الأعرابي فقد علمته (قوله والاتحاد فيما ذكرته مفقود) أى لان الفعل المقدر وهو يلبس أو اذهب مسند للذهاب في الاول وللأحد في الثاني والمذكور مسند لضمير زيد وهما متجانسان ثم ان كون هذا المثال ليس من باب الاشتغال مبني على أنه لا اشتغال في المرفوع ونحو وان أحد من المشركين استجارك من باب التفسير لان باب الاشتغال اذهوا خص وهذا هو ظاهر كلام المصنف في الضابط حيث قال بحيث لو فرغ من ذلك المعول وسلط على الاسم الاول لنصبه لكن صرح الغاكمي بجران الاشتغال في المرفوع وصرح به السيوطي في النكت وعبارة الغاكمي بوجه الاشتغال كما يجرى في النصب يجرى في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء أو على الفاعلية باضمار فعل ويأتى فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجع في نحو زيد قام عند المبرد وتجب الفاعلية في نحو ان امرؤ هلك وتترجع في نحو أبشر يهدوننا ويستويان في نحو زيد قام وعمر وقعد اه وعلى هذا فيكون هذا المثال من باب الاشتغال وينبغي الحاق النيابة عن الفاعلية بالفاعلية (قوله فعلا واحدا مقدرا) نحو زيد ادرهما أعطيته اياه وقوله امتنع أى لانه لم يسمع ولا يرد أن من الاشتغال انه افاض اياه وعمر ا وبكر اضربهم لان المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد كما أوداه المحقق في حاشية الاشعري (قوله وهو أنه ان كان وصفا الخ) حاصله ان العامل اما اسم فاعل أو مفعول أو فعل أو صيغة مبالغه وكل اما مشتغل بضمير السابق أو بعامل فيه أو بمتبوع بما فيه ضميره كقولك أزيد اضاربه أو ضارب أخاه أو ضارب رجلا يحبه عمرو ومثله ضارب وأجبة معطاهما أو معطى رفيقتها أو جبة تشبهها عمرو وأمثله الفعل ظاهرة (قوله باعتبار ذاته) أى وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان

ما هو على صورته (قوله رده الدامني الخ) الذي يظهر أن الموجب للنساء انما هو والشبه الوضعي كما في الضمائر وكما في قولك حنت بلازاد فان لا موضوعا على حرفين ثانيهما حرف لين فهي مبينة وان كانت اسما بمعنى غير ظهور اعرابها المحلى على ما بعددتها ولك ان



يقول هي معربة ظهر اعرابها التقديرى على ما بعدها لا مبنية لمعارضة الاضافة لشبهه المحرف وأما الشبه اللفظى فهو مجوز للبناء لا موجب كما فى الابعثى غير ١٠٢ فانها تشبهه الا الاستثنائية المحرفية فيجوز فيها الاعراب والبناء فعلى الاعراب يظهر

الراجح انه من باب الاشتغال وخرج ما متع عمله فيما قبله لذاته كفعل التجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل ولا يرد عليه قول ابن مالك

وسوفى ذالالباب وصفا ذاعمل \* بالفعل ان لم يك مانع حصل

حيث مثلوا المانع بوقوع الوصف صلة لال مع امتناع عمل الصلة فيما قبله لالذاته لاننا نقول اشتراط عدم المانع انما هو لصحة النصب لا لكونه من باب الاشتغال اه سم أفاده المحقق فى حاشية الاشمونى وقال شيخنا ان قول المحشى باعتبار ذاته يلزم عليه تمشيطه على غير ما ارتضاه الشارح فى الاوضح وأيضاً يخالف ما أتى للشارح فى فاقطعوا فان المانع عرضى والفعل باعتبار ذاته يصح ان ينصب السارق والحاصل ان المانع المخرج من باب الاشتغال هو المانع الصناعى اما الذاتى ككون الفاعل لا يتقدم على رافعه واما العرضى كخروجت فاذا زيد يضربه عمر وفان يضرب يصح تسلطه لولا اذا ومثله الآية فالمانع الغاء الاستثنائية أو السببية وهو لفظى وان المانع من لفظ الفعل الموجب للعدول الى الملابس اما لفظى كما فى زيد امررت به فان مر لا ينصب السابق لكونه لا يتعدى بنفسه واما معنى كفى زيد اضربت أخاه فالمانع هو أنك لم تضرب زيدا اه وقوله على غير ما ارتضاه الشارح فى الاوضح حاصل ما ارتضاه فى الاوضح ان مسائل وجوب الرفع ليست من باب الاشتغال وانما ذكرت فى باب الاشتغال لتتميم الاقسام وان الضابط غير صادق عليها فهذا يدل على عدم اعتبار قيد الذات وقوله ككون الفاعل لا يتقدم على رافعه فى المحقق على الاشمونى ان عدم عمل الفعل المتأخر فى الاسم المرفوع المتقدم انما هو لمعارض تقدمه المانع من رفع المتأخر له على الفاعلية لالذاته دليل انه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله رجه الله لنصبه) أى هو ان لم يمنع مانع أو مناسبه ان يمنع مانع لفظى أو معنى واللفظى كزيد امررت به فان مر لازم والمعنى كزيد اضربت أخاه (قوله بان المرور للمعدى بالباء الخ) أى فتكون الباء مجردة عن التعدي بخلاف ما لو جعلت للالصاق فانه يستفاد منه حينئذ المحاذاة لا المجاوزة تأمل (قوله نحو زيد اغفر الله له) وحينئذ يكون العامل فى زيد النصب فعلا من المعنى أى رحم الله زيدا (قوله وهو ممنوع الخ) أى كون خبر مبتدأ هو الخبر المقابل للأنشاء بحيث لا يصح أن يكون خبر المبتدأ الا ما كان محتملا للصدق والكتب ممنوع لتصر يحسم الخ وفيه انه لو كان مراد الشارح لكان النصب واجبا لا راجحا الا أن يكون معناه ان الرفع جائز لكن على تقدير القول وبعد ذلك فهذا ليس مراد الشارح بل معناه ان قياس خبر المبتدأ او الكثير فيه أن يكون محتملا للصدق والكذب وكونه طليعا نادر وذلك لان القصد من الاخبار عن المبتدأ الافادة بخبر حاصل وذلك لا يتأتى فى الطليسة ولذا منع بعض وقوعها وبعض جوز بتقدير القول على جهة الاستحقاق فلذا كانت خلاف القياس وليس المعنى انه ممنوع حتى يأتى ما قاله تدبر اه شيخنا (قوله رجه الله ويشكل على هذا الخ) وجه الاشكال انه يلزم اجماع القراء السبعة على المرجوح وهو ان لم يكن ممنوعا قليل الوقوع جدا وتقرير الجواب ظاهر وذكر السعد عند قوله تعالى وما علمت من سوء تود الآية انه لا يمتنع اجماع القراء على أحد الجائزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجع الشمس والقمر لان المختار جعلت الشمس والقمر لكون الفاعل مؤثنا غير حقيقى اه يس (قوله وما قبله توجيهه معنى) وذلك لانه اذا كان المعمول من جملة وعامله

الاعراب التقديرى على المضاف اليه بعدها وعلى البناء يظهر الاعراب المحلى على المضاف اليه بعدها أيضا ولك ان تقول لا يصح بناؤها لمعارضة الاضافة شبه المحرف والابعثى النعمة واحدة الا لا يجوز فيها الاعراب والبناء أيضا للمشابهة الصورية وان لم يسمع فيها الا اعراب بدليل التنوين فيها الا ان البناء جائز بمقتضى القياس وأما الالموصولة فهي مبنية جزما للافتقار لشبه الجملة والعمل على أخواتها مع عدم المعارض وبهذا انضح المقام وارتفع الاشكال (قوله انه مبني على الباء) أى فى الأحوال الثلاثة (قوله لمعارضته بالتسوين) أى الذى هو عوض عن المضاف اليه فى صورة ما اذا لم تنصف لفظا. فالمعارض هو التسوين القائم مقام المضاف اليه وقوله والاضافة أخرى فى صورة ما اذا اضيفت لفظا ووجه احتياجها

للإضافة أو ما هم مقامها من التنوين انها شديدة الابهام فاحتاجت لمباين ما تقع عليه وذلك المبين هو المضاف اليه ولا يخفى ان هذا ليس فيه معارضة لجعل النزاع فاندفع ما كتب هنا من ان هذا معارضة لجعل النزاع وهو مصادرة

لا تسمع اذلو بنيت لم تنون ولم تضيف وبالجملة فالمدار على السماع (قوله أو ان الاصل بأيكم هو المفتون) فأى حينئذ موصولة مفعول به والباء صلة والمفتون خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أى (قوله وهو على لغة من اعربيه مطلقا) ١٠٣ أى والالبند لانها أضيفت

وحذف صدر الصلة وهو الضمير الواقع مبتدأ (قوله تشبه الزائدة) لعله أى بتشبه للتأدب والافهني من قبيل الزائدة (قوله لتحقيق وقوعه كأنه الخ) اشارة الى ان استعمالها في المستقبل مجاز وان الحقيقة استعمالها في الماضي (قوله ثم جتم) اسقط مرتبة قبل ذلك وهي جوهر (قوله اصطلاح) أى للتكلمين (قوله على ان المراد بالعلم الحادث) أى من الانس (قوله فيشمل الملك) أى بفتح اللام ويشمل الجن أيضا (قوله لانه يقع صفة الخ) هذا لا ينتج انه في رتبة العلم بل غاية ما ينتج انه ليس في رتبة الضمير ويجب بان هناك ضميمة محذوفة أى مع عدم لزوم الاجفاف اذ لو نزل عن مرتبة العلم أيضا لكان فيه اجفاف (قوله وانا أتوقف في هذه القاعدة الخ) اختار ابن هشام جواز كونها أعرف من الموصوف تبعاً للقراء والشاوين وقال ابن مالك انه الصحيح

من أخرى يقتضي الارتباط بينهم ماع انهما لا بد أن يكون بينهما ذلك فيحصل توجيه سيبويه ان مانع الاشتغال هو زوال الربط وقال شيخنا المانع على المذهبين لفظي وهو الغاء لانها السببية على مذهب المبرد واستثنائية على مذهب سيبويه وذلك ان سيبويه جعل جملة اقطعوا مستأنفة لان الغاء لا يدخل عند سيبويه في الخبر في نحو هذا مما لم يكن المبتدأ فيه موصولا وصلته فعل أو ظرف وإذا كانت مستأنفة بسبب وجود الغاء فليست الآية اشتغالا لان جزؤه لا يعمل في جزؤه أخرى وشرط الاشتغال أن يكون العامل لولم يشتغل للعمل في السابق ولا يخفى ان توجيه سيبويه حصل به الفرار من الاخبار بالجملة الطلية عن المبتدأ بخلاف توجيه المبرد لأن يقال محل كونه خلاف القياس مالم يكن المبتدأ موصولا (قوله وماله صدر الكلام الخ) أى كادوات الشرط والاستفهام والتخصيص ولأم لا ابتداء وما النافية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيدان زرتة بكرمك وزيد هل رأيتك وزيد هلا كرمته وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يغير عامل فيه (قوله وأجيب عنه الخ) تقدم ما يفيد انه لا يحتاج لهذا لئلا يلزم تمشية كلامه هنا على غير رأيه (قوله ومن جملة المواضع الادوات المختصة الخ) أى ومن جملتها أيضا ماله صدر الكلام (قوله فالرابط محذوف الخ) جزم في الجامع بانه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسبويه والغارسي تبعاً للتسهيل حيث قال وان ولي العاطف جملة ذات وجهين أى اسمية المصدر فعلية ألجزم استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للاخفش ومن واقعه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا اه واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قدرناه بالنصب والفعلية معطوفة على تجري وليس فيها ضمير الشمس وأجمع القراء على نصب السماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان وليس فيها ضمير النجم والشجر لكن خالف في أوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في المثال المذكور تبعاً للاخفش أفاده الغا كهي ويس وبه يعلم ما في المحشى (قوله وان كان صفة) أى وان كان قوله في الزبر صفة (قوله اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاش في صحف أعمالهم مفعول لهم) في عبارته سقط وأصلها اذ المتصود ان كل شيء مفعول لهم كاش في الزبر مكتوب فيها وفاقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا أن كل كاش في صحائف أعمالهم مفعول لهم اه كما يؤخذ من يس (قوله ككريم وكرماء) المناسب كريق وأرقاء وشقيق وأسقاء (قوله بين محذوفين) نحو زيد في جواب من ضربت وأكرمت ووجه الروادى كون زيد في المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الأول وعمل الثاني في ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيد أو أكرمت زيداً ولا تنازع في ذلك فيكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيداً أو أكرمت زيداً فذ كر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لا من باب التنازع وقوله ولا بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيداً أفاده المحقق في حاشية الاشعوى (قوله طلبت فلم أدرك الخ) المتنازع هو طلب وأدرك وفقد وابغ والمتنازع فيه هو الندى وعند ثم ان في هذا الاستشهاد نظر لان تمنيه فقد الندى عند السائب لا معنى له اذ فقد حاصل كما يستفاد من قوله فلم أدرك أى لم أدرك الندى عند سائب والذي في شرح

(قوله والا فاعني الحكم الخ) محصاه أن أخا زيد معناه أخ مقيد بكونه منسوباً لزيد وضارب زيد معناه ضارب تعلق ضربه بزيد فهما على حد سواء في التقييد بزيد وان كان التقييد في الاول جاء من الاضافة ولولا الاضافة ما حصل تقييد وفي الثاني من كونه معمولاً

لضارب سواء أضفت ضارب إلى زيد أو لم تضعه بان نصبت زيداً فالإضافة في الثاني لم تقده إلا حذف التنوين وإما التقييد بزيد فهو حاصل في الجملة التي قبل ١٠٤ الإضافة وهي حالة النصب ويلزم من هذا أيضاً أنه لا معنى للحكم بان أخا زيد معرفة وأخا

لزيد منكرة مع ان التقييد بزيد حاصل في كل وليس مقصود المحشي أنه لا معنى للحكم بان الإضافة في أخا زيد أوجب التفسير وبأنهم توجه في ضارب زيد لان لهذا الحكم معنى وهو ان التقييد بزيد في الثاني حاصل قبل الإضافة فلا تقيد الإضافة بخلافه في الأول فتأمل (قوله لان هذا لا يشمل الاسماء المتوعدة في الابهام) أي كاحد وعرب وغير وشبه وفي جواسي الالفية ان الاسماء المتوعدة في الابهام واقعة موقع ما يقبل الوقوعها وقع انسان مثلاً وكذا امرأة وأمرؤ فحينئذ ينسفع ما للمحشي وكذلك أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان ولما تضمن الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ولا يرد المحال والتمييز واسم لا وجع وورب وأفعل من فانها تكرات مع انها لا تقبل أل ولا تقع موقعه لان المحال وما معه يقبل أل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه ولا يرد أيضاً

الاشعوفى وليتني قعدت بالقاف والعين المهمة وعلى هذا المتنازع ثلاثة كما قاله المحقق في الحاشية وهي طلب وأدرك وابغ والمتنازع فيه هو ما سبق بعينه وهذا هو الذي يساعده المعنى والمعنى طلبت الندى عند سائب فلم أدركه عنده وليتني قعدت فلم أبغه عنده أي أمتنى أنه ما كان يحصل مني السعي اليه والطلب منه فقوله لم أبغ من جملة المتنى تأمل (قوله خلا والظاهر عبارة ابن المحجب) انما قال ظاهر لا احتمال أن ابن المحجب أراد بقوله شرطه أن يكون ظاهراً ما قابل المستترا أو جرى على الغالب أو ان في الضمير تفصيلاً كما بينه الجاحي والرضي وحاصله أنه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن أن يكون معمولاً لغیره ولا في المرفوع الواقع بعد اذ كالظاهر الواقع بعدها (قوله خرج به نحو أنك أنك اللاحقون) بنقح الكاف بقرينة تمام الشطرو وهو احبس احبس لان كاتبتما بلاياء نص في أنهما خطاب لذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف أي احبس نفسك كما قاله العيني وخرج أيضاً ما اذا كان طالباً لغير المتأخر كقوله كفاني ولم أطلب على ما يأتي (قوله والاسم الرحى) بضم الراء وسكون الحاء وفتح الميم مقصور (قوله لكن لا يخفى ان التشديد لا يناسب الخ) يتعين التشديد لقول الشارح ان التنازع في المجرور وكون رحم بمعنى دعا بالرجة لا يمنع اذ هو مجاز عن لازمه من الاحسان كما ان رحم بالتخفيف مجاز عنه أيضاً اه شيخنا (قوله هذار دلسا استدل به الكوفيون) ما مصدرية لا جل قوله بقوله تأمل (قوله لا يخفى ان ما ذكره من الدليل الخ) مردود اذ العلة التي ذكرها الشارح هي التناقض لان محط الدليل هو قوله وهو هذا عين مانعاً أولاً أي لان الطلب هو السعي والقليل من المال هو أدنى المعيشة نعم هذا الاعتراض انما يناسب كلام الاشعوفى وذلك لانه قال والاحترار بكونهما مقتضين للعمل من نحو أنك أنك إلى أن قال ومن نحو كفاني ولم أطلب قليل من المال فان الثاني لم يطلب قليل والافسد المعنى اذ المراد كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك اه فيقال عليه ان هذا الدليل لا ينتج فساد المعنى ويوجب بان المراد والافسد المعنى المراد ومعنى فساد خلق الترتيب عنه (قوله الا ان يراد فساد المعنى المراد) يفيدانه يفيد معنى صحيحاً لكنه ليس المراد وليس كذلك اه شيخنا وله مندفع بقولنا فيما سبق ومعنى فساد الخ تأمل (قوله والاولى أن يقول لتناقض المعنى الخ) فيه انه عين الفساد اه شيخنا (قوله وعبارة الفارضى الخ) هي كعبارة الشارح الا ان الفارضى اعتبر التناقض بين قواه كفاني وبين قوله ولم أطلب والشارح اعتبره بين قوله ولو ان ما أسعى لادنى معيشة وبين قوله ولم أطلب وما اعتبره الشارح هو الظاهر (قوله وهذا متناقض) أي باللازم اذ يلزم من كونه لا يكفيه القليل انه لا يطلبه وقوله لم أطلب يناقضه بمقتضى قاعدة لو فكانه قال أنا غير طالب للقليل لكونه لا يكفيني أنا طالب للقليل وهذا تناقض (قوله لانه لا يطلب مالا يكفيه) فيه ان الشخص قد يطلب مالا يكفيه نعم يقال هنا انه لا يطلب مالا يكفيه بحسب مراده تدبر اه شيخنا (قوله فلا يكون بين عاملي التنازع ارتباط) هذا ظاهر على الاستثناف لأعلى الحالية بل انما المانع من الحالية انه لا فائدة في التقييد بهذه الحال ويمنع من الاستثناف أيضاً انه لا فائدة في الاخبار بعدم الطلب وما منع به الاستثناف يمنع به العطف على مجموع الشرط والمجزأ وجعل المانع ما ذكر أولي مما قيل ان الاحتمال الراجح في الواو العطف والراجح العطف على الجزأ والمرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح

لأن الحال وما معه يقبل أل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه ولا يرد أيضاً  
يهود ومجوس وضمير الغائب العائد لنكرة فانها معارف على الاصح في ضمير النكرة مع ان الاولين يقبلان أل والثالث واقع موقع

ما يقبلها وهو رجل لان يهود ومجوس لا يقبلونها الا اذا كانوا جعين لغو بين لهم ودعجوسى كروم ورومى وهما حينئذ ينكران اما اذا كانوا عليمين على القبايتين فلا حينئذ يمنعان الصرف العلمية والتأنيث المعنوى ١٠٥ . واما ضمير النكرة فمعناه الرجل

المذكور وهو لا يقبلها لارجل بالتسكير (قوله فان الظاهر انها لا تتعرف بأل) ظاهره يفيد انها تدخل عليها آل ونص غيره على انها لا تدخل عليها وان قولهم الغير والشبه مولد (قوله ولا نسب بالعقل) أى لا بالنقل ولا من حيث اجراء الاحكام اللفظية فانها لا تتعرف لا باضافة ولا بأل فان أصلها أن يوصف بها النكرة نحو صالحا غير الذى كان نعل أو شبهها نحو غير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوام بأعيانهم كما فى الاشعوى فى شرح قوله \* واستثن مجرورا بغير معربا \* (قوله ويرد على التعريف الخ) هذا الايراد مبنى على ان ما ذكره المصنف تعريف وهو خلاف قوله فى الشارح وعلامة النكرة الخ ومعلوم أن العلامة مطردة لا منعكسة فلا يلزم من عدمها العدم كذا قيل ولك ان تقول ان الشيخ يعرض بالمصنف أى كان الانسب ان تسلك ما هو ظاهر فى

المرجوح وان تعكس المحال (قوله غالبا) ومن غير الغالب انها تكون بمعنى ان كما فى قوله نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه أى ان لم يخف الله فرضا لم يعصه فبالك اذا خاف الله فهو غير عاص على كل حال تدبر (قوله وأما الالف) أى التى هى خفية (قوله بل نصب أصلى) أى لكونه ينشأ عن الفتحة لا عن الضمة (قوله على ان غلبة الثقل تكفى) أى ان الرفع ثقيل باعتبار غالب افراده وهو الضمة والواو (قوله وصح الاخبار بالجمع الخ) تنمى للجواب اخذ ما بعده تأمل (قوله والباء الخ) أى على غير كلام الصفوى أو على كلامه لكن بحسب الاصل (قوله فتعلق بالفعل) أى الذى فعل الفعل بسببه اذ لولاه لم وجد الفعل (قوله فتعلق بما تضمنه من معنى التعلق) أى الذى فعل الفعل به أى تعلق الفعل به (قوله غير ظاهر) أى لان محل الشئ لا يكون سببا لمحصله بل السبب شئ آخر كقصد التاديب فى قولك ضربت زيدا (قوله يتعدى بنفسه الى المفعول) أى جنسه الشامل للاول والثانى (قوله لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقة) هذا لا يظهر فى نحو من الشرطية أو الاستفهامية اذا كانت مفعولا نحو من تضرب تضرب ومن تضرب فان الفعل واقع على الذات فقط التى هى مدلول تضمنى لا عليها وعلى التعليق أو الاستفهام ويحتاج كما فى يس بان الكلام فى المدلول الاصلى وتضمن من للاستفهام أو التعليق طارئ تأمل (قوله خلافا لما فى حاشية المجموعى) ما فى حاشية المجموعى من أن الضمير فى تعلقه عائد على الفعل وما واقعة على المفعول والضمير فى يعقل عائد على الفعل وفى به عائد على ما الواقعة على المفعول فتكون الصفة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لان اللمس هو الظاهر لان الفعل هو الطارئ على المفعول غالبا فيكون هو المتعلق بالكسر كما هو المناسب وان صح العكس لان التعلق نسبة من الجانبيين وايضا فاعل الوقوع فى كلام المصنف هو الفعل فيناسبه ان المتعلق بالكسر هو الفعل لا المفعول واستناد المحشى لعبارة الشارح غير مناسب لان عبارة الشارح مقبولة على ما هو المناسب فكان المناسب للشارح ان يقول ألا ترى ان ضرب فى المثالين متعلق بزيد تأمل (قوله وهو المطلوب اقباله) أى بياأ واحدى أخواتها (قوله بذكر المزموم) وهو المطلوب اقباله وقوله وارادة لل لازم وهو المسئول اجابته (قوله ثم استعمل النداء الخ) وهو لفظ يأ أو نحوه فيكون فى قرينة المكنية استعارة تصريحية تخيلية (قوله فانه منهى الخ) تعليل للخروج المنفى وقد علل النفى بقوله لان الاول الخ ثم ان ايراد نحو يازيد لا تقبل انما هو بقطع النظر عن تفسير المطلوب اقباله بقوله أى المسئول اجابته والا فلا يرد بعد ذلك التفسير كما يشير له الجواب الثانى (قوله ونحو قول أحد المتعاقبين الخ) وجهه ان اقبال حاصل فلا يصح طلبه (قوله أولان المقصود طلب الاقبال الخ) فى عبارته سقط وأصلها كما فى يس وعن الثانى بانه من باب الاستعارة أولان المقصود الخ اه وأولى منه ولان الثانى من باب الاستعارة أولان المقصود الخ تأمل (قوله فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله الخ) لا يقال ان من جملة المسوغات وقوعه بعد حرف النداء كما قال ابن مالك \* كفعله اسم فاعل فى العمل \* ان كان عن مضيه بمعزل \* وولى استغها ما أو حرف ندا لاننا نقول كلام ابن مالك ليس المراد به ظاهره من ان المسوخ هو النداء بل المسوخ انما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يارب جلالا لعلنا كما صرح به الاشعوى وذلك لان النداء من خواص الاسماء وهو يبعده من شبه الفعل فقتضاه ان لا يعمل (قوله كان مفردا معرفة) أى بسبب النداء

١٤ - تقرير العلامة والاورد تدبر اه شيخنا (قوله والاورد كل أيضا) الظاهر انها تعللها بمرادفها على قياس ما سبق (قوله والظاهر انه لم يسمع الخ) قد يقال هو وان لم يسمع يجوز قياسا انذب تجامع الاضافة كما فى يارب غابطنا



والإضافة التقديرية أخف من اللفظية كذا قبل وفيه نظر كما لا يخفى (قوله ويحتمل أن ما حرف كاف) وحينئذ يكون قوله له فرجة صفة لموصوف محذوف هو ١٠٦ مفعول نكره ومن الأمرين أن أي قد تكره النفوس حالا من الأمر فرجة الخ ويرده أن

(قوله يعاون قاسهلا) النقا قطعة من الرمل ويطلق على دويبة تسكن الرمل ولعلها أنثى القرني تدبر (قوله وعرفت الثاني بأل) وجه القرن بأل في الجماعة المعينة أنك لو لم تقرن ونصبت لتوهم أنه نكرة غير مقصودة وأن المنادى ثلاثة معينة وثلاثون غير معينة وكذا في الرفع يتوهم أنه نكرة مقصودة أخرى مع أن المراد العدد بتمامه معينا (قوله والجملة في محل المفعول) أي الثاني (قوله جلا للقليل) وهو أم وأب ونحوهما من غير إضافة لمفرد بها وقوله على الكثير وهو ما ذكر مع الإضافة للمفرد بها (قوله كما صرح به الأشعري) فيه أن الأشعري لم يصرح بذلك وعبارته وذكروا أيضا وجهها سادسا وهو ألا كتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد اه وهي محتملة لأن يكون الضم ضم بناء وان يكون ضم مشاكلة للمفرد ولذلك قال المحقق يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديره بفتح مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل واللام يكن لغة في المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء اه أي أنه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة للمنوية ونصبه مقدرا أن مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد وجه ما قاله أبو حيان وأن قلنا تعرفه بالإضافة للمنوية ونصبه مقدرا أنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وأن لم يكن منه حقيقة أفاده سم (قوله ولا وجه لتوقف بعض مشايخنا في ذلك) أي في هذا الوجه وهو ضم الحرف الذي كان مكسورا وليس اسم الإشارة راجعا للبناء المفهوم من قوله فهو مبني (قوله أن ما فات لا يعود) إشارة إلى أن راجع بمعنى معيد فلذلك تعدى بنفسه (قوله والدليل على أنها بدل منها الخ) مراده بالبدل العوض وذلك لما قاله المحقق من أن التناهي يأت حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء الياء بخلاف الألف في نحو يا عبدا وعلى هذا فيقال أن أب مضاف والياء المحذوفة مضاف اليها ولا يقال أن التاء مضاف اليه ويقال في يأت يا بني أن المضاف اليه هو الألف في الأول بناء على أنها هي المبدلة عن الياء لا على ما قبل من أنها هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغائرا به أو مندوبا والياء في الثاني وأني بالتاء للدلالة على التفخيم مع قصد التعويض (قوله لا يجمعون بينهما) أي في الكثير الشائع فلا ينافي أن من جملة الأوجه يأتني كافي الشارح والمتن (قوله لسمع يأتني الخ) أي بكثرة فلا ينافي أنه سمع بقلة (قوله فجمع بين العوض والعوض) وهما الألف والياء في حسرتا والتاء للتأنيث كفاطمة والياء والتاء في أبت وفيه أن الألف في حسرتا ليست عوضا بل هي بدل من الياء فتسميتها عوضا تسامح ولعل الياء في يا حسرتا يأتني كيد لفظي للألف لأن كلا منهما اسم دال على المتكلم كما يؤخذ مما تقدم وفي يأتني الجمع بين البدل وهو الألف والعوض وهو التاء هذا حاصل ما يؤخذ من كلام المحقق (قوله على ما قبل الياء) الأولى التاء كما هو ظاهر (قوله للترخيم) الأولى للترحم كما في بعض النسخ (قوله وهذا من قصيدة لابي النجم الخ) وتتمام البيت الذي في الشارح \* فليس بخلو عنك يوما مضجعي \* (قوله فتكون الصور التي يجوز فيها الأمران ستة لا ثمانية) وفي بعض النسخ لا خمسة وهو غير صواب وتلك الصور الستة هي ما بقيت من الصور الثمانية بعد إخراج صورتين اللتين ذكرهما في الأشكال وهي النعت المقرون بأل سواء كان

الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أوفى نحو منا نطقن ومنا أقام وفيما سلم وفيما هلك الآن يكون التقدير قد تكره النفوس أمر من الأمور له فرجة الخ لكن يلزم عليه إقامة المفرد وهو الأمر مقام الجمع وهو الأمور وهو قليل تأمل (قوله وقيل هو تابع تعريفًا وتذكيرًا الخ) فيه أن قوله تعريفًا خروج عن المقام إذ الكلام في الضمير العائد للنكرة وأن قوله وتذكيرًا ولو كان التذكير جائزا هو عين القول الأول في الشارح لأنه مقيّد بما إذا كان الضمير راجعا للنكرة فغفوه أنه إذا كان راجعا للمعرفة كان الضمير معرفة فالأولى حذف قوله وقيل الخ فتأمل (قوله غايه الأمر استعمل في معين) أي والعبرة بالوضع لا بالاستعمال (قوله وانظر هل يجوز نعت بالمعرفة الخ) الظاهر أنه لا يجوز على غير طريقة بن مالك ويجوز على طريقته أن لوحظ أنه

من وصف المنادى لا من نداء الموصوف تأمل (قوله هو من المحذوف والايصال) هذا كله مبني على أنه مأخوذ من الأضمار وهو الإخفاء الذي هو الاحتمال الأول في الشارح ومع ذلك هو غير ما أشار إليه الشارح من أن الإخفاء الذي



في الضمير باعتبار حروفه اذ حروف همس باعتبار الغالب تدبر (قوله لانه انما يظهر في الغيبة) أي اذ الم يكن المرجع متقدما  
أولم يكن معينا والافهواحق بالتعبير من الاسم الظاهر لا يهام التغير والظاهر ١٠٧ انه لا لغات أصلا في التعبير

مضافا أو مفردا نحو يازيدا المحسن الوجهه و يازيدا الظريف والتوكيد المقرون بأل المفرد والبيان  
المقرون بأل المفرد وعطف النسق المقرون بأل سواء كان مفردا أو مضافا وقوله وحينئذ فالاولى جعل  
الصور الداخلة في كلام المصنف ستة الخ الستة هي بقية الثمانية وقوله وهذا ظاهر لا غبار عليه فيه  
نظر اذ لا ظهور فيه وذلك لان من جملة الصور الستة التوكيد المقرون بأل المفرد وهذه الصورة باطلة  
اذ التوكيد المعنوي لا يقترب بأل مطلقا لان ألفاظه معارف من قبيل أعلام الاجناس فلا تقبل ال  
وكذلك بيان المنادى لا يقترب بأل على ما قاله شيخنا وفي الاشعوى ان تابع ذا الاشارة يقترب بال  
ويصح رفعه ونصبه فيقال ياذا الرجل اذا كان اسم الاشارة مقصودا بالنداء بان عرفه المخاطب بدون  
الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه واما اذا كان المقصود بالنداء هو الوصف واسم الاشارة مجرد  
الوصلة الى ندائه تعين رفع الوصف وقد قال الدجوني لا يصح كون الضامر في قوله ياذا الضامر بدلا  
لانه كالمنادى المستقل ولم يتعرض لكونه عطف بيان فالظاهر منه صحته اذ هو كالنعت بخلاف  
البديل فانه على نية تكرار العامل وحرف النداء لا يدخل على ما فيه أل وقد نقل الدماميني عن ابن  
مالك ان من البديل ما يرفع وينصب اشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحية لتقدير حرف ندائه  
قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسألة مبينة على ان عامل البديل عامل المبدل منه اه وهو  
ضعيف وكذلك عطف النسق فان حرف العطف منزل منزلة حرف النداء الذي لا يدخل عليه ما فيه  
أل والذي يظهر ان عطف البيان يكون بأل وان البديل لا يكون على الصحيح وعلى هذا فصور عطف  
البيان الاربعة الآتي بيانها صحيحة كما ان عطف النسق صحيح بصوره الاربعة ويمتنع من البديل  
صورتان ويصح منه صورتان ويمتنع من النعت صورة ويصح منه ثلاثة ويمتنع من التأكيد  
صورتان ويصح منه صورتان فيكون الصحيح خمسة وعشر والباطل خمسة بل في الصبان على الاشعوى  
جواز كون نعت المنادى الطارئ تعريقه بالنداء بالمجرد من أل والاضافة لانه يتسامح في المعرفة  
الطارئة فيجوز في نحو يا رجل ظريف الرفع والنصب فالصور الصحيحة حينئذ ستة عشر والباطلة  
اربعة خلافا لما يأتي عن شيخنا من جعل الصحيحة ثلاثة عشر والباطلة سبعة وفي الصبان ايضا ان  
محل وجوب نصب التابع المضاف المجرد من أل اذا كانت اضافته محضة اما اذ لم تكن اضافته  
محضة جاز فيه الوجهان كيارجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى  
وان صرح السيوطي بوجوب نصبه ولا اشكال في وصف المعرفة بالنكرة لما علمت ثم يرد ايضا  
على ماسلكه المحشى تبعا لياسين انه لا حاجة لقول المتن المقرون بأل بعد قوله ونسقه لانه معلوم من  
قوله مقرونا بأل لانه من أوصاف المبين (قوله واما قول بعضهم جوابا عنه الخ) ماسلكه بعضهم هو  
الظاهر وبيان ذلك ان صور المقام عشرون لان التابع اما نعت أو توكيد أو بيان أو نسق أو بديل  
وكل امامقرون بأل فقط أو مضاف فقط أو جامع بينهما أو خال منهما والنعت فيه ثلاثة صحيحة  
وواحدة باطلة الثلاثة الصحيحة هي قرنه بال فقط وكونه مضافا فقط وكونه مقرونا بأل ومضافا معا  
والباطلة هي كونه خاليا من أل والاضافة لكونه حينئذ نكرة لا يوصف به المنادى المبني والتأكيد  
فيه صورتان صححتان وصورتان باطلتان الاولان كونه مضافا أو مفردا وعلى كل حال من أل  
والاخير ان اقتربه بأل مع كونه مفردا أو مضافا والبيان كذلك واربعة النسق صحيحة والبديل

الاخبار هو الصفة يرشدك لهذا قول الشارح أي ما الحياة الاحياء الدنيا (قوله من قبيل حتى توارت الخ) يؤخذ من تعليله انه  
ليس من قبيله بل من قبيل اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث تقبلم في الكلام مادة مرجعة بل لا مانع من أنه يذكر لهم الحياة بلفظها

تدبر (قوله يحتمل انه للمدوح الخ) لكن لا يدخلان فيما تقدم لفظ العدم ذكر المادة (قوله يعني قبل تقدم مرجع الخ) أي وان  
في وسط الكلام (قوله ففتح لها) ١٠٨ ألنحت هو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة وهنا اختصر ما هية من ما هو بضم

الغسية بدل الظاهر  
وبالعكس (قوله كما بينته  
في كتابة الأزهريه) لنافي  
ذلك كلام فيما كتبناه  
هناك. فارجع اليه  
(قوله همزة أنا) أي ونونه  
والفه اذ حروف الهمس  
هي المجموعه في قولك  
فنه شخص سكت  
والجمهوره ما عدا ذلك  
(قوله السباق) أي  
السابق وقوله واللاحق  
أي اللاحق (قوله أقول  
حيث كان الضمير مفسرا  
بالحياة الدنيا الخ) فيه ان  
الشارح لم يدع ذلك بل  
غاية ما ادعاه انه مفسر  
بالخبر به أي بقطع النظر  
عن صفته ولا شك ان  
الخبر به بقطع النظر عن  
الصفة هي حياته وهي  
مطلقة فيكون الضمير  
مفسرا بالحياة من حيث  
هي لا بقيد كونها الحياة  
الدنيا حتى يلزم المخذور  
المدكور لكن المحظ في  
الاخبار هو اللفظ لا محل  
تحصيل الفائدة واستقامة  
الكلام ومحصله ان  
المحظ في التفسير هو  
الخبر بقطع النظر عن  
صفته والمحظ في  
ان دل بذاته على الماهية  
يفيد أن المراد باسامة

كالبيان فتمت ثلاثة عشر صحيحة وسبعة باطلة ثم الصحيحة ستة منها تتبع المحل أو اللفظ اثنان في  
النعت عند الاقتران بال و واحدة في التأكيد عند عدم الاضافة و واحدة في البيان كذلك واثنان  
في النسق عند الاقتران بال وأربعة على المحل وهي المضاف المجرد في النعت ثلاثة صورته والمضاف  
في التأكيد ثمانية صورتيه والمضاف في البيان ثمانية صورتيه أيضا والمضاف المجرد من النسق ثلاثة  
صورته وثلاثة كالمستقل وهي صورتنا البديل والمجرد من أل من عطف النسق وتحتاه اثنان المفرد  
والمضاف لكن المضاف قد تقدم في صورنا لا يتباع على المحل فلذلك لم تعد هنا لدفع التكرار وذلك ان  
تعد صورنا لا يتباع على المحل ثلاثة وصور كونه كالمنادي المستقل أربعة باخراج الصورة المذكورة  
من الاول وعدها من الثاني وقد أدخل الشارح هذه الصورة في المحلين فوقع في كلامه تكرارا كما  
يأتي بيانه ولولا ما صنعه الشارح من جعل كل من المحلين على أربع صور المؤدى للتكرار لم لنا المجرد  
في قوله والنسق المجرد على تجربته من أل والاضافة معاقول المتن مقر ونأ بال احتراز عن المجرد من  
أل فالمفرد منه باطل والمضاف منه تابع للمحل لا غير وقوله من نعت المبني بيان لما فيكون في النعت  
صورتان وقوله ونأ كيدوه وما بعده معطوف على ما أفرد وقد علمت ان التأكيد لا يكون الا بمجرّد من  
أل سواء كان مضافا أو مفردا لكن يخص هنا بالمفرد أخذنا من قوله بعدم ما أضيف مجردا الخ وكذا  
يقال في قوله وبيانه فالتأكيد صورة ثالثة والبيان صورة رابعة وقوله ونسقه المقر ون بال لا بد من  
هذا القيد احتراز عن المجرد منها وتحت هذا صورتان وهما المفرد والمضاف فتمت الستة التي يجوز فيها  
الوجهان وقوله وما أضيف مجردا الخ أي من هذه الاربعة فهذه هي أربعة لا يتباع على المحل وقوله  
ونعت أي على لفظه في قوة الاستثناء من النعت المذكور في قوله ويجري ما أفردا وأضيف مقر ونا  
بال من نعت المبني وقوله والبديل والنسق المجرد كالمنادي المستقل معلوم ان البديل لا يكون الا بمجرّد  
كما تقدم فقوله المجرد صفة للنسق وتحت هذه العبارة أربع صور من الثلاثة عشر وهي البديل المفرد  
أو المضاف والنسق المفرد أو المضاف وهذا هو المناسب لصنيع الشارح فيما يأتي وقد تقدم انه يلزم  
عليه التكرار لدخول الصورة الاخيرة تحت قوله وما أضيف مجردا وتقدم انه لولا صنع الشارح  
لم لنا قوله المجرد على المجرد من أل والاضافة فتكون الصور الداخلة تحت هذه العبارة ثلاثة فيندفع  
التكرار وقوله مطلقا أي سواء كان المنادى للتبوع بالبديل أو بالنسق معربا أو مبنيًا وسواء كان كل  
من البديل والنسق مفردا أو مضافا على ما صنعه الشارح لا على ما تقدم لنا هذا ما أفاده شيخنا مع زيادة  
وقد تقدم ما فيه اذ علمت هذا فقوله الشارح لاحكام تابع المنادى أي سواء كان مبنيًا أو معربا لما  
علمت من تفسير الاطلاق في كلام المتن وقوله اذا كان مبنيًا وكان تابعه الخ ظاهره ان الصورة ثمانية  
كما جرى عليه الفاكهسي وحينئذ يكون في قوله بالالف واللام مع قوله وفيه الالف واللام تكرار  
فجعل قوله بالالف واللام راجعا لقوله أو نسقا وقوله وكان مع ذلك الخ راجعا للنعت والنسق فقط  
أو للنسق وحذفه من النعت من باب الحذف من الاول لدلالة الاخير عليه وقوله وفيه الالف واللام  
راجعا للنعت فقط فتكون الصور ستة ولا يخفى ما في هذا الصنيع من التشديد والتشويش على  
الناظر فلو قال والمحاصل ان المنادى اذا كان مبنيًا وكان تابعه نعتا أو نسقا مقر ونا كل منهما بال سواء  
كان مفردا أو مضافا أو توكيدا أو بيانالا جاد ووفى بالمراد وقوله تقول في النعت الخ شروع في أمثلة

وثعالم الفرد المهم من حيث وجود الماهية للتعريفها المحصور فيه كما صرح به في القطر لا الماهية بقيد المحصور اذ هي الصور  
لا تتصف بالشجاعة ولا الفرد المعين لانه ذكره بعد ذلك بقوله وان قولك هذا أساءة الخ اذا لشارة تقتضي المعين المحسوس ويخالف

صنعه في القطر أيضا حيث عبر هناك بصاحب الحقيقة فدل على ان ذي هنا مفعول في صاحب  
ويدفع اشكال المحشى بأن اختار الشق الثاني وهو أن المراد من ذي الماهية الفرد ١٠٩ المبهم من حيث وجود الماهية  
فيه وان ال في الماهية

للعهد أي الماهية المعهودة  
بكونها معتبرا فيها  
الحضور والتعيين فحصل  
الفرق بينهما وبين اسم  
الجنس لأن إطلاق اسم  
الجنس على الفرد المبهم  
على سبيل الحقيقة إنما  
هو من حيث وجود  
الماهية فيه من حيث  
هي لا يقيد الحضور  
وبرسلا اعتبار الحضور  
في الماهية هناك  
الكلام في المعارف  
وقوله على أن لا نسلم ان  
علم الجنس يدل عليه  
لا نسلم لأن إطلاقه على  
الفرد المبهم من حيث  
وجود الماهية المحاضرة  
فيه لا ينافي كونه علما  
إذا مدار في علمية الجنس  
على اعتبار التعيين  
والحضور في الماهية  
لا في الفرد وما نص على  
إطلاقه على المبهم المحلى  
على جمع الجوامع وإنما  
تعرض المصنف لإطلاق  
علم الجنس على الفرد  
المبهم أو المعين من حيث  
وجود الماهية بقيد  
الحضور فهما ولم  
يتعرض لإطلاقه على  
الماهية بقيد الحضور

الصورة الستة الا انه ترك مثال النسق المضاف المقرون بال نحو يازيد والضارب الرجل وقوله فان  
كان التابع من هذه الاشياء أي الاربعة وقوله وفي النسق يازيد وعمر وبالضم يازيد وأبا عبد الله  
الصورة الثانية من هاتين الصورتين مكررة مع قوله فيما تقدم يازيد وأبا عبد الله وتعليل هذه  
الاحكام يطالب من المطولات ولولا خوف السآمة والملل لتعرضنا لذلك وإنما أطلنا في هذا المقام  
لانه زلت فيه الاقدام (قوله جمع ذابل) لو قال جمع ذابلة كما عبر الشمني لكن أنسب باليملات  
أفاده المحقق (قوله ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال) منها القولان اللذان في الشارح والثالث  
ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحهما حينئذ فتح بناء والمنادى المجموع وهو مضاف لما بعده  
كما في الاشعوى وفيه ان الفتح من ألقاب البناء والبنية فلا يتأني الجري على كل الاقوال (قوله  
وإنما حذف تنوين الثاني مع انه لا مقتضى لحذفه) يفيد ان زيد الثاني ليس مضافا ليعملات محذوفة  
على مذهب سيديويه والا كان لحذف التنوين مقتضى ومقتضى كلام الشارح انه مضاف ليعملات  
محذوفة على مذهب سيديويه لكن كلام الاشعوى وغيره يوافق ما أفاده كلام المحشى وبخلاف  
ما يقتضيه الشارح (قوله والتأكيذا لفظي الخ) يوافق تفسيره التحفيد الاقحام بالتأكيذا لفظي وعلى  
هذا الفتح ففتح اعراب وقيل انه ليس تو كيد ابل مجرد زيادة بناء على جواز زيادة الاسماء وأكثرهم  
بأي ذلك وعليه ففتح غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل ففتح اتباع (قوله وحركته حركة اعرابية  
أو بنائية) لعل الاولى حركة اعراب أو بنية بناء على ما تقدم من القولين وقيل ان الاولى ان يقول  
وحركته كحركته اعرابية أو بنائية كما في بعض النسخ تأمل (قوله تريق الصوت وتليينه) عبارة  
التصريح الترخيم لغة التسهيل والتلين فلم يقيد بالصوت (قوله نحو ياشا) أصله ياشاة وقوله يا جاز  
أصله يا جارة (قوله ترخيم غير المنادى وهو ترخيم التصغير) أي حذف بعض الحروف لاجل التصغير  
كقوله في أسود وسويد وترخيم الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادى ومجاوزته ثلاثة  
أحرف ان لم يكن بالتاء وقوله أصله أبواى كسبب بدليل قصره وجهه على أفعال ولو كان ساكن  
العين كما قيل ما صح فيه ذلك وقوله لانها لو بقيت ساكنة أي والا عراب مقدر على الواو وقوله لغات  
الامر المطلوب من الاعراب وهو تمييز المعاني وذلك لا يظهر كل الظهور الا اذا كان الاعراب لفظيا كما  
هو الاصل وقوله ولو تحركت لمحصل الثقل أي لاستثقال الضمة والكسرة على الواو المفتوح ما قبلها  
وكذا الياء وقوله لعله تصريفية وهي استئصال الاعراب على الواو لو بقيت وقوله ويخرج حذف لام  
يدوم الخ أي فان أصلهما فعل بالسكون والاعراب لا يستقل على الياء اذا سكن ما قبلها كالواو  
فالحذف هنا غير علة تصريفية بل مجرد التخفيف الا انه واجب لعدم نطق العرب بالاصل وقوله لانه  
واجب أي والحذف في التعريف محمول على التمايز بدليل قوله أولا ويجوز ترخيم المنادى وفيه ان  
التعريف ينظر اليه في حد ذاته وقال المحقق يرد على التعريف انه غير مانع لشموله نحو يايد ويا دم اذ  
في كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا أن يقال يخرج باعتبار قبه الدخيلة أي من حيث هو آخر  
المنادى فاعرف ذلك اه وهو وجيه بخلاف ما أرتكبه المحشى لما علمت (قوله عدم اشتراط ما يخص  
المجرد) وهو ثلاثة شروط وفيه ان الشرط الاول من الثلاثة وهو البناء على الضم لا بد منه في المؤنث  
بالتاء أيضا اذا مضاف والمركب الاسنادى لا يرجمان مطلقا ولذلك لم يقل الفاكهي في تفسير

من حيث هي أي يقطع النظر عن الافراد تعويلا على الغالب في الاستعمال وان أردت زيادة بيان فعلك بالقطر وحاشيته  
وما كتبناه عليها (قوله ما سمى به منهما) أي بان وضع أولا على الذات (قوله فان أشعر بمدح أو ذم فلقب) ظاهره سواء صدر باب

أوام أولاً وقوله وإن صدر الخ ظاهره أشعر بمدح أو ذم أولاً فيغدان الكنية والمقب قد يجتمعان ويفرق بينهما بالاعتبار وإن خص  
 كلامه في اللقب بما إذا لم يصدر ١١٠ وفي الكنية بما إذا لم يشعر لزوم أن ما وضع ثانياً وأشعر وصدر واسطة أن لم يكن

داخلا في قوله والافهو  
 اسم ثان وخير الطرق  
 ما سلكه المصنف في  
 القطر كما بيناه هناك  
 (قوله لم يجب حذفها) في  
 نسخة الشارح التي رأيتها  
 لم يجز تركها وعليها لا يرد  
 قول المحشي فيما يأتي  
 وقوله آخرها ولما كانت  
 الخ تدبر (قوله أما أولاً  
 فهو لم يعبر بهذا التعبير  
 الذي أورد عليه السؤال)  
 فيه أن هذا السؤال  
 مبني على ما في بعض نسخ  
 المتن ونقصه والثالث  
 الإشارة وهو ما دل على  
 معنى وإشارة إليه كهذه  
 وهذا وهاتان تثنيتان  
 وهؤلاء لجمعهما ولتحققهن  
 إلى آخر ما في النسخ التي  
 بأيدينا وعلى ذلك البعض  
 يكون قول الشارح  
 وقولي وهو بالتد كبير  
 بعد قولي الخ توجهها لما  
 وقع في المتن (قوله تجاوز  
 أنه كان يقول كهذا  
 وهاتان الخ) فيه أن  
 مقصوده الاختصار مع  
 ضم المناسب بعضه  
 لبعض من غير فاضل بأن  
 يذكر المفرد مطلقاً ثم  
 التثني مطلقاً ثم الجمع مطلقاً  
 وعلى ما قاله يلزم الفصل

الاطلاق سواء كان مبنيًا على الضم أو لا بل اقتصر على قوله سواء كان علماً الخ ومثله الشارح فيما  
 يأتي والاشعوني أيضاً فالأولى للمحشي أن يقول أشار به إلى أنه أراد بالاطلاق عدم اشتراط بعض  
 ما يخص المجرد وهو الشرطان الآخران الخ لكن عذر المحشي متابعه لياسين إذ هذه العبارة  
 عبارته (قوله إلى آخر ما تقدم) أي في كلام الفاصكهى لما علمت من أن هذه العبارة عبارة  
 يس والذي تقدم في كلامه أنه لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقاً ولا المضاف خلافاً للكوفيين  
 ولا المحكي خلافاً لابن مالك ولا المبني قبل النداء كعذارم خلافاً لبعضهم (قوله لانه سماعي) فيه أن  
 نصب المصدر على النحال سماعي أيضاً (قوله قبل الفرق الخ) هذا الفرق من طرف الجمهور ويجب  
 عن القياس الثاني بأن الوركنا ما ذكر لا يحذف بالاسم حيث صار على حرفين مع عدم ثقله فلا يرد ما فيه  
 ناه التأنيت نحو يائب بخلافه في النسب فانه وإن حذف رابعه قام مقامه بابه النسب فهو قياس مع  
 الفارق تأمل (قوله وجوز الوجهين في كسيلة) قد يقال ترخيمه على التمام بلبس بئذاه مسلم مسمى  
 به اه سم وقد صحاب بان التسمية به نادرة فلم تعتبر أفاده المحقق (قوله الأولى ما كان مدغماً) أي  
 الباقي الذي كان آخره مدغماً وقوله فيما يأتي الثانية ما حذف أي باقي الاسم ذي الحرف الذي  
 حذف ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذي كان مدغماً الثانية الحرف الذي حذف والأول  
 أنسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الباء كذلك كما في خويص تصغير خاص إذا  
 سميت به كما في الدماميني ولذلك قال الاشعوني على الأوضح بعدمدة فلولم يكن قبل المدغم مدة كحمر  
 بقي على سكونه (قوله نحو مضار ومحاج) أي علمين لاسم (قوله لانه أقرب الحركات اليه) أي إلى  
 السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون في الحقة لان السكون أخف من  
 الحركات اه سم وعبارة الاشعوني على الأوضح فتحركة بحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء  
 وضهر اليه عليها يرجع إلى الحرف الآخر كالراء من اسبحار وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ  
 الاشعوني لكن مع إبدال المتحركات بالتحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على الأوضح (قوله  
 لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي الباء نحو قاضين  
 ومصطفين اه دماميني (قوله لزوال سبب هذا الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله واختار في  
 التسهيل عدم الرد) فتقول بإقراض بالضم وباصطف بالفتح لان الساكن الأخير كالثبات لفظاً  
 فالتقاء الساكنين موجود تقديرًا وهذا كله على لغة من ينتظر كما هو الفرض أما على لغة من لا  
 ينتظر فيتعين رد المحذوف فيقال بامصطفى بالالف في ترخيم مصطفون ومصطفين وباقاضى بالياء في  
 ترخيم قاضون وقاضين لانتقاء سبب حذف الالف والياء لفظاً وتقديرًا وهو التقاء الساكنين وفيه كما  
 قاله المحقق أن اللباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما قاله الفارسي من  
 أنه لو سمي بزبدن أو بما فيه بابه النسب كزبدى لم ترخيمه على لغة من ينتظر نحو يازبد بكسر الدال  
 ولورخم على اللغة الأخرى لا التمس بمنادى لا ترخيم فيه ويؤيده قول الرضى والمحق أن كل موضع  
 قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولاً ولا فلا كذا في الدماميني وعليه  
 فتمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه إذا لبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة  
 رأسافانه على الوجهين بلبس بيافتى غير مرخم اه وبهذا تعلم أن ما اختاره في التسهيل هو الملتعين

والا  
 بين المتناسمين بالتثنية وبهذا يستغنى عن الترجي أن قلت كان يمكنه أن يقول كهذه وهاتان وهذا  
 وتثنيتهما فحصل الاختصار مع المناسبة السابقة فالتلزم عليه تأخير الأشرف بالكلية بخلاف ما صنعه المصنف فانه لا تأخير فيه له  
 Digitized by Google



بالكلية يل فيه توسيط على أن خير الأمور الوسط ولا ينفع في هذا السؤال ما ترجاه المحشي نفعنا الله به (قوله يحتمل أن الزاوا لنطف  
المجل) هذا ظاهر أن جعل سعاد خبر مبتدأ محذوف فيكون فيه عطف جملة اسمية خبرية ١١١ على مثلها ما على جعل سعاد

مفعولا بمحذوف أي  
اذكر سعاد فيلزم عليه  
عطف الخبر على الأشاء  
(قوله أي أضناك حبها)  
الضنا مرض متتابع  
والحب قيل هو الميل  
القائم بالقلب الهائم  
وقيل قيامك لحبوبك  
بكل ما يحبه منك وقيل  
ذكر المحبوب على عدد  
الانفاس (قوله كما  
يظهر لمن راجع  
الاشموني) عبارته مع  
المتن وذو إشارة كأي في  
الصفة في لزومها ولزوم  
رفعها ولزوم كونها بال  
على ما رخصوا إذا الرجل  
ويأذا الذي قام هذا أن  
كان تركها أي ترك  
الصفة بغيت المعرفة أي  
بأن تكون هي مقصودة  
بالنداء واسم الإشارة  
قلها مجرد الوصلة إلى  
نذاتها كقولك لقائم  
بين قوم جلوس يا هذا  
القائم أما أن كان اسم  
الإشارة هو المقصود  
بالنداء بأن قدرت  
الوقوف عليه فلا يلزم  
شي من ذلك ويجوز في  
صفته حينئذ ما يجوز في  
صفة غيره من المناديات  
المنبئة على الضم اه

والالزم الالباس (قوله رجه الله ومن نحو معد يكره) الكلمة الثانية تقدم أنه يشترط في المرخم  
أن لا يكون مبنيًا قبل النداء وأن يكون مضمومًا فهذا من المصنف كغيره يشك كل على ما ذكره إلا أن  
يستثنى المركب المزجي ومنه العدي كما صرح به الفاكهسي أو يبنى على لغة أعرابه أعراب ما لا  
ينصرف تامل (قوله ويمكن الجواب الخ) عبر بالامكان المفيد للاستبعاد لما يلزم عليه من تشتيت  
الضمائر (قوله ولو وقوع المستغاث موقع الضمير) أي وهو الكاف في أدعوك وفيه أن هذه العلة  
تقتضي الفتح في المعطوف الذي لم تتكرر معه بأفالمعول عليه هو العلة الأولى الآن يقال هذه حكمة  
لا يلزم اطرادها (قوله لا تعمل في الجرور) أي النصب وقوله لأنه عمل في الحال أي لأن المحرف من  
حيث هو لا خصوص كونه ياعمل النصب في الحال وذلك المحرف الذي عمل في الحال هو كان لأنه عامل  
في قلوب والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وإذا علمت كأن النصب في الحال فكذلك ياتعمل  
النصب في المستغاث به الجرور وهذا هو مقصوده لكن لا يخفى ما في عبارته ولذلك قال شيخنا أصل  
عبارة المحشي هي عبارة يس ونصار دبان معنى المحرف لا يعمل في الجرور وفيه نظرائه اه ومراده  
بمعنى المحرف معنى الفعل الذي تضمنه المحرف وقوله لا يعمل في الجرور أي نصبا في المحل ووجه  
النظر أن المحرف عمل في الحال لما فيه من معنى الفعل وجعل المحشي الرديان يالا تعمل ونظر فاختل  
النظام (قوله رطبوا يابسا) حالان من قلوب وقوله لدى وكرها أي العقاب لأن المقصود من هذا  
ليبت وصف العقاب بكثرة الاصطياد وقوله العناب راجع رطبيا وقوله والحشف البالي راجع  
ليابسا (قوله يبيك ناء) ناء فاعل يبيكي وبعيد الدار صفته ومقرب صفته أيضا وكسر الروي وقال  
شيخنا هذا تحريف وصوابه يبيكي كناه وعليه فخر مقرب ظاهر حرر (قوله هو مثل باغلا ما الخ)  
الظاهر كما يستفاد من كلام المحقق أن هذه ألف الندبة والمنقلبة عن الياء حذفت لالتقاءها  
ساكنة مع ألف الندبة (قوله والتأ كيد دائما يكون بالمصدر المبهم) لأن المصدر المذكور  
مؤكد للحدث الذي في ضمن الفعل بقطع النظر عما به من الزمن فلا بد من أن يكون المؤكد  
بالكسر غير دل على الزمن ليتحد مع المؤكد بالفتح ولئلا يتوهم دخول الزمن في التأ كيد فتقولك  
ضربت ضربا بمعناه أو وقعت في زمن ماض ضربا ضربا وقال يس بعدما نقله المحشي بقوله لأن أن الخ  
مانصه ولأن أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها أن تقع  
مع صلتها موقع المصدر (قوله فإن المفعول منصوب به) العبارة مقبولة وصوابها فإن المنصوب  
مفعول به كافي يس (قوله وأجيب بأن الكراهة الخ) محصل الجواب أن الشخص إذا كره أفعالا  
وقامت الكراهة بأفعاله واشتق منها فعل بان يقول كرهت ضرب حبيبي فتأني الكراهة حينئذ  
مفعولا مطلقا فتقول كرهت كراهتي لضرب حبيبي أي وقعت كراهة وتلك الكراهة هي كراهتي  
لضرب حبيبي فليس هناك إلا كراهة واحدة قائمة بالضرب ومتممة لمتة به وإن اعتبرت الكراهة من  
جملة الأفعال المكروهة كانت مفعولا به وذلك كأن يقع منك كراهة العلماء فيزجرك شخص عن  
تلك الكراهة وينفرك منها لأن العلماء ورثة الأنبياء فتقول كرهت كراهتي للعلماء فيكون هناك  
كراهتان كراهة متعلقة بالعلماء وكراهة أخرى متعلقة بتلك الكراهة وهذا الجواب غير نافع لدخول  
الكراهة بالاعتبار الأخير في الحد كما هو أصل الاشكال إلا أن يقال المراد أن الكراهة بالاعتبار

وكتب عليها العلامة الصبان مانصه قولنا في لزومها الخ أي لا في لزوم أفرادها ووصفها بل برامى حال المشار إليه نحو يا هذا  
الرجلان ويا هؤلاء الرجال وأن في الصيغة عهدية أي الصيغة العهدية كقوله في أي لأنها تتناول اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة



الرجل وبأذا الذي  
قام وبأهؤلاء الكرام  
فها للتنبيه واسم الإشارة  
منادى مقدرفيه الضم  
وما بعده صفة مرفوعة  
وقوله يغيت المعرفة  
أى يغوت علم المخاطب  
بالمنادى وقوله بان  
تكون هي أى الصفة  
وقوله هو المقصود بالنداء  
بان عرفه المخاطب بدون  
الوصف كما اذا وضع  
المتكلم يده عليه وقوله  
فلا يلزم شئ من ذلك  
مقتضاه حتى كون الصفة  
مقرونة بال فيقتضى  
صحته يا هذا رجل وليس  
كذلك ويمكن تهجج  
عبارته بجعل من بيانية  
وجعل الإشارة الى مجموع  
ما مر من ذكر الصفة  
ورفعها وقرنها بال  
فله - نى لا يلزم مجموع  
الثلاثة أى بل بعضها  
وهو القرن نال هكذا  
ينبنى الجواب لا كما اجاب  
البعض اه فانت تراه  
لم نسلم ظاهر عبارة  
الاشموني التى استند  
اليها المحشى بل أولها  
يجعل من بيانية والإشارة  
للمجموع ولذلك كتب  
على قول المحشى لا يلزم

الاخير وقع عليها الفعل والتعريف لم يعتبر فيه الوقوع بالفعل بل مجرد تسليط العامل بقطع النظر عن  
الوقوع عليه وأما كون المراد انها لا تدخل هنا بقرينة دخولها في تعريف المفعول به السابق على  
هذا الاعتبار كما قيل ففيه نظر لان مثل هذا لا ينظر اليه في التعاريف فتأمل (قوله قامت بفعل  
الفاعل) كضرب المحبب وقوله أسند اليه أى الى الفاعل (قوله وكونها بحيث وقع عليها فعل  
الكراهة) أى فيدون هناك كراهتان (قوله انه ليس من التآ كيد اللفظي) أى لان شرطه الاتحاد  
وهو هنا مفعولان المؤ كيد بالكسر هو الاسم أعنى ضرب باو المؤ كيد بالفتح هو الفعل أعنى ضرب  
ولان هذا يدفع المجاز والتآ كيد اللفظي لا يدفع المجاز بل انما يدفع السهو بذ كر لفظي لفظ آخر  
ويدفع بان التآ كيد انما هو المصدر الذى في ضمن الفعل فقوله ضربت ضربا فى قوة قولك أوقعت  
ضربا ضربا وبان التآ كيد اللفظي يدفع المجاز الى آخر ما يأتى (قوله لانه يرفع المجاز) أى لان التآ كيد  
اللفظي يرفع المجاز فيكون المفعول المطلق تو كيد اللفظي لا فالن قال ان التو كيد اللفظي لا يرفع  
المجاز والمفعول المطلق يرفع المجاز فلا يكون من قبيل التآ كيد اللفظي (قوله بكى الخبز) أى الحرير  
(قوله من روح) بفتح الراء اسم رجل أراد الشاعر أن يذمه بان الحرير يبكى خزاعلى كونه قد لبسه هذا  
الشخص (قوله وأنكر جلده) فاعل أنكر ضمير يعود على الخبز وجلده مفعول (قوله وبجحت) أى  
صوت (قوله من جذام) لعله اسم للقبيلة التى منها هذا الشخص فذمه أولا بخصوصه وذم ثانيا  
قبيلته التى هو منها (قوله بان التآ كيد اللفظي يرفع المجاز) أى سواء كان فى الطرف أو فى الاسناد كما  
يرفع السهو (قوله لكن الشاعر الخ) استدراك على ما يتوهم من قوله كما يؤخذ من قول الصحاح الخ  
من أن مقاييد فى كلام الشاعر يباين (قوله حذف احدى ياهى مفاعيل) أى موازن مفاعيل  
واللام فى قول الشاعر ليردنى واقعة فى جواب القسم فالفعل مرفوع (قوله يوهم كلامه الخ) لا يهيم  
مع تعبيره بنحو قوله وبعده لعل الخ أى بعد اللحن الاول هذا اللحن الثانى الكائن فى قوله لعل الخ  
(قوله والصواب عذرا بالنصب) أى لانه اسم لعل (قوله وتكتب) أى العصى (قوله كالتأديب  
للضرب) أى فى قولك ضربت ابني تأديبا قيل فيه تعليل الشئ بنفسه لان التأديب هو الضرب ولا  
يصح ان المراد ارادة تأديبه لصيرورة المعنى أدبته وأضر بته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا تخفى اذا ارادة  
الشئ مسببة عن الباعث عليه لانها هى الباعث وأجب بان المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى  
ضربه لارادة ان يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربه لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا  
شك ان التأديب يحصل أثناف من الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جثتك اصلا كما لا يخفى  
فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت أيضا وقال الرضى اذا كان الحدث المعلن تفصيلا وتفسير  
للمصدر المحمل كضربه تأديبا وأعطيه مكافأة فليس هناك حدثان حتى يشتركا فى الزمان بل حدث  
واحد لان المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالاغطاء والعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب  
لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هى أثره أى ضربه لتأديبه لكن لو صرح بما هو العلة لم ينتصب  
عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل والزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى  
الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه المعنى الحقيقي ومشاركته للحدث فى الفاعل والزمان اه قال  
شيخنا وفيما ذكره نظر لانا نمنع ان التأديب عين الضرب لان التأديب تحصيل الادب وما يليق

الإشارة وأى ما يشمل آل فى الذى (قوله ولا حجة الخ) محصل استدلال الكوفيين والاخفش بهذا البيت ان مشهاروى مرفوطا ولا جائز أن يكون مبتدا اذ ليس فى التركيب ما يصلح للخبيرة الا وثيдамع انه منصوب ١١٣ على الحال من الجمال فبتعين ان

يكون فاعلا بوثيدامقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المبتدا وهو المدعى (قوله فى قولها) أى الزباء بفتح الزاى وتشديد الباء مع المسد (قوله لاحتمال ان كان محذوفة) أى مادة كان بقطع النظر عن الهيئة والا فالحذف يكون لا كان (قوله هى الخبر) أى هى مع اسمها وخبرها خبر مشيها الواقع مبتدا ومحصل ما أجاب به البصريون ان مشيها مبتدا ووثيدامخبر يكون محذوفة مع اسمها والجملة خبر مشيها وجملة المبتدا والخبر حال من الجمال (قوله الشأن فيه الفائدة) أى وان توقفت على بعض الفضلات كما هنا لان المدار على الشأن (قوله فى التعريف) متعلق باخذا بالتصور (قوله لكن أنت تعلم الخ) مسلم ويدفع قوله ولا محالة الخ بفرض المثال فى علم لنى لا كسب فيه للبعد (قوله لكن الاحسن الخ) أى ليكون قد وفى بحق كل من الفعل وشبهه فيكون

بالشخص والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم اه وفيه انه ليس فى الخارج الا فعل واحد وبهذا تعلم ان التأديب فى كلام المحشى لا يصح بقاؤه على ظاهره لانه ليس غاية للضرب فتدبر (قوله لا يرد عليه أما العبيد الخ) وجه الورد ان المفعول لاجله قد ورد عن العرب غير مصدر كما فى قولهم أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهمائذ كرشخص لاجل العبيد فالمد كورد وعبيد فلا يصح تفسير المصنف بالمصدر ووجه تأويله بحيث لا يرد انه مفعول به محذوف أى مهماتذ كالعبيد ولم يلتزم هذا المؤول كالمورد تقديرهما بمهمايكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أى مهماتذ كره لاجل تلك العبيد (قوله فالجملة حال من المعلن) لوجعلها حالا من الضمير فى المعلن لكان أولى (قوله ويجوز ان تكون الخ) هذا هو الظاهر (قوله والظاهر ان معنى تشار كهما فى الزمان كون أول الخ) الظاهر ان يقول والظاهر ان المراد بتشار كهما فى الزمان ما يشمل كون أول الخ اذ يلزم على كلامه القصور وصور المحقق نقلا عن الرضى الاتحاد فى الوقت بان يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتكم طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر لجئتكم خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتكم اصلا حالما لك (قوله وعلة) الاولى تأخيره عن قوله وفاعلا وهو حال من فاعل ورد احتراز عن نحو أحسنت احسانا اذ الشئ ليس علة لنفسه (قوله لانه أدخل منه فى المفعولية) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة فقوله وأقرب الخ عطف علة على معلول (قوله زعم عصرى) أى معاصرى (قوله لزم تعدد المفعول له) أى مع اتحاد المعلن (قوله من ان الحق تعليل بعض الافعال سيما الخ) أى الحق ان بعض الافعال تدرك حكمته والمصلحة فيه والبعض الآخر قد يخفى علينا خلافا لمن قال ان الافعال كلها تعبدية (قوله ظاهر) خبر ان (قوله كاجاب المحدود الخ) أى لا كاجاب كون العدة بثلاثة أقرأناه لانه لا تعقل حكمة هذا العدد (قوله واما تعليله) أى تعليل هذا الحكم وهو كون الحق ما ذكر (قوله معلن) فى بعض النسخ غير معلن وصوابه حذف غير (قوله فكل أفعاله وأحكامه كذلك) أى مترتب عليها حكم ومصالح فى نفس الامر أى وليس الكلام باعتبار نفس الامر بل باعتبار ما يظهر لنا ولذلك اقتصر صاحب المقاصد على البعض ومحصله ان الشق الاول من التردد لا يصح والثانى وان صح فى نفسه الا انه لا يوافق كلام شارح المقاصد الذى اقتصر على البعض لان منظره ظهور الحكمة لنا لاجل وجودها فى الواقع خلافا لمن قال ان الكل تعبدى أى لا تعقل معناه هذا غاية ما فهمته فى هذه العبارة وقال شيخنا مانصه فقول صاحب شرح المقاصد والحق تعليل بعض الافعال بالحكم والمصالح ظاهر أى وليست الافعال كلها تعبدية واما تعليله الخ فكل كلام غير مختول أى تعليل هذا الحكم وهو كون الحق ما ذكر فانه ان أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شئ من أفعاله وأحكامه كذلك وان أراد انها ترتب عليها الحكم فجميع أفعاله كذلك أى فليس البعض دون البعض كذا أفاده يس فسحة المحشى غير معلن صوابها اسقاط غير واعتراض بعض الفضلاء الشق الثانى من التردد بانه لا يصح كلامه أى صاحب شرح المقاصد حينئذ والاعتراض ساقط لان هذا مراده مدفوع تدبر اه ورأيت فى بعض الهوامش قوله ظاهر أى من حيث تعبيره بالحكم والمصالح لا فاعل الله بقطع النظر عن البعضية والافه وغير ظاهر من هذه الجهة وقوله فكل أفعاله وأحكامه

١٥ - تقرير

آ تيا بمثلين الاول واقع وقائم ومثاليين للثانى واقع وقائم ولما كانت النكتة التى أفادها بقواه وأشار الى أنه لا فرق الخ مبنية على غير أس لمافهما من البحث السابق وان تقدم لك ما فيه استدرك بقوله لكن الاحسن الخ فاندفع

ما قبل أنت خبر بان النكات لا تنزاحم (قوله وشاب زيد) اسم فاعل من قولهم شب فلان على كذا لمن الشاب والا كان من  
الأوصاف القائمة لا الواقعة ١١٤ وفي بعض النسخ وشاب زيد وهو ظاهر (قوله لا كلمته) أي لا كلمة فهو لنفي المستقبل والا

لقال ما كلمته (قوله قد بلغت نجران) فاعل بلغت ضمير يعود على السوات لأن الكلام من باب التنازع فاعمل الثاني وأضمر في الاول ضميره (قوله والمنصوب مفعول اصطلاحى) في بعض النسخ والمفعول منصوب اصطلاحى وفيه قلب (قوله ما نعام ظهوره) أي الاعراب المقدر وقوله الحركة الخ وهي ضمة المفعول وفتحة الفاعل التي سوغ الاتيان بها ظهور المعنى وعدم الالتباس (قوله وعلى الاول) وهو كون المنصوب فاعلا والمرفوع مفعولا (قوله كان الانسب للمصنف ان يقول الخ) أي لأجل الاحتراز بغالبا من المفعول المرفوع فانه ليس ركنا للاسناد (قوله أقول كلا الأمرين موجود في اسم كان وخبر ان) فيه نظر بالنسبة لجران اذ لا يلتبس بالاسم لوجوب تقدم اسمها على خبرها اذ لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا ولذلك قال المصنف في القطر ولا يتوسط خبرهن الاطراف

كذلك أي فيكون التعليل عاما والمعلل خاصا وهو غير مناسب هنا اه فتأمل وراجع كتب الاصول لتقف على الحقيقة (قوله أي هيثة لباس الخ) لكن ليس المراد هنا الهيثة بل نفس اللباس (قوله أو المراد بالجهات اسماؤها الخ) فيه كتمه يس الاتي انه لا يصح الوصف بالهيئة اذ هي أكثر من ذلك (قوله بالرفع عطفا على الجهات) وحينئذ فالكاف في كمند للتمثيل (قوله ويجوز جره بالعطف على امام) هذا الوجه هو ظاهر كلامه الاتي في الشارح وحينئذ فيكون نحو توضيح المعنى الكافي في كامام وتكون الكاف في كمند للتمثيل وهو خلاف المتبادر فالرفع هو الاول لولا ما قاله في الشرح (قوله والصحيح انها مرادة لغند) واما لدن فتخالف عند في أمور ذكرها في المعنى والتوضيح ولدن مبنية على السكون بخلاف عند ولدى فانهما معا مران اعرابا ظاهرا في عند وتقدير ياتي لدى (قوله وهو كما في التسهيل نادر) ظاهر كلام البحر الاتي انها غير متصرفه أصلا تأمل (قوله قال في البحر) هو لابي حيان (قوله من أنه مفعول به على السعة) أي التوسع وذلك اذا كان مفعولا به لا علم وقوله أو مفعول به على غير السعة وذلك اذا كان مفعولا به ليعلم مقدرا اه شئنا (قوله على تضمين أعلم معنى ما يتعدى الى الطرف) أي لان العلم لا يتعدى الى الطرف لسكون العلم قديما لا يتقيد بمكان ولا زمان (قوله واعترضه بعضهم) هو السفاقي (قوله أنفذ في هذا المكان دون غيره) أي أشد نفوذ في هذا المكان بخلاف غيره فانه لا توجد فيه الاشدية (قوله وأجيب الخ) هذا الجواب يستفاد من كلام السفاقي خلافا لما يوهمه كلامه (قوله قلت لم يظهر الخ) وذلك لانه فسر أنفذ بنافذ فكيف يقتضى عبارته انه أشد نفوذ في هذا المكان دون غيره وصرح قول المحشي قلت الخ انه من عندياته وليس كذلك بل هذا القيل للشئني وعبارة يس بعد نقله ما لابي حيان قال السفاقي تعقبه حسن بحسب مانص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف واما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر أنفذ لانه يقتضى انه أنفذ في هذا المكان دون غيره قال الشئني وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفصيل قال السفاقي ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل أعلم في الطرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الطرف وكما موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع اه وبهذا تعلم ان أنفذ في قوله واعترضه بعضهم بانه يقتضى انه أنفذ الخ باقية على أصلها من كونها أفعال تفضيل وان قوله لم يظهر من عبارته الاقتضاء المذكور أي من حيث التعبير بأفعل التفضيل ووجه عدم الظهور انه فسر أبو حيان أنفذ بنافذ فلا يجي هذا الاقتضاء وليس المقصود بانفذ في كلام المعارض نافذ وليس المقصود بقوله قلت لم يظهر الخ انه لم يظهر لكون العبارة لاحصر فيها اذ لم يتقدم الطرف على العامل حتى يكون هذا الاعتراض وقوله قلت الخ ليس اعين ما في يس فتدبر (قوله كما غسل) أي اهتز (قوله معنى تبادروا) يفيد انه متعبد بنفسه (قوله مطلقا) أي سواء أريد به الزمان أو المكان أو الحدث (قوله أي واجعوا أمر شركاكم) بوصل الالف أسقط جملة من عبارة المصنف في شرح الشذور ونصها أي واجعوا أمر شركاكم ويجوز ان يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف أي واجعوا شركاكم بوصل الالف الخ وباسقاط هذه الجملة اختلت العبارة فأوحجت

أو مجرورا نحو ان في ذلك لعمرة ان لدينا أنكلا اه فاذا قلت ان المضارب الآن القائم أمس تعين ان المقدم بعض هو الاسم والمؤخر هو الخبر بخلاف كان المضارب الآن القائم أمس فانه لولا التمييز المحاصل بالاعراب لاحتمل ان الاول اسم أو خبر

مقدم فهذا من الشيخ رحمه الله فهو عن شرط المسألة نعم ان أراد حصول اللبس بالنسبة لمخرجه ان وجه آخر غير ما ذكره في اسم كان  
صح الا انه يحتاج لبيان فتأمل (قوله لا مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبلهما) هذا هو ١١٥ مذهب الكوفيين الا القرافة

بعض الناظرين الى أن يقول صواب قوله بوصل الهمزة أن يقول بقطع الهمزة وقد وجدت الجملة  
الذكر كورة في بعض النسخ وعليه ولا مرفوعان (قوله وانما يلزم عليه عدم الفائدة) أي أخذ من  
كلام الدماميني الآتي (قوله اذ مراده النهي عن القبيح) الاولى ان يقول اذ مراده النهي عن النهي  
عن القبيح (قوله مطلقا) أي سواء كان المخاطب متلبسا بالنهي عنه أم لا (قوله وهذا لا ينهض) أي  
التعليل بعدم الفائدة لا ينهض لجواز أن يكون العطف للتفسير كما في الآية (قوله ولا نسلم انه مناقض  
لمراد المتكلم الخ) أي لان الشارح لم يدع ان المتكلم أراد عدم أمر زيد حتى يكون العطف مناقضا  
له بل ادعى ان ارادته لم تتعلق بأمره حيث قال وانت لا تريدان تأمره ولم يقل وانت تريد عدم أمره  
بخلاف المثال السابق فان المتكلم لا يجوز له ان يريد نهيه عن نهي الناس عن القبيح في حالة عدم  
تلبسه بالقبيح فتأمل (قوله لجواز ارادته) أي المعنى المأخوذ من العطف وهو أمر زيد وقوله مع ذلك  
المعنى أي الذي هو مراد المتكلم وهو أمر المخاطب وقوله أو بدونه المناسب أو عدمها فيكون معطوفا  
على ارادته واما عطف بدونه على ارادته ففيه ركة وعطفه على قوله مع ذلك المعنى لا يصح أن كان المراد  
بذلك المعنى ما تقدم ولا يناسب ان كان المراد بذلك المعنى المعنى على العطف مع جعل ضمير ارادته  
لمراد المتكلم كما لا يخفى (قوله أرجح في الارادة) لان الكثير هو أمر المخاطب لا الغائب (قوله فيكون  
معطوفا على المفعول به الخ) هذا لا يصح لان المفعول به واما عطف عليه تفصيل الخمسة في قوله  
والمفعول منصوب وهو خمسة المفعول به الخ وهذا اذا ند على الخمسة ومع ذلك ليس من المفعول العام  
فالصواب ان الحال مبتدأ والخبر محذوف أي والحال منصوب والجملة معطوفة على جملة المفعول  
منصوب (قوله مخفوض بدلا من الهاء في جوده) انظر ما الحوج لذلك فان كان الحوج لذلك كسر  
القوافي فهو لا يعين البدلية من الضمير لاحتمال انه فاعل بضن وكسر للروى ثم رأيت في الامير  
على الصدور مانصة قوله حاتم بالجر اما على انه فاعل ضن وكسر للضرورة لان قبله  
فخاء بجملة ودله مثل رأسه \* ليشرب ماء القوم بين الضرائم

ذكره الدجواني في الشواهد وهو مبني على ان الضرورة تغير حركات الاعراب ولا أعلم الا أن أو انه بدل  
من ضمير جوده وفاعل ضن ضمير حاتم اه وبها مشه قوله تغير حركات الاعراب نقله بعض شراح  
الكافي عن ابن هشام شارحنا ونقله المحشي أيضا في شرح منظومة الشيخ الدجواني في العروض  
فاحرص عليه (قوله وذلك بان يكون مذكورا لبيان الهيئة) فخرج نعت النكرة المنصوب نحو  
رأيت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا فلا يصحان للوقوع في جواب كيف لانهما لم يذكرا  
ليبان الهيئة قصد ابل لتقييد الموصوف وليبان جنس المتعجب منه وهو الفروسيه وجاء بيان الهيئة  
ضعنا (قوله أي معتركة) الاولى معاركة لانه اسم فاعل عارك (قوله ان العامل في الحال هو العامل  
الخ) هذا عند الجمهور وأما سيديويه فلا يلزم عنسده ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها  
واختاره الرضي وجمع من المحققين وعلى هذا فيكون العامل في موحشا عندس النسبة التي بين  
المبتدأ والخبر لفهم من معنى الفعل (قوله والابتداء لا يعمل في الفضلات) قيل انه قد يقال لا يعمل  
فهم الاستقلال لعدم امكانه واما تبعا فيعمل اه وعلل غيره بان الابتداء ضعيف فلا يعمل في شيئين  
وأينضا الحال قيد لعامله ولا معنى لتقييد الابتداء بها تأمل (قوله حال من ضمير الظرف المستقر فيه

لازم الحالة واحدة) اذهودا غائب لكونه عائد على الموصوف المقدر قبله فتلك أنا قائم أي أنا شخص قائم هو أي ذلك الشخص  
بومثله أنت قائم وزيد قائم (قوله كان الضمير كالعدم) أي فصيح ما دعاه الشارح من ان قائم مسندل يد لكن بقي عليه ان الفاعل

في الفعل وهو قام ليس كالعدم فيثبت قام مسند للضمير العائد على زيد والجملة من الفعل والفاعل مسندة لزيد فلا يصح ما ادعاه الشارح من أن قام مسند لزيد ١١٦ ويجاب بان الشارح نظر للمعنى اذا ضمير عين زيد والمسند للضمير مسند لزيد على انه

وهو فاعل معنى) فيه انه فاعل معنى ولفظا وخرجناعمال الكلام فيه من كون الحال جاءت من المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى ولو قيل انه حال من زيد وزيد فاعل في المعنى لكونه عين الضمير الذي هو فاعل معنى ولفظا لكان مناسباً الى الكلام فيه نعم لو كان المراد بالتأويل بالفاعل والمفعول ان يجعل مايتوهم كونه حالاً من المبتدأ حالاً من الفاعل والمفعول اما لفظا ومعنى أو معنى فقط ويكون قوله وهو فاعل معنى أى ولفظا الصح الكلام الا انه يبعده قوله وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة المقتضى ان في الاول قرب الى تلك المعنوية وكتب بعضهم على قوله وهذا أقرب الى معنوية الخ أى لان التأويل بالفاعل معنى فقط وقع في نفس المبتدأ لا في ضميره اه ويمكن توجيهه بان الضمير فاعل معنى فقط من حيث ان الفاعل اللفظي انما يكون اذا وجد فعل أو ما فيه حروفه وأما اذا لم يوجد فعل ولا ما فيه حروفه كالفاعل بالحار والمجرور فهو فاعل معنى من حيث ان الحار والمجرور قائم مقام الفعل وهذه المعنوية تساهلية بخلاف المعنوية في الوجه الثاني فانها حقيقة فتأمل (قوله ويرد عليه مجيئها من المضاف اليه) لا ورود لان المضاف اليه في المسائل الثلاثة المشهورة لا يخرج عن الفاعل والمفعول المعنويين وذلك لان الكاف في اليه مرجعكم جميعا فاعل المصدر وأخيه في أيحب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا مفعول معنى من حيث صحة سقوط لحم واقامة أخيه مقامه أى أيحب أحدكم ان يأكل أخاه ميتا ومثله يقال في ابراهيم من أن اتبع ملة ابراهيم خنيفا (قوله فلعله لا يثبت) هذا الترجي بعيد مع شهرة مسألة اتيانه من المضاف اليه (قوله عطف على المفعول به الخ) الاولى ان يقول عطف على جملة المفعول منصوب أو الحال اذ هو خبر لمبتدأ محذوف هنا وفي الحال (قوله والمقدرة نحو طاب زيد بنفسا) فالتمييز دائما انما يفسر الذات كدال عليه كلام ابن الحاجب غايته ان الذات امام كورة أو مقدرة وغير عن الثاني بانه يرفع ايهام النسبة بالنظر للظاهر وفي الدما ميني ان النسبة على الحقيقة لا ايهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الايهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب بحسب القصد اذ يحتمل ان يكون داراً أو علماً أو ابوة أو غير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست النسبة فكيف ترفع الايهام عنها وقال الصفوى التقدير في نحو طاب زيد بنفسا طاب شئ زيد كما أشار لذلك المحشى رحمه الله ونفعنا به (قوله المقدرة فيه) أى في طاب زيد بنفسا (قوله فان المبدل منه في حكم التحمية الخ) ظاهره ان المبدل منه متروك غير معتبر في الكلام ولم يرتضوه وأجابوا بان المبدل منه مطروح بالنسبة لعمل العامل أى لم يتوسط المبدل منه في عمل العامل السابق في البديل بخلاف بقية المتبوعات كالمنعوت فالاولى في وجهه الاخراج ان يقال انه ليس المقصود من البديل التفسير والتبيين بل ذكر لكونه المقصود بالحكم كالأول ومثال البديل رأيت رجلاً أخاك وقوله عينا جارية لا يقال ان جارية خارج بقوله حامداً بآنى انه ذكر للغالب لا لكونه لازماً (قوله لمفهوم كل) أى على مذهب السعد وقوله أول كل جزئى جزئى أى على مذهب السيد وقوله انما نشأ من تعدد الموضوع له أى على مذهب السيد وقوله أو المستعمل فيه أى على مذهب السعد وفيه ان نعت اسم الإشارة خارج أيضاً بقوله نكرة الا أن يقال لا يضر اخراج الشئ الواحد بامرئ وكذا يقال في عطف البيان الا فى (قوله لكن لما كان عمر أشهر منه) أى أو لم يحصل فيه اشتراك بخلاف أبى حفص (قوله فقد يكون مشتقاً) كقارسان لله دره فارسا (قوله لا يكون الاسما

لا يصح أن يكون مجموع الجملة من الفعل والفاعل مسنداً لزيد لا يلزم اسناد الشئ مع غيره لنفسه فالمسند في الحقيقة انما هو الفعل كما قاله السعد (قوله لان المراد بجهة القيام الخ) أى فهو خارج بجهة التي هي صيغة المبني للعلوم اذ لم يسند اليه الفعل أو شبهه ملتصبا بتلك الصيغة (قوله لو كان ضمير قيامه) صوابه ضمير به كما لا يخفى (قوله وغيرهما) صوابه وغيرها (قوله بين الفاعل اللغوى) أى دال الفاعل اللغوى والا فالفاعل اللغوى هو الذات التي أوجبت الفعل والفاعل الاصطلاحي هو اللفظ المخصوص وبينهما التباين فتدبر (قوله أوجهاسبعة) هي كونها مبتدأ والخبر محذوف أو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره ما بعد الترجة أو خبر مبتدأ ما بعد الترجة أو منصوب بفعل محذوف أو محذوف بحرف جر محذوف أو موقوف (قوله من

اضافة المصاحب) هذه الكتابة على ما في المتن لا على ما في الشارح خلافاً لمن توهم فاعترض (قوله) كالتحيز أى لان المتبادر من المفعول الخ) أى فلا يقال ان المفعول بصدق بالمفعول المطابق وهو المصدر والمفعول فيه وهو الطرف والمفعول



به بواسطة الحرف وهو المجرور فقولهم مفعول ما لم يسم فاعله يشمل ذلك كله فلا يصح الوجه الاول من وجهي الاولوية ولا يصح عطف وغيره على مفعول لانه ضائع (قوله انما هو المفعول به) أي بلا واسطة فخرج ١١٧ المجرور بالحرف (قوله وان لم

يكن للاحتراز الخ) وعلى هذا فيكون الفاعل المجازي خارجا بقوله وأقيم مقامه لان المراد وأقيم مقامه في اسناد الفعل اليه على وجه الحقيقة (قوله على انه يمكن انه الخ) وحينئذ فيكون المراد بقوله وأقيم مقامه انه أقيم مقامه في اسناد الفعل اليه مطلقا سواء كان على وجه الحقيقة أم لا (قوله فهو النائب وحده على التحقيق) لكن يرد مرهنا فيقال لو كان المجرور نائباً للفعل الا أن يقال لا يقطع النظر عن الجار بالكلية (قوله راجع للتبعية) بكسر الباء وهو ولي الدم (قوله حقق بعضهم ان النحوى وهو اشراب الخ) فيه انه اما مجاز أو تعريض وهما لا يجزئان فيها أو جمع بين الحقيقة والمجاز وقد قيل يجوزاه مع عدم المجرر تأمل (قوله وهل الكلمة المضمنة الخ) هذا خاص بالنحوى (قوله نحو شرب الخ) أي نحو الحاق شرب الخ لاجل

كالتميز أي فان التميز لا يكون الا بمماصر مجالا مؤقلا فالإيهام محقق وجواب المحشى غير دافع له (قوله فالتعبير بها أوضح) أي فكان الاولى لهم ان يعبروا بالصفة بدل الهيئة (قوله بيان للزمان) أي الزمان الموجود فيه الشخص المتكلم حين وقوع الاتيان منه أو الزمان الذي فيه المخاطب حين وقوع الاتيان عليه (قوله لازم الفاعل أو المفعول) أي من حيث تعلق الفعل بهما اما صدورا بالنسبة للاول أو وقوعا عليه بالنسبة للثاني وقوله وقد اشترت التعبير عن اللازم هذا جوابا عن قال ان الحال لتبين الفاعل أو المفعول في مثل هذا التركيب أراد بالفاعل أو المفعول الزمان من باب اطلاق اسم المعلوم وهو الفاعل أو المفعول وإرادة اللازم وهو الزمان لما أن المبين لاحدهما كانه مبين للآخر فتبين الزمان كانه تبيين لذات الفاعل أو المفعول وفيه نظر اذا النحويون لم يقولوا ان الحال لتبين الفاعل أو المفعول بل لتبين هبتهما كما يفيد أول كلامه وذلك لان هذا الزمان هو عين الهيئة الحاصلة للفاعل أو المفعول فالزمان هو مقارنة الفاعل أو المفعول من حيث تعلق الفعل بهما القيام زيد المعلوم وذلك لان الزمان عبارة عن مقارنة متجددة وهو متجدد معلوم ازالة للإيهام وقوله هم جاء زيد والشمس طالعة أي مقارنا لطلوع الشمس هو بهذا الاعتبار أي مقارنا زيدا من حيث مجيئه لطلوع الشمس فتأمل (قوله وهو يذكرو ويؤثرون) أي الضمير راجع اليه والفعل الذي توجه اليه لالفظه تدبر (قوله والانصب) أي ما لم يكن الفاصل فعلا متعديا يمكن تسليطه على التميز والاجر بمن نحو قوله تعالى كم تر كوامن جنات وعيون وكما أهدكنا قرية (قوله لغة تميم) أي والبيت للفرزدق وهو من بني تميم (قوله فمميزها كم يميز عشرين واخواته في الافراد) قيل لما كانت كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام أشبهت العدد المركب فافرد مميزها وانصب (قوله يستعمل تارة الخ) اما افراده فاشابهة كم للسائة والالف في الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد وأما جمعه فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله اذا كان مفردا) كذا قال الشاويين والصحيح انه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السيرافي اه مرادى (قوله على كلا الوجهين) أي المجرر والنصب (قوله وافرد الضمير) أي مع ان مقتضى الظاهر تثنيته (قوله حسلا على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافي هذا المحل والجواب ان اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه في التوضيح الافراد بان التاء للجماعة لان عمة وخالة بمعنى عمات وخالات (قوله وبفداء محذوفة) أي كما حذف لك من قوله وخالة فداء فيكون في البيت احتباك وحل البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكروا ذلك في المجرر والنصب مع استحسانه فيها أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيها للاستغناء فيها عن الوصفية (قوله والمجرر قد حلت) أي خبر المبتدأ الذي هو عمة ولا بد من تقدير قد حلت أخرى ليكون خبرا عن خالة ويحتمل ان قد حلت المذكورة خبر خالة وقد حلت المحذوفة خبر عمة (قوله وأعلم ان كم بتعظيمها الخ) حاصل ما ذكره احدى عشرة صورة ثلثان للمجرر وثلاثة للنصب وخسة للرفع وواحد محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر) نحو بكم درهم اشتريت (قوله أو مضاف) نحو غلام كم رجل عندك (قوله من مصدر أو ظرف) نحو كم ضربة ضربت وكم يوما صمت (قوله أو رافع ضميرها)

ان يتعلق قوله برون وفي بعض النسخ الحق برون وكذا يقال فيما بعد (قوله للرجل المعهود) أي عند الشاعر ومن خاطبه وقوله ونذرا نصب على الحال أي من الضمير العائد على الرجل بخلافه على كلام الخالف فانه مفعول به لا حال (قوله المفهوم من

السياق) فيه انه مذكور بمجاءته في قوله تعالى قبل ذلك قل للذين آمنوا يغفروا (قوله غايته انه اناب المفعول الثاني) والاصل  
ليجزيه الله قوما فالضمير مفعول ١١٨ ثان مقدم وقوما مفعول ثان مؤخر (قوله نسيت عهدي بكسر التاء) وحينئذ في

أى أو متعد رافع ضميرها (قوله ولم يأخذ مفعوله) نحوكم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل  
المفعول الواحد والاكثر ليدخل نحوكم تعطى زيدا (قوله ففى مفعول) أى مفعول به (قوله وان  
أخذه) نحوكم رجل ضرب زيد عمر عنده (قوله الا أن يكون) أى المفعول ضميرا يعود عليها نحوكم رجل  
ضربه (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح اه دما منى (قوله وهو ان يكون  
هناك مثلا رجال مقدار عشرين) أى قريب من عشرين فمقدار بمعنى قريب وذلك اذا كان هناك  
جماعة لا تعلم عدتهم فخمّن انهم يقاربون عشرين (قوله مبهم الجنس والمقدار) فيزال ابهام الجنس  
بالتمييز فيهما وابهام المقدار بالجواب في الاستفهامية وبالبدل في الخبرية كان تقول كم عبد ملكك  
ألفا فالجواب من كم الخبرية (قوله رجه الله الا أن كان أفعّل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو  
زيدا كثر الناس مالا) استثناء من قوله فان كان الواقع بعد أفعّل النح وهو استثناء منقطع أى لكن  
ان كان أفعّل الخ وذلك لان التمييز الواقع في هذا المثال ليس عين الخبر عنه بل هو غيره فهو من قبيل  
الشق الاول لا الثانى وبعبارة الغاكهى ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدا وذلك بعد  
اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه اه أى عن التمييز واحد ترزبه عما اذا لم يصلح فيجرب كمال زيد  
أكثر مال فانك لو قدمت التمييز وأخبرت عنه بأفعل التفضيل لصار مال مال زيدا أكثر وهو لا يستقيم  
وأوردوا عليه زيد افضل الناس رجلا فانه لا يصلح اذا تقول رجل زيدا افضل الناس ومع ذلك نصب  
وأجابوا بان مانع الجر تعذر اضافة أفعّل مرتين ويمكن تنزيل الشارح على هذا بان يقال قوله الخبر  
به عما هو مغاير للتمييز أى ويصلح للاخبار به عن التمييز فمحط القصد هو هذا وقوله فان كان الواقع  
بعد أفعّل التفضيل هو عين الخبر عنه وجب خفضه بالاضافة أى اعدم صحة تقديمه والاخبار عنه اذا  
وقوله الا ان كان الخ استثناء من قوله فان كان الواقع الخ باعتبار هذا المقدار اذا الخ كم يدور مع العلة  
وجود او عدمه لا ترى انه لا يصح تقديم مال في المثال المذكور والاخبار عنه بأفعل التفضيل  
المذكور فلا يقال مال زيدا كثر الناس لان أفعّل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله اذا تحركت  
في وجه الظلام) أى في اوله (قوله الغويص) بفتح الغين المعجمة وتشديد الواو المكسورة كما وجدته  
مضبوطا بالقلم هو الشخص الغائص في البحر لا حراج الدرر (قوله وأما بالنسبة الى عامله) أى في حد  
ذاته بقطع النظر عن عدة الشهور (قوله احتج به الشيعة الخ) فيه انه لا يدل لهم لان العلم بذلك  
لا يدل على الايمان لعدم النطق بالشهادتين وذلك انه لما حضرته الوفاة وقال له النبي صلى الله عليه  
وسلم قل كلمة أشهد لك بها يوم القيامة أو كما قال فقال لولا ان تعبير في قرين يقولون انه حمله الجزع  
على ذلك لا قررت بها عينك ولكنى على ملة الاشياخ نزل قوله تعالى انك لا تهدي من أحببت ولكن  
الله يهدي من يشاء أفاده ابن غنّام (قوله بحشية) بفتح الحاء المهملة وكسر الشين المعجمة وتشديد الياء  
أى بشىء محشو (قوله فيه ما مر من الاعراب) يعلم ما فيه مما تقدم فلا تغفل (قوله وعلى زيد المخرج)  
أى على ذات زيد المخرجة من القوم (قوله وأجيب الخ) محصل الجواب ان وجوب النصب انما هو  
بالنظر لظاهر اللفظ وقطع النظر عن التأويل بالنفي وترجيح الرفع على النصب انما هو بالنظر للمعنى  
وهو التأويل بالنفي ولا شك انه باعتبار كل حالة على حدتها يتعين أحد الامرين اما وجوب النصب  
أو ترجيح الرفع وبعضهم جعل الاشكال في نفس قراءة الرفع وأجاب بما ذكره المحشى (قوله اتباع

قوله ولم تعبأ التفات أذ  
كان حقه أن يقول تعبى  
وقوله تبا أى هلاكا  
(قوله والخبر محذوف)  
فلا استفهام حينئذ عن  
وجود خالق لهم موصوف  
بكونه غير الله (قوله أظهر  
من قول بعضهم ان غير  
خبر) لعل وجه الاظهرية  
انه حينئذ يكون  
الاستفهام عن المغايرة  
أى هل الخالق مغاير له  
تعالى أى ليس مغاير له  
بل هو عينه وهو ليس  
بمقصود وان لزم منه  
المقصود وهو الاستفهام  
عن وجود خالق غير الله  
أى لم يوجد خالق غير الله  
وذلك ان الاستفهام بمعنى  
النفي فالمعنى على جعل غير  
هو الخبر ان الخالق لم يغاير  
الله بل هو عينه وحينئذ  
يلزم انه لا وجود لخالق  
غير الله ويلزم من انه لا  
وجود لخالق غير الله ان  
الخالق لم يغاير الله فهما  
متلازمان لكن المقصود  
مختلف وهذا ليس  
كالتلازم الا فى كلام  
المحشى آخر الانهما فيما  
ياتى مع كونهما متلازمين  
هما متقاربان بخلافه  
هنا فانه على الاول متعلق

بوجود الخالق وعلى الثانى متعلق بمغايرة الخالق له تعالى (قوله لان هل شدد دخولها الخ) وأيضا  
الكلام حينئذ يقتضى وجود خالق غير الله غاية الامر انه لم يرزق لان الاستفهام الذى بمعنى النفي يكون راجعا للرزق لا للخلق وان

كان يقال ان عدم الرزق لعدم وجود خالق غير الله الا انه بعيد تدبر (قوله ليس القصد الاستفهام عن المخلق الخ) لان المعنى على جعل غير فاعلا هل خلق غير الله أى لم يخلق ويلزم من كون غير الله لم يخلق انه لم يوجد ١١٩ خالق غير الله كما هو المعنى على

جعل المستثنى المؤخر تابعا للمقدم (قوله عكس المتصل) بان يكون المستثنى بعض المستثنى منه والمراد بالبعض ما يشمل الفرد والمجزء فيدخل في المتصل أحرق زيد الا يده مما كان فيه المستثنى جزأ من المستثنى منه وأسهل منه أن يقال ان المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الامثلا بها والمنقطع بخلافه (قوله بانه من غير جنس المستثنى منه) أى والمتصل بانه ما كان من الجنس (قوله فاسد) أى لكون تعريف المتصل غير مانع وتعريف المنقطع غير جامع أخذ من بيانه وأيضاً برده عليهما قام القوم الاجار فان الحمار من جنس القوم وهو الحيوان ويدفع هذا بتأويل الجنس بالنوع (قوله من غير الجنس منقطع) نحو قام القوم الاجار (قوله يحتمل الانقطاع) نحو جاء بنوك الابني زيد وقوله والاتصال نحو قام القوم الا زيدا (قوله رحمه الله أو فقد التمام) معطوف على محذوف تقديره فان فقد الايجاب فقط أو فقد التمام أى لم يفقد الايجاب فقط بل فقد الايجاب والتمام معا وذلك لانه متى فقد التمام فقد الايجاب (قوله لان ذلك شأن حروف العطف) أى لان عدم مباشرة العامل هو شأن حروف العطف (قوله وأجاب المصنف الخ) قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض انه غير مطرد (قوله الاولى أن يقال الاكثر على الوجه المرجوح الخ) لعل مقابلة انه قيل بان الاكثر لا يجرون على الوجه المرجوح وليس مقابلا لكلام الشارح بل هو تأويله وقال بعضهم انه مقابل لكلام الشارح لان الشارح أسند المجيء على الوجه المرجوح الى القراءة والاولى ان لا يسند اليها ذلك بل يقال كما قال ابن الحاجب لان فيما قاله الشارح اساءة أدب اه فتدبر (قوله مطلقا) أى تقدم المستثنى أو تأخر (قوله وفيه ان مثل ما رأيت القوم الا ثيابهم الخ) قال يس بعد ذلك الا ان يمنع كونه اشتمالا لانه لا يكون الا في موضع يكون الخطاب منتظرا للبدل والخطاب لا ينتظر عند ذكر القوم شيأ (قوله أو انه بلغه) أى المصنف (قوله والمذهب الخ) أى المذهب الواقع في بعض النسخ بدل قوله مذهب (قوله مشكل لان العامل الخ) هذا مبني على القول بان ناصب المستثنى هو ما قبل الابواسطتها كما ذكره الاشعري وذكر ان الراجح ان الناصب هو الاو على الراجح لاشكال لكن أراد المحشي بما ذكره تمشية البيت على كل الطرق وبهذا تعلم اندفاع ما قيل ان هذا الاشكال نشأ من اشتباه الاستثناء بالتحال فحل من لا يسهو تأمل (قوله في جنسه كالحويانية) في مقام الازيد وقوله وصفته كالناطقية فيه أيضا وظاهره انه لا يكون منقطعا بل دائما متصل تدبر (قوله بل أصلها الصفة الخ) لانها في معني اسم الفاعل والموصوف بها اما نكرة نحو صا لحا غير الذي كنا نعمل أو شبهها وهو المعرفة التي أريد بها الجنس فانها مبهمه باعتبار العین نحو غير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم باعيانهم (قوله والاصل هو الاول) أى المغايرة بالذات وقوله والثاني مجاز أى المغايرة بالصفات (قوله كما ان الا الخ) مرتبط بقوله لتضمنها معنى الا لا بحسب الاصل (قوله فيوصف بها جمع منكر) أى حقيقة أو حكما والمراد بالجمع المحكمى ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كعفري المثال الآتي وبالمسكر المحكمى ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية فالجمع الحقيقي المنكر الحقيقي نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا والجمع المحكمى المنكر الحقيقي كقوله

لو كان غير سليمان الدهر غيره \* وقع الحوادث الا الصارم الذكر

بقوله فالاولى القليل الخ (قوله الظاهر انه يصح اعراجه مبتدأ ثانيا الخ) وعلى هذا فقوله مكتفى به ليس بقيد لا لا خراز عما ذكر تأمل (قوله قد يغني عن الخبر مرفوع ووصف أصيب الخ) أى فيثبنا لا يصح المحصر المستفاد من قول المصنف مخبر عنه أو وصفا

رافع المكنى به لانه قد يكون غير هذين الامرين كما في هذه الصورة (قوله اولانه رأى المضاف الخ) في بعض النسخ اولانه رأى ان المضاف الخ وعليه فيظهر قوله ١٢٠ شئ واحد بخلافه على ما بأيدينا من النسخ فانه يتعين ان يقول شئ واحد أو كشي واحد

فسلمي منادى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبر الفعل قبله أو على المفعولية المحذوف أي يقاسى هذا الدهر أي شدائده وجواب لو غيره والصفة لغير أي ظهر أعرابها على ما بعدها والصارم السيف القاطع والذكر والمذكور من السيوف ما كان ذا ما ووروث كما قاله الشمني والجمع الحقيقي المنكر المحكى كقوله

أنخت فألقت بلدة فوق بلدة \* قليل بها الاصوات الالبغامها

والضمير في أنخت راجع للناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها وبالبلدة الثانية الارض التي أناخها فيها واللبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المججمة حقيقة صوت الطي واستعاره لصوت الناقة ولم يمثل الاشموي للصورة الرابعة التي يقتضها التعميم السابق وهي الجمع المحكى المنكر المحكى كالمفرد المعروف بالجنسية (قوله يفترق غير والأي ما بعد الخ) ومحصل هذا الايراد ان ماداه المصنف من أن حكم غير هو حكم ما بعد الألف في الاعراب حيث قال معربين بأعراب الاسم الذي بعد الا لا يظهر من وجوه ثلاثة الاول ان ما بعد الألف في قولك ما جاء في أحد الأزيد مرفوع على البدلية ونفس غير في قولك ما جاء في أحد غير زيد مرفوع على الوصفية فاختلف حكم غير وما بعد الألف الثاني ان غير في قولك قام القوم غير زيد معمول لقام وزيد في قولك قام القوم الأزيد معمول لا لا وكل منهما منصوب على الاستثناء وانما كانت غير منصوبة على الاستثناء مع ان المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله وقيل ان غير منصوبة على الحال أو على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام في كل وعلى هذين فيكون اختلاف غير وما بعد الا من جهتين اختلاف العامل فيهما واختلاف جهة النصب بخلافه على القول الاول فانه من جهة العامل فقط وعليه اقتصر المصنف في السؤال الثالث ان مستثنى غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى نحو قام القوم غير زيد وعمر وجر عمر وعلى اللفظ وبمعناه على المعنى لان معنى غير زيد الازيد او مستثنى الا لا يجوز في تابعه مراعاة اللفظ نحو قام القوم الازيدا وعمر انصب عمر ولا غير ولا يجوز مراعاة المعنى لان معنى الازيدا غير زيد مثلاً فاختلاف حكم المستثنى بالا وغير من جهة التابع ومحصل الجواب ان الاول مردود بان كلامنا في غير والا مستثنى بهما وغير في قولك ما جاء في أحد غير زيد ليست استثنائية بل هي صفة وانما الاستثنائية في نحو قولك ما قام القوم غير زيد ولا شك ان غير في هذا المثال بدل لصفة لا يلزم وصف المعرفة الحقيقية بالنكرة وبان كلامنا في مطلق الاعراب كالرفع من حيث هو لا في جهة الاعراب ككون الرفع على البدلية أو الوصفية والثاني مردود بهذا الاخير وهو ان كلامنا في مطلق الاعراب كالنصب لا في جهة ككونه بالا أو بعامل آخر والثالث مردود بان كلامنا انما هو في التسوية بين نفس غير وما بعد الا كما هو صريح قول المصنف معربين بأعراب الاسم الذي بعد الا في التسوية بين المستثنى بهما فضلاً عن تابعه كيف وحكم المستثنى بغير الجر بخلاف المستثنى بالا كما يفيد قول خافضين فهذا الوجه الثالث من الايراد سهو ظاهر فعلك بالتأمل وطرح ما قيل هنا (قواه وفي الاحكام اللفظية) أي كطائى الرفع والنصب وهذا راجع للاول والثاني بخلاف ما قبله فانه خاص بالاول وما بعده فانه

تأمل (قوله أي أنا غير مأسوف) ونائب الفاعل ضمير يعود على الموصوف المحذوف أي أنا غير شخص مأسوف هو (قوله اسم فاعل أسف) أي حزن وتجرأى فلا يقال أنا مأسوف على كذا بخلاف ما اذا كان مسنداً للزمن فانه يقال الزمن مأسوف عليه (قوله بمعنى مهموم) من أسفه بمعنى همه (قوله انه في تقدم الخبر كان ذلك مسوغاً) أي ولو كان غير هذه الامور الثلاثة التي ذكرها الهشي بعد كقائم في قولك قائم رجل مع انه لا يكفي في التسوية تقدم قائم بل لا بد من تقدم أحد الامور الثلاثة المذكورة وقد يقال ان تقدم اسم الفاعل مثلاً على المبتدا لا يدفع النفرة بخلاف تقدم الفعل على الفاعل وتقدم الظرف أو الجار والمجرور أو الجملة على المبتدا لان الاسم وضع اصالة لان ينسب اليه غيره فاذا سمعنا مخاطب جملة على انه محكوم عليه لا محكوم به وهو غير مختص فينفرد به وأما الفعل المقدم على الفاعل وأحد الامور الثلاثة المقدمة على المبتدا

لما كانت لا تصلح لان تكون محكوماً عليها اذ هي حديث عن غير ما يحتملها السامع على انها هي الحكم فلم ينفر بل ينتظر المحكوم خاص

علمه فهذا الاقتضاء غير مسلم فتم كلام الغناري كما بيناه فيما كتبتناه على حاشية العلامة السجاعي على القطر (قوله بل قالوا ان المسوغ انما هو الوقوع ظروا الخ) لان سلم هذا بل المسوغ انما هو أحد الامور الثلاثة ١٢١ مع التقديم وان كانت للتقديم

فائدة أخرى هي دفع الالتباس بالصفة اذ قد يكون للشيء فوائده متعددة (قوله لا دخل له في التسوية) غير مسلم (قوله ان المتأخر) أي المسوغ المتأخر كالوصف في قولك رجل صالح جاءني (قوله انظر ماذا يصنع الخ) قيل ان الخبر الظرفي المتقدم يفيد التخصيص بالمعنى السابق في تأويل كلام ابن الحاجب اعني دفع نفرة السامع ولام الابتداء مفيدة لتوكيد النسبة فصار مدخولها مخصصا بان الحكم المتعلق به أمر مؤكد اه لكن فيه ان الكلام في الخصوص المقابل للعموم بدليل المقابلة الا أن يقال هو أيضا مقابل للعموم لان النكرة حينئذ تكون موصوفة بتقديم الحكم عليها الدافع لنفرة السامع فتدبر (قوله على حد ما في اماترين الخ) أي على طريقته في انها زائدة (قوله شولا) بفتح الشين المبهمة وسكون الواو مصدر

خاص بالثالث كما تقدم (قوله لا في التوجيه) أي توجيه الرفع بكونه على البدلية أو الوصفية وتوجيه النصب بكونه بعامل هو الأوبعامل آخر (قوله والتسوية) أي الكلام في التسوية فهو عطف على الميث لا على المنق (قوله بين كلمة الاوعير) أي بين ما بعد كلمة الا وبين نفس غير (قوله واعترض قوله وكل نعيم الخ) تخصيص الاعتراض بالشطر الثاني من البيت فيه كلام نقلناه عن شيخنا فيما كتبتناه على حاشية المحقق على الاشعري فلا تقلد (قوله اوانه قابل لذلك) أي وان لم يزل بالنعل (قوله عائد على اسم الفاعل) لوقال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك أكرمت القوم حاشا زيد اذا رجع فيه اسم مفعول هذا وقد أفهم كلام المصنف في المتن والشرح أن ما لا تدخل على حاشا وهو كذلك سواء كانت ما مصدرية أو زائدة لانها فعل حامد وما المصدرية لا توصل بحامد وجلت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخر جاعن القاعدة كما أفاده ابن قاسم وأما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا \* فانا نحن أفضلهم فعلا

فشاخو معول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل ان يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقامم وفعلا بفتح الفاء في الخير وبكسر هاء في الشر كما قاله السيد البليدي وقال الدماميني وغيره الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فاما الناس (قوله مع حذف حال) وهو مرتون وقوله مأخوذة من اللفظ الآخر وهو الارتواء وقوله بمعونة القرينة اللفظية وهي الجارية قوله بماء البحر (قوله أي ما دعا على كذا) هذا تحريف وعبارة يس أي نادى على كذا (قوله وقد يعكس) أي بان تجعل الحال مأخوذة من اللفظ المذكور ويجعل اللفظ الدال على المعنى الآخر أصلا وعاملا في الحال كان يقال روين بماء البحر شاربات منه وبهذا تعلم انه يقدر صلة مناسبة للفظ الدال على المعنى الحقيقي كمنه في البيت فلك في البيت وجهان هذا وما ذكره قبل كأن يقال شر بن منه مرتون بماء البحر وكذا يقال في الآية فيقال فيها يعترفون بالغيب مؤمنين بالله أو يؤمنون بالله معترفين بالغيب فكل من الوجهين متأت في كل مثال خلافا لظاهر المحشى (قوله كما في يؤمنون بالغيب) أي لان الايمان في الحقيقة لا يكون الا بالله فتعديته للغيب يدل على ان هنا تضمينا كذا وجدته (قوله وبهذا يندفع الخ) أي يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي مع حذف حال الخ يندفع الخ ثم ان ما ذكره الشيخ المحشى تبعا لياسين مخالف لاشهر ورحيت خطأ أحد الاصطلاحين بالآخر وعبارة العلامة الامر على الشذور حقق بعضهم ان الخوى وهو اشراب كلمة معني أخرى سماعي والبيان قياسي لانه تقدير عامل لدليل وهل الكلمة التضمنة حقيقة لانها مستعملة في معناها ملوحة لغيره أو مجاز لانها أشربت بمعنى غيرها واستعملت فيه أوجع بينهما اه وقوله وهل الكلمة الخ راجع للخوى فقط ثم على القول بانه مجاز لا يظهر القول بانه سماعي لان المجاز لا يجري فيه وقيل ان الفرق بين الخوى والبيان بما ذكر هو ما جرى عليه السعدون من تبعه وقال ابن كمال باشا الحق ان التضمنين البيناني هو الخوى وانما جاء الوهم للسعدون عبارة الكشف حيث قدر في قوله تعالى فلم يحذر الذين يخالفون عن أمره خارجين عن أمره فتوهم انه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن فتأمل (قوله المر السريبع) أي المرور السريبع والمر بفتح الميم وتشديد الراء آخر الحروف (قوله قلت يمكن الجواب بان مراده

١٦ - تقرير ٦ سالت الناقة بذنهار فغته للضراب فهي سائل وجعها شول كرا كع وركع وقيل ان شولا اسم جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي جف لبنها وارتفع ضرعها وأنى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وقوله اتلاها



بكسر الهمزة وسكون التاء الفوقية مصدر أثلت الناقة إذا تلاحا ولدها أي تبعها أي من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متسولة بأولادها وهذا تقول العرب ١٢٢ فيما بينهم مثل المثل (قوله تأتي كان زائدة) نحو ما كان أحسن زيدا (قوله انسلخت

عن الفعلية) أي ونسبت آثارها (قوله وصارت أداة نفي بمنزلة ما) وكذا قصر ما وأما كثر ما وطال ما فانهما انسلختا عن الفعلية وصارتا دالتين على الكثرة بمنزلة رب التي للتكثير (قوله وفرقهم) أي بين دام زيد صحيحا حيث جعلوا داما فيه تامة والمنصوب حالا وبين مادمت حيا حيث جعلوا داما فيه ناقصة والمنصوب خبرا (قوله تغليب اصطلاح) أي مجرد اصطلاح ليس لنسكة ومناسبة وقوله والا فافعال الشروع الخ أي ان لم نقل انه مجرد اصطلاح بل قلنا هو لنسكة ومناسبة فلا يصح اذ لا نسكة موجودة لان افعال الشروع هي الاكثر فكانت هي التي تغلب لتلك النسكة وهي الكثرة (قوله ولعلمهم الخ) هذا الترجي بيان لانه ليس مجرد اصطلاح (قوله أو أم الباب) فيه انه لم يثبت كون كان هي أم الباب اذ لا دل عليه بخلاف كان مثلا فانها أم الباب لان حدث أخواتها داخل تحت حدثها ولان لها من التصرف ما ليس لأخواتها كزادتها بين أمرين متلازمين وحذفها وحدها ومع اسمها كذا قيل الا أن يقال ان جعلها أم الباب لشهرتها وحينئذ فيكون عطف قوله أو أم الباب

الخ) فيه نظر من وجهين الاول انه اعتبر التضعيف في حتى فلذلك عدتها أربعة أحرف الثاني انه لولم يعتبر التضعيف لكان المناسب عدتها فيما وضع على حرفين مع انه لم يعدها في ذلك (قوله من مان) أي بمعنى كذب (قوله بالاشباع) أي للكسرة حتى يتولد منها ياء وانما احتاج لذلك لاجل أن يتحد اللفظ في الاحوال الثلاثة لانها في حالة كونها فعل أمر تحذف منها الياء ولا يتوهم انه يمكن التمثيل بنفي أمر المؤنث لان الياء حينئذ ضمير فاعل وفعل الأمر انما هو ما قبلها ان قلت كذلك فعل الأمر ما قبل ياء الاشباع قلنا هو وكذلك في نفس الأمر لانها لم يكن لها اعراب مستقل صارت كأنها جزء من الفعل مع كون جزئيتها الكائنة أقوى من جزئية الفاعل كما لا يخفى فتبصر (قوله وكذا على) فانها تكون فعلا ماضيا كعلازينا واسما كنزات من على السطح أي من فوقه وكونها حرفا ظاهرا (قوله يقتضي ان الاسم المضاف يتخفف الخ) أي وليس كذلك بل المخفوض المضاف اليه (قوله الى اسم آخر) أي غير المضاف (قوله أو باضافة اسم) أي يحذف الى الداخلة على اسم والمعنى باضافة اسم اليه (قوله أي باضافته اليه) أي بان يضاف اليه اسم (قوله الى غيره) سواء كان اسما أو جملة (قوله منزلة تنوينه) أي أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف منهما (قوله ثم الظروف انما تنسب الى المصدر الخ) المناسب انما ينسب اليها المصدر الخ (قوله مسوقان للشرطين) هذا تحريف والمناسب مستوفيان للشرطين كما في يس (قوله لان الاخبار عن الموصوف الخ) تعليل للتمثيل بهذا أي انما صح التمثيل بهذا المثال مع كونهما مخبر عن الخاتم بل عن اسم الإشارة لان الخ (قوله لاحظ لها في الاعراب) أي في جاب الاعراب ولو قال لاحظ لها في العمل لكان أولى (قوله الى التكاليف البعيدة كان يقال في كل أمر ذي بال) أي كل فرد منسوب للأمر ذي البال من نسبة الجزئيات لكليهما (قوله من كل رجل وكل واحد) بيان لواد الاضافة اللامية لكن في البيان قصور لكن عبارة يس مثل كل رجل وكل واحد فاعل من في عبارة المحشي محرفة عن مثل وليس المراد التكاليف الصادرة من كل رجل وكل واحد اذ لا يخفى برودته على ذي فطنة تأمل (قوله لا يزالون ضاربين الخ) صدره رب جي عرندس ذي طلال \* العرندس القوى الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى المحي بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يؤخذ من البناء أفاده المحقق (قوله أي ولا تجتمع ما فيه أل) لا حاجة الى هذا بل يصح ابقاء كلام المصنف على ظاهره (قوله والى ما يعرف عينه) هذا لا يظهر فيما اذا كانت أي الموصولة للجنس لان صلته حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بان المراد بالعين التي تعرفها صلة أي ما يع قسم الجنس المعروف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لا نأمنع ذلك فقد يميز الشيء ببعض صفاته مع الجهل بجنسه وانما لم تجز اضافة أي الى النسكة مع ان بيان جنس ما وقعت عليه يحصل به لان الموصول مراد تعينه وضافته الى النسكة تقتضي ايهامه فحصل التدافع ظاهر أفاده المحقق (قوله وليس فضلة) احتراز عن المصدر نحو ضر بازدا وعن الحروف كان وأخواتها وباني النداء بناء على عموم ما للحرف ويمكن ان تخص بالاسم (قوله ولا متأثر بالعوامل) احتراز عما ناب عن الفعل وليس فضلة الا انه يتأثر بالعوامل كاسم الفاعل في نحو قولك أقائم الزيدان (قوله وقيل مدلوله المصدر) أي النسائب عن فعله وفي الكلام تقدير مضاف أي وقيل مدلوله مدلول

لأن حدث أخواتها داخل تحت حدثها ولأن لها من التصرف ما ليس لأخواتها كزادتها بين أمرين متلازمين وحذفها وحدها ومع اسمها كذا قيل الا أن يقال ان جعلها أم الباب لشهرتها وحينئذ فيكون عطف قوله أو أم الباب

على ما قبله عطف مسبب على سبب (قوله على ما تقر في محله) أشار به الى انه جاء نادرا كون الخبر مفردا كقوله  
 \* فابت الى فهم وما كذت آيات \* وجلة اسمية كقوله وقد جعلت قلوب بني زياد \* ١٢٢ من الاكوارد مرتعها قريب

وجلة ماضوية كقول  
 ابن عباس رضي الله  
 تعالى عنهما فجعل الرجل  
 اذ لم يستطع ان يخرج  
 أرسل رسولا والى انه  
 يجوز في المضارع بعد  
 عسى خاصة ان يرفع  
 السبي كقوله  
 وماذا عسى الحجاج يبلغ  
 جهده  
 روى بنصيب جهده  
 ورفعه والى ان ثوبى في  
 قول الشاعر  
 وقد جعلت اذا ما قت  
 يثقلنى ثوبى  
 بدل من اسم جعل وفي  
 يثقلنى ضمير يعود على  
 الثوب هو الفاعل لاجل  
 ان يكون المضارع  
 رافعا للضمير الامم والى  
 ان اسم يكون في قوله  
 عسى الكسب الذى  
 أمست فيه  
 يكون وراه فرج  
 قريب  
 ضمير يعود على الكسب  
 والجملة بعده خبر يكون  
 (قوله أى ان اعترابه  
 صريح في العمل) أى  
 صريح في نفسه في حال  
 العمل أخذ من تفر به  
 بعد ودفع بهذا ما في  
 كلام الشارح من

المصدر (قوله وقيل مدلوله مدلول الفعل الخ) وقيل انه فعل حقيقة (قوله واسم الفعل بالوضع) يعنى  
 المادة كالصباح ولوعبر بها لكان أوضح اه محقق (قوله والصحيح أيضا انه لا محل له من الاعراب)  
 هذا مبني على القول بان مدلوله لفظ الفعل كما هو الصحيح وعلى القول بانه فعل حقيقة وأما على  
 القول بان مدلوله المصدر النائب عن فعله فهو في محل نصب بالفعل الذى ناب المصدر عنه وعلى  
 القول بان مدلوله مدلول الفعل فهو في محل رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر كذا يؤخذ من  
 التصريح والفارضى ولم يظهر وجه بناء القول بانه في محل رفع بالابتداء أغنى مرفوعه عن الخبر على  
 القول بان مدلوله مدلول الفعل بل يظهر انه عليه لا محل له كالفعل فتأمل أفاده المحقق (قوله وزاد  
 غيره ههنا الخ) ظاهره ان الكاف فيه وفيما بعده مفتوحة لا غير من غير تنوين فالزائد على كلام  
 الصاغانى ست لغات كما هو موجود في النسخ الصحيحة وما في غيرها من اسقاط ههنا فلا يقول عليه  
 (قوله أى ان الهاء في أيها الخ) سكنت عن ههنا والظاهر ان الهاء فيها للسكت أيضا والالتكرار لا  
 أن يكون هناك فرق آخر (قوله وقيل كوزن الخلاف) هو ورق الصفصاف كذا وجدته (قوله  
 خلافا لما في الديجوني) أى من ان الضمير فيهما راجع للناقاة (قوله فخرج اسم المصدر) أى من  
 التعريف لان العمل اذ هو يعمل عمل الفعل أيضا كما في الشذور ومثله الجار والمجرور والظرف  
 المعتمدان (قوله نحو أعطيت اعطاء الخ) مثال للفعل الذى جرى عليه المصدر ولو قال نحو أعطيت  
 عطاء الخ لكان مثلا لاسم المصدر ويكون محل التمثيل هو عطاء تدبر (قوله قد يسمى المصدر في  
 الاصطلاح الخ) لعل المقصود من هذه العبارة انهم اصطالحوا على ان المصدر وهو اللفظ المخصوص  
 يسمى فعلا من باب تسمية الدال باسم المدلول لان المدلول يسمى فعلا لغة لانه قائم بالفاعل كالموت  
 أو صادر عنه كالضرب ولعل بهذا يندفع ما قيل ان قوله في الاصطلاح يتدافع مع قوله لغة والذي  
 نعرفه ان المسمى للمصدر فعلا انما هو أهل اللغة لان الفعل عندهم مقام بالفاعل أو صادر عنه (قوله  
 ان هذا غالب) ومن غير الغالب سمع أذن أخاك يقول ذلك وجهة يقول ذلك حال كالحال في ضرب  
 العبد مبيثا التقدير سمع أذن أخاك حاصل اذا كان أو اذ كان فصاحب الحال ضمير الفعل  
 المحذوف لا الاخ قال العلامة المحققى وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو ان الخفة لا اشتراط ان  
 يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شئ ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لان المراد الاخبار  
 بأن سمع اذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى انه سمع لانها تخلص المضارع للاستقبال اه ونظر  
 فيه المحقق بان تقدير أن الماضى لا يقتضى ان السمع يحصل (قوله بشرط ان يكون فردا) فخرج  
 المثني والجمع وهذا الشرط زائد على ما في المتن لكنه يعلم من كلام الشارح (قوله ومتبوع) هو  
 أولى من قول المصنف ولا منع وتاقبل العمل لعموم هذا اللفظ وغيره اه دردير نعمنا الله به (قوله  
 وغير مفعول) أى من مفعول بأجنى لان مفعوله منه بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولم  
 يشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لان عمله لكونه أصل الفعل لا لكونه أشبه الفعل بخلاف  
 اسم الفاعل فان عمله لكونه أشبه المضارع فاشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانها ممدولوا  
 المضارع (قوله ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل) وكذا يقال في المجموع والمحدود (قوله ولان  
 الجمع لا يتأتى في الفعل) وكذلك التصغير والمحدودية (قوله نحو مشائم) جمع مشؤوم (قوله وجمع

التناقض (قوله يشير الى ان المحذوف الخ) أى يشير بتقديم هذا الاحتمال على ما بعده والافال شارح ذكر كلامه من ان لم يكن  
 الثانى في نسخة فالأمر اظهر (قوله لعل الاولى حذف الخ) انما لم يقل الصواب للإشارة الى صحة كلام المصنف باحتمال ان

مقصوده بيان ما يختص بالجل بقطع النظر عن وقوع ان بعده ولما كان الكلام قد يوهم الوقوع قال لعل الاولى الخ (قوله والمجمله جواب الشرط) أى فى الآية ١٢٤ ونحوها من كل تركيب وقعت فيه ان بعدفاء الجزاء وقوله أو مضافة اليها اذا أى فى

البيت ونحوه من كل تركيب وقعت فيه ان بعد اذا الفجائية (قوله وانما تضاف اذا) أى الفجائية بخلاف الظرفية الشرطية فانها خاصة بحمل الافعال كما تقدم (قوله وانكر سيديه الاول) أى حين سأله الكسائى عنه (قوله لا حاجة لهذا لانه حيث كان القول خبرا الخ) هذا غير مسلم اذ قد يكون المبتدأ قولاً والخبر قولاً ولم يتجدد معنى بسبب اختلاف الفاعل كقولك قولى ان زيد ايمحمد الله فان المبتدأ أقول وهو ظاهر والخبر قول اذا الحمد هو الثناء المخصوص والثناء هو الذكروالذكر هو القول ولا شك ان الخبر فى هذه الصورة ليس عين المبتدأ لان المبتدأ هو قول المتكلم والخبر هو جسد زيد وهو قول زيد لا قول المتكلم فحينئذ يتعين الكسر فى هذا المثال على المحكاة ولا يصح الفتح لئلا يلزم مغايرة المبتدأ للخبر وحينئذ فلا بد من الشروط الثلاثة لنحو

المصدر على غير قياس) كلام مستأنف (قوله ثانيهما جواز الوصف) لعل الاولى جواز العمل (قوله ويمكن الجواب بان هذا من حذف العامل الخ) هذا الجواب مدفوع بانه يلزم عليه ضياع الشرط اذ يقال ذلك فى كل تركيب فيه ذلك اه شيخنا وذلك لان العامل محذوف من أول الامر اذ لم يكن مذكورا ثم حذف غايته انه يعتبر ذلك وهذا الاعتبار متأت فى كل مثال حذف فيه المصدر فلم يبق للشرط فائدة الا أن يقال فائدته تظهر فيما اذ لم يحصل هذا الاعتبار فتأمل (قوله بدل بعض من الناس) لا يقال ان بدل البعض يحتاج لربط ولا رابط هنالكان تقول ان سلم فلا يلزم ذكره بل يكفي تقديره وهو هنا مقدر نعم يقال يلزم الفصل بين البدل والمبدل منه (قوله ضمنت معنى الشرط) أى أجريت مجرى الشرط بسبب ما فيها من العموم فلذلك ذكرت الفاعل خبرها (قوله ويؤيد بالابتداء) أى بوجهيه (قوله ففساد المعنى) الفساد على ان أُل للاستغراق اما ان جعلت للعهد والجفس وقوله من استطاع مبين للمراد فلا على اننا نختار الاستغراق ويجب على جميع الناس حمل المستطيع على الخ تنفيذ المحكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف \* ان قلت بنا فيه قولهم من ترك الخ فالله حسبه كما صرح به ابن أبى زيد وغيره \* قلت معناه انه لا يجب بقتل ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافى حقه ولومه على ان قولهم ذلك انما سببه عدم تحقق الاستطاعة لحفاء أسباب الجزف قدبر اه أمير على الشذور ولا يخفى ان الآية على هذا تحتاج لتقدير أى ويجب لله على الناس الامر بجمع المستطيع البيت والاصل عدمه وقال التاج السبكي لا نسلم فساد المعنى ويكون فى الخ فرضان فرض كفاية على كل الناس ان يجمع مستطيعهم فان لم يجمع المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا حسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فرض الكفاية احياء الكعبة كل سنة ويرد عليه انه اذا ثبت ان فى الخ فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر أن فرض الكفاية يسقط بقيام المستطيع وغير المستطيع فلو تجشم غير المستطيع المشاق وج سقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج نيابة عن المستطيع لاننا نقول لانيابة فى الخ عن مستطيع وبقي على المستطيع فرض العين واذا ج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما فى ذمته من فرض العين ورد عليه باوجه آخر فظهر ان جعل من مبتدأ أريج لان حاصله ان الله على الناس ان يكون البيت محجوا وله على المستطيع ان يباشر الخ بنفسه أفاده يس فتأمل (قوله منصوب على نزع الخافض) الظاهر انه مفعول مطلق لتنفى (قوله وفى المغنى ان اشتراط الاعتماد الخ) يعنى به اشتراطهم مجموع الامرين والا فلا اعتماد عند الجمهور بشرط للعمل فى المرفوع أيضا كذا قال الدماميني والشحنى أفاده المحقق وبهذا تعلم ما فى قول المحشى فيما يأتى ثم لا يخفى ان الوصف الخ وما فى قول يس ان البيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لان مشكلات باب الفاعل اه وذلك لان كلامهما مبنى على ان مراد المغنى ان كل واحد من الشرطين انما هو شرط للعمل فى المنصوب ولا يشترط للعمل فى المرفوع واحتملها وهو خلاف ما جرى عليه العلمان فى فهم عبارة المغنى وتبعهما المحقق وعلى ما جرى عليه يكون البيت من مشكلات البابين فتأمل ولا تقلد (قوله محل الخلاف فى رفعه الظاهر الخ) هذه طريقة أخرى غير ما تقدم عن المغنى (قوله بان يفرض ما وقع الخ) قال بعضهم لا حاجة الى تكلف المحكاة لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز ان يلاحظ فى باسط الحال فيكون عاملا وفى كلامهم ما يؤيده

الوجهين فلو كان المبتدأ ليس قولاً ونحوه على اني أجد الله تعين الفتح أو كان الخبر ليس قولاً تعين الكسر أفاده  
نحو قولى اني مؤمن وكذا اذا اختلف الفاعل كما سبق نعم لو قال المحشى فى التعليل لانه متى كان الخبر قولاً خاصاً بحيث يكون

هذه المتباد في المعنى لان اشتراط كون الخبر قولاً انما هو لاجل الاتحاد في المعنى حتى يصح الفتح لزوم بدها اتحاد الفاعل فلا حاجة لاشتراطه لظهور لكن يقال له حينئذ من أين هذا الخصوص حتى يجيئ الزوم فالحق مع ١٢٥ الجمهور في اشتراط هذا الشرط

فتأمل (قوله فيقول مرفوع بالخبرية) أي عن المتباد لانه في محل رفع بالابتداء عنده ولا لم تعمل فيه شيئاً لانها لما تركبت مع الاسم صارت جزءاً وجزء الشيء لا يعمل فيه وهذا اذا كان الاسم مبنيًا وقوله لما تجردت عن العمل في لفظ الاسم قيد بلفظه وان لم تعمل في المحل أيضا لاجل المقابل وهو الاسم المضاف أو الشبيه به فانها تعمل في لفظه وان كان ظاهر كلامها عاملة في محله راجع الصبان على الاشتموني (قوله لانها تنفي الجنس الخ) هذا التعليق انما ينتج كون الاسم نكرة لا كون الخبر نكرة فالمناسب كناية هذا على قوله كالاسم الا ان يقال هو استدلال باللازم لانه يلزم من كون الاسم نكرة بهذا الدليل ان يكون الخبر نكرة واللازم الحكم بالمعرفة على النكرة مع ان الواجب العكس تأمل (قوله في نحو علم الجنس) كالعرف بال والموصول والاشارة

أفاده المحقق (قوله فالبيت من مشكلات باب المتباد والخبر الخ) لنا كلام يتعلق به هذا نقلناه عن شيخنا فيما كتبه على حاشية المحقق عن الاشتموني فراجعها ان شئت (قوله لانه من مشكلات باب الفاعل) أي باب اسم الفاعل (قوله على وزن المصدر) أي كصهيل ونهيق وشهيق (قوله وقد اعترض قياس ما ذكر على الآية الخ) فيه انه ليس المنشأ هو التأنيث حتى يتوجه هذا الاعتراض بل كون خبر وظهر على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المرد والمشي والجمع وأعطى حكم ما هو على زنته كما تنفذه عبارة الشيخ خالد التي نقلها قبل اه شيخنا (قوله بالنصب على المحال) أي وضافته لا تنفذه التعريف لكونه بمعنى ملازم الحرب (قوله تمامه وليس بولاج الخ) اسم ليس مستتر فيها عائد على أخ الحرب والباء في بولاج زائدة في خبر ليس وولاج مبالغة في الواج من ولج يلج اذا دخل واعقلا خبر ثان أحوال والخوالف جمع خالفة وهي عماد البيت أي ليس أخو الحرب هو الذي يدخل في أعمدة البيت مستترا بها كبلابراه أحد وليس هو الذي تضطرب رجلاه اذا شاهد هاهنا من شدة الخوف (قوله والعامل في اذا محذوف دل عليه عاقر) أي لان ما بعد المحرورف الناصخة لا يعمل فيما قبلها كما ذكره الاشتموني وقيل لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها (قوله اما الاول الخ) العبارة معكوسة حيث جعل الثاني أولا والاو ثانيا (قوله بجملة فعلية غير شرطية) بل اما مجرد أو بجملة شرطية نحو فاما ان كان من المقربين فرح وريحان بناء على الظاهر (قوله وذلك لان أصل استعماله ان يكون مع من الخ) وذلك لانه اذا كان مجردا من أل والاضافة كان أشبهه بافعل في التجيب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التسكر ومتى كان مجردا من أل والاضافة وجب وصله بمن تقدير أو لفظا بخلاف المضاف أو المقرون بأل فانه يتمتع وصله بمن (قوله من انه لا دلالة للجملة الاسمية) أي ولو كان خبرها صفة مشبهة ولو كانت الصفة المشبهة تنفيد الدوام والاستمرار لكان مدلول الاسمية في صورة ما اذا كان الخبر صفة مشبهة ثبوت المحمول للموضوع على وجه الدوام لا مجرد الثبوت وقال شيخنا علم ان مفهوم الصفة المشبهة ذات ثبت لها المحدث باستمرار بخلاف بقية الاوصاف فمفهومها ذات ثبت لها حدث والدوام جزء مفهوم الصفة المشبهة لا غيرها ولا كلام في هذا انما الكلام فيما اذا أخبرت بها عن مبتدأ فقلت زيد حسن فعناه ثبت زيد الخبر دائما عقلا وبمراعات المقام وبالنظر للفظ لا دوام مع كون مفهوم الخبر الذات الدائمة المحدث وكذا اذا أخبر باسم الفاعل كزيد ضارب فعناه ثبت ان زيدا ضارب دائما عقلا لا لفظا وان كان مفهوم الخبر ذات ثبت لها المحدث فقط والاستشكال الذي جلبوه هنا ونقله المحشي انما هو في مقام الاخبار لا في مقام مفهوم الصفة وجوابه لا يفيد اذا بالنظر الى الدلالة العقلية وان الاصل في كل ثابت استمراره لا فرق بين الصفة المشبهة وغيرها اه فتأمل (قوله الاول انه جرى على طريقة الكوفيين الخ) في هذا الجواب نظر اذ يمكنه المجري على تلك الطريقة مع جعله الابواب نائب فاعل ولا وجه للعدول الى الابدال ومخالفة الجمهور فلا يظهر هو الجواب الثاني ثم ان مفتحة من قبيل الصفة المشبهة لان المراد بها الثبوت لا التجدد لان قبيل اسم المفعول كما ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت صار صفة مشبهة فصح ابراده هذه الآية في هذا المقام فتأمل (قوله ليست بعضا) لعل هذا لغة والا فهي في العرف والشرع تعد منها بدليل انها تدخل في بيع الدار (قوله لان في النصب والجرا سناد

المراد بها الجنس (قوله فهي أضعف) يفيد أن في ان ضعفا وهو كذلك لانها محمولة على الفعل ولذلك لا يجوز تقديم خبرها اذا كان غير ظرف (قوله وتلك لنا كيد الاثبات) اعترض اختصاص ان بالاثبات لهجة قولنا ان زيد ليس بقائم كذا في بعض المحواشي الا

أن يقال المراد أنها التاكيد نسبة لم يستغنى عنها وإنما حصل فهو من غيرها بخلاف لا فإنها التاكيد نسبة على وجه النفي المستغنى عنها (قوله من الاسناد لها هو ١٢٦ كالألة) قيل هو حقيقة عرفية فلا تجوز (قوله المستغنى عنها) هذا بيان

لمعناه في الاصل والا  
والمراد به هنا المكتسب  
كما أشار لذلك بقوله والمراد  
الخ (قوله وقد يناقشان  
بظرف الزمان) أى  
والمكان فإنه لا يعقل  
الفعل الا بهما اذا حدث  
لا بدله من زمان ومكان  
وليس مقصوده انه  
لا يعقل الا بظرف الزمان  
من حيث ان الزمان جزء  
مفهومه حتى يرد ما قاله  
بعضهم من أن مناقشة  
الحشى مدفوعة لان المراد  
تعلته من حيث مصدره  
وهو لا يتوقف تعمله  
على الزمان اهـ ولذلك  
أمر الحشى بالتأمل ولا  
يمكن الجواب بان  
التعريف صحيح ان كان  
التمثيل من جهة التعريف  
يقطع النظر عن اخراج  
الشارح وان كان  
الاشكال باقيا في ذلك  
الانحاج تأمل (قوله  
وذهب بعضهم الا ان  
المنادى الخ) مقابل  
لكلام المصنف (قوله  
وليس القصد انها حال)  
أى ان أيا حال ويحتمل  
انه حل اعراب وأشار  
الشارح بذلك الى ان جملة  
الاختصاص في محل

الحسن الى ضمير الخ) فيه أن هذا موجود على الرفع أيضا اذا جعل المفعول بدلا وكذا يقال في قوله وقال بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتبر البدلية لكونها ليست مذهب الجمهور أو يقال ان المقصود حينئذ البدل ووصف الكل غير مقصود بناء على ان المبدل منه مطروح بالنسبة للمعنى كما جرى عليه المحشى سابقا وان تقدم لك ما فيه (قوله فرار من اجراء وصف المتعدى لواحد الخ) المناسب أن يقول فرارا من اجراء وصف القاصر مجرى المتعدى لواحد وذلك لان الصفة المشبهة مصوغة من فعل لازم لا متعدي وما ذكره المحشى ذكره المحقق في الكلام على اسم المفعول وحاصله ان اسم المفعول قيد يضاف الى الاسم المرتفع به بعد تحويله للاسناد عنه الى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به كقولك الورع محمود مقاصده وانما اعتبر التحويل لان الوصف عين مرفوعة في المعنى فلو أضيف اليه من غير تحويل لم يزد إضافة الشيء الى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حيث لا يستغنى الوصف بالضمير ثم يجزى بالاضافة فرار من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين وأجاب شيخنا عن المحشى بان معناه انه لو التزم نصب لكان ينتصب فاعل اسم الفاعل المتعدى لواحد على التشبيه فيصير ذامفعولين اذ غايته انه قاصر بالنسبة للثاني تدبر اهـ ولعل معناه انه لو التزم نصب بمفعول الصفة المشبهة لازم صحة نصب مرفوع اسم الفاعل المتعدى لواحد لانه أصل للصفة المشبهة والاصل أولى بالتحمل من الفرع فيلزم في اسم الفاعل اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين والجمهور على منعه في اسم الفاعل فإدى اليه من التزام نصب مرفوع الصفة المشبهة ممنوع والحاصل ان اسم الفاعل اذا كان غير متعد وقصد ثبوت معناه لاحدونه كان صفة مشبهة فتسوغ اضافته الى مرفوعه فنقول زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجزه على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد واما الفارسي فاذا قصد ثبوت معناه وعمل معاملة الصفة المشبهة بشرط أمن التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو قلت زيد را حم الابناء وظالم العبيد بمعنى ان أبناء را حمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على ان الاضافة للفاعل واللام يجوز وظاهر هذا جواز الاضافة الى المرفوع ولو مع ذكر المنصوب كان يقال زيد را حم لآبناء الناس وفصل قوم فقالوا ان حذف معمله جاز لانه يصير بذلك كاللازم والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسمع يوافقوه كقوله

ما را حم القلب ظلما وما را حم ظلمنا \* ولا الكريم بمناع وان حرم

والجمهور على المنع وان كان متعديا لاكثر لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة لبعدها المشابهة حيث لا بد منصوبها لا يزيد على واحد وتتميم الكلام يطلب من المطولات وفي هذا كفاية (قوله نحو أنجزل وأجهل) أى من كل ما يدل على زيادة النقص لأعلى الفضل (قوله ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة الخ) هذا الجواب مبني على تسليم ان التفضيل من الفضل بمعنى الشرف وأجاب المحقق بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص (قوله جعل بمعنى صير ومفعولها الاول الخ) لا يخفى ما يلزم على هذا الوجه من ضعف المعنى فالأولى على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين على ما في البيضاوي أفاده المحقق (قوله ان مجزئها بدل من أكبر) وفي كل قرية هو المفعول الثاني وقوله وبعضهم انه مجزئها

نصب على الحال وانها في تأويل المفرد لان أنافسها هي الحال تأمل (قوله أصله باعد نفسك من الاسد الخ) هذا الأصل لا يظهر في المثال الذي ذكره وهو أياك والاسد انما يظهر في نحو أياك الاسد من غير عطف وأما المثال الذي ذكره فأصله



احذر تلاقى نفسك والاسد فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنب عنه الثاني ثم الثاني وأنب عنه الاسم الثالث بغد انفصاله (قوله ويحتمل ان خبرا مفعول مطلق لانتهاج) وعليه فلا شاهد فيه لان ١٢٧ الكلام فيما حذف عامله وحوبا

من المفعول به (قوله عضلة) هي المنوعة من النكاح وقوله ونحوه على ألف عرفا فعرفا معناه اعترافا وهو مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى انها لا تحتمل سواء وقوله كانت ابني حقا فحقا مصدر مؤكد لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره فتصير نصابه لان قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وان يكون مجازا على معنى أنت عندى فى الجنو بمنزلة ابني فلما قال حقاصرت الجملة نصا فى النبوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها عذرت به نصا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المتأثر وهو الجملة لتأثر فيه وهو المصدر لانه أثر فيه رفع الاحتمال أفاده ابن عقيل على الالفية (قوله ويرد عليه ضربت الخ) أى فان الضرب الثانى مفعول مطابق لانه مؤكد للمفعول المطلق قبله ومع ذلك ليس مؤكدا لعماله فهو خارج من التعريف (قوله والاول أقسح)

الخ وفى كل قرية على هذا ظرف لغو متعلقا بجعل وعلى هذا وما قبله فجعل بمعنى صير أفاده المحقق الا انه على ما قبله يلزم عليه ما لزم على اعراب المحشى فتأمل (قوله مردود الخ) يدفع بان الاضافة منوية أى اكبرها أفاده المحقق (قوله بانه يلزم على الاول الخ) صنعه يوهى ان اللازم على كل مختلف وليس كذلك فلوقال مردود بانه يلزم عليهما المطابقة فى المجرى لكان أولى (قوله واليه حال من الضمير فى أحب) فيه انه لا ضمير فى أحب كما يدل على ذلك قوله والبدل فاعل به فالمناسب ان اليه متعلق بأحب بيان لفاعل الاحية فى المعنى اه شيخنا وجعله حالا من البدل مقدما عليه كما أعرب فى عينه حالا من الكحل بأباه المعنى وقوله ومنه متعلق بالبدل المناسب انه متعلق بأحب والمعنى ما رأيت شخصا ازاد بدله فى محبته عن البدل فى محبتك بل بذلك ازاد فى محبتك أى قوى فى هذه الصفة وبلغ منها الرتبة العالية وفى الشذور وحواشيه أن المرفوع بعد أحب نائب فاعل لانه مبنى من فعل المفعول سمعا وان اليه فى البيت متعلق بأحب والبدل نائب فاعل وان المعنى ان العطاء بالنسبة اليك أشد محبوبة من نفسه الى غيرك فمحبوبته فاضلة باعتبار قيامها بك ومفضولة باعتبار قيامها بغيرك (قوله فى اعرابه مطلقا) أى الحاصل والمتجدد فخرج حال المنصوب (قوله على الفعل) كقيام قام وقوله والمحرف كاللا (قوله علاقته المشابهة الصورية) فيه ان التحقيق ان المشابهة علاقة الاستعارة ولو صورية فالمناسب ان علاقة المرسل هى التقيد والاطلاق (قوله مجازا من استعمال الخ) أى بجامع ان كلالا على ذات المنعوت كذا وجدته (قوله ذكره ابن عرفة دافعا به الخ) أى دفع ابن عرفة ذلك السؤال بان النعت هنا المجرى للذم لم يقصد به تخصيص اذا أريد المرجوم بالشبه واما اذا أريد مرجوم بالعنة فليس للذم بل للتأكيذ والسؤال عليه غير وارد أصلا كذا يؤخذ من يس (قوله وكذا جميع ما قبله) أى لاجل أن تكون تلك الاوصاف على حد سواء لان اختلافها بالبدلية والنعتية ينبوعه المقام وكان المناسب ان يزيد وما بعده ليدخل ذى الطول والا لزم تقدم البدل على النعت واختلافه مع ما قبله بدلية ونعتية ولم يستشكل الشارح بغافر وقابل لانه لم يرد بهم الحدوث فاضافتهم لتقيدهما التعريف (قوله ان كان النعت متعينا) لعل الاولى ان كان المنعوت متعينا (قوله لم تقدر أعنى) أى لان تقديره يوهى ان المنعوت خفى غير متعين فىنا فى التعيين الحقيقى أو الادعائى (قوله أى معاد اللفظ) معاد بالعين المهملة لا بالفاء والمراد بالمعاد العنى والعبارة على حذف مضاف أى دال معاد وهو اللفظ الثانى وفى كتابنا على الازهرية كلام يتعلق بذلك (قوله والجار متعلق بمحذوف) تقديره كائن وقوله أى الى أين تذهب تفسير لاي الاولى مع بيان العامل فيها لكن عبارته توهم انه بيان لتعلق الجار والمجرور يعنى قوله الى أين وعبارة يس فاين الى أين الغاء للعطف وأين للاستفهام يتعلق بمحذوف أى الى أين والنجاء الى آخر ما فى المحشى قال شيخنا والذي غر المحشى قول يس الى أين تذهب فقال الجار الخ فاختل كلامه (قوله لنفى الجنس) قيل المناسب حذف الجنس اذهى لا يكون مدخولها الاسما اه وقد يقال هى لنفى الجنس فى المعنى لافى العمل حتى يلزم دخولها على الاسم اذ الفعل فى حكم النكرة فكأنه قال لا أبوح بحب بثنة وبهامش نسخة المؤلف فيه انه أباح به كما يفهم من كلامه اه وهو هذا البيت قال شيخنا ويمكن دفعه بان مراد الشاعر لا أبوح لغير المخاطب وانها أخذت عليه موافقا وهو دأبهم اباحت لغير هذا المخاطب أو المراد لا أبوح

أى لان الثانى خلاف الظاهر ولان المقصود تعليل لاراءه بالاخافة والاطماع الارؤية اذ ليس المقصود أن علة رؤيتهم الخوف والطمع كما هو ظاهر (قوله لكن بعضها وهو ترغيبون الخ) مثله رغب المتقون ان يفعلوا خيرا وهذا مبنى على ان قول الشارح

بل كل منها مفعول به الخ راجع للاقسام الثلاثة قبل لا للعكس فقط لكن بشكل على هذا قول الشارح وقوع الفعل عليه لافسه  
فانه لا يظهر في الثاني لانه أولا ١٢٨ أثبت الوقوع فيه وهنائق الوقوع فيه وبجواب بان الوقوع فيه المنفي ثانياً كان

بما يقع بيننا المترتب على حها (قوله بدليل قوله بعد الخ) هذا دليل على تقدير لفظ احتمال واما  
تقدير لفظ اسم فلم يذكّر دليله لوضوحه اذ من الواضح ان المجاز أو الحقيقة انما هو اللفظ لا المعنى (قوله  
ويحتمل انه المجاز في استعمال اللفظ) أي اللفظ المستعمل وعلاقته حصول المقصود بكل (قوله  
والاظهر في تعليل عدم رفع الاحتمال) أي الذي هو المذهب الثاني المحكوم عليه بانه وجيه جدا  
وقوله يجوز جل السامع المتكلم على السهو والغلط أي اذا قلت جاهز يد نفسه يحتمل عند السامع  
ان المتكلم ذكر زيد سهوا أو غلطا والمقصود عمر ومثلا وهذا الاحتمال لا يندفع بلفظ النفس بل انما  
يندفع بالتأكيّد اللفظي كما أشار لذلك بقوله ولهذا صرح الخ فقوله نفسه انما قلل الاحتمالات ولم  
يرفعها من أصلها لان الاحتمالات خمسة المجاز بخلاف المضاف أو اللغوي أو العقلي أو السهو والغلط  
والمرتفع بالنفس الثلاثة الاول من الخمسة وأنت خير بأن هذا التعليل غير مطابق للمدعى اذ المدعى  
هو ان التوكيد بالنفس لا لا يرفع المجاز وانما يضعف المجاز وهذا التعليل أفاده برفع المجاز غاية  
انه لا يرفع السهو والغلط وليس الكلام فيها ودعوى الشارح انه يرفع المجاز صحيحة لم يستفد من  
هذا التعليل منعها نعم لو ادعى الشارح انه يرفع الاحتمال مطلقا وادعى ابن عصفور ومن معه انه  
لا يرفع الاحتمال مطلقا بل يضعفه ظهر التعليل المذكور ويمكن فهم التعليل بوجه آخر بحيث  
يكون ما يقال للمدعى بان يقال ان لفظ نفسه في قولك جاهز زيد نفسه لا يرفع احتمال المجاز بل يضعفه  
فقط وذلك لاحتمال أن لفظ نفسه ذكره المتكلم على سبيل السهو أو الغلط وانما يكون لفظ نفسه  
رافعا للمجاز اذا كان مجزوما بانه صدر من المتكلم عن قصد ولهذا صرح السيد والسعديان السهو  
والغلط انما يندفعان بالتأكيّد اللفظي فاذا أردت دفع السهو عن لفظ نفسه قلت جاهز زيد نفسه  
نفسه وحينئذ يكون لفظ نفسه الاول رافعا لاحتمال المجاز فقوله على السهو أو الغلط أي في المؤكّد  
بالكسر تأمل (قوله ويجوز في كل الخ) جواب عما يقال لوجعلت بدلا لزم ان تلي كل العوامل لان  
البديل على نية تكرار العامل (قوله أي الى الاصل) ظاهره ان الاضافة للضمير هي الاصل حيث قال  
اذا الاصل الخ لكن فيه انه مع كونه غير مسلم كان الظاهر ان يقول اذا الاصل في نحو رأيت النساء جمع  
جمعهن الخ لا جمعهن ويحتمل أن الى الاصل متعلق بمحذوف أي نظر الى الاصل ويؤيده ما في بعض  
النسخ من ابدال الى بنى ومعناه على هذا ان جمع في قولك رأيت النساء جمع ليس معرفة بنية الاضافة  
بل هو علم جنس فلا اضافة فيه منوية فقول الشارح بنية الاضافة أي بالنظر لاصل جمع وهو جميع  
فانه هو الذي يضاف لكن يرد عليه ان هذا المعنى لا يصح لانه يلزم عليه انه لا يصح أن يقال أن جمع  
تعرف بنية الاضافة بالنظر لاصله وهو جميع لانه انما تعرف بالعلمة لا بتلك النية الا أن يجاب بان  
لمراد بان التعريف بما ذكر انما هو بالنظر للاصل فلا ينافي انه تعرف به بالعلمة وليس المراد انه  
تعرف بنية الاضافة التي في أصله كما هو منشأ الاشكال وعبارة الاشتمال في السادس الفاظ التوكيد  
معارف أما ما أضيف الى الضمير فظاهر واما أجمع وأخواته ففي تعريفه قولان أحدهما انه نية  
الاضافة ونسب لسيديويه والآخرون بالعلمة على معنى الاحاطة اه وعلى هذا فيحتمل أن يكون  
الشارح جري على القول الاول لكن قصد المحشى اجراءه على القول الثاني فتأمل وحرر (قوله  
كالصق بكسر العين) هو نحو بلدين نفيل كان يطعم الناس بهامة فسفت الريح التراب في جفانه

على سبيل النظرية  
الحقيقية والوقوع فيه  
المثبت أولا ما كان على  
سبيل النظرية المعنوية  
المجازية فلم يتوارد النفي  
والاثبات على شيء واحد  
(قوله واليمين ظ-رف  
معمول المحذوف) ولا يصح  
أن يكون نفسه هو الخبر  
والمراد من مجرى المكان  
لانه كان يجب حينئذ  
رفعه (قوله فلا حاجة  
لقوله لان المعتمد الخ)  
أي بل هو ضرر لا يهاجمه  
انه لا يصح على اعتبار  
المبديل منه (قوله هذا  
ما اقتضاه فهمي القاصر)  
هو فهم سديد ناقد كيف  
وفضل الشيخ معلوم  
لكن يمكن فهم الشارح  
بوجه آخر وهو ان قوله  
لان المعتمد بالاخبار  
عنه الخ ليس تعليل  
لاصل المجاز بل له  
بالنظر لصفته المقدرة  
المعلومة من المقابل أعني  
قوله ويجوز في وجهه  
ضعيف فكأنه قال هنا  
ويجوز في وجهه قوى  
كون مجراها الخ ومحصل  
هذا التعليل انه انما  
كان هذا الوجه قويا لان  
الاعتماد بالاخبار عنه

البديل لا المبديل منه وهذا يمكن هنا وهذا لا ينافي ان مراعاة البديل منه هنا ممكنة أيضا لانها لا تدخل لها في القوة  
ووجه كون المعتمد بالاخبار عنه هو البديل انه هو المقصود بالحكم وقد راعى المبديل منه لا البديل على ضعف أي قلة كفاي قوله

ان السوف غدوها وواحاها \* تركت هوازن مثل قرن الاعضب اذا لم يكن تركا وقوله ويجوز على وجهه ضعف أى لانه لا يخرج هذا الوجه الاعلى مراعاة المبدل منه التى هى ضعيفة كما علم مما تقدم والمراد انه ١٢٩ لا يخرج الاعلى مراعاة المبدل منه

بناء على ان مجرى بمعنى  
المجريان كما هو كذلك  
على الوجهين قبل وهذا  
لا ينافى انه لا ضعف بناء  
على انه بمعنى محل المجريان  
لهجة مراعاة المبدل حينئذ  
التى هى الغالب وقوله  
وذلك على اعتبار المبدل  
منه دون المبدل أى لانه  
لا يصح ان يقال كان  
مجرها أى جريانها هو  
نفس اليمين ويصح ان  
يقال كان الكاس هو  
اليمين اما لانهم كانوا  
يشربون الشراب بنفس  
أيديهم بدل الكاس فأطلق  
الكاس على نفس اليمين أو  
لانه لما جاور اليمين جعل  
نفسها للمجاورة وبعد  
ذلك يرد ان الكلام فى  
أسماء الجهات الست  
وليست اليمين بمعنى  
المجاورة المعلومة منها الا  
أن يقال لما كانت  
تسميتها بالاسماء المعروفة  
انما هى باعتبار أعضائها  
الانسان المخصوصة  
ساغ ذلك قول الشارح  
فيما قصى بفتح اللام  
أصله يا آل قصى خفف  
بحذف الهمزة والالف  
حذف للتقاء الساكنين  
فيما لانداء وآل مضاف

أى أوعية طعامه فسيما فرمى بصاعقة فسمى الضعق وهو فى الأصل اسم لكل من رمى بصاعقة كذا  
فى بعض حواشي ابن عقيل (قوله أوجب بان جواز الخ) محصل الجواب منع قوله وذلك يدل على ان  
المقصود منهما واحد وقوله على مقصدين فان قصد الايضاح أو التخصيص كان عطف بيان وان  
قصد تعاقب الحكم به كان بدلا (قوله فان الطير لا ترقبه) المناسب لا تقر به كافي بعض النسخ (قوله  
بمعنى اسم المفعول) وعلى هذا فقول الشارح فاما النسق فهو التابع الخ ليس فيه حذف والعطف  
حينئذ فى قولك عطف النسق بالمعنى المصدري أى فاما المنسوق الذى يتكلم على عطفه فهو التابع  
الخ ولا يصح على هذا أن يكون العطف بمعنى المعطوف الا ان تجعل الاضافة للبيان أى فاما المعطوف  
الذى هو المنسوق فهو التابع الخ هذا كله ان كان قوله بمعنى اسم المفعول راجعا للنسق وأما ان كان  
راجعا للعطف أو له والنسق كما هو الظاهر فلا تأمل (قوله ويجوز أن يكون هذا المركب الاضافى  
اسما اصطلاحيا الخ) وعلى هذا فقول الشارح فاما النسق فهو التابع الخ على حذف مضاف أى وأما  
عطف النسق فهو التابع الخ وقوله وقد مضى تفسير العطف أى لغة بانه الرجوع الى الشئ بعد  
الانصراف عنه وأما عرفنا فافهمه الى عطف بيان وعرفه بانه تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول  
وعطف نسق ولم يعرفه لوضوحه (قوله ان عدم الاحتياج بتسليمه) فيه اشارة الى انه قد يمنع عدم  
الاحتياج (قوله انظر ريس) قال بعدما ذكره المحشى ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة  
لا تكون حسدا ففهم نظرا لان تلك العبارة ان كانت نحو تابع بادوات محصورة أو بالواو الخ أو هو  
الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان هذه حدود لانه لا معنى للحد الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد انه  
يكفى أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان امكان العطف بدون تصور معناه (قوله  
بعدم القيد) أى الذى هو الاطلاق (قوله فان الزمان الطويل قد يستقرب الخ) نحو دخلت مصر  
فتعلمت علم الفقه اذا كان بين الدخول والتعلم ثلاث سنين فان هذا الزمان طويل فى الواقع الا انه  
قريب بحسب العادة اذا العادة تقضى بان العلم يحصل فى أكثر من ذلك وقوله وقد يستبعد الزمان  
القريب الخ نحو دخلت مصر ثم تعلمت فروض الوضوء اذا كان بين الدخول والتعلم ثلاثة أيام فان  
هذا الزمان قريب فى الواقع بالنسبة للثلاث سنين الا انه طويل بحسب العادة اذا العادة تقضى بان  
العلم بفروض الوضوء يحصل فى أقل من الايام الثلاثة فقوله قد يستقرب وقد يستبعد أى بحسب  
العادة وقوله الزمان الطويل وازمان القريب أى بحسب الواقع (قوله بالنسبة الى طول أمر) لعل  
الوضح حذف طول وفى بعض النسخ ابداله بمحصول وهو ظاهر (قوله فى زمن أقل منه) أى  
فتستعمل فيه ثم كما وجد فى بعض النسخ (قوله فيما تراخى الخ) أى بعد زمن وقوعه عن الاول أى كان  
الزمن فى حد ذاته طويلا سواء عده العرف قصيرا كالولادة بعد ثمانية أشهر أو طويلا كالولادة بعد  
اثنى عشر شهرا (قوله وكلام المصنف الخ) أى فيمنهما تنافى وقول الشارح وكان بينهما ثلاثة أيام  
الخ قال بعضهم أخبرني بعض ان بينهما مسيرة خمسة وعشرين يوما فكلام الشارح مجرد مثال (قوله  
التعرض للجزء بطريق التمثيل الخ) مراده بالجزء ما يشمل البعض بواسطة التعميم فان النعل ليس جزءا  
مما يشتمل بل بعض ويشمل هذا قدم الحاج حتى المشاة ومات كل أبلى حتى آدم والاحتياج الى  
التأويل بمات أبائى حتى آدم كالا احتياج فى البيت والمراد بالتقدير ما يشمل البعض المحكى

١٧٥ - تقرير وقصى مضاف اليه وقصى هو أحد أجداده صلى الله عليه وسلم وقواه مازوى الخ ما نافية وزوى بفتح الزاى والواو  
معناه صرف ومنع والله فاعل وعنكم متماعى بزوى وبه أى بسبه والضمير عائدة لمحمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وفعل بفتح الفاء

أى الخصال الحميدة وهو مفعول زوى الا انه زيدت فيه من وقوله لا تجازى بالزاي المبهمة من المجازاة أى المكافأة أى ان هذه الصفات الحميدة لعظمتها ١٣٠ لا يمكنهم المكافأة عليها اذ اشكرها أو بالراء المهملة من المجازاة أى المشابهة والمائلة قيل

فدخل أعجبتنى الجارية حتى حديثها فاندفع ما فى المحشى (قوله حتى يتحقق فيه تقض) اذ التقضى لا يكون الا فيما تعدد (قوله عطف على رحله) المناسب على الصيغة (قوله نحو عجب من القوم حتى بنهم) مثال لما تعين فيه العطف والضابط متى صح حلول الى محلها كانت محتملة للامرين والاعتبرت للعطف وهذا المثال لا يصح فيه الى موضع حتى وايضا ما بعدها ليس آخر ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما فى المغنى وشرحه وناقش الدماميني فى التعليل الاول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال انتهى الى البنين وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب ثم ان البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى هذا المثال ان جعلنا الاضافة فى بنهم على معنى انهم منسوبون لهم لكونهم بعضا منهم أفاده المحقق تأمل (قوله ويحتمل العموم فى أمور الدنيا والآخرة) فيه انه عين الاول فتأمل (قوله ولا شك فى ترتيب ذلك) أى القدر بمعنى الابدان وان كان القضاء لا ترتيب فيه (قوله وهو صانع الشئ) أى فعله فيه ان الصنع فيه ترتيب اذ هو عين الابدان وقوله فهو مبنى الخ لا يصح هذا البناء فلوقال ويمكن الجواب بان مراده بالقضاء والقدر شئ واحد وهو تعلق الارادة التخييزى القديم أو تعلق العلم التخييزى القديم لكان جوابا صحيحا بخلاف ما أحاب به ولذلك قال شيخنا ان قول السارح ولا ترتيب فى القضاء أى بالنسبة للجزء والكيس وغيرهما ولا فى القدر كذلك اذ لو كان كذلك لزم المحدث فى القضاء وخلاف الواقع فى القدر اذ لو ثبت لتأخر تقدير الجز والكيس عن ايجاد كل مخلوق كيف وهو فى سائر الاعصار فكل شئ بقضاء وقدر كما كتبت السمكة حتى رأسها ترتيبا وعدمه فن قال للترتيب قال لم تؤكل الرأس الا بعد تمام السمكة ما عداها ويلزمه لم يقض ولم يقدر الجز والكيس الا بعد ما عداها وهو فاسد وبهذا يعلم صحة ما للدجوني وأما ما قرره المحشى ففيه ان معنى الارادة الصفة وان قوله المراد معناهما اللغوى ينافى قوله فهو مبنى الخ وان كان الكلام ليس فى ترتيب القضاء والقدر انما هو فى ترتيب متعاطفى حتى فقوله لا للترتيب أى ان الحكم لم يتعلق بمتعاطفها على الترتيب بل بتقدير الجمع والتدرج خمسة وشراف فقط (قوله وان لم يكن هناك طلب) أى نفسى (قوله اذ لا طلب فى الاباحة والتخيير) غير مسلم فى بعض صور التخيير كما قاله المحقق (قوله واذا كان فى الامر) لعل الضمير عائذلاو (قوله نحو أزيد عندك أم عمرو) كذا فى بعض النسخ والمناسب لما الكلام فيه أو كما فى بعض النسخ وكذا يقال فيما بعد (قوله اذ فى الاغلب من يمتنى أحدهما الخ) ومن غير الغالب قد يمتنى أحدهما وينسکر حصولهما معا كما فى لبتنى أتزوج هندا أو أختها فالتمنى كالتخصيص فى احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة وانظر ما حكمه بعد العرض والترجي والظاهر انهما كالتخصيص (قوله وليس المراد بها الاباحة الشرعية) أى خصوصها وقوله أو بحسب العرف المراد به ما يشمل عرف الشرع كما يصدق به التعميم بعد وبهذا يندفع استدراك المحشى رحمه الله ونفعنا به (قوله قلت وجهه السيرا فى الخ) فيه ان هذا الوجه يأتى فى أو سواء كرت الهمزة أم لا قال المحقق وكأن من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى اه وفيه ان أم أيضا لا حد الشئين مع انها تقع بعد سواء كرت الهمزة أم لا وتكون مقصورة فى حالة عدم الذكر ولا بد من هذا التوجيه حتى لا يحصل التساوى بينهما وبين سواء الآن يقال سمع فيها ذلك واما أو فلم تسمع بعد سواء فلذلك لم يجز العطف بها بعد سواء الا اذا لم تذكر الهمزة وفى يس هنا كلام يتعلق

أراد بالصفات الحميدة التى لا تجارى بجهزاته صلى الله عليه وسلم التى أظهرها للمعاندین وتحدى بها فلم يقدر أحد أن يجارىها أى ياتى بمثلها والسودد الشرف ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم له الشرف الاعلى حسبا ونسبا من جهة أبيه وأمه فلا يجارىه فيه أحد (قوله وهو مفعول به) لعله مفعول معه (قوله امامع المفعول) أى كما فى الاحتمال الاول من الثالث وقوله أو مع الفاعل أى كما فى الاول والثانى والاحتمال الثانى من الثالث (قوله بين الضرائم) أى الجماعة التى حصل لها شدة مجاعة والظاهر ان قوله على حالة متعلق بجاء فى البيت قبله وان على فى قوله على وجوده بمعنى مع متعلقة بثبت المقدر أى لو ثبت أن فى القوم حاتم مع جوده لضن ونجل بالماء أو متعلقة بضن تدبر (قوله ولا أعلمه الآن) نقل سراج الكافى عن ابن هشام شارحا ان الضرورة

تغير حركة الاعراب ونقله المحشى أيضا فى شرح منظومة الشيخ السجاعي فى العروض فأحرص عليه كذا وجدته (قوله ظاهره انه من العوث مثلا) أى أو من العيث كاع من البيع وهذا كله على الذمخة التى وقعت له (قوله مع انه من

العشو فيه انه لا مانع من ان يكون من العيث وهو الافساد في القاموس العيث الافساد وعاث يعيث (قوله والفعل عثي بالكسر) في القاموس عثي كرمي وسعى ورضى عثيا وعثيا وعثيا وعثوا فسد اه ١٢١ فالكسر الذي قاله المحشي تبعا

للاشارح غير متعين  
(قوله يفسدانه لا بد في  
الجزء أيضا من صحة  
حذفه) خرج به الجزء  
الذي لا يصح حذفه كما  
في قولك قبلت رجل  
الشيخ فانك لو حذفت  
رجل لم يحزل علم فهمها  
بدون ذكرها لاحتمال  
ان التقبيل واقع على  
الرأس أو البدن مثلا  
بخلاف أجبأ أحدكم ان  
ياكل لحم أخيه فانه  
يفهم ان الاكل واقع على  
اللحم عند حذفه اذ  
العظم ليس مؤكولا  
للا دمين (قوله ألا  
تري العامل المعنوي)  
كافي اسم الإشارة وها  
التنبيه وليس المراد به  
الابتداء (قوله وقد  
أوضحت هذا المقام في  
كتابة الازهرية) عبارته  
هناك كثيرا ما يقررون  
ان نحو ضرب زيد عمرا  
حسن وبكرا أقبح من  
العطف على معولي  
عاملين تنزيلا لاختلاف  
جهة العمل منزلة اختلاف  
ذات العامل وذلك ان  
ضرب يعمل في عمر ومن  
حيث انه مصدر وفي  
حسن من حيث انه

بذلك فانظره (قوله وفيه نظر لان النفي من أقسام الطلب) هذا سهو ظاهر والحق في الجواب ان  
يقال المراد صيغة الطالب ولو تأويل بدليل تمثيل الشارح بقوله تعالى فكفارتها الخ وليس عليكم  
جناح ان تأكلوا الخ فانه في تأويل فلتكفروا باطعام الخ وكلوا من بيوتكم الخ اه شحنا وبعد ذلك  
تمثيل الشارح بقوله ليس عليكم جناح ان تأكلوا الخ ليس موافقا للتلاوة والتلاوة هكذا ليس على  
الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم الخ  
(قوله لان ما قبله ليس كلاما) قال يس بعد ذلك والى هذا اشار في شرح التوضيح فقال وانا وأباكم  
لعل هدى كلام خبري وأوفي ضلال مبين لا بهام فيكون الشاهد في الثانية اه لكن قد يقال ان  
لعل هدى أوفي ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثاني أو بالعكس اه قال شحنا وأقول لعل  
معنى بعد الخبر انه في حيز الخبر ولو قبل تمامه وما المانع من ذلك فيندفع هذا (قوله المذكور أيضا  
انه يعطف بها أيضا الخ) هذه العبارة محرفة وحققها المذكور انه يعطف بها أيضا الخ فالمدكور مبتدأ  
وانه يعطف بها الخ خبر والمقصود من هذه العبارة الاعتراض على المصنف بالقصور (قوله وقال أبو  
الليث الخ) المقصود منه تقييد ما قبله (قوله على ان بل تقرر الخ) أي بعد النفي (قوله وهو ضعيف)  
هذا مبني على ما للرضي واستظهر المحقق خلافه (قوله ولذلك أخبر عنه) أي راعاه في الاخبار حيث  
أنته (قوله الاعضب) بعين مهملة فصاد مجمعة فو حدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه  
وهو أنسب بالمقام (قوله الذي مررت به أبي عبد الله محمد) الموصول مبتدأ أخبره محمد وأبي عبد الله  
بدل من الضمير المجرور (قوله وأما سلوكم الخ) لعل هذا هو المسلك الثاني ولو قال ثانيهما عدم الخ  
لنكان أوضح (قوله فهو دليل على تنكيره) فلذلك جاز تعريفه بأل (قوله أو العامل) والمراد باشتمال  
العامل دلالة عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبه الى ذات المبدل منه في قولك أعجبت زيد  
علمه الاعجاب لا يناسب نسبه الى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع ان المتكلم  
تصد نسبه الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع ان المتكلم قصد  
نسبه الى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك  
البديل اجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه انه لا يطرد لان بعض صور  
بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البديل الدلالة المذكورة كافي قتل أصحاب الاخدود النار  
بناء على ان النار بدل اشتمال من الاخدود وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البديل ان معنى  
العامل متعلق بالبديل وان تعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه ان بدل البعض كذلك فيلزم ان يسمى  
بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها أفاده المحقق وفيه فوائد أخر فارجع اليه ان شئت  
(قوله من غير ارادة معدودة) أي المعين (قوله لانه علم) أي مؤنث والظاهر انه علم جنس كما قاله  
العلامة المدائني وتبعه العلامة الحفني وأقرهما المحقق (قوله وان أريد معدوده ولم يذ كر الخ) وكذا  
اذا ذكر لا على وجه كونه تميزا (قوله لكن الافصح الاتيان بها المذكر) أي لان الثلاثة وأخواتها  
أسماء جماعات كزوجة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستحب الاصل مع  
المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر مرتبته اه تصریح وأقره المحقق (قوله وأهل  
مصر يقولون الخ) فعلى الاول منسوب لمن يعمل النحاس لأنه هو الذي يعمل النحاس بخلافه على

مبتدأ ولو صح ذلك لكان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا مخالف للقاعدة العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك ان عمله في  
صاحبها من حيث انه مضاف وفيها من حيث انه مصدر اللهم إلا أن يقال هو عامل في صاحبها من حيث انه مصدر أيضا لانه



في محل نصب اذ هو من اضافة المصدر لفعوله الا انه لا يظهر في نحو انا ضارب زيد أمس مجرد ان اسم الفاعل المجرى لا ينصب  
المفعول الا اذا كان غير ماض ١٣٢ وأما الحال فينصبها على الظاهر لانه كالظرف يعمل فيه بما فيه من رائحة الفعل ألا ترى

الثاني (قوله أو ما قام مقامها) لعل المراد به الباء فقط لا ما يشمل الفتحة فتأمل (قوله فقبل زائدة)  
أى ليست بدلا من الفاء فصيح قوله ولهذا يجمع الخ (قوله كائن) أى فانه وان كان ممنوعا من  
الصرف لكن ليس لكونه معدولا عن فاعل بل لكونه معدولا عن الآخر معرفا بالالف واللام كما  
قال الشارح أول لكونه معدولا عن أخريات وذلك لان مفردة أخرى وأخرى مؤنث آخر وأخرى اذ اجمع  
يجمع بالواو والنون فيقال آخرون فحق مؤنثه اذ اجمع أن يجمع بالالف والتاء فلما جعوه بغير الالف  
والتاء علم انه معدول عن الجمع بالالف والتاء لكن فيه ان الكلام في العلم وأخر صفة وكذا يقال في  
اسم الجنس وما بعده (قوله وعن غير المعدول) المناسب حذف عن وكأنه توهم انه عبر أو لا بقوله  
واخترنا تامل (قوله وجمع) معدول عن جماعات لما تقدم في آخره وهو ممنوع من الصرف للعلمية  
والعدل لانه علم جنس (قوله كنفر بالنون والغين المججمة) هو البلبل وفرخ العصافير وضرب من  
المجرى وعلى الاول ورد قوله عليه الصلاة والسلام مافعل النغير يا أبا عمير (قوله وصرده) طائر ضخم الرأس  
يصطاد العصافير (قوله كحطم) من المحطم وهو الكسر وقوله ولبدمن البود وهو اللزوقية ويقال  
لن لا يبرح منزله لبد كصرده كفى القاموس (قوله كقتل) هذا تحريف والصواب كقتل بتاءين  
مثنائين من فوق وقوله اسم من أعلام الخ عبارة المحقق اسم لبعض عظماء الترك (قوله وفيه مع  
العلمية المججمة) هذا عند من يرى منع الثلاثي للجمعة أما عند من يرى عدم منعها للجمعة فمانع تنل  
العلمية والعدل فلا بد من اعتباره كما أفاده الاشعري (قوله فيه معها التانيث) أى المعنوى باعتبار  
البقعة وتنويه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها في السبع أفاده المحقق (قوله ولا قام عليه دليل)  
عطفه على ما قبله من عطف السبب على المسبب (قوله ومذهب غيره المنع) أى للعلمية والعدل لان  
الكلام فيما اذا تحققت العلمية بأن كان مسمى به (قوله وان علم كونه مشتقا) أى كضرب مثلا على  
وزن صرد وقوله وجهل في النكرات أى ورد هذا اللفظ المشتق عن العرب ولم يعلم هو علم أو نكرة بل  
جهل حاله وقوله صرف أى لعدم تحقق العلمية ومفهوم قوله وجهل الخ أنه اذا علم انه مسمى به وانه  
علم منع من الصرف باتفاق من سيبويه وغيره والفرق بين المشتق وغيره في هذه الحالة ان المشتق  
تحقق فيه وصف على وزن فاعل فقوى فيه اعتبار العدل بخلاف الجاهل فانه لم يتحقق فيه وصف على  
وزن فاعل فضعف فيه اعتبار العدل هذا ما ظهر وعبارة المحقق والمسمع صرفه ولا عده فيسيويه  
بصرفه جلا على الاصل في الامماء وغيره يمنع صرفه جلا على الغالب في فعل علم وليس بجيد قاله  
المضراوى اه تصریح وعبارة الاشياء للسيوطى قال في البسيط لوسمى بفعل مما لا يثبت كيفية  
استعماله ففيه ثلاثة أقوال أحدها الاولى منع صرفه جلاله على الاكثر والثاني الاولى صرفه نظرا  
الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف  
جلا على الاكثر والاصرف وهو أقوى كلام سيبويه اه وما جرى عليه المحشى هو القول الاخير وبه  
يعلم ان ادخال مسألة الجهل في الكلام مخالف للفرض (قوله الا أن يسمع ترك صرفه) أى محل  
صرفه اذا كان مشتقا وجهلت علميته ما لم يسمع ترك صرفه والا بأن يسمع ترك صرفه منع الصرف وكان  
ترك صرفه دليلا على علميته ولا يخفى انه لا حاجة لذلك لان فرض الكلام لم يعلم أصرفه أم لا (قوله  
وتغني) بالتاء ثم الغين المججمة ثم النون المشددة المضمومة ثم الجيم كفى القاموس فما في بعض النسخ

العامل المعنوى كما هو  
مبسوط في محله وبالمجلة  
لا ينبغي تنزيل اختلاف  
الجهات منزلة اختلاف  
ذات العامل خصوصا  
وقد قيل بجواز العطف  
على معمولي عاملين  
مختلفين فلا يشد فيه  
تأمل (قوله هذا لا معنى  
له الخ) لك ان تقول لا يلزم  
من كونه مصدرا صحة  
تسلطه واعماله في جميعا  
لا احتمال أن لا يكون  
المعنى المراد هو الذى  
يستفاد عند التسلط فلذا  
قال الشارح وصح الخ  
كذا قيل (قوله فيه نظر)  
يحتمل جملها على التكثير  
لا على التقليل حتى يخالف  
كلام ابن مالك أو على  
التقليل النسبي فلا ينافي  
انه كثير في ذاته وغيره  
أكثر منه (قوله ظاهره  
ان العراك الخ) هذا على  
النسخة التى وقعت له  
(قوله أحد المنصوبات)  
وهو الماصفات كزيتا  
وكوكبا ونجمة وهكذا  
(قوله هذا لا يؤخذ من  
المحدث الخ) ليس مقصوده  
الاعتراض على الشارح  
اذ لم يدع أخذه من  
التعريف بل ادعى ان

الذى يؤخذ من المحدث هو مقارعة التميز للحال في أمرين في حال كونه مشابها للحال في كونه منصوبا بالخ  
وهل تلك الحال أعنى كونه مشابها الخ مأخوذة من المحدث لا شئ آخر وينزل على الواقع وهو ان بعضها مأخوذة من المحدث وبعضها

غير مأخوذ من ان اعتبر ان تلك الحال مسلط علم الفهم والاخذ ايضا كان مقصوده الاعتراض والاول اذح (قوله الحق ما سبق له الخ) أى فى القسم الثانى من اقسام المقادير الثلاثة لما سبق فى كلام المصنف لانه موافق ١٣٣ لها هنا (قوله يعنى بحسب ما يجعل المثلثة فيه) فان اعتبر المثلثة فى الخفة والثقل كان مما يشبه الوزن وان اعتبر فى النحن والرفقة والطول والقصر مثلا كان مما يشبه المساحة (قوله يقال هى نافية ومن زائدة) أى يقال فى رد الاستدلال الذى ذكره الشارح ان ما نافية وانت مبتدا وسيد خبر بزيادة من فينئذ لدلالة فى هذا البيت على التميز دون المحالية (قوله والمال فاعل زاد) أى على سبيل التبعية أو معنى والا فالفاعل هذا والمال بدل أو عطف بيان أو نعت (قوله والتاقص ما كان ناقصا لا يكمل) أى الناقص مدة كونه ناقصا لا يكمل والا لزم الجمع بين النقيضين وقد بين الحشى فى هذه القولة أمور اثنان لا يقطع وعدم تسلط العامل والمعنى المراد من التركيب (قوله لكن القصد الخ) أفاد بذلك انه ليس المراد المعنى الذى يقتضيه الاعراب بل لازمه اذ كسيرا ما ترك الحقيقة

مما يخالف هذا تحريف (قوله أو من جعله بدل غلط) أى من جعل معين بدل غلط من يوم فانه أراد أن يقول من معين فغلط فقال من يوم ثم أبدل منه معين هذا هو المراد خلافا لما هو ظاهر عبارته من رجوع ضمير جعله لليوم فتأمل (قوله فان قلت أخرج آخرا الخ) لوقال وان قلت ان أخرج أخرى فهو جمع المؤنث فكيف يوصف به الجمع المذكر قلت لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المؤنث لكان أولى (قوله كحريب) بضم الحاء المهملة وكسر الراء تصغير حوب وهى مؤنثة فافى بعض النسخ تحريف (قوله والمراد ان هنداشير يفة الخ) أى فالبيت مدح ويحتمل انه ذم والمناسب ابدال هند بدعد لانه الموجود فى البيت فيما بأيدى بنام النسخ (قوله فعل فاعل) يعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتجيب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله ثم استعملت فى التجب) لا يجوز التجب عليه تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا تخفى عليه خافية والتجيب الوارد فى القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو كيف تكفرون الخ فاصبرهم على النار (قوله ثم استعمل فى التجب) أى من حال مخاطب المتوهم نجاسة المؤمن وليس المتجيب منه مضمون الجملة بعده اذ عدم نجاسته غير خفى السبب كما صرح به شراح البخارى وسببه ان أباهر برة ناداه النبي صلى الله عليه وسلم وكان جنبا فلم يجبه فقال له ما منعك أن تجيبني قال كنت نجسا فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا (قوله من صنائعه) حال أو صفة للمتجيب منه (قوله وما يعنى شئ) الظاهر انها استفهامية ومن سيد حال من المبتدأ وهو أنت على رأى سيدويه ووجه المبتدأ وخبره صفة للسيد المنادى على تقدير القول فلذلك نصب (قوله وهذا كناية عن كرمه) أى عبارة عن كرمه على سبيل المجاز وليس المراد كناية اصطلاحية اذ الذراع مجاز عن الكرم لعلاقة الآلية (قوله هذا لا يحسن فى نحو ما أعظم الله الخ) أى لانه لا يقال فى تفسيره شئ أعظمه اذ هو عظيم لا يجعل جاعل (قوله وأول الخ) محصه ان معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ امام من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى (قوله لان علمه تعالى لا يقبل الزيادة الخ) فيه انه يكفى فى وجود شرط قبول الزيادة هنا ان مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا ما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته (قوله لكونه خلاف المبتدأ) أى لان أحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا ضمير ما يعنى أحسن عندهم فائق فى الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصير صفة للضمير لا لزيد (قوله لانه مضمين معنى التجب الخ) رديان المؤدى لمعنى التجب الجملة بتجارتها لا أفعال (قوله وأملح) نحو قوله \* يا ما أملح غزلا ناشد لنا \* وشدن من شدن الظى بالشين المججمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغزلا نا (قوله رجه الله عموما) أى لان هذا الشبه لا يختص بنوع معين من الاسماء بل يتحقق بينه وبين كل نوع منها والظاهر ان مراده بالاسماء مقابل الصفات لا ما يشملها والالم يكن هذا الشبه عاما للتخلف فى الصفات اذ لا جود لها ولها مصدر وقوله وانه لا مصدر له أى ونحو الحسن ليس مصدر الاحسن من قولنا ما أحسن زيد افان أحسن يفيد معنى الجعل والتصيير بخلاف الحسن فلا يكون مصدره فان قلت ثم اشتق قلت مقتضى جوده انه لم يشتق من شئ ولو سلم قلعله يكفى فى الاشتقاق تقدير المصدر

وبراد غيرهما مانع وليس مقصوده عدم صحة هذا الاعراب اذ لا يحصى عنه (قوله فلاحسن الخ) أى وان صح ما فى الشارح بانه من قبيل الخبر الموطئ (قوله بصيغة التصغير) فى القاموس الكميت كزير الذى خالط جرتة قنوه ويؤث ولونه الكمته وقد كت

ككرم كتابا وكتبة وكتابة والنجر التي فيها سواد وجرية وابن معروف وابن ثعلبة وابن زيد اه والمراد به هنا ابن زيد كما في عمادة وقول القاموس قنوء فيه في فصل ١٣٤ القاف من باب الهمزة قنأ كنع قنوا اشتدت حرته وقنأته تعنيثا والابن مرجه وفلانا

وقوله خصوصا لقائل ان يقول المحصوص ممنوع فان الوزن يوجد في غير افعال التفضيل كاجر وأصفر  
وأخضر فانها أوصاف لأفعال تفضيل الا أن يحاج بان المحصوص من مجموع الوزن والدلالة والشروط  
وقوله وهو الذي الخ هذا المحصر مشكل لان الاسناد اليه يدل على اسميته تأمل أفاده سم وقوله الامما  
استكمل خمسة شروط الخ ترك الكلام على بقية الشروط المذكورة في المتن وهي ان يكون تاما  
ولا يبنيان من الفعل الناقص وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها فان التعجب فيه داخل  
على أبرد وأدفى وأصبح وأمسى زائدتان وان يكون مشتقا لا يبنيان من منفى لا لتباسه بالثبت وبقى  
من الشروط ان يكون متصرفا لا يبنيان من نعم وبئس وان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره  
نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء عنه بما أكثر قائلته قال في التسهيل وقد يغنى  
في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى عن غيره أى نحو ترك فانه أغنى عن ودع وعدنى  
شرحته من ذلك سكر فالسموع ما أكثر سكرة لا ما أسكره وبقى من الشروط أمور أخر الا ان الصحيح  
عدم اشتراطها كما في الاشموى والله أعلم (قوله منصوب بدع) وكأنه يامر نفسه بتوابعها كذا قيل  
وفيه انه لا يظهر الارتباط بين الشطر الاول والثاني فلعل عميرة منادى جذف منه حرف النداء  
ومفعول ودع محذوف والمراد من التوديع ما يعقبه وهو الترك والمعنى اترك يا عميرة شهواتك  
وحظوظ نفسك وتفرغ الى عبادة ربك فكفى الشيب الخ وان بفتح الهمزة على تقدير لام العلة لو دُع  
والمعنى ودع ما مر لانك تجهزت أى أشرفت على التجهز والارتحال بالموت وغاديا حال من ناء تجهزت  
أى حالة كونك ذاهبا ومرتحلا وقت الغدو وحينئذ فلا ينبغي التواني في الامور لقلة الامد وقرب  
الارتحال وهذا المعنى وان كان أنسب بالشطر الثاني الا انه لا يخلو عن التكاف كذا قيل وقد يقال  
ان ارتباط الاول بالثاني موجود على جعل عميرة مفعول ودع وذلك اما بان يقال ان ودع معناه اترك  
أى اترك عميرة ولا تلتفت اليها بل التفت الى العبادة أو يقال انه بعدما أمره بالتوديع رجع عن  
ذلك وأفاده انه لا يناسب كما هو عادة الشعراء (قوله آخر) أى فصل آخر (قوله والتي قبلها ساكن  
كاخت) أى وكوقت أيضا (قوله لا لتبس) أى لانه لو وقف على ضربت بالهاء لكتب بالهاء  
فيحصل لبس بين الفعل المتصل بباء التأنيث وبين الفعل المتصل بضمير الغائب المنصوب وكذا  
يقال في لات فانها تلتبس بلاء اسم فاعل من اللهو وكذا يقال في وقت أيضا فانه لو وقف عليه بالهاء  
لكتب بها والتبس بفعل الامر من الوقاية المتصل بضمير المفعول أو هاء السكت المسبوق بواو اما  
للعطف واما للاستئناف وكذا يقال في أخت فانه يلبس في الكتابة لو وقف عليه بالهاء وكتب بها  
ياخ المضاف للضمير على اللغة التي تحذف حروف العلة في الاسماء الخمسة كما في قوله

بأبه اقتدى عدى في الكرم \* ومن يشابهه أبه فاعظم

وعلى اللغة الفصحى يقال يحمل ما لبس فيه على ما فيه ليس (قوله وبعده صارت نفوس الخ) الظاهر ان هذه الجملة هي صلة ما الواقعة بعد بعد الاولى (قوله وكادت الحرة الخ) أى للدهشة الناشئة عن فظياع الكرب فلم يحصل تمييز بين الحرة والامة (قوله ما كان حذف لاجل نون التوكيد الخ) أى كالواو فى اضر بن يا قوم فانك لو وقفت على الفعل لقلت اضر بواو ابرد الواو (قوله من هام على وجهه) أى سقط (قوله رحمه الله وقد تلخص فى كتابه اذا ثلاثة مذاهب الخ) ذكر هنا أعنى فى شرح قوله كما

قتله أو جملته على قتله  
كأقناً والجملد ألقى في  
الدباغ ونجسته سودها  
كقنأها وقتئ كسمع  
مات والاديم فسد (قوله  
لتبادهها) أى سكونها  
أى أولانه يقام بها يقال  
بلد بالمكان إذا أقام به  
(قوله وان تو كيد اها)  
أى لتأخرها عنها وقوله  
أوبالعكس أى نظرا  
لكونها أم الباب  
فتكون متبوعة لا تابعة  
(قوله فافاد أن الناصب  
الخ) أى وأفاد أيضا أن  
الحجار يدخل على مثله  
وقد يقال مراد الشارح  
لأنهم بان الناصب  
دخل على الناصب إذا  
أمكن الاحتراز عنه  
وأما إذا لم يكن فتحكم  
بذلك وكذلك يقال في  
دخول الحجار على الحجار  
وليس مقصوده أن هذا  
غير واقع تأمل (قوله  
وجعلها في القسم بفتح  
القاف) أى التقسيم  
الذى في المتن (قوله فهو  
ماض) لكن لا يصح  
الرفع إلا إذا أول بالحال  
لأن شرط الرفع أن يكون  
الفعل حالا ولولا تأويلا  
(قوله يقال الدخول

مستقبل بالنسبة لما قبلها الخ) أى فهو من قبيل ما وجد فيه الاعتبار الثانى فلا يصح قول الشارح  
ولولم يكن الفعل الخ (قوله فتأمل وحرر) حاصل ما يقال أن للفعل بعد حتى ثلاثة أحوال لأنه إن صح المضارع بعده وقوع الماضى  
يكتن

موقعه بان لم يكن مستقبلا بالنسبة لزمان التكلم ولا حالا بالنسبة له أيضا حازفه الرفع نظر الى انه حال تأويل المحكاة الماضية والنصب نظر للاستقبال بالنسبة لما قبلها نحو حتى يقول الرسول وان لم ينصلح ١٣٥ المضارع بعدها الوقوع الماضي

موقعه فان كان حالا بالنسبة لزمان التكلم حقيقة وجب الرفع وان كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك في حالة الدخول أو كان مستقبلا بالنسبة لزمان التكلم وجب النصب نحو حتى يرجع النيا موسى اذا علمت هذا تعلم ان شرط جواز النصب فيما اذا كان مابعد ما مستقبلا بالنسبة لما قبلها اذا لم يكن الفعل واقعا من التكلم حقيقة والاوجب الرفع فقول الشارح ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين الخ مراده بالاعتبارين كون الاستقبال بالنظر لما قبلها وزمن التكلم وكونه بالنسبة لما قبلها فقط لكن بشرط أن لا يكون واقعا في زمن التكلم أخذنا من المثال في المنطوق والمفهوم لان كثيرا ما يستغنى بالمثل عن التصريح بما يؤخذ منه واعتذر بذلك في بعض كتبه ولا شك ان سرت حتى أدخلها لم

يكتب مذهبين وذ كر قبل في شرح قوله ويوقف على اذن الخ مذهبها وكان المناسب التعبير بقاء التفریع (قوله مطلقا) أى سواء كانت مبدلة عن ياء أولا (قوله وهؤلاء) لعله على لغة القصر حتى يكون في آخره ألف لاهمزة (قوله والمجهولة فانهما يكتبان أيضا بالالف) عبارة غريبة فان جهل حال الالف المنقلبة عن واو أو ياء بان لم يكن معها شيء من العلامات فان أميلت كتبت بالياء كمتى أى مسمى بها والاف بالالف اه فخرر (قوله على الاصل) أى من تبعية الخط للوقف (قوله لانه لا أصل للمجهولة) أى لم يعلم للمجهولة أصل حتى ترد اليه وهذا راجع لعدم العكس في المجهولة وقوله ولانهم كرهوا الخ هذا راجع لعدم العكس في المنقلبة عن الواو ومعنى عدم العكس انهم لم يكتبوها واو في المنقلبة عن واو مراعاة للاصل كما كتبوها ياء في المنقلبة عن ياء مراعاة للاصل لانهم يكرهون ان يكون في آخر الكلمة واو قبلها فتحة في النطق والكتابة تفسد ما يفيد النطق فأعطيت حكمه فلذلك كتبوها بالالف تخلصا من تلك الكراهة وفيه انهم يكرهون أيضا ان يكون في آخر الاسم ياء قبلها فتحة فهلا كتبوا ما أصله الياء بالالف لالباء تخلصا من تلك الكراهة الا ان يقال ان هذه الكراهة أخف من تلك ويحتمل ان قوله ولانهم الخ راجع أيضا لعدم العكس في المجهولة ويكون المعنى انهم لم يكتبوا المجهولة بالياء بل بالالف لما ذكر ولان قلب الالف عن الواو أولى من قلبها عن الياء لانهم يكرهون الواو التي قبلها فتحة في آخر الاسم فتخلصوا من هذه الكراهة بقلبها ألفا وفيه الاشكال السابق والجواب فخرر (قوله كاعطى) فيه انه يأتى لاواوى (قوله وملاهى) أى من اللهو (قوله وما أشبهها) أى من الاسناد الى التاء بالنسبة للفعل وفيه ان هذا لا يظهر فيما أصله الواو كذا قيل ولعل المراد بما أشبهها الجمع فتأمل (قوله والا في ربي كذلك) أى علما وربي في الاصل وصف من الرى ضد الظما ومذكره ريان كعطشى وعطشان (قوله رحمه الله وقال المحربرى الخ) كأن الغرض من الجمع بينه وبين كلام الشاطبي الاشارة الى ان تاء الخطاب ككاه المتكلم فيما ذكر فليست تاء المتكلم قيدافيه كما يوهمه كلام الشاطبي ولان تاء الخطاب قيدافيه كما يوهمه كلام المحربرى والاف ككلام الشاطبي أتم فائدة لشموله للاسم والفعل وقوله هجاؤه أى بعض حروف هجائه وهو آخره وغم بمعنى خفي أى لم تدركه واو أو ياء وقوله ولا تقف أى لا تتوقف في صحة هذا الضابط فانه مقطوع به (قوله فصل) هو من المصادر الثلاثية القياسية كما هو معلوم من القواعد النحوية قال في الخلاصة فعل قياس مصدر المعدي \* من ذى ثلاثة كترددا

يقال فصلت الشيء فصلا فان فصل كقطعه قطعا فانقطع وحجزه حجزا فانحجز وزنا ومعنى ويطلق الفصل على المحاجر بين الشئيين اما مجازا بحسب اللغة لعلاقة التعلق ثم صار حقيقة لغوية واما حقيقة بحسب الاصل كما هو المتبادر من كلامهم اذ لا مانع ان يكون للشئ اطلاقا فان حقيقين فأكثرفيطلق تارة بالمعنى المصدري وتارة بالمعنى الاسمي وقولنا لعلاقة التعلق أى الاشتقاق قال في البيانية التاسعة عشر التعلق أى المتعلقة أى ككون الشئ متعلقا بشئ آخر متعلقا بخصوصا أعنى التعلق المحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات أو بين بعض الصفات وبعضها ونحوه للعلامة الامير في شرحه على سمة صاحب البيانية وبهذا ينبغي دفع ما قاله العلامة المذكور في بعض كتبه من أن التعلق لا يكفي اعتباره علاقة لوجوده في جميع العلاقات بل لابد من اعتبار جهته المخصوصة

يوجد فيه الاعتبار الاول وهو كون الاستقبال بالنسبة لما قبلها ولزمن التكلم ولا الاعتبار الثانى وهو كون الاستقبال بالنسبة لما قبلها فقط مع كون الفعل غير واقع في الحال اذ الفعل في المثال المذكور واقع في الحال فلا اعتبار الثانى منى من جهة ان شرطه لم

ووجدتم ان المراد بحال التكلم وقت التكلم بالتركيب الذي وقع فيه حتى لا وقت التكلم بخصوص ما بعدها وهذا تعلم ان التمام  
 الأول في قول المحشي بل ان أريد ١٣٦ زمن قولهم الخ غير مراد وان الاشكال الذي أشار إليه بقوله يقال الدخول الخ غير

بان يلاحظ فيما ذكر الجزئية أو الكلية أو هما اه هذا كله عند أهل اللغة العربية وأما في العرف  
 فهو عبارة عن ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة كبقية التراجيح والمناسبة بين هذا المعنى  
 والمعنى اللغوي موجودة لتكون تلك الألفاظ فاصلة وحاجزة بين ما بعدها وما قبلها أو مفصلة  
 ومحجوزة عنهما لكن هذا ظاهر فيما سبق من الفصول وأما هذا الفصل فلان الظن بالمصنف  
 انه أتبعه بصلاة وتسليم خطأ واسقط ذلك منه عند شرحه بذلك الشارح لاكتفاء بما فيه اختصار  
 أو يحتمل ان يقال انه يكفي في تسميته فصلا كونه مفصلا عما قبله وان لم يكن بعده شيء وأسماء  
 التراجيح والكتب والعلوم أعلام شخصية اذ تعدد ما يتعدد المجل من التدقيقات الفلسفية اذ زيد  
 في السوق هو عينه في المسجد وكذلك الألفاظ لكن فيه انه قياس مع الفارق اذ لا يكون زيد في  
 مكانين في زمن واحد بخلاف الألفاظ فانها تكون في محلات في زمن واحد الا ان يدعى ان هذا  
 الفارق غير مؤثر فتأمل (قواه في الكلام على مواضع همزة الوصل) فيه قصور والاولى ان يقول  
 في الكلام على مواضع همزة الوصل وعلى ضبطها نفسها وتعريفها ثم في ختمه الكتاب بهمزة الوصل  
 لطائف منها الاشارة الى ان هذا الكتاب موصل لغيره من الكتب لان همزة الوصل يتوصل بها الى  
 النطق بالسالكين ومنها الاشارة الى ان الطالب لا ينبغي له الكسل في التحصيل بل كلما فرغ من كتاب  
 شرع في تحصيل آخر أو علم شرع في تحصيل غيره ومنها الاشارة الى قوة رجائه بالله تعالى حيث  
 جعل الوصل آخر عمله فيكون فيه تلخيص لمحدث انما الأعمال بخواتيمها ومنها الاشارة الى أن آخر  
 عمل يتعلق بالانسان شديد وهو خروج روحه ولم يسبها الله تعالى عليه وذلك لان الهمزة من  
 الحروف الشديدة فاذا تأمل الانسان لا آخر حاله حسن أو له (قوله لان التكلم يتوصل بها الى  
 النطق بالسالكين) فيه ان مقتضاه تسميتها همزة التوصل وخصت الهمزة بالتوصل للنطق  
 بالسالكين من بين الحروف لاختصاصها باجتماع أمرين فيها يناسبان الابتداء وقتها وكونها من  
 ابتداء الخارج وأقصاها اذهى من أقصى الحلق مما يلي الصدر (قوله وقيل لسقوطها الخ) فيه  
 ان مقتضاه تسميتها همزة سقوط (قواه عند وصل الكلمة بما بعدها) أي وصل الكلمة التي قبل  
 الهمزة بالكلمة التي بعد الهمزة ولو وجدت تلك الهمزة وهذا اندفع ما توهمه بعض من أن المناسب  
 أن يقول عند وصل الكلمة بما قبلها (قوله اتساع) قال المحقق أي تجوز لعلاقة الضدية فيما  
 يظهر اه وذلك لان حقها أن تسمى همزة فصل لا وصل لانه عند النطق بها تكون فاصلة بين  
 الكلمة التي قبلها والتي بعدها ولو وصل مستعمل في الفصل مجاز للعلاقة الضدية فالتجوز انما هو  
 في جزء العلم لا في العلم بتمامه وهذا كله بالنظر للاصل والالفاظ وصل كالزاي من زيد لا معنى له  
 ويحتمل أن المراد بالاتساع انه مجرد اصطلاح خال عن المناسبة قال الاشعري وكان التحليل يسميها  
 سلم اللسان اه وفي هذه التسمية توسع أيضا اذ المعهود المألوف اضافة السلم للتوصل اليه ألا ترى  
 انه يقال سلم السطح مثلا ولا يقال سلم الراقي فمقتضاه أن يقال لها سلم السالكين تدبر (قوله رحمه الله  
 همزة اسم) مبتدأ ومضاف اليه على معنى اللام لان الثاني ليس ظرفا للاول حتى تكون الاضافة  
 على معنى في والالتفات الى ظرفية الجزء في الكل الاعتبارية تكلف على انه ليس كلما كان الثاني  
 ظرفا كانت الاضافة على معنى في بل حتى يقصد النص على الظرفية فقولك شارح مصر اذا قصت

قام وان قوله وكانهم رأوا  
 ان القصد الخ لا حاجة  
 اليه وان قوله بانه يصح  
 في الآية المحال المحكي  
 لا يظهر لان المعبر وقت  
 التكلم بالتركيب الذي  
 فيه حتى وهم لم ينطقوا  
 به بل أول ما نطق به  
 جبريل حين نزول الآية  
 على النبي عليه الصلاة  
 والسلام وان قوله وفي  
 المثال الحكم بانه مستقبل  
 بالنظر لما قبلها الخ  
 لا يفيد اذ الاستقبال  
 بالنسبة لما قبله مع كون  
 الفعل حالا لا يفيد صحة  
 النصب بل يتعين الرفع  
 نظرا للعلاقة الحقيقية  
 فتأمل (قوله ويفتقرون  
 الى حذف الخ) لا افتتار  
 للفرق بين المصدر  
 الصريح والمؤول فالمؤول  
 يصح الاخبار به بلا  
 تقدير اعتبارا بالصورة  
 الظاهرة فيه (قوله لان  
 القصد الخ) وأيضا لا  
 مصدر له حتى تجيء  
 فيه المبالغة (قواه على  
 الوجهين السابقين آتفا)  
 أي في القولة قبلها وذلك  
 بان يقال هنا ينزل اسم  
 الفاعل الواقع خبرا عن  
 كان منزلة اللازم أو

يقدره مفعول (قوله مبنى على ان ضمير تسمية الكعب) فيكون المعنى حينئذ انه يكسر الكعب  
 أي القوم المفسدين حتى يستقيم هؤلاء القوم بعينهم وهذا لا يصح لانه اذا كسر واهلك القوم لم يحصل لهم استقامة وقوله ويصح الخ



رد على الشارح باحتمال أن يكون الكسر واردا على غير من وردت عليه الاستقامة (قوله يمكن ان مرادهم الخ) أويقال انه يكره اتيانه في المستقبل فالعنى ما تأتىنا في المستقبل فانت تحدثنا الآن أو يكون هو والمقول له بمكانين متقاربين يمكن منهما المسكالة ويتعذر منهما الالتقاء والاجتماع كما أفاده الشنوائى (قوله أقول يأتي له في واو المعية الخ) يجاب عنه بأنه جرى هنا على أحد القولين وفيما يأتي على القول الآخر لان في المسألة قولين (قوله اذلا معنى له كما يظهر ١٣٧ بالتأمل) هذا على النسخة التي

وقعت له ونصها الثالث  
ان العطف على هذا  
التقدير جل على المجاورة  
وعلى التقدير الاول جل  
على غير المجاورة والمحمل  
على المجاورة أولى ووجه  
كون هذه النسخة  
لامعنى لها ان التقدير  
الثاني ليس فيه جل على  
المجاورة كما ان التقدير  
الاول ليس فيه جل على  
عدم المجاورة اذ الواقع  
العكس ولو فرض وقلنا  
ما قاله الشارح حتى  
يوافق الواقع زعم التكرار  
مع الامر الاول وفي بعض  
النسخ المجاور بلانا في  
المواضع الثلاثة ومحصل  
المعنى على هذا ان  
العطف على الرأس فيه  
حمل على المجاور أى  
الملاصق بخلاف العطف  
على الوجه فان فيه جلا  
على غير المجاور أى البعيد  
والحمل على القريب أولى  
من الحمل على البعيد  
لا يقال ان هذا الامر  
الثالث مكرر مع الثاني  
لانا نقول المخط مختلف

مجرد النسبة كانت اضافته على معنى اللام كما في الامالى المحابية ولو سلم انه قصد هنا النص على الظرفية لا النسبة اللامية قلنا من شروطها أن يكون المضاف مصدرا أو ما يتضمنه وليس المضاف هنا كذلك فلاضافة في قولك غلام الدار ليست من الاضافة التي على معنى في بل من الاضافة اللامية كما أفاده المحشى فيما سبق نقلا عن العلامة يس ولانه وان كان كلا للاول لا يصح الاخبار به عن الاول حتى تكون على معنى من نعم نقل في الجمع عن ابن كيسان والسير افي أنهم لم يشترط صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضا محالين للجمهور في اشتراط الشرطين قال سم والمراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء لا الجزئى فقط لثلاثين استندرك الشرط الثاني (قوله رحمه الله بكسر وضم) فيه انهما مصدران من المبني للفاعل يوصف بهما المتكلم لا الهزمة وأجيب باننا لانسلم ان المراد بهما هنا المصدر بل المراد بهما المحركان المخصوصتان وذلك اصطلاح نحوى سلمنا انهما مصدران لكن لانسلم انهما من المبني للفاعل لجواز أن يكونا من المبني للمفعول سلمنا انهما من المبني للفاعل لكن لانسلم انهما لا يوصف بهما الهزمة لجواز أن يوصف بهما الهزمة من حيث وقوعهما عليهما ثم ان الباء للملازمة وهى تم المعية والمجاورة وعمومابديا والعام كذلك لا يلزم صدقه بأخص معين فالعبارة محتملة للاقوال الثلاثة المشهورة في الحركات هل هى سابقة على الحرف أو متأخرة أو مقارنة وكل من الحركة والحرف قائم بالشخص عند أهل السنة أو بالهواء عند الحكماء خلافا لمن قال ان الحركة قائمة بالحرف اذ يلزمه قيام العرض بالعرض ثم ان الجار والمجرور متعلق بمحذوف معرفة صفة لهزمة التي هى معرفة بالاضافة اذ المقصود من المضاف اليه لفظه فهو علم على نفسه وأما جعله حالا من المبتدأ فلا يوافق ما عليه الجمهور ولا يرد على النعتية قول المعربين ان الجار والمجرور بعد المعرفة حال لانه اعترضه في المعنى بانه قصور والمدار على المتعلق فان قدر نسكرة كان حالا وان قدر معرفة كان نعتا (قوله رحمه الله واست أصله سته) بفتح أوله وثانيه لقولهم ستيمة في تصغيره حذفت الهاء لشبهها بمحرف العلة في الخفاء وسكن أوله وأتى بهزمة الوصل توصلا وتعويضا وظهورناه التأنيد في التصغير يدل على ان الاست مؤنث وهو ما يفيد صنيع القاموس والاست الدبر (قوله رحمه الله وابن أصله بنو) كقلم فعل به نظير ما سبق (قوله رحمه الله وابن) هو ابن زيدت فيه الميم للبالغة لان تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى كما زيدت في زرقم لذلك وزرقم بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقه وليست الميم عوضا من المحذوف والا لكان المحذوف في حكم الثابت لتعويض الميم عنه ولم يحتج لهزمة الوصل لتعويض الميم وعدم تسكين الفاء حينئذ وفونه تابعة لجه في الاعراب كما في امرئ (قوله رحمه الله وابنة) أصله بنوة كشجرة لانها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيد بخلاف تاء بنت وأخت فانها بديل من اللام لا للتأنيد لسكون ما قبلها ويؤيد ذلك قول سيديويه لو سميت بهما رجلا لصرفتها (قوله رحمه الله وامرء وامرأة) أصلها امرء وامرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فيهما همزة الوصل وان

١٨ - تقرير فالحفوظ في الامر الثاني الفصل بالاجنبى وعدمه والمخوط هنا اقرب وعدمه وان كان بينهما لزوم (قوله لا اسم) عطف على قوله لفظ (قوله والظاهر انها عندهم لغير العاقل كهما) ظاهره ان معناها أى شئ لخصوص الزمان وليس كذلك بل نص المصنف في شرح القطر انها عندهم ظرف زمان وان معنى اذا ما تقم اقم متى تقم اقم وانهم احتجوا على اسميتها بانها قبل دخول ما كانت اسمها للزمان والاصل عدم التغيير وانه أجيب عن هذا الاحتجاج بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضى

فصارت للمستقبل فدل على انها نزاع من ذلك البتة وان هذا الجواب فيه نظر كما هو مبين في مواده فلو قال وهي عندهم للزمان لا جاد وفي بالمراد واستغفر الله العظيم (قوله لانه معاق على الشرط) أي والشرط لا يكون الاستقبلا فكيف يكون الجواب ماضيا معني (قوله هنا) أي في قوله تعالى ان كان قصصه الخ (قوله فيما اذا حذف الشرط مع جلته) أي حذف فعل الشرط مع قيمة الجملة (قوله على انه يرد على ١٣٨ اضممار الاداء الخ) رد للقول الذي صححه الشارح وقد يقال فرق بين الجازم والجار لأن

الجار أثره وجودي فكان تأثيره مع حذفه شاذًا بخلاف الجازم فان أثره الغدم فهو موافق للاصل فلم يعد تأثير المحذوف فيه فلا يكون شاذًا أفاده بعض المحاشي (قوله ظاهره انه مفرع على ما قبله وليس كذلك الخ) قد يوجه تفرعه على ما قبله وبيان ذلك انه اختلف هل قولك أقوم في قولك ان قت أقوم هو الجواب ولا حذف أو دليل الجواب والجواب محذوف حري المصنف على الثاني ويترتب على هذا الاختلاف مسألة وهي انه هل يصح في النثر قولك ان يقيم أقوم أو لا في شرح الكافية انه لا يختص بالضرورة وهو ظاهر الالفه ومفاد التصريح والتوضيح وفي بعض نسخ التسهيل انه مختص بالضرورة وهو ظاهر كلام سيويه فانه قال وقد جاء في الشعر فعلى الاول يصح لان

كانا على ثلاثة أحرف لان لامهما همزة فيلحقها التخفيف فيقال مره ومرة فجر يا مجرى ابن وابنة أفاده الفا كهى وظاهره ان التخفيف يكون حال التجرد من أل والمصرح قيده بلا قتران بها وتبعه المحقق (قوله رحمه الله واثنين واثنين) أصلهما نبيان ونبيان كجملان وشجرتان فحذفت اللام وأسكنت الفاء وحجى بهمزة الوصل وظاهر كلام الفا كهى كالا شمو في ان المحذف اعتبارا طي وهو كذلك لان محل اعلان الياء لتحر كها وانفتاح ما قبلها ان كانت لا ما كما هنا ان حرك التالي أو سكن غير ألف قال في الخلاصة من واو أو ياء بتحر يك أصل \* ألفا بديل بعد فتح متصل ان حرك التالي وان سكن كف \* اعلان غير اللام وهي لا يكف اعلانها بساكن غير ألف \* أو ياء التشديد فيها قد ألف (قوله رحمه الله والغلام) أي ونحوه مما بدئ بلام التعريف (قوله رحمه الله وأيمن) هو مفرد كما قاله البصريون لاجع كما قال الكوفيون اذ لو كان جعالم تكسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه وهو مشتق من اليمين بمعنى البركة فأيمن الله لافعلن معناه بركة الله قسمي لافعلن فلما حذف فونه قيل أيمن الله فقصدوا كون الهمزة عوضا في أوله ولم يحذف فوهما لما أعادوا النون لانها صدد المحذف (قوله رحمه الله في القسم) بيان لما يستعمل فيه فهو فائدة جديدة فالغنى ولا يستعمل الا في القسم وليس للاحتراز عن استعماله في غير القسم كما قد توههم ولو حذفه دفعا لهذا الابهام لكان أولى لان دره المفسدة مقدم على جلب المصلحة كذا قاله بعض المحاشي لكن رأيت في حاشية سم مانصه قوله في القسم خرج غيره فهو فيه جمع عين همزته للقطع (قوله رحمه الله بفقهما) أي الغلام وأيمن أي همزتهما لكنه متعين في الاول لا الثاني بدليل قوله أو بكسر الخ (قوله رحمه الله أي تثبت الخ) لا يصح أن يكون على ظاهره تفسير الهمزة وصل كما لا يخفى وان أول همزة تثبت الخ أو التي تثبت الخ صح ورمب بدل على الثاني كلام الشارح لكن يلزم على الاول حذف المنعوت بالجملة مع تخلف شرطه وهو ان يكون بعض اسم سابق مجرور بمن أو في وعلى الثاني حذف الموصول وبقاء الصلة واجب بانه تفسير لما أريد من وصل فلا يحتاج لتقدير أو يختار الاول ويقال محل المنع عند فقد الشرط في غير الضرورة كما في الاشمو في والمختصرات كثير اما يعطونها حكم الضرورات (قوله رحمه الله ابتداء) منصوب على الظرفية بعد حذف المضاف وقيام المضاف اليه مقامه والاصل وقت ابتداء وكذا يقال في قوله وصلا (قوله رحمه الله وكذا همزة الماضي) أي كه همزة اسم وما بعده في انها همزة وصل همزة الماضي وقدم تقدم التنبيه على مثل هذه الاضافة (قوله رحمه الله المتجاوز أربعة أحرف) أي بدونها كاستخرج أو بها كانطلق ثم انه ليس المراد كل ماض متجاوز الخ فان من الخناسي ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الامر ولا في المصدر منه نحو تخرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضي وفعل الامر الباقيان على فعليةتهما وكذلك أل الباقية على حرفيةها فلو سميت

الجواب لم يحذف حتى يقال ان فعل الشرط ليس ماضيا فلا يصح المحذف فيمتنع التركيب وعلى الثاني يمتنع شخصا لانه لا يحذف الجواب الا اذا كان فعل الشرط ماضيا وهو في هذا التركيب ليس ماضيا فقوله ومن ثم أي من أجل كون أقوم في قولك ان قت أقوم دليلا للجواب المحذوف وليس هو الجواب امتنع في النثر ان يقيم أقوم لعدم وجود شرط المحذف فتأمل (قوله وقيل يجب) وعليه جري في الشارح (قوله في جميع جزئياته) يتبادر منه ان المراد جميع جزئيات المشبه بالمفعول به ومحصل معنى

المتن على هذا ان كل الاسماء تنصبها كل الافعال ما عدا هذه الخمسة فانها لا تنصبها كل الافعال وذلك صادق بعدم نصب شيء من الافعال وينصب بعض الافعال فالمشبه بالمفعول به لا ينصبه شيء من الافعال مطلقا أي في جميع أفراد المشبه بالمفعول به والخبر وما بعده ينصب ببعض الافعال كما أشار لذلك المصنف وفيه انه لا معنى لتخصيص المشبه بالمفعول به بالاطلاق اذ كذلك جميع جزئيات الخبر وما بعده لا ينصبها كل الافعال اذ ليس هناك جزئي من جزئيات الخبر وما بعده ١٢٩ تنصبه كل الافعال فكان

الناسب تأخير الاطلاق عن الكل فأناسب ان الضمير في قول المحشي في جميع جزئياته راجع لكل الافعال والمعنى ان المشبه بالمفعول به لا ينصبه كل الافعال بجميع جزئيات كل الافعال أي لا ينصبه شيء منها أصلا لافرق بين قاصرها ومتعديها تامها وناقصها مبهم النسبة منها وغير مبهم متصرفها وغير متصرفها فلا يتقيد ببعض الافعال دون بعض بخلاف الخبر وما بعده فانه يتقيد ببعض الافعال فتأمل (قوله لان كلامه في الفعل) فيه ان الكلام بالنسبة للمفهوم فيها هو أعم بدليل انه ذكر ان التمييز ينصب بالاسم المبهم والمفعول المطلق ينصب بالمصدر والوصف وكل ذلك ليس بفعل فلو قال بدل الناقص الناسخ كما في بعض النسخ لكان أولى ويكون

شخصا شيء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاسماء الصرفة غير العشرة المستثناة وبقولنا الصرفة أي التي ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الاطلاق والاعتذار والاستخراج وانما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الاطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لان الكلمة لم تنقل من قبيل الى قبيل فاستحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو المخرفية الى الاسمية أفاده المحقق نقلا عن الدماميني (قوله رحمه الله وأمره) أي الذي سكن ثاني مضارعه لفظا فان تحرك ثاني مضارعه لفظا لم يحجج لهمزة الوصل نحو تدرج وتعلم (قوله رحمه الله وأمر الثلاثي) أي الذي سكن ثاني مضارعه لفظا فان تحرك ثاني مضارعه لفظا لم يحجج لهمزة الوصل نظير ما تقدم كقولك في الامر من يقوم قم ومن يرد ردد ويستثنى من أمر الثلاثي الذي سكن ثاني مضارعه لفظا خذوكل ومرفاها يسكن ثاني مضارعه لفظا والاكثر في الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل وعلم من كلام المصنف ان همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير أل ولا في ماض ثلاثي أو رباعي ولا في الامر من الرباعي كما كرم ولا في اسم الافى مصدر النجاسي والسداسي والاسماء العشرة المذكورة (قوله رحمه الله بضمهم) أي اتباعا للضممة العين للتخلص من ثقل الانتقال من كسر الى ضم بناء على عدم الاعتداد بالحجاز الساكن وهي مقدرة في الثالث والكسرية عارض لا يعتد به وسيبينه الشارح (قوله رحمه الله بكسر) أي مراعاة لعين الفعل في الاول وكذا في الثاني اذ ضمة شينه عارضة وأصله امشيو استقلت الضمة على الياء فتنت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وأما الثالث فانما تركوا فيه المراعاة وأوجبوا الكسر لئلا يلبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف كما سيبينه الشارح (قوله رحمه الله كالبراق) الكاف داخله على المشبه على قاعدة الفقهاء يعني ان الماضي المتجاوز وأمره ومصدره واست واثنتين وما بينهما تشبه اضرب وما بعده في كسر الهمزة (قوله رحمه الله هذا الفصل) اشارة للالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على ارجح كما يأتي وكذا الفصل (قوله رحمه الله في ذكر) يحتمل بقاء الذكر على مصدرية والمعنى الالفاظ المخصوصة في ذكر أي ذاكرة على حد أنافي ذكر أي ذاكرة لان الاسناد في الاول مجاز اذا لالفاظ الذهنية ليست ذاكرة بل اذا كرهوا المتكلم ولا مذ كورة بل هي مدلول الالفاظ الخارجية المذ كورة والثاني حقيقة فيكون من ظرفية الموصوف في صفته التسامحية في الاول ويحتمل ان المصدر بمعنى اسم المفعول والاضافة لامية والمعنى الالفاظ المخصوصة في مذ كور لهمزة الوصل ثم ان كان المراد بالمد كور الالفاظ الخارجية كانت الظرفية من ظرفية المدلول في الدال اذ الالفاظ الذهنية التي هي مدلول الفصل مدلوله للالفاظ الخارجية وان كان المراد به الالفاظ الذهنية وتسميتها مذ كورة من باب تسمية المدلول باسم الدال كانت من ظرفية الخاص في العام وان كان المراد به المعاني والاحكام

حينئذ معنى قوله الا الخبر أي الاخبار عاملة فانه لا ينصبه كل الافعال بل تارة ينصب بالافعال وهو الفعل الناقص وتارة بغيره كمصدره ووصفه والخبر والناسخة التي تعمل عمل ليس كلات وما وان الناقصات قد تدير (قوله ليس هذا كلاما) أي بل باعتبار الغالب فهذه العلامة ليست مطردة (قوله ثم مراده بالوصف) الاولى التعبير بالعرض بدل الوصف كما وجد في بعض النسخ ومقصودة الفرق بين قوله أو عرض وبين قوله أو صفة حسية وفي بعض نسخ الشارح اسقاط الكلام على العرض ولعله أراد في الشارح

بالصفة المحسية ما تدرك بالحس ولو باعتبار آثارها فدخل فيها العرض المذكور هنا (قوله كرض وفرح) تبع في التعبير بفرح بعض نسخ المصنف وفيه ان فرح يتعدى بالحرف كما سيأتي له في الشارح فالاولى ما في بعض النسخ من التعبير بفرح (قوله يرد عليه بخل) أي وعلم فهو علم فانه يتعدى بنفسه (قوله وكأنه أراد ما وصفهما ليس الافعل) أي فان كان له وصف آخر على غير فعل لم يتعين الزوم بل تارة يتعدى بنفسه كعلم فهو علم وعالم وتارة بالحرف كبخل فهو بخل وباخل وتارة لا يتعدى ١٤٠

ونسميتها مذكورة من باب تسمية مدلول المدلول باسم الدال كانت من ظرفية الدال في المدلول ويحتمل ان الاضافة بيانية والمعنى في مذكوره هو همزة الوصل فتكون الظرفية من ظرفية المتعلق بالكسر في المتعلق بالفتح وعلى كل فالظرفية مجازية ففي استعارة مصرحة تبعية بان شبه مطلق تعلق صفة بموصوف على الاول ومطلق تعلق مدلول بدال على الثاني ومطلق تعلق خاص بعام على الثالث ومطلق تعلق دال بمدلول على الرابع ومطلق تعلق الفاظ بمعنى على الخامس بمطلق تعلق ظرف بمظروف حسين بجامع شدة التعلق فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير بناء على التشبيه المحاصل بالسراية في من تعلق ظرف بمظروف خاصين حسين لتعلق صفة بموصوف خاصين أو مدلول بدال خاصين أو خاص بعام خاصين أو دال بمدلول خاصين أو الفاظ بمعنى خاصين والقرينة اكتنافها بالفصل والذكر ويحتمل انه شبه الفصل بمظروف أو الذكر بظرف بجامع شدة التعلق في النفس وطوى المشبه به الظرف أو المظروف ورمز اليه بلازمه وهو في طريق المسكنة ويحتمل انه مجاز مرسل بمرتبته علاقته التقيد لان في معناها الاصلى تعلق ظرف بمظروف خاصين حسين فالغي القيد الاخير واستعملت في تعلق بين معنيين خاصين من حيث كونه فردا من أفراد المطلق ومنذر جاتحته ويحتمل غير ذلك كالمجاز المرسل بمرتبتيه وبناء المجاز على المجاز (قوله رحمه الله والكلام فيها في فصلين) أي الكلام المتعلق بها في فصلين فالظرفية الاولى من ظرفية المتعلق بالكسر في المتعلق بالفتح والثانية من ظرفية الكل في جزئه وكلاولى الظرفية في قوله الاول في ضبط الخ والمجاز على قياس ما سبق قيل في كلامه ادراج فصلين تحت فصل والمألوف ادراجهما تحت باب أو كتاب فلو قال هذا الفصل ذكرت فيه حد همزة الوصل وضبطت فيه مواضعها وحركاتها اما الاول فكذا أو اما الثاني فكذا أو اما الثالث فكذا لسمت عبارته من ذلك وكانت أوضح مما عبر به اه وأنت خير بان هذا لا يظهر الا لو قال في المتن فصل في همزة الوصل والكلام فيها في فصلين الفصل الاول كذا والفصل الثاني كذا وكذا فيكون حينئذ ترجم بفصل ثم ترجم بفصلين أو قال في الشارح فصل في ذكر همزة الوصل وهي التي تبنت في الابتداء وتحذف في الوصل والكلام فيها في فصلين الفصل الاول كذا والفصل الثاني كذا وكذا فيكون حينئذ ترجم بفصل ثم ترجم بفصلين مع انه لم يفعل ذلك في الشرح ولا في المتن بل غاية ما صنعه في الشرح أنه بين بقوله هذا الفعل في ذكر الخ الترجمة التي في المتن أي ان ترجمة المتن معقودة لهذا فليس هذا ترجمة أخرى من الشارح ثم انه لما أراد بيان ما ذكره المتن في تلك الترجمة جعل الكلام في مقامين وعبر عن كل مقام بفصل وليس في هذا ادراج مخالف للمألوف (قوله المراد به المحصر والاحاطة) لعله عبر بالمراد لدفع ما يتوهم من أن المراد به بيان حركات المواضع وسكاتها اذ قد يطلق الضبط على ذلك أو من ان المراد الضبط المحاصل بتأنيدي كل جامع للجزئيات (قوله رحمه الله فنقول) يحتمل ان الغاء عاطفة على مقدراى ونشرع فنقول ويحتمل انها

أصلا كسلم فهو سلم وسالم (قوله بدليل تمثله الآتي الخ) قال الشنوافي ان زيدا في هذين المثالين هو المفعول الثاني لا الاول قال ولهذا نص العربون على ان المحذوف في قوله تعالى واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون هو الاول وكان أصل التركيب واذا كالوا الطعام للناس ثم توسع فيه بحذف الجار وحذف فاعلا حاجة لما ارتكبه المحشي من التأويل (قوله مراد منه الباعل فيكون المرفوع بعده فاعلا نائب فاعل بخلافه على اللغة القليلة فان المرفوع في نحو دريت البوفى العهد نائب فاعل وهو المفعول الاول (قوله اذا المتعدى بالحرف يكون الجسر ورائخ) بخلاف المتعدى بنفسه فانه لا يلزم الوقوع عليه كما مررت الخبر اخذ من كلامه فيما يأتي ولذلك أولوا الوقوع عليه في تعريف

المفعول به المنصوب بما هو أعم من ذلك تأمل (قوله لان غضبت من زيد الخ) أي ولان البخل انما هو واقع في علي زيد لا على المال في قولك بخلت على زيد بالمال (قوله مع عالمهما) أي مع فاعل العامل في الاول ووقته في الثاني (قوله أقول المحذوف هو الثاني) تقدم لك ما فيه فالحق مع الشارح تأمل ولا تغفل وقوله وكأنه أطلق عليه أول الخ لا حاجة لهذا الاعتذار كما هلت (قوله وذلك ان غير الاول أصله من باب مفعول ظن فله حكمه) أي فلا يجوز المحذف الادلل لان أصلهما المبتدأ والخبر

فكلا لا يجوز أن يوثق بمبتدأ دون خبر وبخبر دون مبتدأ بحيث لا يكون هناك دليل على ما حذف قبل دخول الناصح فكذلك بعده وقوله وأما الأول فيحذف لدليل ولغير دليل لأنه فاعل في الأصل والفاعل يجوز حذفه إذا صار مفعولا ومثال حذف الأول لغير دليل قولك أعانت كسك سمينا ولا تد كمن أعلمته (قوله نحو فلان يعطي) يشير إلى أنه يجوز حذفه اقتصارا في كل ما ليس أصله المبتدأ والخبر من المفعولات (قوله قلت المدار على السماع الخ) في كلام غيره الفرق ١٤١

في جواب شرط مقدر والجملة من الشرط وجوابه جواب سؤال مستشعر كأنه قيل له ما ضبط مواضعها فقال إذا أردته فنقول فهي على الثاني فاء الفصيحة لا الأول ان بنينا على أنها المفحصة عن الشرط خاصة وان بنينا على أنها المفحصة عن مقدره مطلقا كانت فصحة علمهما وان بنينا على أنها المفحصة من غير الشرط خاصة كانت فصحة على الأول لا الثاني ففيها ثلاثة أقوال كما في حاشية الغزيرى على المطول حسبما نقله الشيخ عبادة في حاشية السذور (قوله رجه الله استقر) أى قرو ثبت ثبوتاً كيدا فالسين والتاء زائدان للتأكيد (قوله رجه الله نوعين) مراده النوع اللغوي فلا يقال انهما صنفان لأنواع (قوله رجه الله أحدهما) أثره على أولهما فرا من تكلف توجيهه الأولية أو التحكم ويمكن ان يوجه صنيعه لوعبر بأولهما بأنه قدمه لكونه محصورا في ألفاظ قليلة بخلاف الثاني وأيضا الثاني يناسب الفعل فأخرو ليتصل به ولم يقدم الفعل مع مناسبه ويؤخر ما بدأ به لأنه راعى الاشرف الذى هو الاسم فتقدم نوعيه والنكحات لا تتراحم (قوله قال المصنف وينبغي ان يزيدوا ال الموصولة الخ) قال المصريح ولهم ان يتخلصوا بان انما حدث له بزيادة الميم اتباع النون لها في حركاتها فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف أيم فليس بهذه المشابهة ثم لاختصاصية المعارضة بابن فان مؤنثات هذه الاسماء هي المذكرات بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول وأم لغة في ال عند طى اه بتصرف قال المحقق وعندى في هذا الفرق وان أقروه نظرا لان أيم أيضا حدث له بالنقص جعل الاعراب على الميم فكل من ابنه وأيم تغير محل اعرابه لكن الأول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفهما عندى غير مؤثر فتدبر اه وبحث في كلام المحقق بان المصريح جعل الفرق حدوث تبعية النون للميم وغياها بزعم الكوفيين اعرابه من مكانين ولا شك ان أيم ليس كذلك وعبارته صريحة في هذا ولم يجعل الفرق تغير محل الاعراب في ابنه دون أيم حتى يأتي التنظير قال شيخنا ويظهر فرق آخر وهو ان أيم عين أيم معنى بخلاف ابنه فانه زاد بالمبالغة فكان كموثبات المذكرات مخالفا في المعنى فذكره (قوله سموكفنا الخ) في الشهاب الحفاجي على البضاوى مانصه أصل اسم سموكف نزع واجذاع أو فعل كقفل وأقفال أو فعل كرتب وأرطاب فن قال اسم حذف لانه وسكن فأوّه وعوض همزة الوصل كبن ومن قال سم لم يعوض هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان المحذوف فأوّه من الوسم والسمعة وهي العلامة وأصله وسم بالكسر أو بالفتح ورد هذا به لم يسمع في تصغيره وسم بل سمي ولا في تكسيره أو سام بل أسماء ولا في فعله وسمت بل سميت ولم نجد في العربية اسما حذف فأوّه وعوض عنها همزة الوصل وانما عوضوا من حذف الغاء تاء التانيث في عدة وثبة ونظائرهما اه وبه يعلم ان المحشى قصر في بيان مذهب البصريين وهو ظاهر والكوفيون لانه اقتصر على الفتح مع ان الكسر جائز أيضا وان ما كتبه بعض المهشين على قول المحشى بفتح الواو من أنه مخالف لما في كلام المحقق

على المنع وبين حذفهما معا حيث اختلفوا بان المفعول به في الحقيقة هو مضمون المفعول بن حذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة وهو غير جائز بخلاف حذفهما نعم يجوز حذف أحدهما اختصارا لان الدليل صريح كالمذكور (قوله فيمكن انه سمع شبهة في الثاني دون الأول) صوابه العكس أى سمع شبهة مفيدة لجواز حذفهما معا ولم يسمع شبهة مفيدة لجواز حذف أحدهما وشبهة الجيز لحذفهما هي نحو قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى يعلم ما يعتقد حقا وقوله تعالى وظننتم ظن السوء أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهلهم منفيًا وظن السوء مفعول مطلق وقوله من يسمع يحل أى يحل سمي وعه حقا وانما كانت هذه شبهة ولم تكن دليلا لما ورد عليه من اننا لنسلم ان

الحذف في هذه الشواهد لغير دليل لان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر بالمفعولين السابقين وقوله تعالى بل ظننتم ان لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهلهم أبدا وزين ذلك في قلوبكم يشعر بهما أو بما يسد مسددهما وهو ان لن ينقلب الخ وقوله يسمع يشعر بالمفعول الأول وحال التخاطب يشعر بالثاني فلذلك كان الاصح المنع كما قال الشارح (قوله لا ن أن للاستقبال الخ) هذا ظاهر على تقدير هاء مع الفعل المضارع والافهى مع الماضى للضمي (قوله اذا كان لغوتين) الغلو هو اللاحق للغوا في المقيدة



أى التى يكون رويها حرفا صحيحا سا كذا كفى المثال الذى ذكره فانه أدخل النون بعد الراء الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها للتخلص من السكونين وقوله أو ترغم تنوين الترغم هو اللاحق للقوافى المطلقة بحرف علة أى التى أطلقت عن السكون فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها نحو قوله أتلى اليوم عاذل والتعان \* وقولى ان أصدت لقد أصابن فان التعان وأصابن أصلهما ١٤٢ العتاب وأصابا عوض التنوين عن الملا يقال لا شاهد فى الاول لأن القافية لا تكون

أى فى آخر البيت لأننا نقول البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض (قوله على ان قولهم ذلك الخ) ترقى فى دفع المنافة أى على أناسنا ان قولهم من ترك الحج فآله حسيبه معناه انه لا يحد بقتل ولا يقتل ولا يؤمر بفعل الحج لكن نقول انه مخصوص بما اذا لم يتحقق الاستطاعة بدليل ان علة قولهم من ترك الحج فآله حسيبه إنما هى عدم تحقق الاستطاعة لاحتمال أن يكون عاجزا فى الواقع وقد خفت علينا أسباب العجز والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فاذا تحققنا الاستطاعة وجب أمره بالحج فلا منافاة بين هذا الحمل وبين القول المذكور (قوله ظاهره ولو كان بآل) ظاهر كلام المحشى ان هذا الظاهر مسـلم وليس كذلك بل متى كان بآل عملا مطلقا

من الاقتصار على الكسر اه مبنى على تسليمه ما للمحقق مع انه غير مسلم لجواز الوجهين ثم ان فى كلام الشهاب قصورا أيضا لانه قيل ان أصله عند البصريين ممو يفحتم قيل ويبيعد هذا القول ان الغالب فى مثل ذلك قلب الواو أو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها الاحذفها اعتبارا اه وفيه أيضا ان قوله من الوسم أو من السمعة لا يناسب مذهب السكوفيين اذا اشتقاق عندهم من الافعال مع انه يلزم اشتقاق الشيء من نفسه على الاول بحسب الاصل وان دفع هذا بان مغايرة المشتق للمشتق منه حالة الاشتقاق كافية وقيل ان بعض السكوفيين يجعل أصل الاشتقاق للشهر مصدرا كان أو غيره ثم انه يقال فى تصريفه على أى وجه من الوجوه الثلاثة انه خفف بحذف عجزه وحركة صدره لكثرة الاستعمال أى للعلم بالكثرة والافلاصل لم يكثر استعماله وإنما كثر استعمال اسم فوقه التخفيف فى طرفيه ونزلت الميم منزلة الألف فى الارتفاع وسكونها وجرى عليها الاعراب والالزم التقاء الساكنين ولم يحذف صدره لئلا يحذف بالكلمة وأتى بهزة الوصل توصلا للنطق بالسكان فحذف الواو واعتباطى أى لالعة تصريفية وقيل نقلت حركة الواو الى الميم فالتقى ساكان الواو والتنوين فحذفت الواو وتخلصا من ذلك أو أسقطت ضمة الواو للثقل فالتقى ساكنا فحذفت الواو وتخلصا من ذلك فالحذف لالعة تصريفية ورد أول هذين الوجهين بان نقل الحركة مختص بالاجوف أى معتل العين اذا لم يكن معتل اللام كاهوى ورد ثانيهما بان نقل الضمة أضعفه سكون ما قبلها ولذلك تظهر الضمة على الواو فى دلو (قوله رجه الله وتنبيه السبعة الاولى) قيد بالسبعة الاولى لان ما بعدها اما متنى فلا يبنى كائنين وأما غير ممكن تنبيهه كال فى الغلام فان الكلام فى همزة أل وأل لا تنى وأما مدخولها فلا دخل له فى ذلك نعم أين فى القسم الظاهر ان تنبيهه ممكنة الا انه لا حاجة اليها ومقتضى كلامه انه لو تنى لم تكن همزته همزة وصل فخره أفاده ابن قاسم والظاهر ان أين فى القسم لم يسمع تنبيهه ولا جمعه بل هو ملازم لهذه الحالة ولذا لم يتعرض الشارح للتنبيه وليس مقصوده الاحتراز عن تنبيهه حتى يقتضى كلامه ان همزته فى حال التنبيه همزة قطع وقوله وأما غير ممكن الخ لا حاجة لهذا فى البيان لان كلام الشارح فى السبعة الاولى من العشرة المذكورة وأل ليست من العشرة والمحرز عنه بالسبعة الاولى إنما هو اثنتان واثنتان وأعين فى القسم فقط ولو أراد بيان حال ما عدا السبعة مطلقا سواء كان من العشرة أم لا كان فى البيان قصورا ذبقى تنبيه المصادق فتمل (قوله رجه الله النوع الثانى الخ) لفظ النوع لا حاجة اليه الا مجرد الايضاح وأسماء غير ضرورى الذكر ولو أسقطه لاستغنى عن ضمير الفصل (قوله رجه الله همزات) بفتح الميم عملا بقول الخلاصة

والسالم العين الثلاثى اسماء أتل \* اتباع عين فائه بما شكل ان ساكن العين مؤنابدا \* محتما بالهاء أو مجردا (قوله رجه الله أعوذ الخ) فيه حسن ترتيب كما لا يخفى (قوله رجه الله وأما الامر) المناسب فى المقابلة

ولو صغرا أو وصف وعبارة الاشتموى الثالث من شروط اعمال اسم العاعل المجرد أيضا أن لا يكون مصغرا وان ولا موصوفا خلافاً للكسائى فيهما لانهما مختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعل اه وكتب عليها المحقق مانصه قوله المجرد أى من آل أما المقرون بها فليس ما ذكر شرطاً فيه اه وهو صريح فيما قلنا (قوله ثم الظاهر انه اذا وصف بعد العمل الخ) هو المختار من أقوال ثلاثة ذكرها الاشتموى واستظهرها الشيخ نعمنا الله به قد وافق المنقول (قوله دليل على ان المراد بقوله فى المصدر

ولا يتبع لا يوصف الخ) الذي في الاشعوفى وغيره بالنسبة للمصدر ان حكم سائر التوابع حكم النعت وعلى ذلك بان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بنعت ولا بغيره من التوابع قال المحقق ويؤخذ منه بالاولى عدم صحة الفصل بالاجنبى ولذلك نصوا على انه لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولاً لرجع للفصل بالخبر (قوله لان الذي يختص بالاسم الخ) ليست هذه هي العلة حتى يستخرج منها ما ذكر بل هي ١٤٣ ما تقدم عن الاشعوفى فتدبر

(قوله فكأنه احتباك) لعل وجه الاحتباك انه ذكر هنا مفهوم الشرط وترك منطوقه وذكر في باب المصدر منطوقه وترك مفهومه حذف من كل نظير ما أثبت في الآخر الا أنه لما كان المحكوم عليه وهو المصدر واسم الفاعل وبعض المحكوم به وهو التبعية والوصفية هنا وهناك مختلفا غير بكان والتقدير فيما سبق وشرطه أن لا يصغر ولا يتبع فان صغرا وأتبع لم يعمل وهنا وشرطه أن لا يصغر ولا يتبع فان صغرا أو وصف لم يعمل (قوله جاز استعمل المشترك الخ) هذه القولة لم نجد في الشارح ما كتبت عليه فخر (قوله ويكتفينا بالخبر عنه الخ) أى والمفعول الاول رأى العليسة مبتدأ بحسب الاصل ويحتمل انها بصرية وضاربا حال ويكتفينا بالخبر عنه ولو معنى وهو صاحب الحان

وان كان أمرا (قوله رجه الله وبقية الحروف الخ) هذا مستغنى عنه بالمحصر السابق في قوله وأما الحرف الخ (قوله رجه الله وهو اسم) أى همزة اسم وكذا يقال في نظائره (قوله رجه الله وقد أشرت الخ) يحتمل ان أشرت باق على حقيقته أى أفدت على وجه فيه خفاء وحيفئذ يكون اسم الإشارة راجعا الى كثرة الكسرة ووقلة الضم والياء في بقولى للظرفية وصلته أشرت محذوفة أى بالتقديم والتأخير ويحتمل انه مجاز عن مطلق الافادة لعلاقة التقييد وحيفئذ يكون اسم الإشارة راجعا للكسر والضم ووصفهما والياء في بقولى للتعدية صلة لأشرت وفي الكلام حذف أى أشرت به مع ما فيه من التقديم والتأخير وكذا يقال في نظيره (قوله رجه الله بقولى بفحهما الخ) فيه حكاية بالمعنى (قوله رجه الله ودخل تحت قولنا متصلا) الاوضح ودخل بقولنا متصلا (قوله رجه الله فأسكت الواو الخ) وان شئت قلت نقلت كسرة الواو الى الزاى بعد سبب ضمها وعلى هذا يستغنى عن قوله وكسرت الزاى الخ وكذا يقال في نظيره الآتى (قوله رجه الله ثم حذفتم) لم تقاب ياء وتدغم في الياء كما في سيد لعدم توفر الشروط اذ من جلتها ان يكون سكون السابق متصلا والسكون هنا عارض قال في الخلاصة ان يسكن السابق من واو وياء \* واتصلا ومن عروض عريا

\* فداء الواو اقلبن مدغما \* (قوله رجه الله ونخرج عنه) أى عن ضم الثالث المتأصل (قوله رجه الله فانه يبتدأ بالكسرة) تعليل صحيح لان ابتداءه بالضم لازم لضم نالته وقد انتفى بالابتداء بالكسرة وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم قيل انه ينكده عليه قوله لان أصله الخ فانه أولا علل عدم ضم الثالث اصالته بابتدائه بالكسرة ثم علل الابتداء بالكسرة بعدم ضم الثالث اصالته وهذا دور باطل اه وأنت خبير بانه لا دور لان المعلن بالابتداء بالكسرة هو عدم ضم الثالث اصالته والمجوعول علة للابتداء بالكسرة هو كسر ثالث امشوا بحسب الاصل وكسر الثالث اخص من عدم ضمه لا عينه حتى يجيء الدور ولو سلمنا انه عينه جلا لا نقول المعلن بالابتداء بالكسرة هو حكمنا بان نالته ليس بمضمون اصالته والمجوعول علة للابتداء بالكسرة هو كون أصله في الواقع امشوا بعدم ضم الثالث ويحتمل ان الضمير في قوله ونخرج عنه راجع لما حرك بالضممة فقط أى نخرج عما حرك بالضممة فقط نحو قولك امشوا فانه ليس محركا بالضممة وقد علل ذلك بقوله فانه يبتدأ بالكسرة من قبيل تامل العام بالخاص وقد علل الابتداء بالكسرة بقوله لان أصله الخ وعلى هذا فلا دور ايضا (قوله رجه الله ولهذا) علة مقدمة على المعلول وهو مثب وقوله للتنبيه علة لقوله مع التمثيل باضرب فلا يقال في عبارته توارد علتين على معلول واحد من غير عطف وذلك لا يجوز (قوله رجه الله دفعا لتوهم من يتوهم الخ) مبنى على غير مذهب سيبويه وبيان ذلك ان المصريح قال اختلاف في أصل همزة الوصل هل هو السكون أو الحركة والاول من مذهب الفارسي واختاره الشلوين والثاني من مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجود التخييل في كل حرف مبتدأ به كلام الابتداء وعلى هذا فافصل

(قوله كانه خطاب لانسان الخ) والمعنى على النصب اترك ذكر الا كف فان قطعها من الايدى أهون من قطع الهامات بتلك السيوف وعلى الجرا تترك ذكرها تترك ذكر الا كف لانها بالنسبة الى الهامات سهلة وعلى الرفع كيف الا كف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أى اذا أزال هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان فلا عجب ان تزيل الا كف عن الأيدى فهي أداة استفهام تعجبى (قوله يعنى فالباء لا لصاق متعلقة الخ) ظاهر الشارح والمثنى فيما سبق ان اللصق تفسير لعليكم من

عليك به فتكون الباء حينئذ مجرد التعدية لا الالصاق كما ان الباء في واستعينوا بالله مجرد التعدية لا الاستعانة ومحصل الشارح ان عليك ان تعدى بنفسه فعناه الزم وان تعدى بالباء فعناه الصق (قوله لان الجار يكفيه الخ) أى فلا يقال ان اسم الفعل جامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله بخلاف عليك بالتقوى) قد يقال الباء هنا للالصاق المعنوي من ملاصقة الموصوف لصفته (قوله ثم الظاهر انه نون الخ) ١٤٤ بخلاف ما اذلم ينون فانه ينصب الضمير المتصل كما في قول المتن رويده وتيده (قوله

حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول حركات بحركة ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع ان تفتح في اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخذ من الضم اه بحروفه وسكت عن وجه الفتح على الثاني وهو التخفيف كما في الاشموني وقوله لانه اخف من الضم جواب سؤال مقدر وهو ان دفع الالباس يحصل بالضم في المرحج للكسر (قوله رجه الله وانما لم يفعلوا ذلك) أى فتح الهمزة في مثل اذهب وفيه ان الفعل عبارة عن الفتح وهذا هو معنى اسم الاشارة فكأنه قال وانما لم يفتحوا فتح همزة اذهب وهو لا معنى له ويمكن تصحيحه بان المراد بالفعل المعنى المصدرى والمراد باسم الاشارة المعنى المحاصل بالمصدر ولو قال وانما اوجبوا فيه كسر الهمزة لثلاثا ليلتبس الخ لم يمتنع لهذا التكلف (قوله رجه الله لا غير) قال المصنف في مغنيه انه لم يورد رويده في قول الشاعر

جواباه تنجو اعتمد فور بنا \* لعن عمل اسلفت لا غير تسأل

ثم اتفقوا في المعنى انه قال لا غير فكاتب عليه البدر الدماميني بأبي الله الا أن يحق الحق (قوله رجه الله وذلك أصل الباب) أى على مذهب سيديويه فكلامه ما فاق من مذهبين ثم انه اشتمل كلام المصنف على أنواع من المحسنات البديعة المعنوية واللفظية فن المعنوية المطابقة وهي الجمع بين ضدتين في الجملة وذلك بين قوله بكسر وضم وبين كل وفتح وبين تثبت وتحدف وبين ابتداء ووصلا وبين المتجاوز والثلاثي وبين الماضي وأمره وبين كل ومصدره ولك ان تعتبر في الاخيرين مراعاة النظر وهو جمع متناسبين فاكثر كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقول البحترى في صفة الابل

كالقسي المعطفات بل الاس\*هم مبرية بل الاتوار

وكذا بين أعوذ وأستغفر وأجد والمقابلة وهي ذكر معنيين فاكثر ثم مقابل ذلك مرتبا كما في قوله تعالى فليصحبكم اقليل ولا يسيكوا كثيرا وقول الصفي الحلي

كان الرضى لدنوى من خواطرهم \* فصار سخطى لبعدي من جوارهم

وذلك في قوله تثبت ابتداء وتحدف وصلا وفي قوله الماضي المتجاوز وأمر الثلاثي والجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم كقوله جل ثناؤه المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقول أبي العتاهية ان الشباب والفراخ والمجده \* مفسدة للمرء أى مفسده

وذلك انه جمع بين همزة اسم وماعطف عليه في قوله همزة وصل وبين ال وأيمن في بفتح وبين أقتل وماعطف عليه في بضم وقس وبراعة المقطع وهو الايمان بما يشعر بانتهاء المقصود وذلك في قوله وهو الباقي وفيه تورية أيضا وهي ان يكون اللفظ معنيان قريبين بعيد ويراد البعيد لقرينة خفية لانه يحتمل عود الضمير على ما يكسر ويحتمل عوده على الله وكذا في قوله وذلك أصل الباب لانه يحتمل عود اسم الاشارة على كسر الهمزة ويحتمل عوده على الانكسار والتذلل والخضوع المفهومة من

الانساب بقوله المعتمد الخ) أى لان الذي يقتدر للاعتماد انما هو الوصف لا الفعل (قوله بجاء زيد أخوه) صوابه بجاء الذي في الدار أخوه كما في بعض النسخ (قوله لا يظهر في حجر) أى ليكون عينه حرفا صحيحا لا يتوهم فيها أن تقلب ألفا وكذلك عرج وعي بخلاف سود فانه وان لم يذكره في الاستدلال لكنه يظهر فيه الدليل (قوله جل على المعتل) أى فيكون أصله أيضا حجر وكذا يقال في عرج وعي تأمل (قوله من معولات الاول) أى من متعلقات معولاته (قوله ولا مشاحة في الاصطلاح) جواب عن قوله وانت خبير الخ (قوله والتوكيد غير اجنبي) جواب عما يقال قد وقع الفصل بالتوكيد باتفاق البصريين وغيرهم (قوله وفيه انه يلزم خروج الخ) فيه ان مقصود الشارح ان يجمع مسائل

الكسر

وجوب الرفع ليست من هذا الباب وانما ذكرت لتتميم الاقسام كانه في بعض كتبه فلا يرد

عليه هذا (قوله لان هذا ليس أصلا) أى لان استواء الامر ليس هو الاصل أى الكثير بل الاصل والكثير هو ترجيح الرفع كما أشار لذلك بقوله والاصل ترجيح الرفع (قوله اذا غما يكون في قام زيد وعمرأ كرمته) أى انما يكون استواء الامر في بعض الصور وفيه انما يرد الخ واذا كان في بعض نادر فكيف يكون هو الاصل قبل صوابه ان يقول اذا غما يكون في: بداهة

أكرمه كما مثل به المصنف اه وذلك لان مثال المحشى لم يستوفيه الامران بل الارجح النصب لانه نظير قوله تعالى والانعام خلقها لكم وقد ذكر المصنف ان الارجح فيه النصب وقد يقال ان قام زيد وعمروا كرمته يستوى فيه الوجهان لان في كل من الرفع والنصب مرجحاً ومضعفاً فارجح الرفع ان الاصل عدم الحذف ومضعفه عدم التناسب بين المعطوفين ومرجح النصب التناسب بين المعطوفين ومضعفه الحذف والاصل عدمه ومثل هذا المثال الآية المذكورة وكذلك ١٤٥ يستوى الوجهان في زيد قام وعمروا كرمته كما نص

عليه المصنف وذلك لان الرفع وان تقوى بعلم الحذف الا أنه ضعف بالعطف على البعيد وهو الجملة الكبرى والنصب وان تقوى بالعطف على القريب وهو الجملة الصغرى الا أنه ضعف بالحذف والاصل عدمه فتكافؤا فكان هذا التمثيل من المحشى اشارة الى أن استواء الوجهين ليس مختصاً بالعطف على الجملة ذات الوجهين بل قد يكون في العطف على الجملة ذات الوجه الواحد والى ان ترجح النصب في نحو والانعام خلقها لكم غير مسلم فلا صوابية على هذا الا ان يقال ان مراعاة التناسب أقوى من مراعاة ان الاصل عدم الحذف وحينئذ فيكون النصب في قام زيد وعمروا كرمته وفي والانعام خلقها لكم هو الارجح ويكون مثال المحشى غير صواب كما قبل به فتأمل (قوله نحو

الكسر على سبيل الاشارة والمراد بالباب على الاول باب همزة الوصل بخلاف همزة القطع فان الاصل فيها الفتح وعلى الثاني الوصول في الطريق الى الله سبحانه وتعالى ومن اللفظية الجناس المائل وهو ان يتفق اللفظان حرفاً وعدداً وهيئة ونوعاً كقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وذلك في قوله همزة اسم همزة وصل واللاحق وهو اختلاف المتجانسين في حرف مع تباعد اخرج كقوله بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون وذلك بين اسم واست وبين ابنه وابنة والازدواج وهو توالي المتجانسين نحو وجئتكم من سبأ بنبأ وذلك في ابنه وابنة وامرئ وامرأة واثنين واثنين والمذيل وهو ان يزيد أحد المتجانسين بحرف في الآخر نحو دمعى هام هامل \* وقللى واه واهل

وذلك بين ابن وابنه وكذا البنية وبين امرئ وامرأة والمكتنف وهو ان تكون الزيادة في الوسط نحو جدى جهدى وذلك بين اثنين واثنين ويمكن ان يعتبر فيه غير ذلك فتأمل (قوله رحمه الله وهذا) اشتهر أن السيد المجرجاني أبدى في مرجع اسم الاشارة من نحو هذه العبارة سبع احتمالات اللفاظ النقوش المعاني الالفاظ والنقوش الالفاظ والمعاني النقوش والمعاني الثلاثة قال سيدى محمد الامير ولا يخفى انها تزيد افراداً وتركيبا باحتمال العبارات الذهنية وظاهرها غير المعنى فانما تستحضر المعنى الواحد وتستحضر له عبارات شتى اه قال بعض مشايخنا نفعا الله به تأملت فوجدتها تبلغ خمسة عشر احتمالاً هكذا عبارات ذهنية الفاظ نقوش معان عبارات وألفاظ عبارات ونقوش عبارات ومعان عبارات وألفاظ ونقوش عبارات ومعان عبارات ونقوش ومعان الاربعة مجتمعة ألفاظ ونقوش ألفاظ ومعان الثلاثة نقوش ومعان وتبلغ مفصلة احدى وسبعين ومائة وذلك ان الخمسة عشر أربعة أقسام أحادى وهو أربعة وثنائى وهو ستة وثنائى وهو أربعة ورباعى وهو واحد أما الاربعة الاحادية فكل احتمال منها تحت ثمان صور وذلك ان العبارات الذهنية التى هي الاول اما ان تلاحظ لامع اعتبار شئ أو مع ارتباطها بالالفاظ أو بالنقوش أو بالمعاني أو بالالفاظ والنقوش أو بالمعاني أو بالنقوش والمعاني أو بها وكذا باقى الاحادى فجملة اثنان وثلاثون صورة من ضرب أربعة فى ثمانية وأما الستة الثنائية فتحت كل منها سبعة عشر احتمالاً فان عبارات والألفاظ الذى هو أولها اما ان يلاحظ لامع اعتبار شئ أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو كذلك بالنقوش أو بالمعاني أو بهما أو مع ارتباط العبارات بالنقوش أو بالمعاني أو بهما أو مع ارتباط الالفاظ بالنقوش أو بالمعاني أو بهما أو مع ارتباط العبارات بالنقوش والمعاني أو بالعكس أو مع ارتباط العبارات بالنقوش والمعاني والالفاظ بالنقوش أو بالمعاني أو مع ارتباط الالفاظ بالنقوش والمعاني والعبارات بالنقوش أو بالمعاني أو كل بكل فهذه سبعة عشر وكذا ما بعده فجملة هذا القسم مائة واثنان من ضرب ستة فى سبعة عشر يضم الى

١٩ - تقرير (ضربته ضربته) مثال للجائز وهو اعادة الضمير المتصل مع ما اتصل به وكذا يقال في قوله نحو كسرت بالحجر بالحجر (قوله ان يكون للفعل) أى وحده وفيه انه لا وجه لذكر المفعول نائماً اذ لم يقصد توكيده وكذا يقال في قوله أو الفاعل (قوله أو المفعول) وحينئذ يكون ذكر الفعل والفاعل للتوصل للالتيان بالضمير المتصل الذى هو المفعول الذى قصده التوكيد (قوله مع ضعفه) وجه الضعف انه لا دليل على تخصيص التوضيح بازالة الحفاء العارض والتخصيص بازالة الحفاء الاصل بل كل

منهما يقال في ازالة العارض والاصل (قواه في مبحث بيان المسند اليه) أي بيانه بيان اصطلاحيا بان يعطف عليه عطف بيان (قوله قد أورد المصنف) أي في كتابه المسمى بالايضاح (قوله من هذا القليل) أي من قليل ما هو للايضاح والتفسير (قوله قلت ليس في كلام السكاكي الخ) كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض أحواله بيان له لكونه أعرف ولا شك ١٤٦ ان هذا الحد لا يتناول اثنين وواحد في هذين المثالين اه فري (قوله ويكون

ما قبله يحصل مائة وأربعة وثلاثون وأما الاربعة الثلاثية فمنها عبارات وألفاظ ونقوش وهو أولها ولما أن يلاحظ لامع اعتبار شيء أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو كذلك بالمعاني أو العبارات أو الألفاظ أو النقوش بها أو العبارات والألفاظ أو النقوش أو الألفاظ والنقوش بها أو كل بها وكذا ما بعده فالجملة ستة وثلاثون من ضرب أربعة في تسعة يضم إليها الرابع واحد تكون سبعة وثلاثين إلى جملة ما فوقها يكون مائة واحد وسبعين ثمانية النقوش اسم الإشارة فيها حقيقة الباق ثلاث وستون ومائة هو فيها استعارة أصلية أو تبعية أو مرسل بمرتبة أو مجاز على مجاز أربعة في ذلك بستة وثلاثين وخمسين إلى ثمانية الحقيقة تكون الجملة ستين وستين فاحفظه فلم أره مرقوما ولا سمعت من قرره واشتهر ان المختار الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة قال المحقق الامر وضعفه بعضهم بانها اعراض تنقضي بمجرد النطق اه وهذا يفيد ان المختار في المشهور هو الألفاظ الخارجية وهو خلاف المعلوم من كلامهم من انه الألفاظ الذهنية الدالة على المعاني المخصوصة وعلى هذا يكون هذا الاحتمال ليس من السبعة فقوله هم على المختار من احتمالات سبعة من فيه معنى باء البدل على انه يحتمل ان مراد السيد بالألفاظ المعبودة في الاحتمالات ما يشمل الذهنية والخارجية ويكون المختار هو أخذ شقيها أعني الذهنية وعلى هذا فتكون العبارات الذهنية ليست خارجة عن كلامه ومن في قولهم على المختار من احتمالات سبعة على ظاهرها قائم وحرر (قوله رحمه الله آخرها) أي شرح أو الشرح فإني ذكرته أو معرفة وقوله أردنا أملاء أي قصدنا وضعه صفة أو صلة وفي قوله أردنا الإشارة إلى ان تلك المقدمة بالنظر لذاتها مستوجبة لشرح أتم مما شرحها به وأطول لما احتوت عليه من مزيد القواعد والأحكام التي كانت ان تفوق المحصر ولا ينافيه وصفه بالأوصاف الالائية لانه لا يلزم من كونه في ذاته كذلك ان يكون مستقصا لبيان جميع معاني تلك المقدمة (قوله والمراد أردنا اللقاء الخ) انما عبر بالمراد لان المتبادر من عبارة المصباح ان الاملاء الالتقاء على شخص والمصنف استعمله في وضع شرح على المقدمة مجازا اما على سبيل الاستعارة المكنية بان شبه المقدمة بشخص يلقي عليه بجامع استفادة كل أو فادته أما الاول فلانها تتضح معانيها بما يلقي عليها وأما الثاني فلانها تفيد المطلعين تشبهها في النفس وطوى اسم المشبهة ورمز اليه بلازمه وهو الاملاء واما على سبيل الاستعارة التصريحية بان شبه وضع الشرح عليها باللقاء على شخص بجامع ان كلا أثر فيما يتعلق به واستعبر اسم الثاني للاول وأما مجازا مرسل بمرتبة علاقته التقييد ويحتمل غير ذلك وعلى كل فعلى مجاز على سبيل الاستعارة المصروفة وذلك انها موضوع لتعلق جزئي أو كلي بين مستعمل ومستعمل عليه حسين خاصين على الاول وعامين على الثاني على الخلاف في ذلك وعلى كل فلا تستعمل الا في جزئي وكذا بقية الحروف والمصنف استعمله في ارتباط الاملاء بالمقدمة بان شبه مطلق ارتباط بين املاء وعلى عليه بمطلق

أبراده الخ) جواب عما يقال اذا كان مراده انه وصف فلم أورد في باب عطف البيان (قوله في بحث التأكيد) أي الاصطلاح مع انه عارفا وحيوانا ليس من قبيل التأكيد الاصطلاح بل المقوى لانه يلزم من الرجل ان يكون عنده ادراك ومعرفة وكذلك يلزم من الانسان ان يكون حيوانا (قوله ويكون مقصوده انه وصف) أي ان ما ذكر من اثنين وواحد (قوله لا للتأكيد) أي وان أفاده اه عبد المحكم (قوله مثل أمس الدابر) فانه لغرض التأكيد اه عبد المحكم (قوله وتقرير ذلك) أي انه وصف جيء به للايضاح والتفسير (قوله شفيع) أي ضم (قوله أي يحققه ويقرره) فهو يحقق الغرض من المتبوع ولا يؤكده امر المتبوع

في النسبة والشمول اه عبد المحكم (قوله بتكرير لفظ المتبوع) اما بنفسه أو بما وافقه معنى على ما في ارتباط التسهيل نحو أجل جبر وانزل نزال وضربت أنت اه عبد المحكم (قوله فما وقع في شرح المفتاح) أي للشرازي كما هو الظاهر (قوله مثلا للوصف لئلا كد) هذا يخالف لما سبق من ان الوصف في الهين اثنين واله واحد للايضاح والتفسير لا للتأكيد وأجاب الغزالي بان الوصف يجوز ان يكون الغرض منه الايضاح والتفسير اذا كان المقام صالحا له ويجوز ان يكون الغرض منه التأكيد كذا اذا كان المقام صالحا له اه ويجب ايضا بانه مؤكدي الواقع وان كان الغرض منه



الايضاح والتفسير لانه لا يلزم من وجود التاكيد ان يكون هو الغرض كما استفاد من قول عبد الحكيم فيما سبق وان افاده اوانه جرى في الفصل على ما جرى عليه النحاة وفي الكشف على ما جرى عليه أهل المعاني والبيان (قوله على ما توهمه البعض) من أن كلام المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الايضاح الى انه صفة وكلام الكشف الى انه تأكيد اهـ عبد الحكيم فهو راجع للمتنفي والمراد بالبعض الشيرازي ومن تبعه وفي بعض نسخ الطول القوم والمراد بهم ١٤٧ من ذكر ايضا (قوله على

معنى في متبوعه) فاذا قلت جاء زيد الفاضل فالفاضل يدل على معنى وهو الفضل في متبوعه وهو زيد الذي لا يدل على الفضل (قوله ذكر ليدل) أى واثنين وواحد لم يذكر الدلالة على معنى في المتبوع لأن المتبوع دال على الانثنية والوحدة بالوضع فهما مستفادان قبل الوصف بهما (قوله على ما نقل) راجع لقوله تابع ذكر ليدل أى ان ابن المحاجب فسر قولهم يدل بذلك وكتب على هذا عبد الحكيم قوله ما نقل عن الخ فان ما نقل عنه وان كان في بيان ان التعريفات النحوية حدود وان ما اعتبروا فيها ذاتيات الانه يستلزم ما ذكره العلامة فاندفع ما ذكره الشارح في الحاشية المنوطة على قوله على ما نقل عن ابن المحاجب فيه ايماء الى ان في النقل خللا وأنا أذكر عبارة ابن المحاجب في

ارتباط بين مستعمل ومستعمل عليه حسنين بجامع شدة التعلق فصرى للجزئيات فاستعير ببناء على المحاصل بالسراية على من ارتباط جزئي بين حسنين خاصين لارتباط الاملاء بالمقدمة والقرينة اكتناها بهما وبقية الالوجه لا تخفى عليك ويحتمل ان على تعليلية والكلام على حذف مضاف أى اردنا املاءه لاجل شرح هذه المقدمة اما على سبيل الحقيقة كما هو مذهب الكوفيين واما على سبيل المجاز كما هو مذهب البصريين بان يقال شبه مطلق ارتباط بين علته ومعلول الى آخر ما هو معلوم مما سبق (قوله جاء زيد حضراخ) ظاهره ان ذلك معنى حقيقى لغوى وأما التحريك والانتقال في زمن ماض من مكان الى آخر فقال بعضهم انه هو معنى لفظ مشى لاجاء وهذا هو الذى يفيد صنيع القاموس وقيل ان هذا هو معنى جاء وانه في حضرا وبلغ مجاز علاقته السببية واشتد فيها حتى صار حقيقة لغوية (قوله استعمل المجيء) فيه تساهل وقوله بالمعنى الاول لا يصح تعلقه باستعمل لانه لا يتعدى بالباء ولما فاته ما بعده ولا يمحذوف نعت المجيء لانه يلزم عليه الجمع بين التحقيق والمجازى وذلك ممنوع عند البيانين وان جعلت الباء بمعنى من متعلقة بمنقول استقام المعنى لكن فيه استعمال حرف في معنى آخر ولا يقول به البصريون وحذف الكون الخاص بلا دليل ويمكن التجواب بانه جرى على قول الكوفيين والمقام دليل الخاص ولم يبين علاقة المجاز ولعل علاقته التقيد وذلك ان المجيء حصول من له اختيار بحيث يشاهد فأريد مطلق المحصول سواء كان ممن له اختيار أم لا شوهة أم لا واستعمل في فرد من أفراد واشتق منه الفعل ويمكن دفع الاعتراض من أصله بان المراد استعمال دال المجيء المصور بالمعنى الاول لاجل النقل منه لا للاستعمال فيه لا بالمعنى الثانى لان النقل انما هو من للمعنى الاول ومثل هذا سائغ شائع والكلام على حذف مضاف والباء للتصوير (قوله وهو بمعنى بلغ) أى وصل الى الطالبين اما بالحفظ أو بالوجود في الكتابة وهذا ان لم يوجد بالفعل يكون مجازا عن المستقبل لقوة رجائه ويلزم من حضوره أو بلوغه كماله ويحتمل ان جاء في الشرح بمعنى تم وكل بان شبه تمام الشارح بالمجى بمعنى المحضور أو البلوغ بجامع ان كلا يترتب عليه أمر فصرى الى ما في ضمني الفعلين فاستعير ببناء على المحاصل بالسراية جاء من حضر أو بلغ والقرينة الأسناد الى ضمير الشرح هذا على ما حققه العصام وعلى ما للجمهور شبه التمام بالمجى واستعير الثانى للاول واشتق منه جاء بمعنى تم ويحتمل انه شبه الشرح بانسان بجامع الافادة وحذف المشبه به وأشار له بجامع ويحتمل غير ذلك (قوله رحمه الله بحمد الله) مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وهو حال من فاعل جاء أى جاء متملسا بحمد الله لكن فيه ان المتملس بالمحمد المصنف لا الشارح وأجيب بان المراد ملائمة المقارنة وانما جاء كذلك لانه نعمة وكل نعمة يجب شكرها أى متملسا به عند تمامه لان الشكر على النعمة انما يكون بعد تحققها ويجوز ان يكون الحمد ملائسا لجميع أجزائه نظر الى ان كل ما وجد منه نعمة على حيالها وهذا اول الأوصاف السبعة للشرح الذى أراد املاءه على هذه

شرحه للوافية الخ كما يظهر بالتأمل في العبارة المنقولة لمن له مسكة اهـ وقوله الى ان في النقل خللا محصل الخلل ان ابن المحاجب لم يذكر ان معنى قولهم تابع يدل انه تابع ذكر ليدل بل كلام ابن المحاجب في مقام آخر غير مقام تفسير قولهم المذكور واذ كان في مقام آخر غير هذا المقام فكيف يقال انه فسر هذا القول بما ذكر ومحصل الدفع ان كلام ابن المحاجب وان كان في مقام آخر لا انه يستلزم التفسير المذكور فصح النقل عنه وقوله فيه ايماء الخ بيان لما ذكره الشارح في الحاشية وقوله كما يظهر بالتأمل الخ من

كلام المشي متعلق بقوله فاندفع الخ تامل (قوله وأقول ان أريد الخ) تختار الشق الثاني ونقول مراد العلامة عن قوله ذكر ليدل على معنى في متبوعه ان يكون المقصود من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوسل بذلك الى التخصيص أو التوضيح أو المدح أو الذم وغير ذلك وكرائنين وواحد ليس للدلالة على حصول الانثنية والوحدة في موصوفيهما بل تعيين المقصود من جزئيهما فلا يكونان صفة اه ١٤٨ عبد الحكيم وقوله ليس للدلالة على حصول الانثنية الخ أى فضلا عن التوسل

المقدمة لان المحال وصف لصاحبها في المعنى فلا ينافي انها أحوال (قوله أى منقح) التهذيب تصفية نحو الذهب مما يشوبه حقيقة وهل هو في تنقيح الالفاظ أو التأليف أو الأزمنة حقيقة أو مجاز فعلى الثاني في الكلام استعارة تصريحية تبعية أو مجاز مرسل بمرتبة أو ممكنة أو غير ذلك ولا يخفى تقريرها عليك (قوله هو في الاصل مكان البناء) أى أزمانه أو نفس البناء وهو وضع شئ على شئ على وجه يراد به الثبوت وقوله استعير للالفاظ هذا على نقله من المكان وأما على نقله من الزمان فهو مستعار لأزمنة التأليف للمشابهة في أن كلا زمن لربط متعدد على نقله من الحدث فهو مستعار لتأليف عبارات الشرح لما بينهما وبين المعنى الاصل من المشابهة في أن كلا ربط متعدد (قوله ما يعنى ويتصداخ) تقدم الكلام عليه في أول الكتاب وقوله وفي الكلام استعارة بالكناية أى أو تصريحية بأن شبه التحرير برفع البناء بجامع ان كلا يرتب عليه الحسن والنفاة فسرى لمحدثي الوصفين واستعير بناء عليه مشيد من مرفوع لمرور على تحقيق العصام ولا يخفى تقريرها على غيره وقوله حيث شبه المعاني بمكان أى بجامع الحسن (قوله أى متقن) ان كان الاحكام بمعنى الاتقان حقيقة في المعاني فالامر ظاهر وان كان مجازا فيها فلا يخفى تخريجها على ما سبق وقوله بمعنى محكوم به الاحسن انه النسبة ومعناه ان نسبة مطابقة للنصوص لا مخالفة (قوله أى آخذها بكمالها) يشير الى ان مستوفى اسم فاعل وهو غير متعين بل يحتمل انه اسم مفعول كسابقه أى متمم فيه ما ذكر فعلى ما ذكره المشي يقال شبه جميع الشرح لها باستيفاء الحق بجامع الاستيعاب فسرى لمحدثي الوصفين فاستعير عليه مستوفى من آخذ جميع حقه لجامع للانواع والاقسام ويحتمل انه شبه الشرح بانسان ورمز اليه بمستوفى وعلى الاحتمال الثاني يقال شبه تقيم الانواع والاقسام في الشرح بتوفية الحق بجامع ترتب تمام النفع على كل فسرى لمحدثي الوصفين فاستعير بناء عليه مستوفى من معطى جميع حقه لتمام فيه ما ذكر وعطف الاقسام على الانواع من عطف العام على الخاص لشمول الاقسام للاصناف وبعد مقام المدح تسوغ فيه المبالغة والا والذي فاته أضعاف ما أتى به (قوله فهو كناية عن السرور) أى سواء وجد المعنى الحقيقي أم لا والعين يحتمل ان المراد بها الطرف ويحتمل ان المراد بها الذات مجازا مرسل علاقتها الجزئية وشرط التجوز باسم الجزء عن الكل موجود فان التركيب حقيقى والطرف له مزية على غيره في هذا المعنى فان أثر السرور يظهر فيها وهذا انكسار التخصيص على الاول والودود فعول من الودود وهو الحب (قوله وليس مراده كثير المحسد) وكذلك ليس المراد بالودود كثير الودود بل من اتصف بالود أى الحب وان لم يبالغ فيه لانه أنسب بمقام المدح ويجوز ان يراد بالودود أخذ من مقابله بالمحسود من خلا من المحسد وان لم يكن فيه شئ من الود (قوله الى أن شأن الجاهل ذلك) وانما ذكر الجاهل للإشارة الى أن المحسد لا ينبغي أن يقع من العالم لان معه من العلم ما يردعه عن المحسد ويحتمل ان المراد بالجاهل البغض سواء كان جاهلا أو عالما لان العالم المحسود في حكم

بذلك لشيء آخر وانما لم يكن المقصود الدلالة على حصول الانثنية والوحدة في موصوفيهما حتى يتوسل بهما الى الايضاح والتفسير لان موصوفيهما وهو الهين واله دال على الانثنية والوحدة بالوضع فصولهما في الموصوف معلوم من الوضع للمخاطب بخلاف الدور في أمس فان الدور ليس جزأ من معنى أمس بل هو لازم لمعناه اذ أمس اسم للزمن الذى صفة المضى وتلك الصفة خارجة عن المدلول لتعيين الموضوع له فصح ان الدابر ذكر ليدل على حصول الدور في الامس فيتوسل به الى التأكيد وبخلاف الوصف المكاشف نحو الجسم الطويل الخ فان المخاطب بقولك الجسم الطويل الخ لا يعرف حقيقة الجسم ولا يعرف ان أجزاء ماهيته الطول والعرض والعنى يدل انك قصدت بذلك

الاوصاف تعريف الجسم له فلم يعرف ان تلك أجزاء بل يعرفه بوجه ما كما هو شأن التعريف والمغرب اذا الجاهل لم يعرف المخاطب ان تلك الاوصاف أجزاء الماهية صح ان تقصد ان تلك الاوصاف لما ذكرت لتدل على حصولها في الجسم ليتوسل بذلك الى التوضيح فتلك الاوصاف وان كانت مدلولة للجسم بحسب الوضع الا ان المخاطب ليس ملاحظا لها وانها أجزاء ماهية الجسم بخلاف الهين انين فان المخاطب يعلم الانثنية بحسب الوضع فاندفع ما يقال ان الجسم الطويل الخ والامس الدابر كالهين

اثنتين والفرق تحكم وهذا هو شر قول عبد الحكيم فيما بعد فتدبر فانه غامض (قوله لانها البتة الخ) أى فهمى انما ذكر لتدل على معنى آخر (قوله فيجوز أن يكون الخ) أى فلا يتعين انهما عطف بيان (قوله كما أن الدابر) الخ ذكر الدابر ليبدل على حصول الدبور في الامس ثم يتوسل بذلك الى التأكيده وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض اه عبد الحكيم (قوله بل الامر كذلك) أى انه ذكر ليبدل على معنى في متبوعه لكن القصد من تلك ١٤٩ الدلالة شئ آخر (قوله بهذا)

أى يكونه كاشفا وموضحا  
أى فما المانع من جعل  
اثنتين وواحد كذلك  
ويكون دالا على معنى في  
متبوعه متوسلا به لشي  
آخر (قوله ثم قال) أى  
العلامة ومحصله انه لما  
نفى الوصفية وأوجب  
عطف البيان رجماء يتوهم  
جواز البدلية لان البدل  
أخو عطف البيان ذكر  
انه لا يصح أيضا كالوصفية  
(قوله لانه لا يقوم مقام  
المبدل منه) أى لانه لو  
قبل لا تتخذوا اثنتين انما  
هو واحد لكان النهى  
عن اتخاذ اثنتين وان لم  
يكونا الهين والامر باتخاذ  
واحد وان لم يكونا الهما  
مع ان الغرض من الآية  
النهى عن اتخاذ اثنتين  
من الاله والامر باتخاذ  
واحد من الاله (قوله لا  
نسلم ان البدل يجب الخ)  
في الرضى لمسلم يكن  
البدل معنى في المتبوع  
حتى يحتاج الى المتبوع  
كما احتاج الوصف ولم  
يفهم معناه من المتبوع

الجاهل حيث لم يجز على مقتضى علمه بأن المعطى لساثر النعم انما هو الله سبحانه وتعالى وان اعطاه  
انما يكون الحكمة يعلمها حل وعلا (قوله والكلام على المحسود وما يتعلق به الخ) هو من الامراض  
العظيمة للقلب ومرض القلب لا يداوى الا بمحجون العلم والعمل أما الاول فهو ان يعلم أن المحسود بضرة  
ويأكل حسنة ولا يضر محسوده بل ينفعه ففي الحديث الشريف المحسود يأكل الحسنات كما تأكل  
النار الحطب وفي الحديث ان لنعم الله تعالى أعداء قيل من أعداء نعم الله يارسول الله قال الذين  
يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وقال زكريا عليه السلام من الاحاديث القدسية المحاسد  
عدو لنعمتى مسخطا لقضائى غير راض بقسمتى التى قسمت بين عبادى وبالحكمة هو كمن رمى عدوه  
بمحجر لم يصبه وعاد الى عينه فأعمىها وازادت عليه شماتة عدوه ابليس به لاسيما المحسود على العلم  
والورع فان محب العلم يعظم ثوابه وقال ابن سيرين ما حسدت أحدا على شئ من الدنيا فان كان من  
أهل الجنة فكيف أحسده وهو صائر الى الجنة وان كان من أهل النار فكيف أحسده وهو  
صائر الى النار وقال المحسن البصرى يا ابن آدم لم تحسد أخاك فان كان الذى أعطاه الله عز وجل  
لكرامته عليه فلم تحسد من أكرمه الله وان كان غير ذاك فلا ينبغي لك ان تحسد من مصيره الى  
النار وقال بعضهم ليس شئ أضر من المحسد يصل الى المحاسد خمس عقوبات قبل ان يصل الى  
المحسود شئ غم لا ينقطع ومصيبة لا يفر عنها ومنعة لا يحمد ومخطط الرب عليه وغلق أبواب التوفيق  
عنه وأما الثانى فهو ان يأخذ فى أسباب تركه بأن يثني على المحسود ويظهر الفرح بنعمته ويتواضع  
له وينعزل عن الناس قاطبة الا عن شيخه أو عن أخ صالح يعينه على الطاعة والالضورية بيع  
أو شراء اذ يخاطب الناس تكسب القلب ظلمة لو فرض انها تخلو عن ارتكاب المحرمات من غيبة  
ونجاسة وغيرهما وما أحسن قول بعضهم فى هذا المعنى

لقاء الناس ليس يفيد شيئا \* سوى الهذيان من قبل وقال  
فأقلل من لقاء الناس الا \* لاخذ العلم أو اصلاح حال

فان النفس كالطفل كما قال ابو بصري

والنفس كالطفل ان تهمله شب على \* حب الرضاع وان تغطمه ينظم  
وقال بعضهم صبرت على اللذات حتى تولت \* وأزمت نفسى مجدها فاستمرت  
وكانت مدى الايام نفسى عزيزة \* فلما رأت عزى على الذل ذلت  
وما النفس الا حيث يجعلها الفتى \* فان أطعمت ناقت والانسات

ثم ان اتخذت لك شيئا فينبغى لك ان تلتصق لما يقع منه معذرة ما لم يكن محرما كالمحسد خصوصا  
العلماء فانهم أشد الناس حسدا لبعضهم خصوصا فى هذا الزمان فقد روى مقاتل وابن حبان وعطاء  
الحراساني عن سعيد ابن المسيب عن ابن عباس قال خذوا العلم حيث وجدتم ولا تقبلوا قول الفقهاء

كافهم ذلك فى التأكيده جازا اعتباره مستقلا لفظا أى صالحا لالان يقوم مقام المتبوع اه ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضى  
ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد ما أورده الشارح اه عبد الحكيم وقوله ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا المعنى يعنى كونه مستقلا  
لفظا من جهة انه ليس معنى فى المتبوع ومن جهة ان معناه لم يفهم من المتبوع وان توقف المعنى على المبدل منه من جهة انه لا يتم  
المعنى المقصود الا به ومحصل المقام ان الشارح فهم ان معنى قيام البدل مقام المبدل منه انه يتم المعنى المقصود بدون المبدل منه

فاعترض بأن هذا القيام لا يجب بالدليل الذي ذكره وزده عبد المحكم بان معنى قيام البديل مقام المبدل منه كما يؤخذ من الرضى  
استقلال البديل لفظاً من جهة أن البديل ليس معنى في المتبوع وليس معناه مفهوم آمن المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع واستقلاله  
لفظاً من هذه الجهة لا ينافي انه لا يستقل من حيث افادة المعنى المقصود الذي لا يتم الا بذكر المبدل منه مع البديل فأتضح بطلان  
العلامة لان البديل هنا معنى في المتبوع وان لم يكن المقصود الدلالة على حصول هذا

١٥٠

كلام الشارح وظاهر كلام

بعضهم في بعض فانهم يتغابرون تغاير التيوس في الزرية وعن مالك بن دينار قال يؤخذ بقول  
القراء والعلماء في كل الاقوال الا قول بعضهم في بعض فانهم أشد تحاسداً من التيوس تصب لها  
الشاة الصارف فيقتلها هذا من هنا وهذا من هنا وروى سحنون عن ابن وهب عن عبد العزيز بن  
أبي حازم قال سمعت أبي يقول العلماء كانوا يقولون فيما مضى من الزمان اذا لقي العالم من هو فوقه كان  
ذلك يوم غنيمة واذا لقي من هو مثله ذاكره واذا لقي من هو دونه لم يره عليه حتى اذا كان هذا الزمان  
فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع عنه الناس حتى يروا أنهم ليس بهم حاجة اليه  
ولا اذا كرم من هو مثله ويبره على من هو دونه فهلك الناس فاذا وقع مثل هذا في زمانهم وزمن  
السلف فلان يقع مثله في الخلف أجدر سيما لما جبل عليه أبناء هذا الزمان من الاتراب والاقران من  
جد الفضائل مع قيام الدلائل ومن كونهم يحبون لانفسهم دون غيرهم الرياسة والتعظيم ويسارعون  
الى تبني من تلوح عليه شواهد العلم بالقول الذميمة وينتقدون على من صنف كتاباً ويلمسون بانتقادهم  
العترات ويحسبون السيات حساباً ويضربون صفحاً عن الحسنات فاصبحت اعراض المصنفين  
اعراض سهام السنة الحساد ونفائس تصانيفهم معرضة بايديهم تتب فوائدها ثم يرميها بالكساد  
واذا اتخنت لك اخاصاً لمحايقك على الطاعة فاحرص على دفع ما يشوش باله لانه معين لك ولانه  
يستدل به عليك كما قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه اعتبروا الناس باخوانهم وكما قال سيدنا على  
كرم الله وجهه في قصيدته المشهورة

كن ما استطعت من الانام بمعزل \* ان الكثير من الوري لا يصعب  
واجعل جلييك سيداً تحظى به \* حسب اليبيا عاقلاً متأدب  
واختر صديقك واصطفه بغاخر \* ان القرين الى المقارن ينسب  
واحذر مواخاة الدني لانها \* تعدى كما يعدى السليم الاجرب  
وعليه قول بعضهم اذا عاشر النذل اللثم جماعة \* كراما جادا ضرم باجماعه  
كذا البحر تاتي به المياه بأمرها \* عذابا فريد بها جبر طباعه

وقد كثرت العدو في هذا الزمان فترى الواحد يظهر لك الحب اذا رآك فان أعرضت عنه أبدى كل  
كرهية فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد روى الطبراني في معجمه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال سيأتي قوم في آخر الزمان اخوان العلانية أعداء السريرة والله در القائل

جرف فؤادك عن بني الازمان \* واسال مكارم ربك المنان  
واذا وثقت بصاحب فاحذره مثل حذار جسمك لدغة الثعبان  
وصاحب خلته خليلاً \* وما جرى غدره بيالي  
لم يحص الا القبيح حتى \* كانه كاتب الشمال

وقال آخر

المعنى في المتبوع كما هو  
رأى العلامة فيما سبق  
ويحتمل ان مراد عبد  
المحكم تصحيح شرطية  
تلك الاقامة لا تصحيح كلام  
العلامة في ذاته تأمل  
(قوله ان الله وشركاه الخ)  
ويجوز ان يكون مفعولاه  
شركاه والجن والله متعلق  
بشركاه اه عبد المحكم  
(قوله ومعلوم انه لا معنى  
الخ) أى لان المذموم  
عليه في الآية انما هو  
جعل الجن شركاء لله  
لا جعلهم مطلقاً (قوله هو  
يوهم الابهام) وكذا  
أعني بالاولى (قوله المدح  
من الصفة) أى لان  
العامل فلا يلزم تقدير  
أمدح (قوله أو امتنع  
احلاله) ليس لفظ  
المصنف هكذا وانما  
لفظه ولم يمتنع احلاله  
(قوله الانسب يكون  
البديل الخ) أى وأما ما عير  
به المصنف فيفيد ان  
العامل في البديل هو  
الاول (قوله بناء على  
انهم اشئ واحد الخ) واما

وقال

اذا بنينا على ان مقام ابراهيم هو الحجر والابيات هي انحراف الطيور عن موازاة البيت على

مدى الاحصار وان ضواري السباع تخالط الصيود في الحرم ولا تتعرض لها وان كل جبار قصده بسوء قهر كاصحاب القيل ونحو  
ذلك ككون الحجر فيه فلا تنوهم صفة عطف البيان اذ لم يتحد المراد منها تأمل (قوله ما قام به من الامور المعبر عنها بالابيات) وهي  
كافي البيضاء في انحراف الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من بين النحار وبقاؤه دون سائر

آثار الانبياء وحفظه مع كثرة أعدائه أوفى سنة وسبب هذا الاثر انه لما ارتفع ببيان الكعبة قام على هذا الحجر ليتمكن من رفع  
الحجارة فقاصت فيه قدماءه وبكون المراد بالآيات ومقام ابراهيم شيئا واحدا صحت البدلية وان دفع ما قيل لا يصح البدلية لانهم نصوا  
على ان المبدل منه اذا كان متعدد او كان البديل غير وافي بالعدة تعين القطع وانما التقدير في الآية منها مقام ابراهيم أو بعضها  
مقام ابراهيم فهو مبتدأ حذف خبره أو خبر حذف حذفت مبدؤه (قوله فليس ١٥١ المانع من البيان الخ) أي

وتتبع البدلية أيضا  
لوجود التنوين (قوله  
لقب به شيخ نافع) أي  
الشيخ الذي يروي عن  
نافع لانه تلميذه وفي بعض  
النسخ لقبه به شيخه نافع  
(قوله فلا ينافي ان المبدل  
منه يقصد أولا) أي قد  
يقصد أولا فلا يرد بدل  
الغلط اذ الاول ليس  
مقصود أصلا (قوله  
لمصاحبه لضمير النصب)  
أي لمصاحبة ضمير الرفع  
وهو التاء في ضربت  
لضمير النصب وهو الهاء  
في ضربته فاكتست  
الهاء العبدية من التاء  
فساغ التعبير عن ضمير  
النصب بضمير الرفع وهو  
لفظ هو هذا على التوكيد  
وأما على البدلية فلما لم  
يصاحب ضمير الرفع وهو  
التاء لضمير النصب وهو  
الهاء لعدم وجودها اذ  
البديل على نية تكرار  
العامل فكانت قلت  
ضربته ضربت هو لم يسغ  
التعبير عن ضمير النصب  
وهو الهاء به ولم عدم

وقال الافوه بلوت الناس قرنا بعد قرن \* فلم أر غير ذي قبل وقال

ولم أر في الخطوب أشدهولا \* وأصعب من معاداة الرجال

وذقت مرارة الاشياء طرا \* فاشئ أمر من السؤال

والكلام في هذا المعنى كثير وفي هذا القدر كفاية (قوله رحمه الله شعر) هو لغة العلم وعند  
العرويين كلام موزون مقفى ثم ان القصد من البيت الاول تسلية نفسه بما وقع لمن قبله من أهل  
الفضل ومن الثاني الدعاء على الحساد ومن الثالث تهنية نفسه بانهم معترفون باطنابهم يزيد فضله  
وعظيم كماله ولو ذكره بلصق البيت الاول لكان أنسب (قوله رحمه الله ان يحسدوني) ان كان  
الحسد قد وقع بالفعل في الماضي كان ابراز مبرز غير المحاصل حيث علقه للإشارة الى انه لا ينبغي  
حصولها وان هذا الوصف مما يشك فيه وزيادة في تسلية نفسه فان الاساءة المحققة أقطع عند النفس  
من الاساءة المشكوك فيها وان لم يقع بالفعل في الماضي كان التعليق جاريا على مقتضى الظاهر  
الانه قد يقال كان المناسب التعليق باذا المفيدة للتحقق لتحقيقه اياه في المستقبل لا بان المفيدة  
للشك ويحاج بأنه عبر بان تنزيلا للتحقق منزلة المشكوك فيه لما سبق من النكتتين ويؤيد الاول  
ما قاله السيوطي في كتاب تبيين العصفية في مناقب الامام أبي حنيفة ونصه روى الخطيب عن  
أبي داود قال الناس في أبي حنيفة حاسدو جاهل وأحسنهم حالاً عندى الجاهل وروى الخطيب عن  
وكيع قال دخلت على أبي حنيفة فرأيت مطرقاً فذكر فقال لي من أين أقبلت قلت من عند شريك  
وأظنه كان بلغه عنه شيء فرفع رأسه وأنشأ يقول

ان يحسدوني فاني غير لأثمهم \* قبل من الناس أهل الفضل قد حسدوا

فدام لي ولهم مابي وما بهم \* ومات أكثرنا غيظا بما يجد \*

اه وبواقفه ما في بهجة الناظرين وآيات المستدلين لسيدى مرعى ابن يوسف المقدسى الحنبلى  
حيث قال ولقد أحسن الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه حيث حسدوه فقال ان يحسدوني الخ  
(قوله رحمه الله فاني غير لأثمهم) أي معتهم ونفى اللوم عليهم انما هو باعتبار ما بدله وضعهم عليه في  
اول الامر ثم لما لم يتمالك نفسه دعاء عليهم بقوله فدام الخ ويحتمل أن المراد نفي لوم خاص بحيث لا يشمل  
الدعاء عليهم فلا منافاة بين سابق كلامه ولا حقه وأكده للإشارة على ان هذه الحالة محل انكار  
لكونها بحسبة مخالفة لما هو المعتاد من اللوم ولذا علقها على وجه أبلغ بقوله أهل الخ فهذه الجملة  
مستأنفة استئنافية ايانا قصد بها التعليل كانه قيل لم تلم على الحسد فأجاب بان أهل الفضل الخ (قوله  
ظرف لغو الى ان قال ومن الناس حال الخ) فيه قصور اذ يحتمل أن يكونا مستقرين نصب على الحال  
من نائب فاعل حسدوا ويحتمل أن يكونا لغوين متعلقين بحسدوا ومن على هذا ابتداءية ويحتمل ان  
يختلفا (قوله فيجوز ان يدعوا عليهم الخ) إشارة الى ان الجملة انشائية في حاشية الجمل عند الكلام

مصاحبة ضمير النصب لضمير الرفع وهو التاء وعدم المصاحبة لعدم وجود ضمير النصب في تركيب البديل كما تقدم ويحتمل ان مراده  
لمصاحبة ضمير الرفع وهو هو لضمير النصب وهو الهاء ومحصله انه في التوكيد صرح بالتعبير بضمير الرفع عن ضمير النصب لانه موجود  
في تركيب التوكيد ما يقوى هذه الاستعارة وهو وجود ضمير النصب بخلافه على الابدال فانه لم يوجد في تركيب البديل ضمير نصب  
حتى يستعار الضمير الرفع لنظيره فتأمل (قوله وهو محل الشاهد) والضمير في أخاه عائداً على اليوم وهذا يدل كل فلا يحتاج لعائد



كانه قال ان مع اليوم غدوا وفي هذا إعادة لام غدوهي الواو وجعل الاعراب عليها وقد حذفت اعتبارا في غير هذا (قوله ظاهره ان  
 أي فاصل يكفي في التوكيد) أي بالنفس والعين وقوله والمتبادر من الالفية تعيين الضمير المنفصل عبارة الاشمو في مع المتن وان  
 تؤكد الضمير المتصل مستتر اكان أو بارزا بالنفس والعين فبعد الضمير المنفصل حتما عديت المتصل ذا الرفع نحو قوم أنت نفسك  
 أو عينك وقوم، وأنتم أنفسكم ١٥٢ أو أعينكم فلا يجوز قوم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيجتمع

الضمير وبخلاف ضربتهم  
 على قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ان الدعاء بسوء الخاتمة وبالفتنة  
 في الدين حرام وأجازه بعضهم اذا كان المدعو عليه ظالما قمردا اه وقال بعضهم الدعاء بدوام  
 الحسد من حيث لا يلزمه من مزيد حرج الصدر وعظيم غم النفس وهما ومن حيث ما يترتب عليه من  
 أليم العقاب لا من حيث ذاته لانه معصية لا يسوغ تمنيتها فضلا عن تمنى دوامها وكذا يقال في غير الحسد  
 من سائر المعاصي اه ولوقيل ان المراد داء لهم ما بهم من الحسرة والغى وحرج الصدر لا نفس الحسد  
 لا ارتفاع الاشكال واما جعل الجملة خبرية المقصود منها التعليل كالجمل قبلها فيلزم عليه أمران الاول  
 ان الغاء في فدام بمعنى الواو اذ لا معنى لالترييب بين هذين التعليلين الثاني ان قوله وما بهم لا دخل له  
 في التعليل وهو قد جعله في سلكه وعلى جعل الجملة دعائية قال بعضهم العطف بالغاء للاشعار بان  
 ما بعدها مسبب عما قبلها أي انما دعوت عليهم لحسدكم أي اى اه وهو يفيد ان الجملة معطوفة  
 على جملة ان يحسدوني الخ وقيل انها معطوفة على جملة فاني غير لا ثمهم بناء على جواز عطف الانشاء على  
 الاخبار كالعكس والا فالجملة مستأنفة استثنافا يائيا والجملة خبرية معطوفة على جملة فاني غير لا ثمهم  
 فيصح العطف باتفاق قال بعضهم

وعطفك الانشاء على الاخبار \* وعكسه فيه خلاف جار  
 أهل البيان وابن مالك أبوا \* مثل ابن عصفور وبالجملة اقتدوا  
 وجوزته فسرقه قلبه \* وسيدويه وارضى دليله

لكن محل هذا الخلاف اذا كانت الجملة لا محل لها من الاعراب والافال عطف جائزا اتفاقا كما قاله  
 المحقق في باب العطف ووجه الجواز ان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فليست  
 النسبة بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفتات الى اختلاف تلك النسبة بالخبرية والانشائية بخلاف  
 ما لا محل لها وكان المناسب تقديم لهم وبهم على لى ولى أو الاقتصار على لهم وبهم بناء على ان المقصود  
 الدعاء عليهم الا انه صنع ما ذكر لكون ماله وما به سببا لاهم وبهم ورتبة السبب التقدم على  
 السبب (قوله فسقط ما أورده المحشى) لعل المراد به الدجوى وعبارته وقوله وما بهم أى من الحسد  
 وغيره ولعله قال ذلك من شدة خنقه من حسدهم له والافسوال دوام ذلك لا يجوز الا ان يقال هم  
 يستحسنون ما هم عليه فيقول ما سألت دوامه الارضا هم بحالهم ويحتمل انه خبر لا انشاء (قوله  
 منصوب على التمييز) أى مات من غيظه منأكثر كما قاله الدجوى ثم ان الضمير المضاف اليه أكثر  
 واقع على مجموع الحساد والمحسودين أو على المحسودين فقط وعلى كل يقتضى الكلام وجود الغيظ عند  
 المحسودين ثم من غيظه أكثر اما جميع الحساد أو بعض الحساد أو بعض المحسودين لا بعض المحسودين  
 فقط لبعده هذا على الاول أو بعض المحسودين فقط على الثاني لعدم احتمال غيره ويحتمل ان غيظا  
 منصوب على نزع الخافض متعلق بمات وهو وان كان سماعيا الا انه كثر في كلام المؤلفين فصار

أنفسهم ومررت بهم  
 أعينهم فالضمير جائر  
 لا واجب (تبيينه)  
 ما اقتضاه كلامه هنا من  
 وجوب الفصل بالضمير  
 المنفصل هو ما صرح به  
 في شرح الكافية ونص  
 عليه غيره وعبارة التسهيل  
 تقتضى عدم الوجوب اه  
 وكتب عليها المحقق قوله  
 ما اقتضاه كلامه هنا الخ  
 وجه اقتضائه الوجوب  
 ان التقدير فتوكيده  
 بعد المنفصل والمصدر  
 الواقع خبرا بمعنى الامر  
 فكانه قال فأكد به بعد  
 المنفصل والامر للوجوب  
 وانما قدرنا كالمكودي  
 فتوكيده لانفا كده كما  
 فعل الشاطبي لان حذف  
 المبتدأ هو المعهود في  
 جواب الشرط نحو وان  
 مسه الشرفيؤس قنوط  
 وقوله تقتضى عدم  
 الوجوب أى عدم وجوب  
 الفصل بالضمير المنفصل  
 فيكفي الفصل بغير الضمير  
 فالشرط مطلق الفصل

وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضمير اه بل في الفارضى ما نصه يجوز كالقياس  
 على ضعف جاوا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على انه توكيد للضمير المستتر في عليكم  
 وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم اه قول المصنف واذا اتبع المنادى  
 الخ حاصل ما في المقام ان التابع اما أن يكون نعتا أو بياناً أو بدلاً أو توكيداً أو عطف نسق وعلى كل اما أن يكون مجردا من أل

والاضافة وفيه أل والاضافة أ وفيه أل فقط أو الاضافة فقط فهذه أربعة في خمسة بعشر بن يسقط منها سبع صور على ما قالوا واحدة من صور النعت الاربعة وهي عدم الاضافة وأل اذا نعت المعرفة بنكرة وصورتان من كل من التأكيد وعطف البيان والبدل وهما القرن بال فقط أو مع الاضافة يبقى ثلاثة عشر وعلى كل من الثلاثة عشر إما أن يكون المتبوع معرباً أو مبنياً فالحكمة ستة وعشرون تضم الى صورة تابع أى فيكون المجموع سبعة وعشرون ووجه ١٥٣ ارجاعها من كلام المصنف

ان قوله واذا اتبع المنادى  
يبدل أو نسق مجرد من  
أل فهو كالمنادى المستقل  
مطلقاً تحتها ثمان صور  
لان البدل لا بد أن يكون  
مجرداً من أل مضافاً أم لا  
والنسق المجرد من أل إما  
أن يكون مضافاً أم لا  
وعلى كل من هذه الاربعة  
إما أن يكون المتبوع  
معرباً أو مبنياً فهذه ثمانية  
وأمثلتها أن تقول يا زيد  
كرو يا زيد زين العابدين  
ويا عبد الله كرز ويا عبد  
الله زين العابدين ويا زيد  
وخالد ويا زيد وزين  
العابدين ويا عبد الله  
وخالد ويا عبد الله وزين  
العابدين وقم مثل الشارح  
فيما يأتي للتابع غير  
المضاف بصورة الاربعة  
وترك أمثلة التابع  
المضاف بصورة الاربعة  
وقد علمنا وقوله وتابع  
المنادى المبنى غيرهما الخ  
تحتها سبع صور وذلك لان  
التابع إما نعت بصورة  
الثلاث وإما تأكيد  
بصورتيه وإما عطف

كالقياس أى مات أكثرنا بسبب الغيظ القائم بالحساد ان كان الاكثرهم الحساد وأريد بالضمير  
مجموع الحاسدين والمحسودين أو الغيظ القائم بالحساد أو المحسودين ان كان الاكثر بعض المحسودين  
وأريد بالضمير جميع المحسودين فان الغيظ القائم بالحساد يترتب عليه الحسد فيموت المحسود اذا الحسد  
يدخل الرجل القبر والجل القدر كما ورد وكذلك الغيظ القائم بالمحسودين من شدة حسد الغير لهم فان  
الغيظ اذا تمكن من شخص قتله كما وقع للسعد والسيد وفي بعض النسخ ومات أكثرهم وبقي  
احتمالات أخرى المقام لا يخفى عليك استخراجها مما ذكرنا (قوله أى يدركون صفاتي الخ) ظاهرة  
ان الكلام على حذف مضاف وهو غير متعين لاحتمال ان المعنى يدركون ذاتي ادراكاً كصورها بحيث  
تكون ذاتي مرتبة في قلوبهم من شدة اشتغالهم بي وكثرة تفكيرهم في احوالي فالمراد بالصدور  
القلوب مجازاً علاقتها الهلية (قوله والاسم بالتحريك) أى اسم الحدث بفتح الدال وهو متعين هنا للوزن  
(قوله حال كوني راجعاً) إشارة الى ان صدرها بالفتح بمعنى اسم الفاعل حال من فاعل ارتقى وهذا المعنى  
يتوقف على ان المحل الذي رجع منه منخفض بحيث يكون في حالة الرجوع صاعداً حتى يصح لا ارتقى  
الذي معناه لا أصدو ويكون فيه إشارة الى ان صدورهم منخفضة في سفلى وهو في علو وذلك لا تصاف  
أصحابها بقبائح الافعال (قوله من الورد) وهو انشاء الذهاب الى الشيء (قوله يصعد منه) أى بعد  
نيل ما أريد من مأثمه (قوله وأثبت شيئاً من لوازمه) وهو المصدر والابراد والمراد بالاثبات الذكرو لو  
على وجه النفي اذا الصدر والابراد منفيان لا مقابل النفي (قوله وهذا كناية) أى اصطلاحية اذ يلزم  
من نفي الصدر والابراد الى الشيء عدم الالتفات اليه والتدبر فيه (قوله وحاصل المراد الخ) أى فالشطر  
الاول عبارة عن اشتغالهم به والثاني عبارة عن عدم اشتغالهم به والظاهر ان المقصود من الشطر  
الثاني انه حاضر لديهم لا يزول عن قلوبهم لحظة ما وجلة لا أرد معطوفة على جملة لا ارتقى الواقعة حالا  
من واو يجدون وهو لازم لما قبله لانه حيث كان لا يرتقى عن صدورهم كان غير وارد لها لان الورد  
يستدعي سبق خلوا المورود عن الوارد وهو خلاف ما يفيد قوله لا ارتقى صدرها منها من دوام ثبوته في  
صدورهم وعدم مفارقتها لها لحظة ما ومفعول أرد وصلته محذوفان أى ولا أرد الماء فيها ومن في منها  
ان كانت متعلقة بأرتقى كما هو الظاهر بمعنى في أو باقية على حالها ان كانت متعلقة بصدرها لکن يلزم  
على هذا تقديم معمول المصدر عليه وان كان بمعنى اسم الفاعل الا أن يكون مغتفراً في الجار والمجرور  
(قوله ليس فيها اصدار ولا ابراد) أى ليس لنا تصرف وتدبير فيها لخطر هذه الامور وعظمتها (قوله ما  
امس الخ) ما تنجيبه وامس فعل ماض وحاجا بمعنى احتياجاً بتمييز (قوله يتصرف في الامور) أى  
بفصل الخصومات والقضايا (قوله ومن لم يفهمه) أى ما ذكر من معنى الصدر والورد وكونهما كناية  
عماد كروالا كتفاء بالصدر عن الورد للاستلزام كذا قيل (قوله والا فهو يتعدى للمحبوب بنى) فيه  
ان الشارح عداه للمحبوب بنى غاية الامر انه أسقطها اختصاراً وحذف الجار مع أن وان مطرد كما في

(٢٠ - تقرير) بيان بصورتيه وإما عطف أو مجرد من أل وتحت صورتيه والقرن ان المتبوع مبنى فهذه هي التسعة  
استثنى منها ثلاثة بقوله الا التابع المضاف المجرد بنى ستة يجوز فيها الوجهان مثل الشارح فيما يأتي لثلاثة وترك ثلاثة وهي  
النسق المقرون بال غير المضاف نحو يا زيد والفاضل والنسق المقرون بال المضاف نحو يا زيد المحسن الوجه والنعت المضاف  
المقرون بال وقوله الا التابع المضاف المجرد من أل تحتها ثلاثة كما تقدم وهي النعت والتوكيد والبيان اذا كان كل منها مضافاً

مجرد لمن آل وقد ذكر الشارح الامثلة الثلاثة ولا يدخل في هذا الاستثناء النسق المضاف مجرد لانه قد تقدم وقوله مجرد احتراز من المضاف للمقرون بال فانه ١٥٤ داخل في المستثنى منه فيجوز فيه الوجهان وقوله كآب المعرب تحته تسع صور وهي

النعمة بصوره الثلاثة والتوكيد بصورتيه وعطف البيان بصورتيه والنسق المقرون بال بصورتيه وقدم مثل الشارح لثلاثة من التسعة وهي النعمة المضاف مجرد من آل والتوكيد والبيان المضافان وترك امثلة ستة وهي يا عبد الله الفاضل ويا عبد الله المحسن الوجه ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله كذا ويا عبد الله والمحسن الوجه ويا عبد الله والمحرث (قوله ظاهره انه ممنوع من الصرف) كان المناسب ان يقول ظاهره انه مصروف لانه شبه اذربيجان بصنجة وقائمة وجمام مصروفان لعدم العلية وقوله فلا ولي أن يقول الخ يجاب عنه بان محط التشبيه هو قول الشارح ولو قدر غلوه من العلية وجب صرفه وفي بعض نسخ المحشى مانعه قوله ولا كذلك اذربيجان ظاهره الخ بزيادة لا عليها فكللام المحشى ظاهر (قوله عند عدمه) أي عدم ذلك الشيء وفي تعبيره بالعدم

الخلاصة نعم زاده معمولاً بالي فلعل مراده يتعدى للمحبوب فقط وقوله أو بنفسه مخالف لالكلام ابن عادل (قوله لا يتعداه الى غيره) أي كعدم النفع (قوله رجه الله وان لا يفحنا) أي يظهر زلاتنا ولعله من ذكر الخاص وارادة العام فالمراد أن لا يستثنى يوم التناد لا بفضيحة ولا غيرها كالتعذيب والتأخير عن النعيم بل يدخلنا الجنة مع السابقين والمراد أن لا يفحنا بفرض استحيائنا للفضيحة فليس في قوله ان لا يفحنا اعتراف بتلبسه بموجب الفضيحة وقت الدعاء أو يقال هو قواضع منه على ان الانسان لا يخلو عن زلة من ذا الذي ما ساء قط \* ومن له الحسنى فقط

محمد الهادي الذي \* عليه جبريل هبط

(قوله رجه الله يوم التناد) أي يوم النداء بان ينادى الخلق بعضهم بعضاً وهو يوم القيامة فهو ائمه لنحو قوله تعالى ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار ونادى أصحاب الاعراف ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة ونادوا يا مالك وفي بعض النسخ يوم الاشهاد وعليها كتب المحشى رجه الله الاشهاد جمع شهدوه وهو جمع شاهد كعجب وصاحب اه فقوله جمع شهدان كان بفتح الشين وكسر الهاء فغه نظر لان فعلاً المفتوح الغاء المكسور العين لا يجمع قياساً على افعال الا اذا كان اسماً جامداً كوعل وهو التيس البرى وأوعال وان كان بفتح الشين وسكون الهاء فغه نظراً أيضاً لان فعلاً المفتوح الغاء الساكن العين لا يجمع قياساً على افعال الا اذا كان معتل العين كشوب وأقواب الا ان يقال مراده انه جمع له سماعاً وقوله وهو جمع شاهد الصحيح ان فعلاً ليس جمعاً قياساً لناعل وقيل جمع له أفاده بعض المحققين ويصح كسر همزة الاشهاد ويكون مصدر الاشهاد يوم القيامة سمي بذلك لشهادة اللسان والايدي والارجل فيه على أصحابها بما كانوا يعملون قال تعالى يوم تشهد عليهم ألسنتهم لا آية (قوله رجه الله بمنه وكرمه) قيل العطف للتفسير والباء للابسة متعلق من جهة المعنى بالافعال الثلاثة قبله وجعل الباء للقيم الاستعطاف بعيد (قوله رجه الله انه الجواد) تعليل للحصر والجواد بفتح الجيم وتخفيف الواو مرادف للكرم وكذا الرؤف مع الرحيم والمقام للدعاء يطالب فيه الاكثر من صفات المدعو ثم انه يحتمل ان المصنف اطلع على ورود جواد وان لم يكن من التسعة والتسعين وعلى فرض عدم وروده فالفرع ليس اتفاقاً (قوله رجه الله ونعم الوكيل) الكلام على هذا من جهة انه هل فيه عطف انشاء على خبر ام لا وهل هو جائز ام لا ذكره المحقق في حاشيته على مختصر السعد وقد تكلمنا على ذلك فيما كتبناه عليه فان شئت تحقيق الكلام في ذلك فارجع اليه قيل لم يذكر المخصوص بالمدح اكتفاء بتقدم المشعر به عملاً بقول الخلاصة \* وان يقدم مشعر به كفى \* وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً والمحمد لله أولاً وآخراً باطناً وظاهراً

تم بعونه تعالى طبع تقرير بري العلامة والبحر القهامة الشيخ محمد الانباني بالمطبعة العلمية بجوار الرياض الازهرية بمصر المحروسة المعزية ادارة حضرة الشيخ حسن احمد الرشيدى وشريكه على ذمة حضرة المكرم الشيخ احمد عبد اللطيف وشركائه وذلك في شهر شعبان سنة ١٣١٠ هجرية على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية

اشارة خفية الى الفراغ من تأليف هذه الحاشية وعدم وجود شئ زائد على ما وجد اللهم احسن ختامنا ويلغنا آمالنا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه والتابعين والمحمد لله مسدى النعم رب العالمين



Princeton University Library



32101 063602690